الثورة الصناعية

في

أحد عشر عامًا

"إن الصناعة هي الدعامات
القوية للكيان الوطني وهي القادرة
على الوفاء بأعظم الآمال في
التطوير الاقتصادي والاجتماعي .
والصناعة هي الطاقة الخلاقة
التي تستطيع أن تتجاوب مع
التخطيط المدروس ."

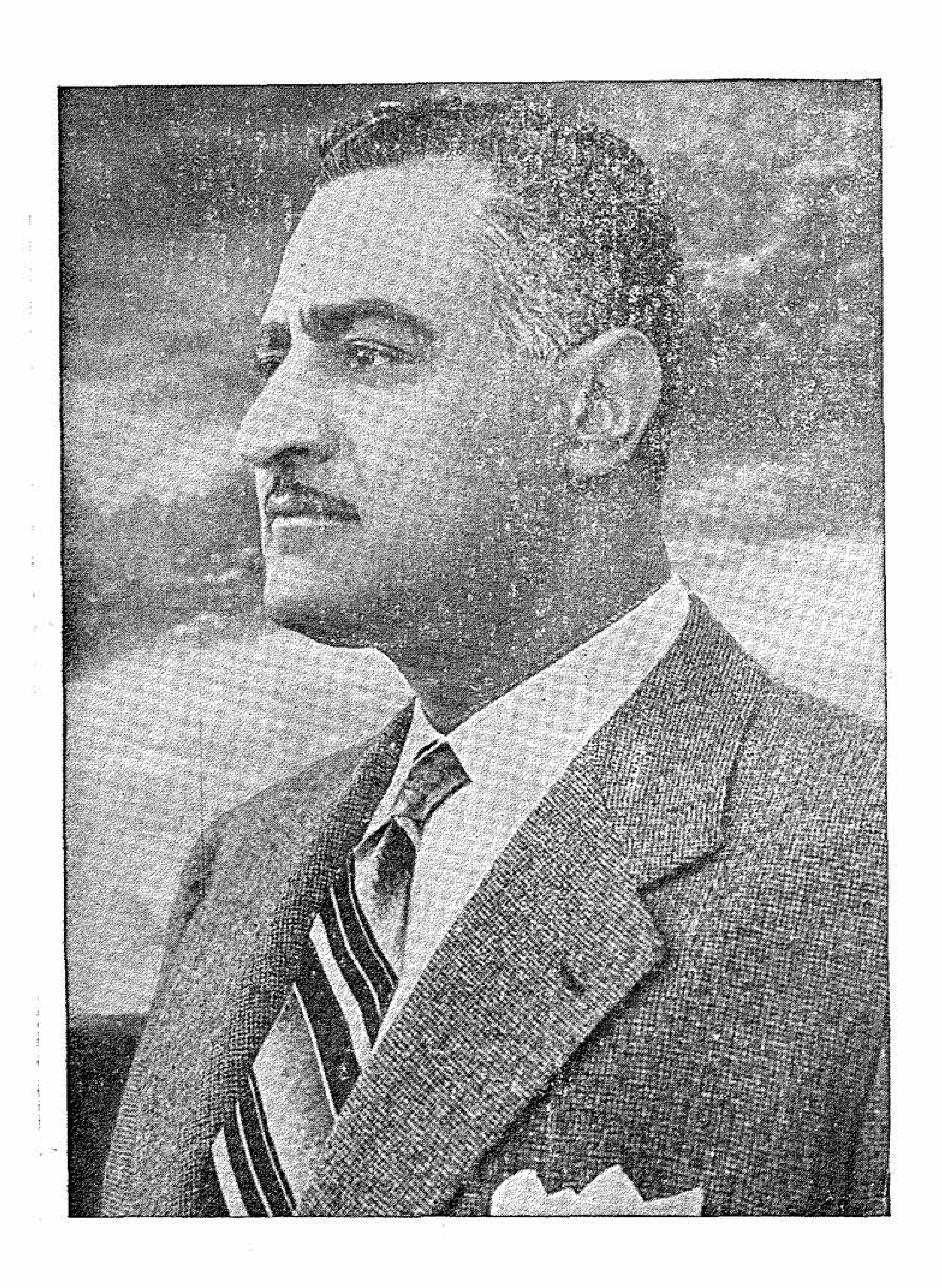
الميثاق



الجمهورية العربية المتحدة

الثـــورة الصـــناعية
فى أحد عشر عاما

١٩٥٢ - ١٩٦٣



ثورتنا الصناعية

لقد عاشت هذه الأمة المجاهدة فى سباق مع الزمن طوال الأحد عشر عاما الماضية . . كان عليها أن تحطم الاستعمار ، وتقضى على الإقطاع ، وتمحو آثار التخلف البغيض الذى ران على كاهلها فترة طويلة من الزمن .

وكان لها ما أرادت . . فتحرر الوطن من كل مستعمر ومستغل ، وعادت الأرض إلى أبنائها ، وقامت الصناعة فى شمال الوادى وجنوبه تمحو أسطورة « مصر الزراعية » وتهيىء للبلاد نهضة شاملة دفعت بها خلال هذه الفترة الوجيزة إلى صفوف الدول الصناعية الكبرى .

ولقد تغيرت صورة المجتمع خلال هذه السنوات القلائل فأصبحت الاشتراكية حقيقة واقعة ، وتحدد على أساسها نظامنا الديموقراطى وقامت تنظيماته . . وتبلورت أهدافنا فى ميثاق انبثق من تاريخنا وحاضرنا وآمال مستقبلنا ، وأصبح دليلا للعمل الوطنى نسير على نهجه فى طريق الحرية والعزة والكرامة الذى رسمناه . . وصارت بلادنا — التى عاشت حقبة طويلة من الزمن عالة على غيرها —

تصنع احتياجاتها بأيديها ، وتصدر ما يفيض عن حاجتها إلى جاراتها العربية والآسيوية والأفريقية وإلى بلاد فى أوربا وأمريكا كانت تمن علينا من قبل بمنتجاتها .

لقد وجدنا فى العمل الاشتراكى المخرج الوحيد إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى الذى هو طريق الديموقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية . . وآمنا بأن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم إلغاء الملكية الخاصة فقررنا أن نصل إلى أهدافنا الاشتراكية بطريقين :

أولهما : خلق قطاع عام قادر على أن يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

وثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة من غير استغلال .

وصارت الصناعة فى مجتمعنا الجديد مسئولة عن إقامة التوازن الإنسانى الذى لا بد منه بين مطالب الإنتاج واحتياجات الاستهلاك . واستطاعت السياسة التى رسمت لها أن تحقق هذا الهدف بالتوازن الذى أقامته بين الاتجاه إلى الصناعة الثقيلة وبين الاتجاه إلى الصناعات الاستهلاكية ، ذلك لأن الصناعة الثقيلة تعتبر القاعدة الثابتة للكيان الصناعى الشامخ بشرط ألا توقف أوليتها المحققة التقدم الضرورى فى قطاعات الصناعات الاستهلاكية .

* * *

ولقد كان ما حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة فى مصر السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقه العاملة ضمن قوانين يوليو ١٩٦١ . . تلك الحقوق التى جعلت الآلات ملكا للعمل ولم تجعل العمل ملكا للآلات .. فأصبح العامل سيد الآلة، ولم يعد أحد التروس فى جهاز الإنتاج ، كما كفلت له الحقوق الثورية حدا أدنى للأجور واشتراكاً إيجابيا فى الإدارة يصاحبه اشتراك حقيقى فى أرباح الإنتاج وخفض لساعات العمل . . مع إفساح مجالات العمل الحر الشريف أمام أفواج من آلاف المواطنين . .

وما كان هذا النجاح وليد الصدفة ، وإنما كان نتيجة حتمية لتلك السياسة الواعية التى انتهجتها الثورة لتحقيق ما آمنت به من ضرورة إقامة قاعدة صناعية راسخة تدعم استقلال البلاد السياسى والاقتصادى وتساهم إيجابيا فى تحقيق الاكتفاء الذاتى ، ومضاعفة الدخل القومى ورفع مستوى معيشة سائر المواطنين . .

فلأول مرة فى تاريخ بلادنا ، بدئ فى عام ١٩٥٨ بتنفيذ برنامج صناعى متكامل من الناحيتين الفنية والاقتصادية وقدرت تكاليفه الكلية حينئذ بنحو ٢٥٠ مليونا من الجنيهات ، ثم اقتضت دواعى المصلحة العامة إضافة مشروعات جديدة إليه حتى بلغت تكاليفه حوالى ٣٣٠ مليونا من الجنيهات . .

وكان تنفيذ هذا البرنامج فى ثلاثة أعوام بدلا من خمسة دفعة قوية للصناعة فى بلادنا ، فروعى عند إعداد برنامج السنوات الخمس الأول

من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى مضاعفة الدخل القومى للبلاد خلال عشر سنوات ، أن يكون للصناعة نصيب كبير فى تحقيق أهداف التنمية العامة ، وتجلى هذا فيما تضمنه البرنامج من عدة مشروعات حيوية يتم تنفيذها قبل منتصف عام ١٩٦٥ وتبلغ تكاليفها الإجمالية حوالى ٧٠٠ مليون من الجنيهات بالإضافة الى ١٤٠ مليون جنيه خصصت لمشروعات الكهرباء .

وقد روعى فى اختيار هذه المشروعات أن تتكامل مع مشروعات البرنامج الأول للتصنيع بما يحقق أكبر قدر من الزيادة فى الدخل ومواجهة احتياجات الاستهلاك المحلى والتصدير ، مع تدعيم الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج ، واستغلال الطاقات المعطلة والفائضة فى بعض المشروعات القائمة .

وصاحب ذلك كله عناية كبيرة بالإنتاج ذاته من حيث جودته وكفايته . . ذلك لأن العبرة ليست بتزايد الإنتاج وتعدده فقط ، وإنما هى بمدى جودة المنتجات ودقتها ووفائها بشتى الاحتياجات دون إرهاق للمستهلك من ناحية السعر أو إعنات له نتيجة لانخفاض مستوى الجودة عما كان يستورد من منتجات .

ولضمان الجودة والدقة وخفض التكاليف عنيت الثورة بتوفير ثلاث دعامات رئيسية لصناعاتنا القائمة وإنتاجنا الصناعى الناشيء الوثاب . . وكان التدريب المهنى ورفع الكفاية الإنتاجية أولى هذه الدعامات التى تهدف إلى توفير المستويات المختلفة من العاملين والفنيين

المدربين اللازمين لشتى قطاعات الصناعة ، وكذلك تهيئة الوسائل التى تؤدى إلى زيادة الإنتاجية وخفض التكاليف .. والدعامة الثانية هى التوحيد القياسى الذى يحقق الجودة والدقة بمواصفات قياسية للخامات والمنتجات وجميع مايتصل بالإنتاج والأداء ، وكذلك بتنظيم أعمال الرقابة والاختبار للتأكد المستمر من مطابقة الإنتاج لما يعتمد من مواصفات .. أما الدعامة الثالثة فهى توفير المراكز المتخصصة فى البحوث الصناعية التى تعمل على النهوض بأساليب الإنتاج الصناعى على أسس سليمة وتهيىء الظروف الفنية المناسبة لاستغلال الموارد والإمكانيات المحلية على أكمل وجه ..

***

وها نحن اليوم نشهد النتائج الباهرة لثورتنا التصنيعية المتكاملة فيما نستخدمه من منتجات صنعناها بأيدينا بعد أن كنا نستوردها من الخارج . فنحن اليوم نرتدى أجود أنواع الملابس والأحذية المصنوعة من منسوجات وجلود بلادنا ، ونستخدم فى انتقالاتنا ما صنعناه من سيارات ودراجات وعربات للسكك الحديدية .. ونطهو طعامنا بأوعية ومواقد للكيروسين والبوتاجاز من إنتاجنا .. وتمدنا مصانعنا كذلك بالثلاجات ، والدفايات ، وأجهزة تكييف الهواء ، ومكنات الخياطة ، والأثاث المعدنى ، وأجهزة الراديو ، والتليفزيون ، والأدوات والمعدات الكهربائية المختلفة ..

وتطورت الصناعات الكيماوية فى بلادنا فأصبحت تمدنا بما يلزمنا من أسمدة ، وورق للكتابة ، وبويات ، ومنظفات صناعية ، وبلور وزجاج متعادل وغير قابل للكسر ، وخشب حبيبى ، ومنتجات البلاستيك ، وإطارات السيارات ، ومواد دوائية وطبية ، ومستحضرات للتجميل .

كذلك أحرزت صناعاتنا الغذائية تقدما كبيرا بما تنتجه من أغذية محفوظة ، ومنتجات ألبان ، وزيوت ومسلى نباتى ، وأنواع من العجائن الغذائية ، والحلوى والمربى والشراب ، والدخان والسجاير .

وقد حققت صناعات الغزل والنسيج فى البلاد الاكتفاء الذاتى من منسوجات القطن والصوف والحرير ، والنايلون وغيره من الألياف الصناعية ، وكذلك الأنواع المختلفة من الملابس الجاهزة . وأمكن بفضل التوسع الكبير والتقدم الفنى الذى أحرزته هذه الصناعة التصدير الى الخارج ، حتى أنه قد أمكن الارتباط على تصدير أكثر من ٥٠ ألف طن من منتجاتها خلال العام الماضى ، كما اكتسبت منتجاتها الممتازة سمعة طيبة فى الأسواق العالمية ..

وفى قطاعى التعدين والبترول أمكن توجيه الجهود إلى استغلال الثروات الدفينة فى باطن الأرض استغلالا ناجحا ، أدى إلى زيادة الإنتاج من شتى أنواع الخامات الطبيعية ، واكتشاف الفحم لأول مرة فى بلادنا والتوسع فى استخراج البترول وتكريره وتصنيعه بما يفى باحتياجاتنا وتصدير كميات كبيرة من منتجاته إلى الخارج .

* * *

ولقد صاحب التوسع فى إنشاء وإقامة المصانع الجديدة فى طول البلاد وعرضها وفى أماكن نائية لم تكن تعرفها من قبل اهتمام كبير بتدعيم وتطوير أهم الصناعات التى كانت قائمة فى بلادنا .. ففى قطاع الغزل والنسيج مثلا اتجه الاهتمام إلى النهوض بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، التى لم يكن رأس مالها يتجاوز مليونين من الجنيهات فى عام ١٩٥٢ فبلغت تكاليف مشروعات التوسع والتجديد التى نفذت فيها خلال السنوات العشر الماضية حوالى ٢٠ مليونا من الجنيهات ، مما أدى إلى مضاعفة الإنتاج وتحسينه وتنويعه والاتجاه به إلى أنواع ممتازة من الغزل الرفيع ..

كذلك مست يد الثورة شركة مصر — حلوان للغزل والنسيج فهيأت لها أسباب الإجادة والاستحداث لإنتاج أنواع جديدة ممتازة من الأقمشة مثل الدانتيل والجيبور والمطرزات ، ولم تبخل عليها بالمعدات والمال فارتفع رأس مالها من ربع مليون جنيـه فى عام ١٩٥٢ إلى ٥ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣ أى ما يقرب من ٢٠ ضعفا . كما بلغت الأموال المستثمرة فى التوسعات التى أدخلت عليها حوالى ٩ مليون جنيه .

وكان لشركة الغزل الرفيع بكفر الدوار نصيب من هذا التدعيم أيضا فبعد أن كان رأس مالها حوالى مليون جنيه فقط فى عام ١٩٥٢ بلغت جملة الأموال المستثمرة بها نحو ٩,٥ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣ ،

وأمكنها أن تتوسع فى إنتاجها من الغزل الرفيع وخيوط الحياكة ، كما استطاعت أن تتغلب على الصعاب التى كانت تواجه تصدير منتجاتها .

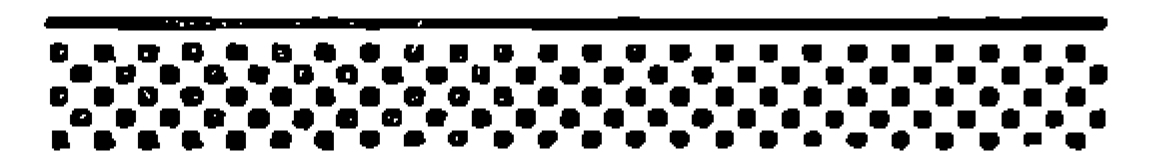
* * *

وهكذا مضينا خلال هذه الأعوام الأحد عشر نبنى الجديد من المصانع وتدعم القديم منها ونطوره .. ولم يلبث القطاع العام أن احتضن الصناعة فى ظل الاشتراكية الوارف ، فتكاملت الصورة على الوجه الذى نشهده اليوم .. تلك الصورة الرائعة التى يضم هذا الكتاب بعض ملامحها البارزة ، ويهيئ لأبناء هذه الجمهورية الرائدة فرصة الإلمام ببعض نواحى نهضتنا التصنيعية الشاملة التى تسير قدما نحو الأهداف العظيمة التى رسمها زعيمنا وقائدنا الرئيس جمال عبد الناصر .

والله ولى التوفيق ما

عزيز صدقى

القسم الأول



بعد ١١ عاماً

ان النجاح العظيم الذى
حققته الصناعة منذ بدأت
برامجها المنظمة فى مصر كان
السند العملى للحقوق
الثورية التى حصلت عليها
الطبقة العاملة .

« الميثاق »

كيف كنا .. وكيف أصبحنا ؟..

* في عام ١٩٥٢ كان مجموع الأموال المستثمرة في ميدان الصناعة العربية ١ر٢ مليون جنيه قفزت في العام الحالي ٦٣/٦٤ — الى ١٥٥ مليون جنيه خصصت للصناعة في ميزانية الدولة .

* في عام ١٩٥٢ كان عدد المنشآت الصناعية — التي يعمل بها ١٠ عمال فاكثر — ٣٤٤٥ منشاة أصبح عددها ٤٠٠٠ منشاة في عام ١٩٦٢

* في عام ١٩٥٢ كان عدد العمال الذين يعملون في ميدان الصناعة ٤٠١ الف عامل وصل عددهم في ١٩٦٣/٦/٣٠ الى ٧٢٤ الف عامل .

* في عام ١٩٥٢ كان مجموع الأجور التي يحصل عليها العمال في ميدان الصناعة ٤٧ مليون جنيه وقد قفز هذا الرقم حتى وصل الى ١٢٥ مليون جنيه في عام ١٩٦٢

* في عام ١٩٥٢ كان مجموع قيمة الانتاج الصناعي ٩ر٣١٣ مليون جنيه ووصلت قيمة الانتاج في عام ٦٢/١٩٦٣ الى ١ر٨٩٩ مليون جنيه .

لأول مرة فى تاريخنا ..

* لأول مرة فى تاريخنا بدانا ننتج السيارات ..

وفى العام الماضى بلغ ما انتجناه ٤٢٦٠ سيارة و ٤٤٤ اتوبيس و ١١١٥ لورى ..

* لأول مرة فى تاريخنا بدانا ننتج الدراجات ..

وفى كل يوم تنزل الى الأسواق نحو ١٤٠ دراجة جديدة .. وقد بلغ الانتاج فى العام الماضى ٤٩٧٩٩ دراجة .

* لأول مرة تقوم الأيدى العربية بتصنيع عربات السكك الحديد ..

وفى العام الماضى بلغ المنتج من هذه العربات ٢٢٢ عربة بضاعة ٥٧٧ عربة ديكوفيل .

* لأول مرة ننتج اسطوانات البوتاجاز ..

وفى العام الماضى وصل الانتاج الى ٩٤٤٢٥ اسطوانة .

* لأول مرة أنتجنا فى بلادنا مواقد وافران وسخانات البوتاجاز ..

وخلال هذا العام بلغ انتاجنا ٥١٦٣٠ موقدا وفرنا و ١٧٠٠ سخان بوتاجاز .

* لأول مرة انتجنا فى بلادنا محركات الديزل ..

وقد بلغ ما انتجناه من هذه المحركات خلال العام الماضى ٨٠٠ محرك..

* لأول مرة فى تاريخنا نقوم بتصنيع عدادات المياه والكهرباء ..

ومع كل عام يتم صنع ٢٨١٠٤ من عدادات المياه و ٧٩٣٠٠ من عدادات الكهرباء .

* لاول مرة تقوم الايدى العربية بانتاج اللوازم المنزلية الكهربائية ..
وفى العام الماضى كان انتاجنا من هذه اللوازم :
٢٤٦٧٢ ثلاجة كهربائية ، ١١٥٦٧ غسالة ،
و ٢٦٦٢١ جهاز تليفزيون ، ٦٥٨٠٠ راديو ترانزستور ،
و ٣٧٧٠٠ راديو عادى ، ٢٤٤٦ جهاز تكييف هواء ،
و ٢١١٦ دفاية كهربائية .

* لاول مرة فى تاريخنا نقوم بانتاج ماكينات الخياطة ..
وفى العام الماضى قامت الأيدى العربية بتصنيع ٥٨٢٩ ماكينة خياطة يدار بعضها باليد وبعضها بالرجل .

* لاول مرة فى تاريخنا نقوم بانتاج الادوات المنزلية من الخزف والصينى ..
وقد بلغ المنتج منها فى العام الماضى ١٩٢٣ طنا قيمتها حوالى نصف مليون جنيه .

* لاول مرة فى تاريخنا نقوم بانتاج الاسمنت الأبيض ..
وفى العام الماضى بلغ انتاجنا من هذا الاسمنت ٢٥٦٥٦ طنا قيمتها ٤٦٢ الف جنيه .
كما قمنا بانتاج الاسمنت الحديدى ..
وقد بلغ انتاجنا منه فى العام الماضى ٥١٤ الف طن قيمتها ٢ر٤ مليون جنيه .

* لاول مرة فى تاريخنا نقوم بانتاج اقمشة الدانتلا النايلون ..
وفى العام الماضى بلغ انتاجنا ٢٩ر٥ طن قيمتها ٢٩٥ الف جنيه .

* لاول مرة فى تاريخنا نستخرج خام الحديد من مناجمه ..
وفى العام الماضى بلغ المستخرج من هذا الخام ٥٤٩ الف طن قيمتها ١ر٣٨ مليون جنيه .

* لاول مرة فى تاريخنا نقوم بانتاج السماد الازوتى ٢٠ر٥٪ ..
وقد انتجنا منه فى العام الماضى ٣٤٠ الف طن قيمتها ٨ر٥ مليون جنيه .

* لاول مرة انتجنا اطارات السيارات ..
وفى العام الماضى بلغ انتاجنا ٤٤٦ الف اطار قيمتها ٤ر٦ مليون جنيه .

الخطة فى سطور ..

ان البناء الحقيقى لأية دولة لا يمكن أن يؤتى ثماره الا اذا كان قائمـا على خطة مدروسة مفصلة .. ومنذ اليوم الأول للثورة بدا العمل على اعادة بناء مصر ووضع خطة لهـذا البناء ..

ان الهدف من هـذه الخطة هو مضاعفة الدخل القومى الذى يمثل مجموع دخول الأفراد ..

وقد رؤى بالنسبة للصناعة البدء فى عام ١٩٥٧ بوضع خطة اول برنامج صناعى على اساس ان يستغرق تنفيذ هـذا البرنامج ٥ سنوات ، وقـد حقق هـذا البرنامج بالفعل نجاحا كبيرا وتم تنفيذه فى ثلاث سنوات بدلا من خمسة ..

وكانت الدولة قد بدات فى وضع خطة للتنمية تتناول جميع مشروعات التوسع فى الزراعة والرى والصرف والصناعة والكهرباء والنقل والمواصلات والمبانى السكنية والمرافق العامة والخدمات . .وبدىء فى تنفيذ هـذه الخطة من يوليو عام ١٩٦٠ ، وتضمنت بالنسبة للصناعة برنامجا ثانيـا شمل المشروعات التى لم تبدا الانتاج حتى نهاية يونيو ١٩٦٠ بالاضافة الى عدد كبير من المشروعات الجديدة ومشروعات التوسع فى الصناعات القـائمة .

وقد قدرت استثمارات خطة التنمية خلال السنوات الخمس الأولى (١٩٦٠ ــ ١٩٦٥) بمبلغ ١٥٧٦ر٩ مليون جنيه ، منها ٤٣٤ مليون جنيه للصناعة .

إنتاجنا الصناعي في أرقام ..

ان الثورة الصناعية ليست مجرد كلام على ورق ..

ان العمل الصناعي يمثل بلغة الارقام قدرة انتاجية تستطيع الوفاء باحتياجات المواطنين ومطالبهم .

وفي خلال الفترة التي مضت منذ عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٣/٦٢ زاد انتاجنا الصناعي في أوجه نشاطه المختلفة على الصورة التالية .

* **الصناعات البترولية :**

زادت قيمة الانتاج فيها من ٢ر٣٤ مليون جنيه الى ٦ر٩٢ مليون جنيه .

* **الصناعات التعدينية :**

زادت قيمة انتاجها من ٦ر٢ مليون جنيه الى ٢ر٨ مليون جنيه .

* **الصناعات الكيماوية والدوائية :**

زادت قيمة الانتاج فيها من ٥ر٢٠ مليون جنيه الى ٧ر٨٥ مليون جنيه .

* **الصناعات الغذائية :**

زادت قيمة انتاجها من ٣ر١٢٢ مليون جنيه الى ٧ر٢١٥ مليون جنيه .

* **الصناعات الهندسية والكهربائية :**

قفزت قيمة انتاجها من ١ر٢٠ مليون جنيه الى ٦ر١٢٨ مليون جنيه .

* **مواد البناء والحراريات :**

زادت قيمة انتاجها من ٤ر٨ مليون جنيه الى ٢ر٢٥ مليون جنيه .

* صناعة الغزل والنسيج :

قفزت قيمة انتاجها من ٤ر٨٦ مليون جنيه الى ٢ر٢٠١ مليون جنيه .

* الطاقة الكهربائيـة :

ارتفعت قيمة انتاجها من ١ر١٠ مليون جنيه الى ٨ر٤١ مليون جنيه .
اى أن قيمة انتاجنـا الصناعى قد زادت من ٨ر٣١٢ مليون جنيـه فى عام ١٩٥٢ الى ٠٠٠ر١١٧ر٨٩٩ جنيه فى عام ٦٢/١٩٦٣ .

وهـذا الحصر لا يتضمن انتاج الورش الحكومية ولا المصانع الحربية للمجهود الحربى وصناعة حلج وكبس القطن والطحن والخبز والمجـازر وتعبئـة الشاى والطباعة والنشر .

اين يذهب الإنتاج ؟

ان انتاجنا الصناعى لم يعد قاصرا على احتياجات الجمهورية العربية المتحدة وحدها .. ان ارقام هذا الانتاج تعدت اسوار الاحتياجات المحلية وراحت تغزو بثقة أسواق العالم الخارجى .

وعلى هذا الأساس ياخذ انتاجنا الصناعى المختلف طريقين :

الطريق الأول : ويصل فيه الى المستهلك المحلى .. الى المواطن ..

الطريق الثانى : ويصل فيه الى اسواق الدول الأخرى ..

وفى العام الماضى - ١٩٦٢ - كان طريق أهم انواع انتاجنا الصناعى على الوجه التالى :

* انتجنا ١٢١ الف طن غزل قطن استهلكنا منها ٩٤ الف طن وعرف الباقى طريقه الى التصدير .
* انتجنا ٨١ الف طن اقمشة قطنية منها ٥٩ الف طن للاستهلاك المحلى و ٢٢ ألف طن للتصدير .
* انتجنا ٣١٨٥ طنا من الأقمشة الصوفية منها ٣٠٨٥ طنا للاستهلاك المحلىو ١٠٠ طن للتصدير .
* انتجنا ٦٣١٥ طنا من البصل المجفف ذهبت كلها الى طريق التصدير .
* انتجنا ١٥٠ طنا من الثوم المجفف ذهبت هى ايضا كلها الى اسواق الدول الأخرى .
* انتجنا ٧٠ طنا من الخضروات المجففة ذهبت كلها هى الأخرى الى اسواق الدول الاجنبية .
* انتجنا ١٣٣٠ طنا من الجمبرى المجمد حملتها البواخر كلها الى اسواق الدول المختلفة .

* انتجنا ١١٧٠ طنا من السردين المعلب استهلكنا منها ١٠٤٥ طنـا والباقى وقدره ١٢٥ طنا تم تصديرها للخارج .

* انتجنا ٤ ملايين لتر نبيذ استهلكنا منهـا مليونا واحدا وصدرنا الملايين الثلاث الاخرى .

* انتجنا ٣٤٠ الف طن سـكر استهلكنا منها ٢٨٠ الف طن والباقى تم تصديره .

* انتجنا ماقيمته ٤٠٠ الف جنيـه من منتجات خان الخليلى .. اخذنا للاستهلاك المحـلى ما قيمته ٥٠ الف جنيـه والباقى تم تصديره كله .

* انتجنا خمسة ملايين و ٥٠٣ آلاف طن بترول خام منها ١ر٦٦٥ مليون طن للاستهلاك المحلى و ٣ر٣٨ مليون طن للتصدير .

* انتجنا اثاث خشب مودرن ل ٧٦ الف حجرة ، كان استهلاكنا منها ٧٢٥٠٠ حجرة وصدرنا ٣٥٠٠ حجرة .

* انتجنا ١١ مليون زوج احذية ذهب منها ١٠ ملايين زوج للاستعمال المحلى ومليون زوج للتصدير .

* انتجنا ٢ر٢٥٠ مليون طن اسمنت بورتلاندى وحديدى منها ١ر٨٥٠ طن للاستهلاك المحلى و ٤٠٠ الف طن للتصدير .

* انتجنا ٢٩ الف طن اسمنت ابيض منها ١٣ طن للاستهلاك المحلى و ١٦ الف طن للتصدير .

* انتجنا ٥٠٠ الف اطار استهلكنا منها ٤٠٠ الف وصدرنا ١٠٠ الف.

* انتجنا ١٥٠ الف طن من خام المنجنيز ذهبت كلها للتصدير .

نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي ..

لكى تعرف مدى التطور الكبير الذى حدث فى الصناعة خلال سنوات الثورة ، يجب ن تعرف نصيبك من الانتاج المحلى المختلف الذى تقدمه الصناعة ..

كيف كان هذا النصيب عام ١٩٥٢ ، وكيف اصبح هذا النصيب سنة ١٩٦٢ ؟

ان لغة الأرقام تكشف حقائق غريبة ..

والحقيقة الأولى : هى ظهور نصيب جديد للفرد فى انتاج لم يكن للمواطن اى نصيب فيه عام ١٩٥٢ .

فى سنة ١٩٥٢ مثلا لم تكن تصنع سيارات الركوب ، ولا الدراجات ، ولا مواقد أو أسطوانات البوتاجاز او منظماتها ، او اجهزة التليفزيون ، او اجهزة الراديو أو الثلاجات ، أو اقلام الرصاص ، او البطاريات ، أو ماكينات الخياطة .. ان هذا الانتاج كله جديد علينا ..

وكل مواطن أصبح له نصيب فيه ..

اما الحقيقة الثانية : فهى أن متوسط نصيب الفرد فى بعض السلع التى كانت تنتج عام ١٩٥٢ بلغ أكثر من الضعف فى عام ١٩٦٢ دلالة على زيادة الانتاج من جهة وارتفاع مستوى المعيشة من جهة اخرى ..

ويبين الجدول التالى بالأرقام متوسط نصيب الفرد من إنتاجنا الصناعى . كيف كان عام ١٩٥٢ وكيف أصبح بعد ١٠ سنوات :

الصنف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
نسيج القطن	كج	١,٨	٣
نسيج الصوف	»	٠,٠٤	٠,١
نسيج الحرير الصناعى	»	٠,٢	٠,٣
نسيج الكتان	»	٠,٠١	٠,٣
شغل سنارة	قطعة	٠,٩	٣,٤
بطاطين وسجاد وأكلمة	كج	٠,٠٠٥	٠,١
ملابس جاهزة	»	٠,٥	٠,٩
بوتاجاز	»	٠,٢	١,٢
بنزين	»	٨,٩	٢٠,٥
كيروسين	»	١٠,٢	٢٠,٢
ورق	»	٠,٩	٣,٣
جبن أبيض	»	٣,٩	٤,٩
مسلى صناعى	»	٠,٦	٠,٩
سكر	»	٨,٨	١١,٩
أرز أبيض	»	١٦,٥	٢٣
أعجنة غدائية	»	٠,٨	١,٥
جلوكوز	»	٠,٢	١
مياه غازية	زجاجة	٧	٢٤

ويبين هذا الجدول الثانى متوسط النصيب السنوى لكل ١٠٠٠ شخص من بعض السلع الصناعية فى كل من عامى ١٩٥٢، ١٩٦٢ :

الصنف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
بطاريات سائلة	عدد	٠,١	٠,٤
سيارات الركوب	»	—	—
دراجات	»	—	٠,١٨
أثاث معدنى	كج	١٣٩,٥	٢٦٦,٦
شفرات الحلاقة	بالوحدة	٩٣٠,٢	١٥٩٢,٥
مواقد الكيروسين	»	١,٨	٥
أجهزة الطهى بالبوتاجاز	»	—	٠,١٩
أسطوانات البوتاجاز	»	—	٠,٣٥
منظمات البوتاجاز	»	—	١,٧
أجهزة التليفزيون	»	—	٠,١
أجهزة راديو ترانزستور	»	—	٠,٢
أجهزة راديو عادى	»	—	٠,١
ثلاجات كهربائية	»	—	٠,١
عدادات كهربائية	»	—	٠,٣
أقلام رصاص	قاروصة	—	٤
بطاريات ٩ فولت للترانزستور	بالعدد	—	٠,٢
ماكينات خياطة	»	—	٠,١٩

من القاهرة إلى عواصم العالم ..

ان التطور الصناعي الكبير الذي تم خلال السنوات الأخيرة دعم علاقات القاهرة بالدول الأخرى .

فلقد كان على القاهرة في سبيل تمويل مشروعات البرنامج الصناعي بالنقد الأجنبي ان تعقد القروض واتفاقيات التسهيلات مع بعض الدول .

ولم تقف علاقة القاهرة بالدول الاجنبية عند هذا الحد ، اذ بدأ الانتاج الصناعي العربي يغزو أسواق العالم مؤكدا قدرته على التصدي لمعركة المنافسة العالمية من جهة ، وقدرته على ان يصبح وسيلة لزيادة الدخل القومي من النقد الأجنبي من جهة اخرى .

والمنتظر ان تصل صادراتنا خلال العام الحالي ٦٣/١٩٦٤ الى ما قيمته ٩٢٫٣ مليون جنيه موزعة على فروع الصناعة كالآتي :

منتجات	ألف جنيه
صناعة الغزل والنسيج	٣٣,٨٨٥
الصناعات البترولية	٢٦,٧٤٤
الصناعات الهندسية	٥,١٨٠
الصناعات الغذائية	٨,٨٣٦
الصناعات الكيماوية	٦,٢٥٠
الصناعات المعدنية	٢,٦٦٧
الصناعات التعدينية	٥,٢٣٩
الصناعات البنائية والحرارية	٣,٤٩٠
إجمالي الصادرات	٩٢,٢٩١

ومن اهم صادراتنا غزل القطن والمنسوجات القطنية التى تقدر بحوالى ٣٠ مليون جنيه ، وخام البترول الذى يقدر بحوالى ٢ر١٧ مليون جنيه ، ومنتجات خان الخليلى التى تقدر بمليون جنيه ، والبصل المجفف الذى يقدر بـ ٢ر٤ مليون جنيه ، والجمبرى المجمد الذى يقدر بحوالى ٧ر٠ مليون جنيه ، والخضر والبقول المحفوظة التى تقدربحوالى ٨ر٠ مليون جنيه .

كما يمكن تصدير ٤٠٠ طن من السكر المكرر تبلغ قيمتها ٦ر٢ مليون جنيه ، وكذلك ينتظر ان يصدر من اطارات المطاط الخارجية والداخلية للسيارات ما قيمته ٢ر١ مليون جنيه . وينتظر ان يصدر من الكتان بحوالى ١ر١ مليون جنيه ، ومنجنيز بما قيمته مليون جنيه ، وفوسفات بما قيمته ١ر٣ مليون جنيه ، مولح الطعام بحوالى نصف مليون جنيه ، واسمنت بورتلاندى وحديدى بما قيمته ٩ر٢ مليون جنيه .

الدول التى تصدر اليها منتجاتنا :

اولا : بلاد العملات الحرة : انجلترا ـ ايرلندا ـ المانيا الغربية ـ النمسا ـ سويسرا ـ بلجيكا ـ فرنسا ـ هولندا ـ الدنمارك ـ النرويج ـ السويد ـ ايطاليا ـ استراليا ـ كندا ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ تركيا ـ الهند ـ سيلان ـ الباكستان .

ثانيا : البلاد التى تتناولها اتفاقيات دفع : المجر ـ رومانيا ـ بولندا ـ فنلندا ـ المانيا الشرقية ـ تشيكوسلوفاكيا ـ يوغوسلافيا ـ الصين الشعبية .

وذلك علاوة على البلاد العربية والبلاد الافريقية والاسيوية.

بيان اتفاقيات القروض والتسهيلات المعقودة بين القاهرة والدول الأجنبية :

	قيمة القروض والتسهيلات مليون جنيه
الاتحاد السوفيتى	٦٠,٩
ألمانيا الشرقية	٧,٥
ألمانيا الغربية	٤٥
اليابان	١٠,٥
هولندا	٥,٣
يوغسلافيا	٧
مؤسسة تنانت بانجلترا	١٩,٦
أتيال أفريكا – إيطاليا	١٧,٥
فين ميكانيكا – إيطاليا	١٦,٨
مؤسسة اينى إيطاليا	١٧,٦
شركة C.T. I.F إيطاليا	٧,٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٢,٣
السويد	٠,٥
تشيكوسلوفاكيا	٠,٦
بولندا	١,٦
انجلترا	٤,٣
	٢٢٤,٢

العامل سيد الآلة ..

ان الحقوق الثورية التى حصل عليها العامل جعلت الآلات ملكا للعامل، ولم تجعل العـامل ملكا للآلة .

لقد اصبح العامل فى الجمهورية العربية المتحدة سيد الآلة ولم يعد احد التروس فى جهاز الانتاج .

ومن اجل العامل ـ سيد الآلة ـ صدرت القوانين الاشتراكية التى كفلت للعامل حقوقه :

* صدر قانون تحديد ساعا تالعمل بسبع ساعات : وكانت النتيجة اتاحة فرص جديدة للعمل امام ٣٥٨٤٧ عاملا تم تشغيلهم وبلغت اجورهم ٦ر٥ مليون جنيه .

* صدر قانون رفع الحد الأدنى لأجر العامل الى ٢٥ قرشا ضمانا لوصول العامل الى الحد الذى يتيح له التمتع بالحياة .

* صدر قانون مشاركة العمال فى ارباح مؤسساتهم : ولقد بلغ نصيب العاملين فى الشركات التابعة للقطاع العام فقط من ارباح شركاتهم ٥ر٥ مليون جنيه دخلت جيوب ٢٠١٢٧٠ مواطنا .

* صدر قانون تمثيل العمـال والموظفين فى مجالس الادارات .. واصبح العمال ممثلين فى مجالس ادارات ٢٠١ شركة صناعية .

كذلك تم اعداد مراكز التدريب المهنى لرفع الكفاية الانتاجية للعمال وتحويل العمال غير المهرة الى عمـال فنيين ، وتزويد المصـانع الجديدة والقائمة بالعمال المدربين وقد تم انشاء المراكز الآتية :

مركز تدريب للمعادن بالاسكندرية .

مركز تدريب للمعادن بالدقى .

مركز تدريب للسيارات والمعادن بامبابه .

مركز تدريب بناء ونجارة بالقاهرة .

مركز تدريب ميكانيكا وسيارات بالاسكندرية .

مركز تدريب تعدينى ومعادن بقنا .

مركز تدريب معادن وتكييف هواء وتبريد بشبرا .

مركز تدريب معادن بالعباسية .

مركز تدريب معادن وسيارات وكهرباء ببور سعيد .

مركز تدريب بناء ونجارة وطباعة بالاسكندرية .

مركز تدريب كهرباء وزجاج بالاسكندرية .

مركز تدريب كهرباء بالعباسية .

مركز تدريب غزل ونسيج بشبرا الخيمة .

مركز تدريبغزل ونسيج بالاسكندرية .

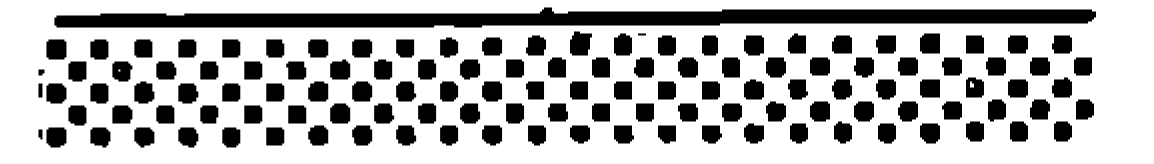
مركز تدريب جلود بالاسكندرية .

مركز تدريب جلود بمصر القديمة .

مركز تدريب معادن بالمرج .

وقد بلغت تكاليف هذه المراكز ٢ر٢ مليون جنيه .

القسم الثانى



بيانات بالرسوم

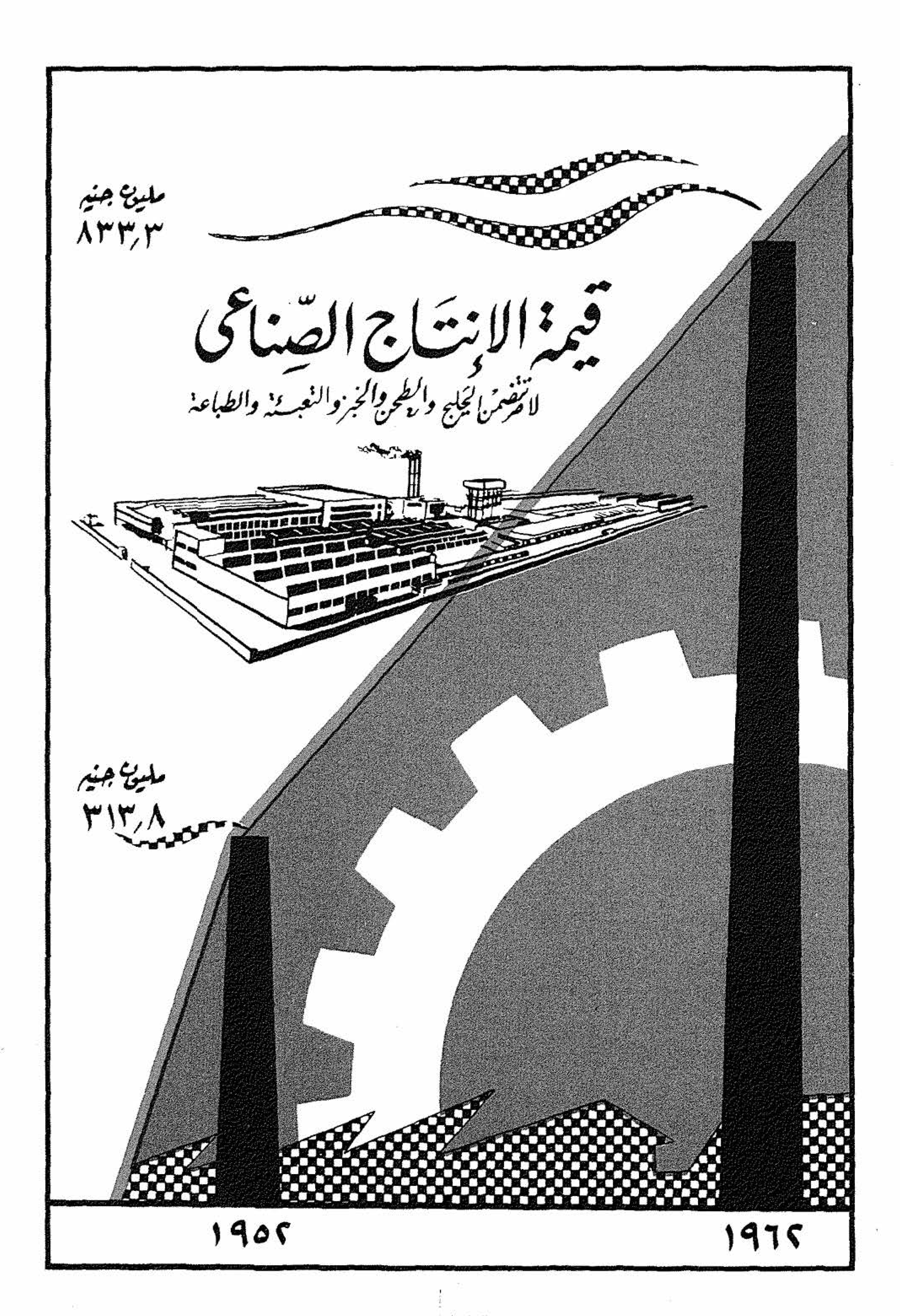
ان الفلسفة التى قامت عليها سياسة التصنيع فى مصر حققت هدف التوازن بين الاتجاه الى الصناعة الثقيلة وبين الاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية .

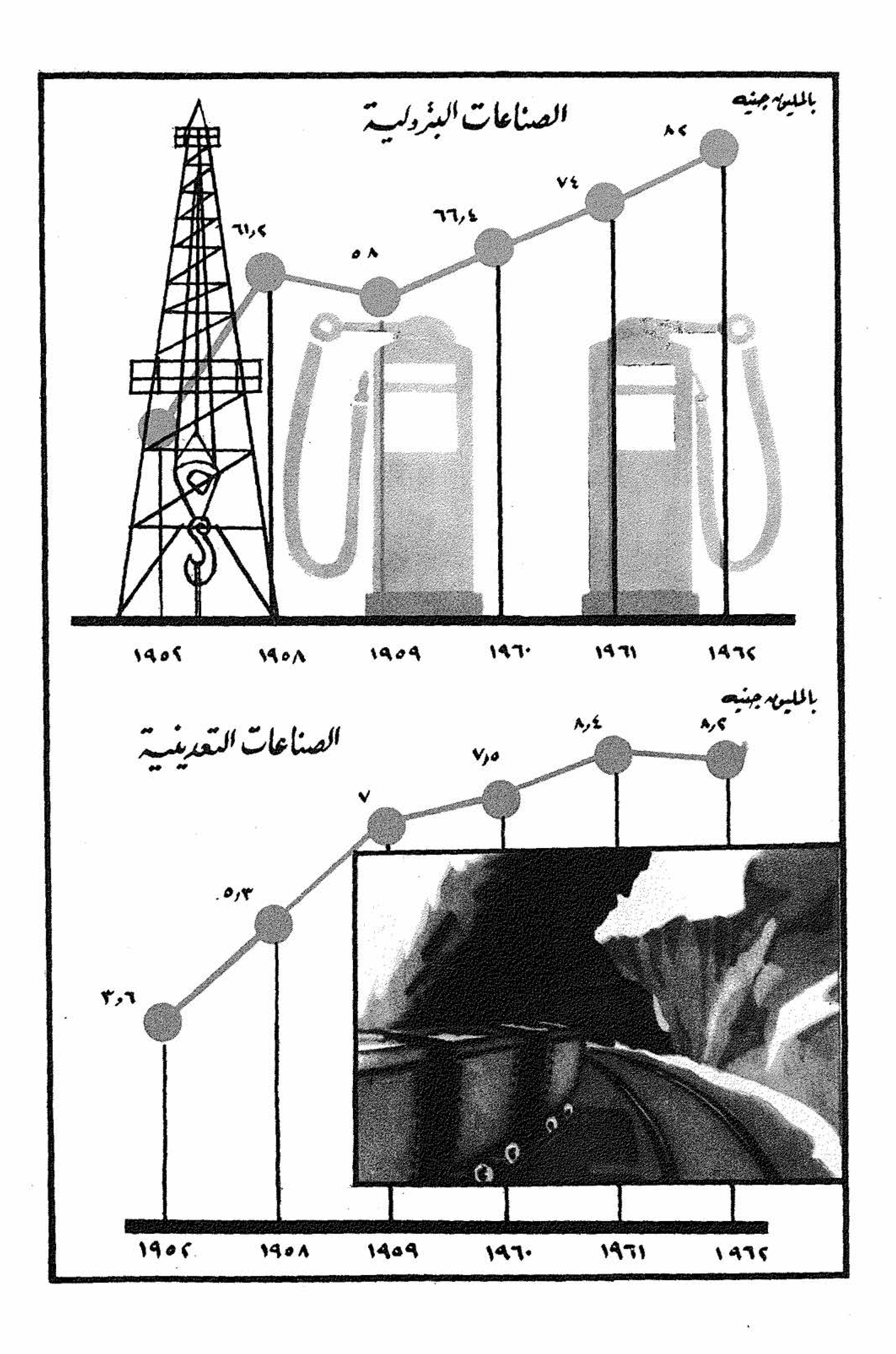
« الميثاق »

هذه بعض الرسوم البيانية التى تتحدث عن نتائج ثورتنا الصناعية خلال الأحد عشر عاما الماضية .. وهى توضح بالأرقام تطور بعض انتاجنا الصناعى ..

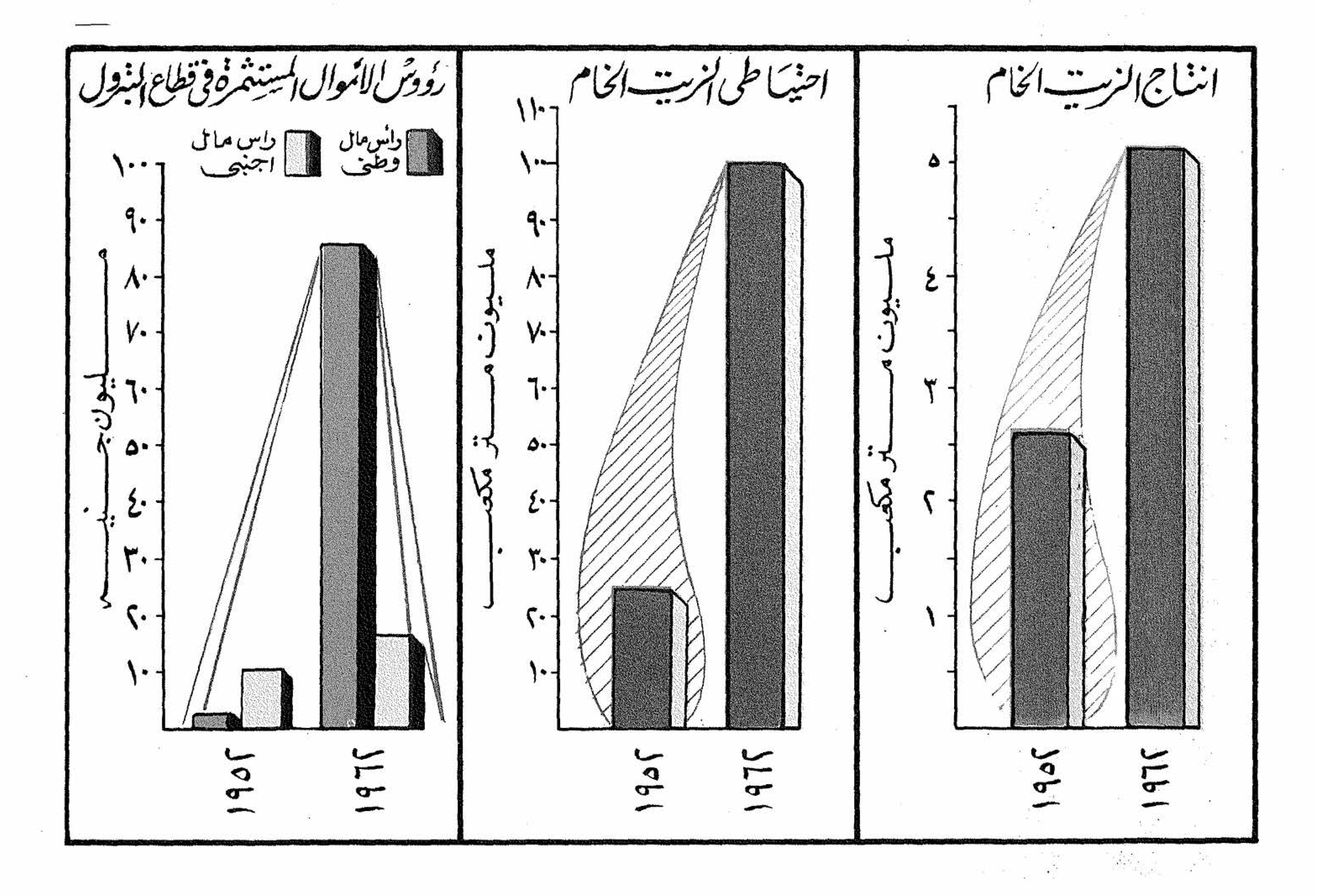
ونظرا لأن انتاجنا الجديد لم يظهر كله فى عام واحد ، فقد رؤى ألا تكون سنوات البدء فى الرسوم البيانية موحدة تمشيا مع التطور الواقعى لكل انتاج على حدة ..

وتشمل الرسوم البيانية نوعين من البيانات أحدهما يبين تطور الانتاج منذ عام ١٩٥٢ ، والثانى يوضح سنوات بدء بعض انتاجنا الجديد وتطوره فى السنوات التالية ..

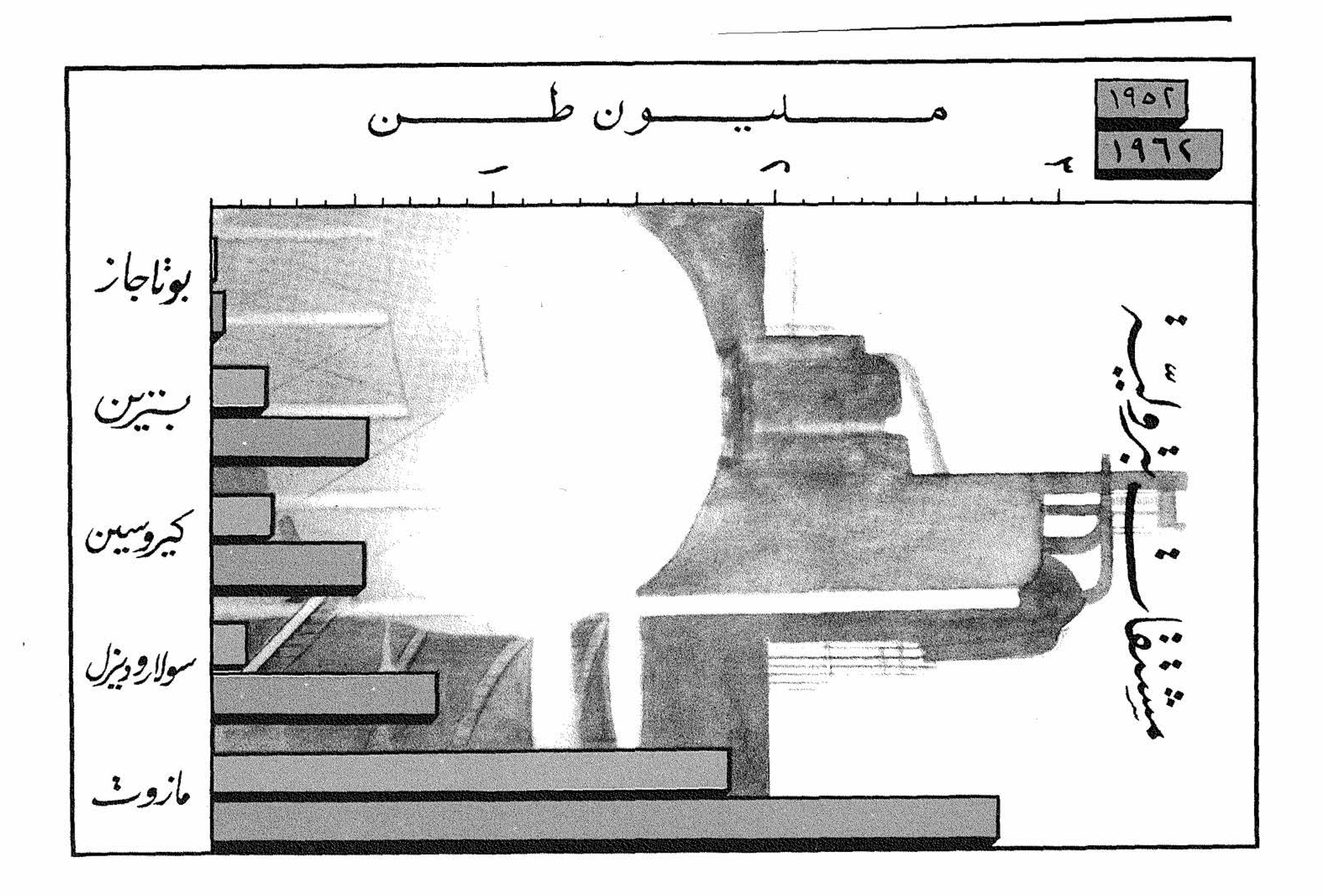

مليون جنيه
٨٣٣,٣
قيمة الإنتاج الصناعي
لا تتضمن الحليج والطحن والخبز والتعبئة والطباعة
مليون جنيه
٣١٣,٨
١٩٥٢
١٩٦٢



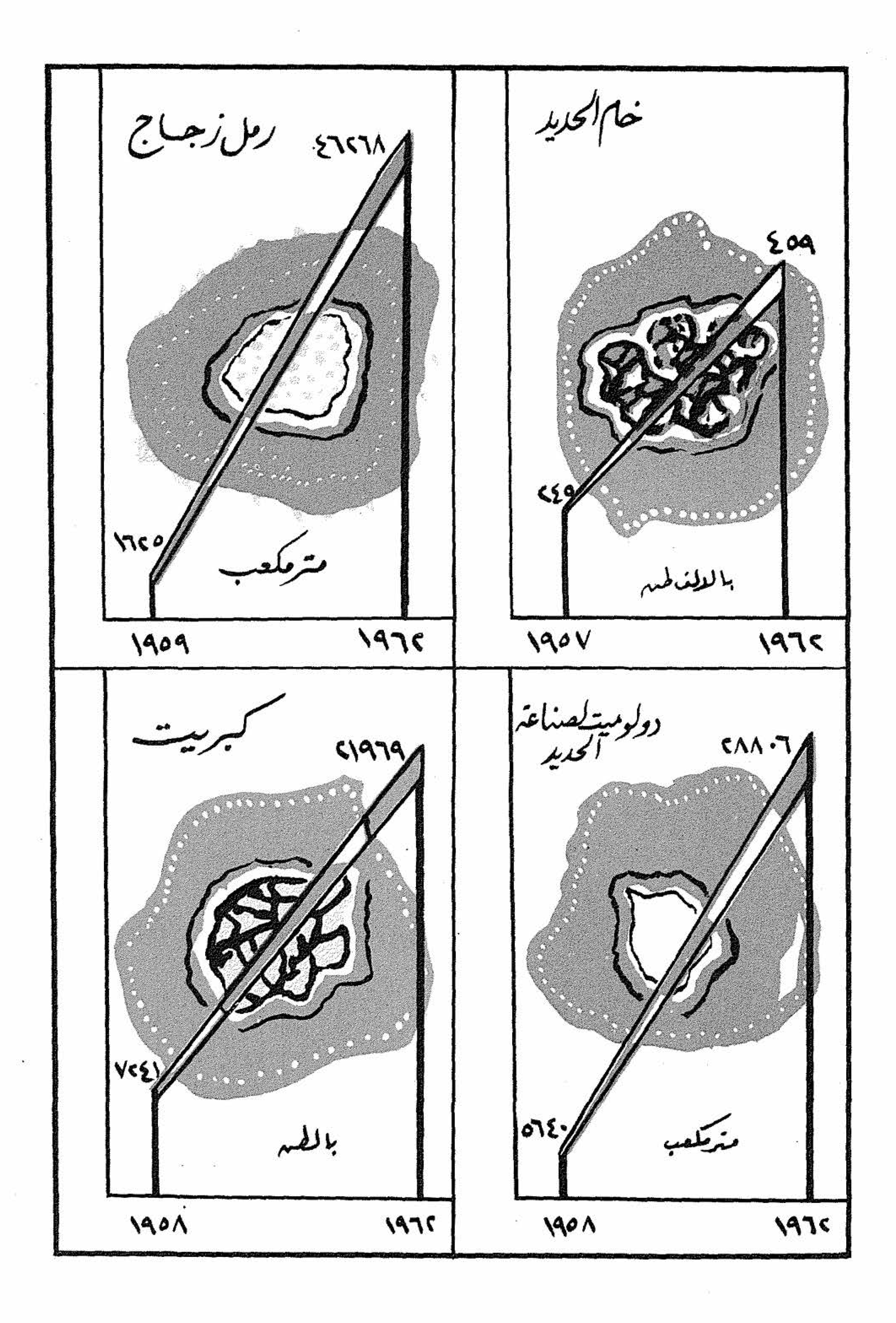
الصناعات البترولية
بالمليون جنيه
٦١،٢
٥٨
٦٦،٤
٧٤
٨٢
١٩٥٢
١٩٥٨
١٩٥٩
١٩٦٠
١٩٦١
١٩٦٢
الصناعات التعدينية
بالمليون جنيه
٣،٦
٥،٣
٧
٧،٥
٨،٤
٨،٢
١٩٥٢
١٩٥٨
١٩٥٩
١٩٦٠
١٩٦١
١٩٦٢

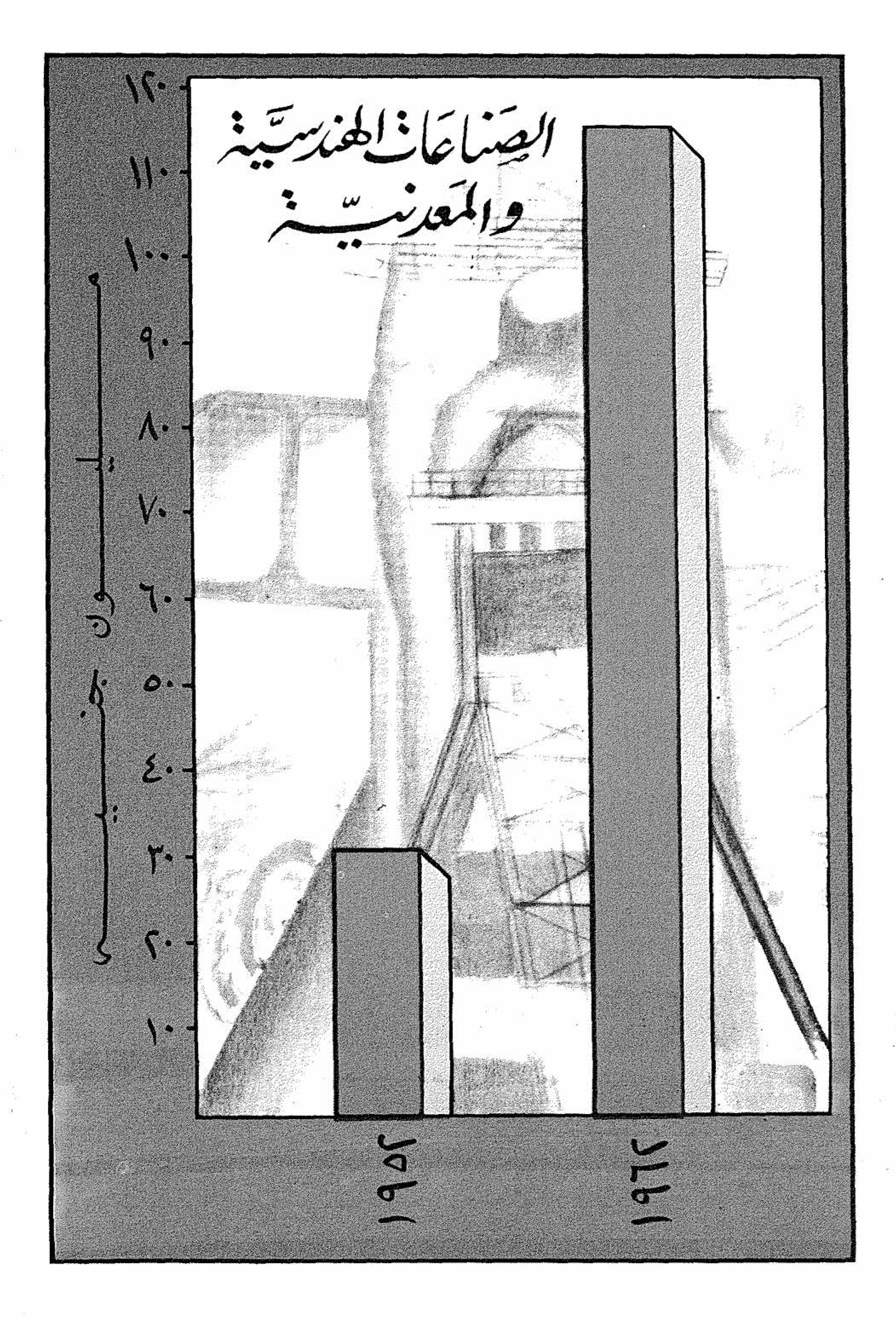


انتاج الزيت الخام
مليون متر مكعب
٥
٤
٣
٢
١
١٩٥٢
١٩٦٢
احتياطى الزيت الخام
مليون متر مكعب
١١٠
١٠٠
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
١٩٥٢
١٩٦٢
رؤوس الأموال المستثمرة فى قطاع البترول
راس مال وطنى
راس مال اجنبى
مليون جنيه
١٠٠
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
١٩٥٢
١٩٦٢

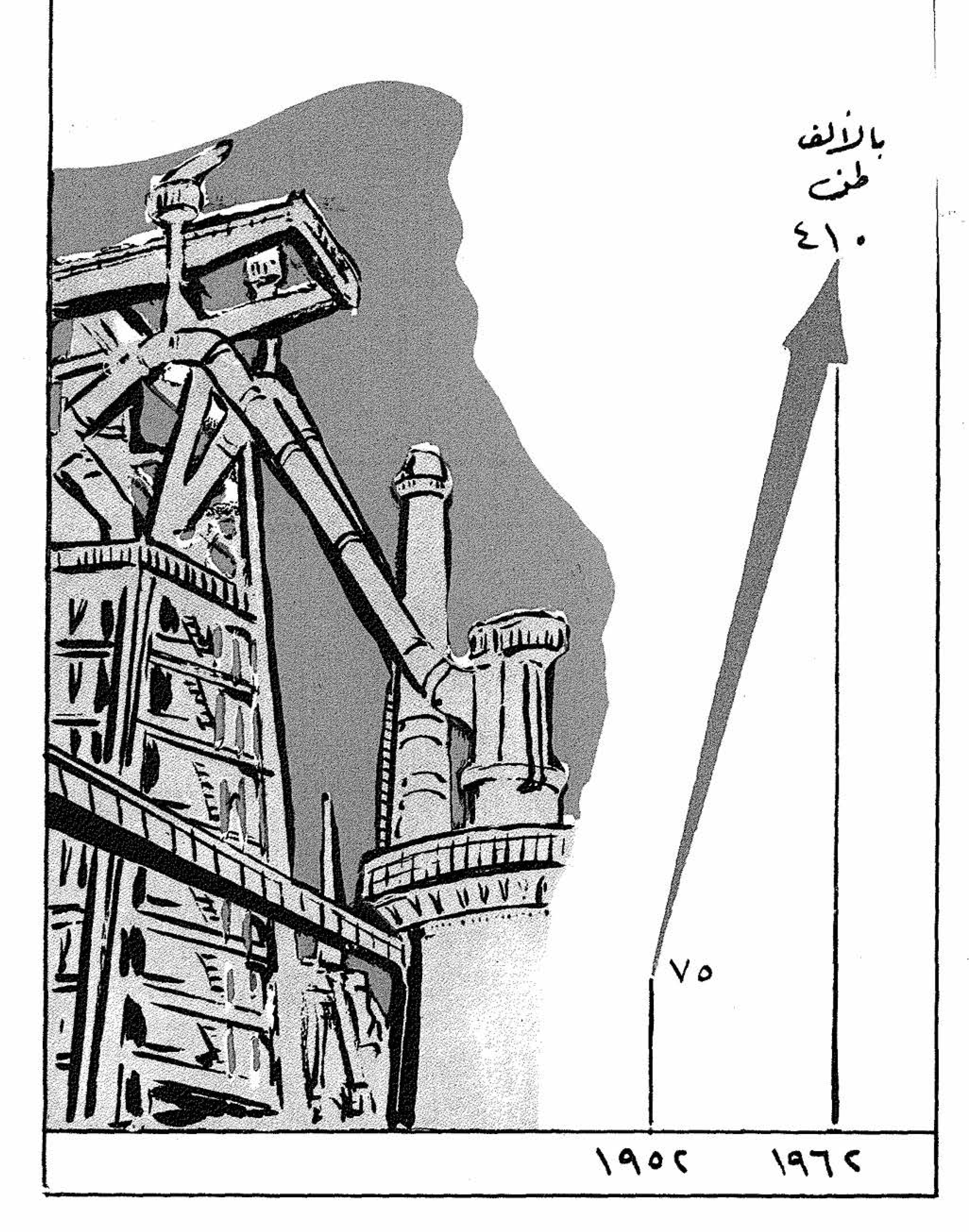


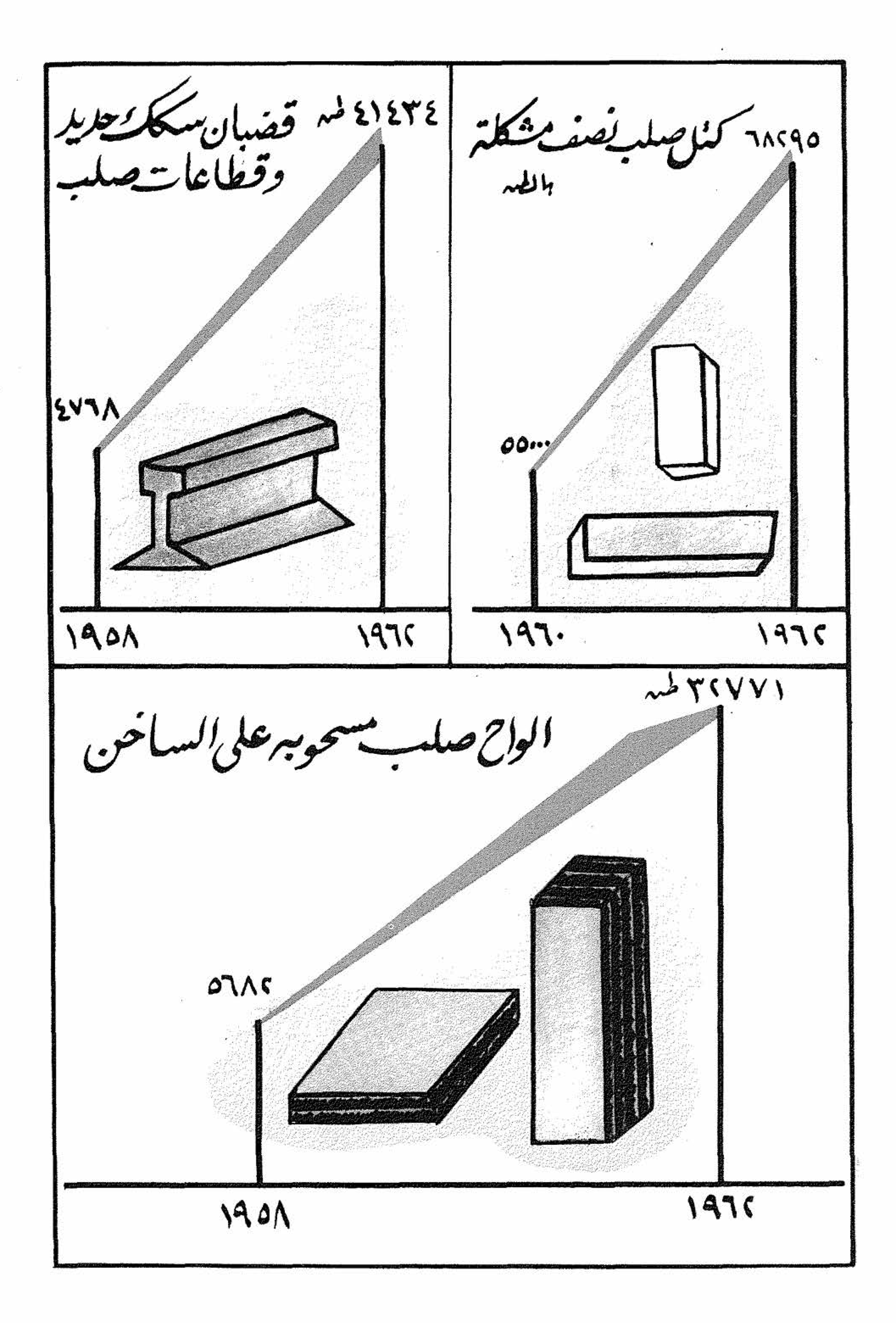
مشتقات بترولية
مليون طن
١٩٥٢
١٩٦٢
١
٢
٣
بوتاجاز
بنزين
كيروسين
سولار وديزل
مازوت


خام الحديد
٤٥٩
٢٤٩
بالألف طن
١٩٥٧
١٩٦٢
رمل زجاج
٤٦٢٦٨
١٦٢٥
متر مكعب
١٩٥٩
١٩٦٢
دولوميت لصناعة الحديد
٢٨٨٠٦
٥٦٤٠
متر مكعب
١٩٥٨
١٩٦٢
كبريت
٢١٩٦٩
٧٢٤١
بالطن
١٩٥٨
١٩٦٢

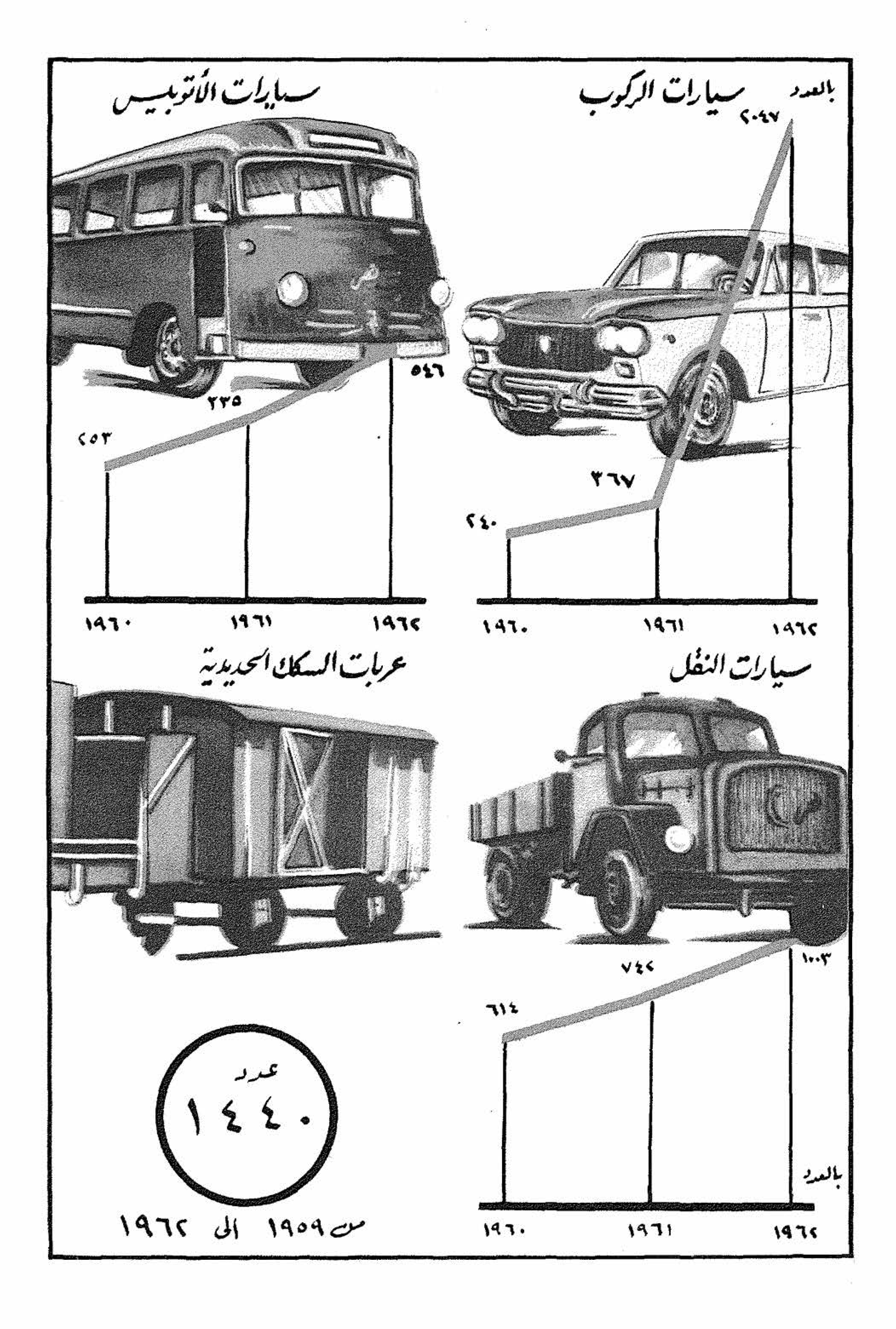

الصناعات الهندسية
والمعدنية
مليون جنيه
١٢٠
١١٠
١٠٠
٩٠
٨٠
٧٠
٦٠
٥٠
٤٠
٣٠
٢٠
١٠
١٩٥٢
١٩٦٢

منتجات الحديد والصلب

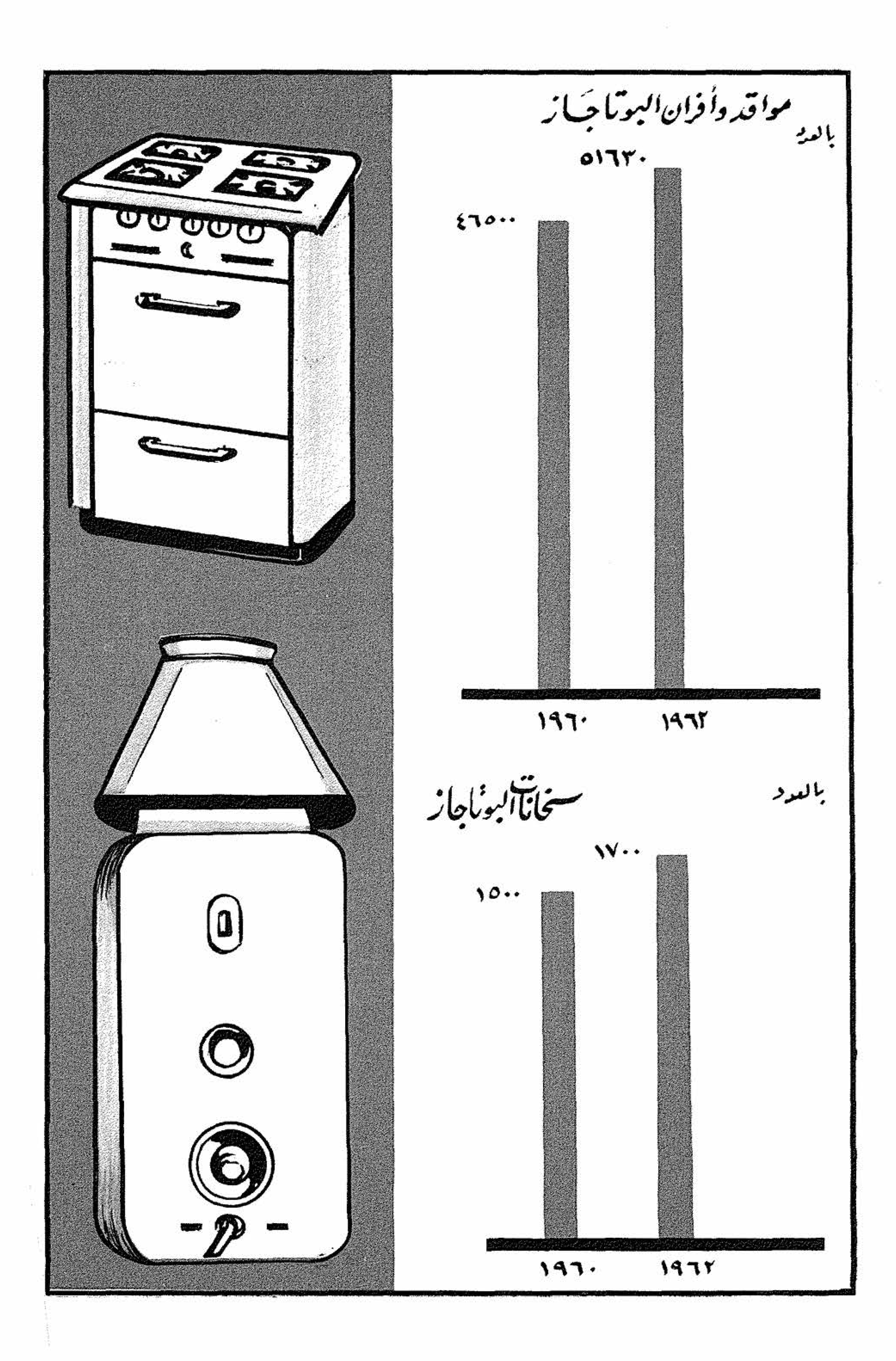




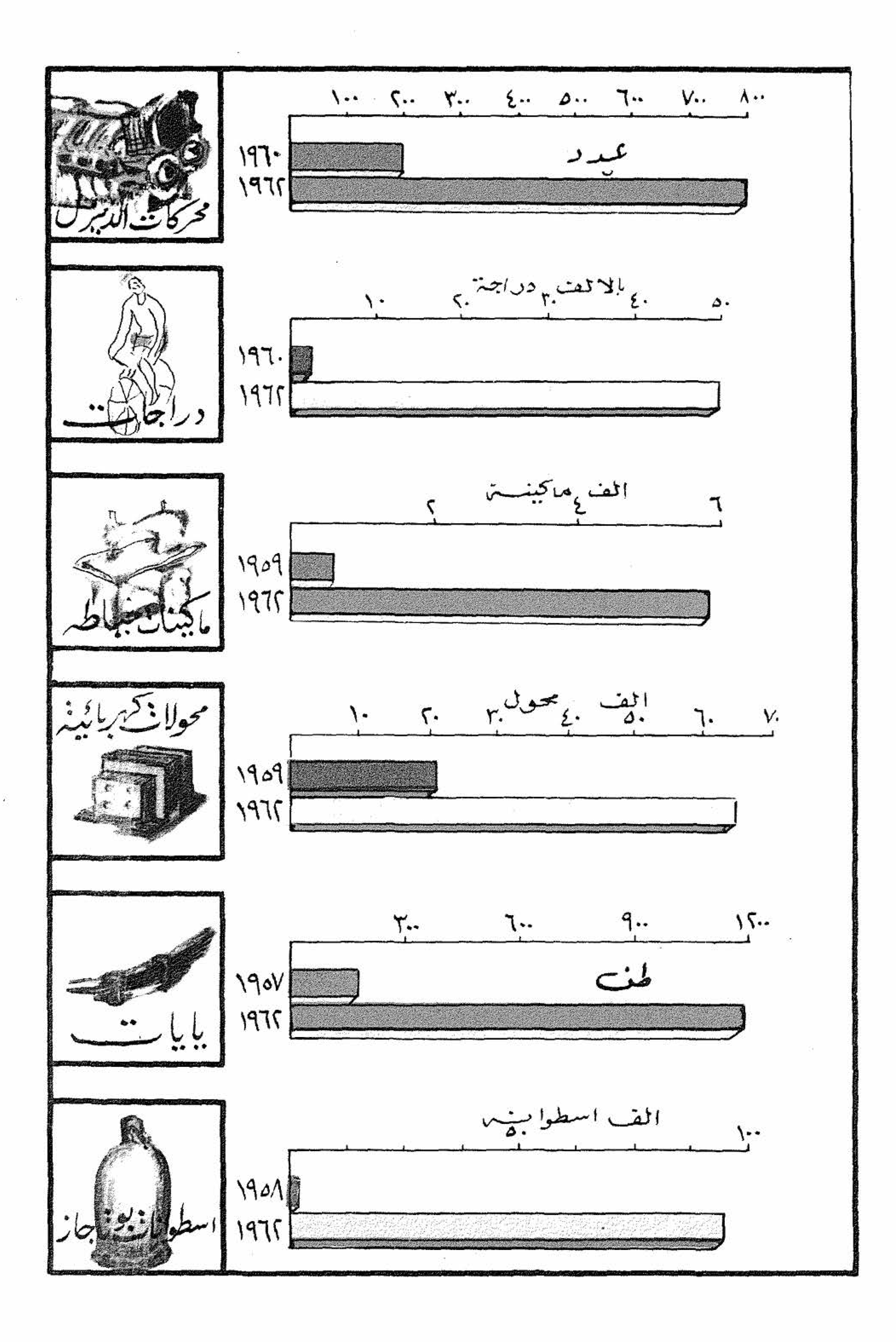
٤١٤٣٤ طن
قضبان سكك حديد
وقطاعات صلب
٤٧٦٨
١٩٥٨
١٩٦٢
كتل صلب نصف مشكلة
٦٨٢٩٥
بالطن
٥٥٠٠٠
١٩٦٠
١٩٦٢
٣٢٧٧١ طن
الواح صلب مسحوبه على الساخن
٥٦٨٢
١٩٥٨
١٩٦٢

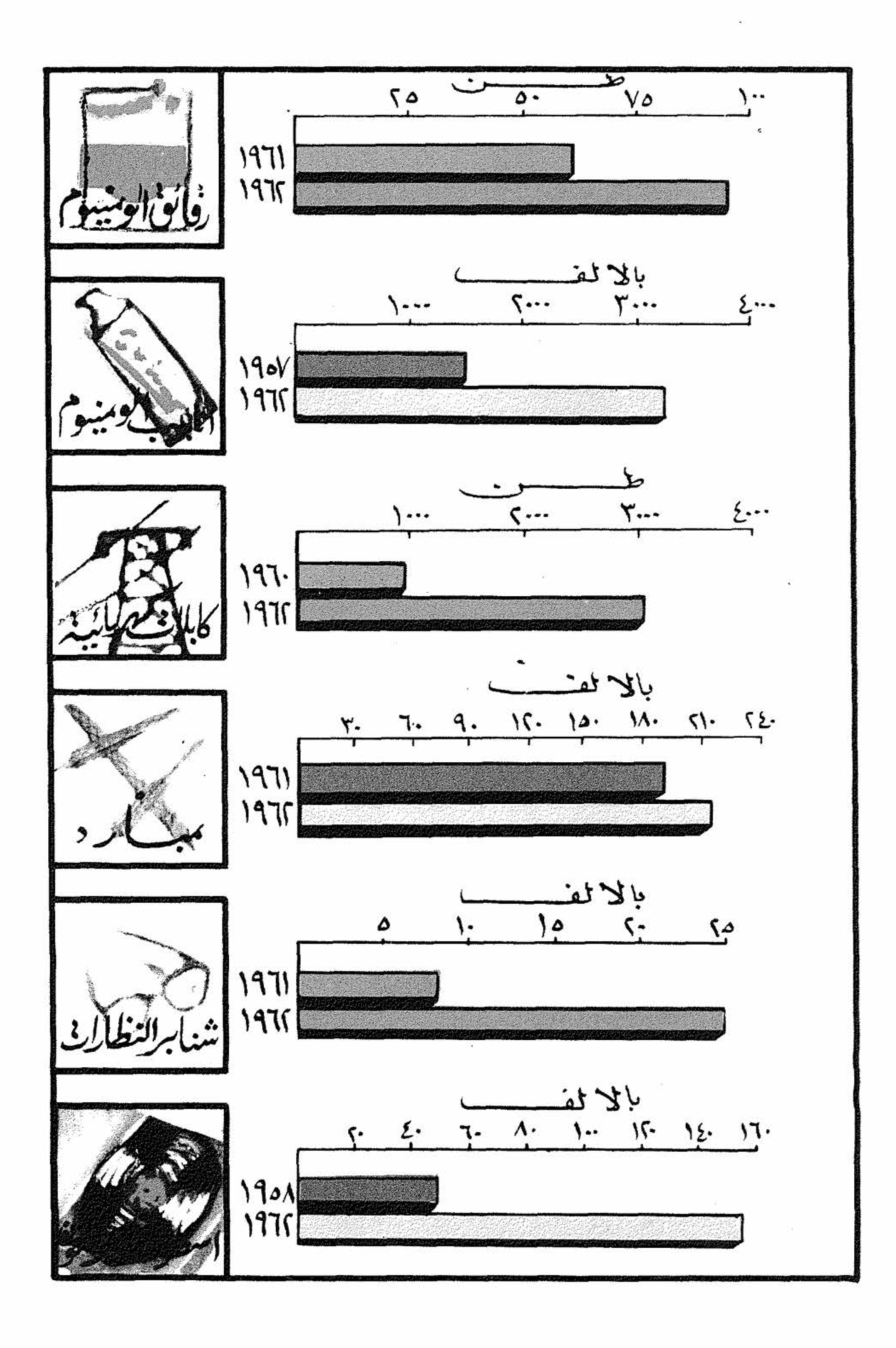


سيارات الأتوبيس
٢٥٣
٢٣٥
٥٤٦
١٩٦٠
١٩٦١
١٩٦٢
بالعدد
سيارات الركوب
٢٤٠
٣٦٧
٢٠٤٧
١٩٦٠
١٩٦١
١٩٦٢
عربات السكك الحديدية
عدد
١٤٤٠
من ١٩٥٩ الى ١٩٦٢
سيارات النقل
٦١٤
٧٤٢
١٠٠٣
بالعدد
١٩٦٠
١٩٦١
١٩٦٢

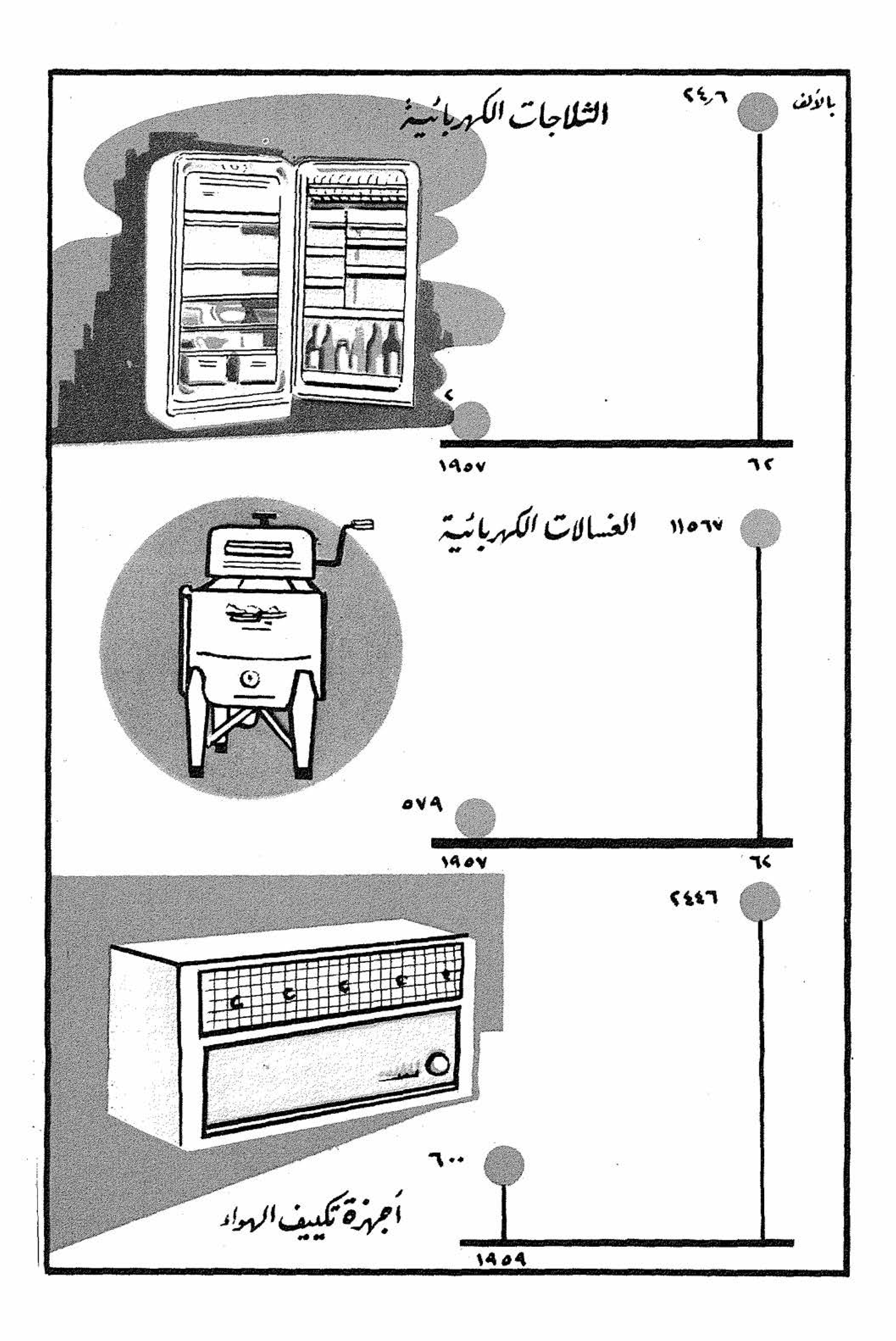


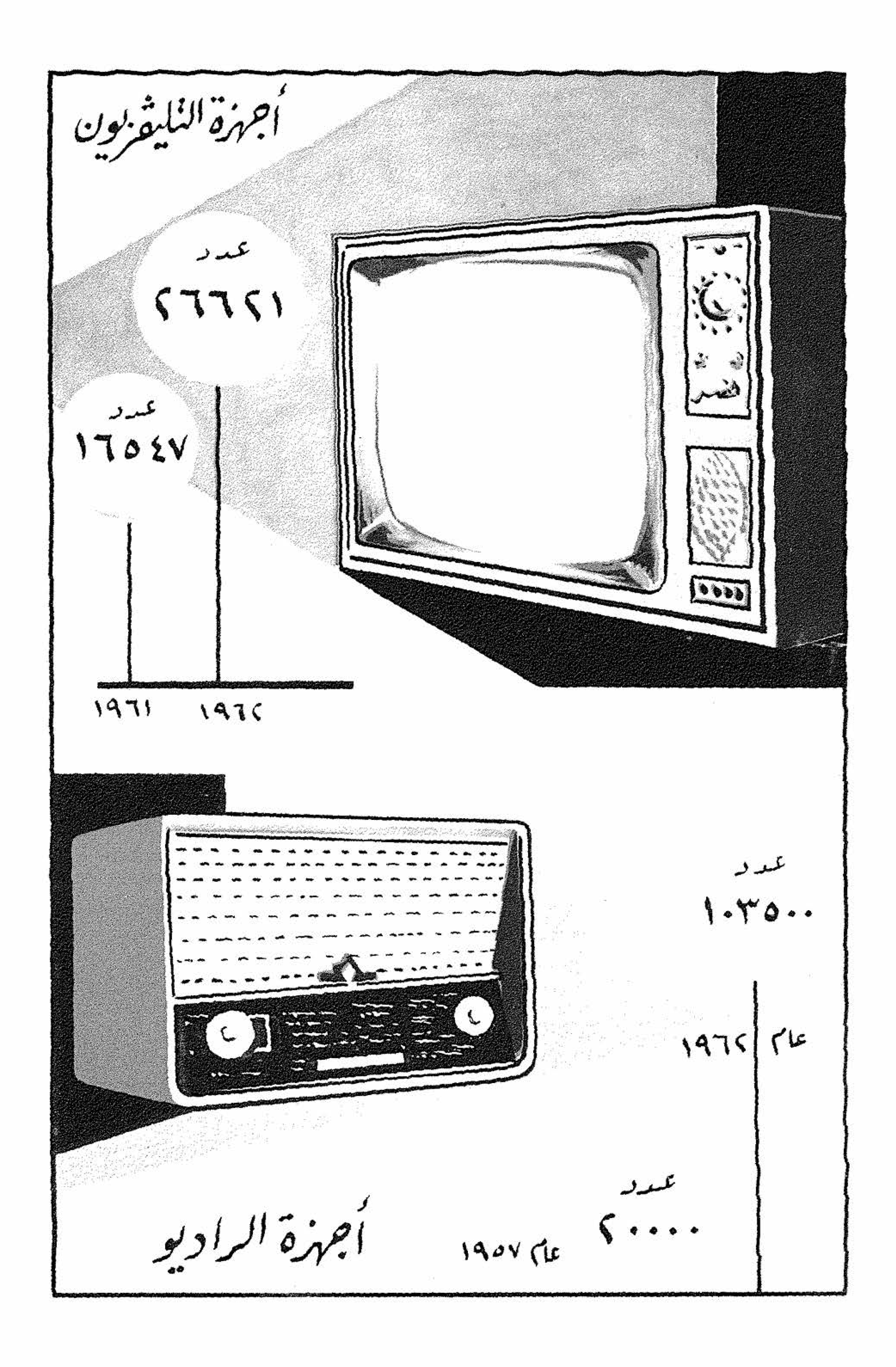
مواقد وأفران البوتاجاز
بالعدد
٥١٦٣٠
٤٦٥٠٠
١٩٦٠
١٩٦٢
سخانات البوتاجاز
بالعدد
١٧٠٠
١٥٠٠
١٩٦٠
١٩٦٢

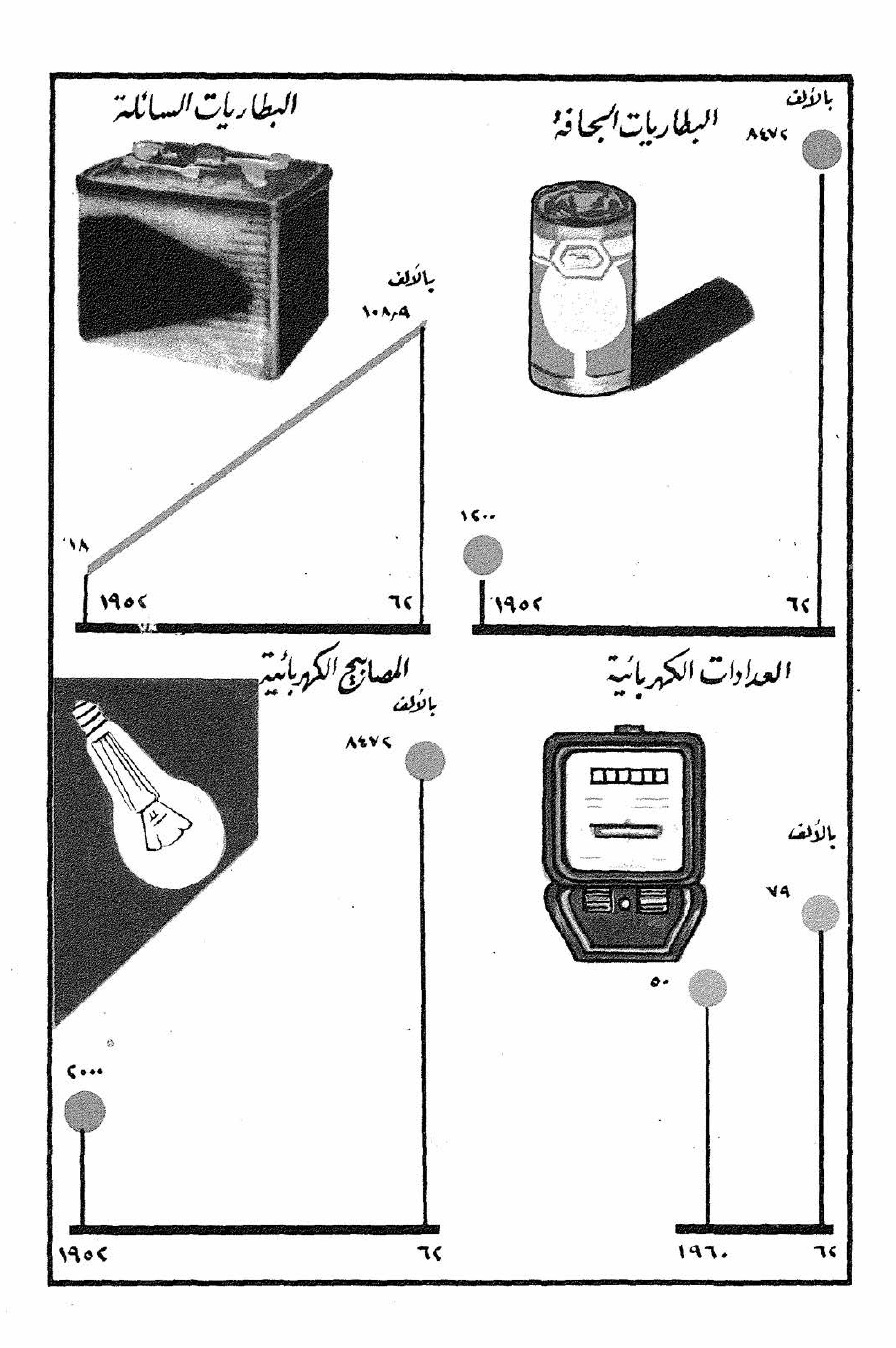

محركات الديزل
عدد
١٠٠ ٢٠٠ ٣٠٠ ٤٠٠ ٥٠٠ ٦٠٠ ٧٠٠ ٨٠٠
١٩٦٠
١٩٦٢
دراجات
بالالف دراجة
١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠
١٩٦٠
١٩٦٢
ماكينات خياطة
الف ماكينة
٢ ٤ ٦
١٩٥٩
١٩٦٢
محولات كهربائية
الف محول
١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠
١٩٥٩
١٩٦٢
بايات
طن
٣٠٠ ٦٠٠ ٩٠٠ ١٢٠٠
١٩٥٧
١٩٦٢
اسطوانات بوتاجاز
الف اسطوانة
٥٠ ١٠٠
١٩٥٨
١٩٦٢



رقائق الومنيوم
طن
٢٥ ٥٠ ٧٥ ١٠٠
١٩٦١
١٩٦٢
الومنيوم
بالالف
١٠٠٠ ٢٠٠٠ ٣٠٠٠ ٤٠٠٠
١٩٥٧
١٩٦٢
كابلات كهربائية
طن
١٠٠٠ ٢٠٠٠ ٣٠٠٠ ٤٠٠٠
١٩٦٠
١٩٦٢
مبارد
بالالف
٣٠ ٦٠ ٩٠ ١٢٠ ١٥٠ ١٨٠ ٢١٠ ٢٤٠
١٩٦١
١٩٦٢
شنابر النظارات
بالالف
٥ ١٠ ١٥ ٢٠ ٢٥
١٩٦١
١٩٦٢
بالالف
٢٠ ٤٠ ٦٠ ٨٠ ١٠٠ ١٢٠ ١٤٠ ١٦٠
١٩٥٨
١٩٦٢


بالألف
٦ر٢٤
الثلاجات الكهربائية
٢
١٩٥٧
٦٢
العسالات الكهربائية
١١٥٦٧
٥٧٩
١٩٥٧
٦٢
٢٤٤٦
٦٠٠
أجهزة تكييف الهواء
١٩٥٩


أجهزة التليفزيون
عدد
٢٦٦٢١
عدد
١٦٥٤٧
١٩٦١
١٩٦٢
عدد
١٠٣٥٠٠
عام ١٩٦٢
عدد
٢٠٠٠٠
عام ١٩٥٧
أجهزة الراديو



البطاريات الجافة
بالألف
٨٤٧٢
١٢٠٠
١٩٥٢
٦٢
البطاريات السائلة
بالألف
١٠٨,٩
١٨
١٩٥٢
٦٢
العدادات الكهربائية
بالألف
٧٩
٥٠
١٩٦٠
٦٢
المصابيح الكهربائية
بالألف
٨٤٧٢
٢٠٠٠
١٩٥٢
٦٢

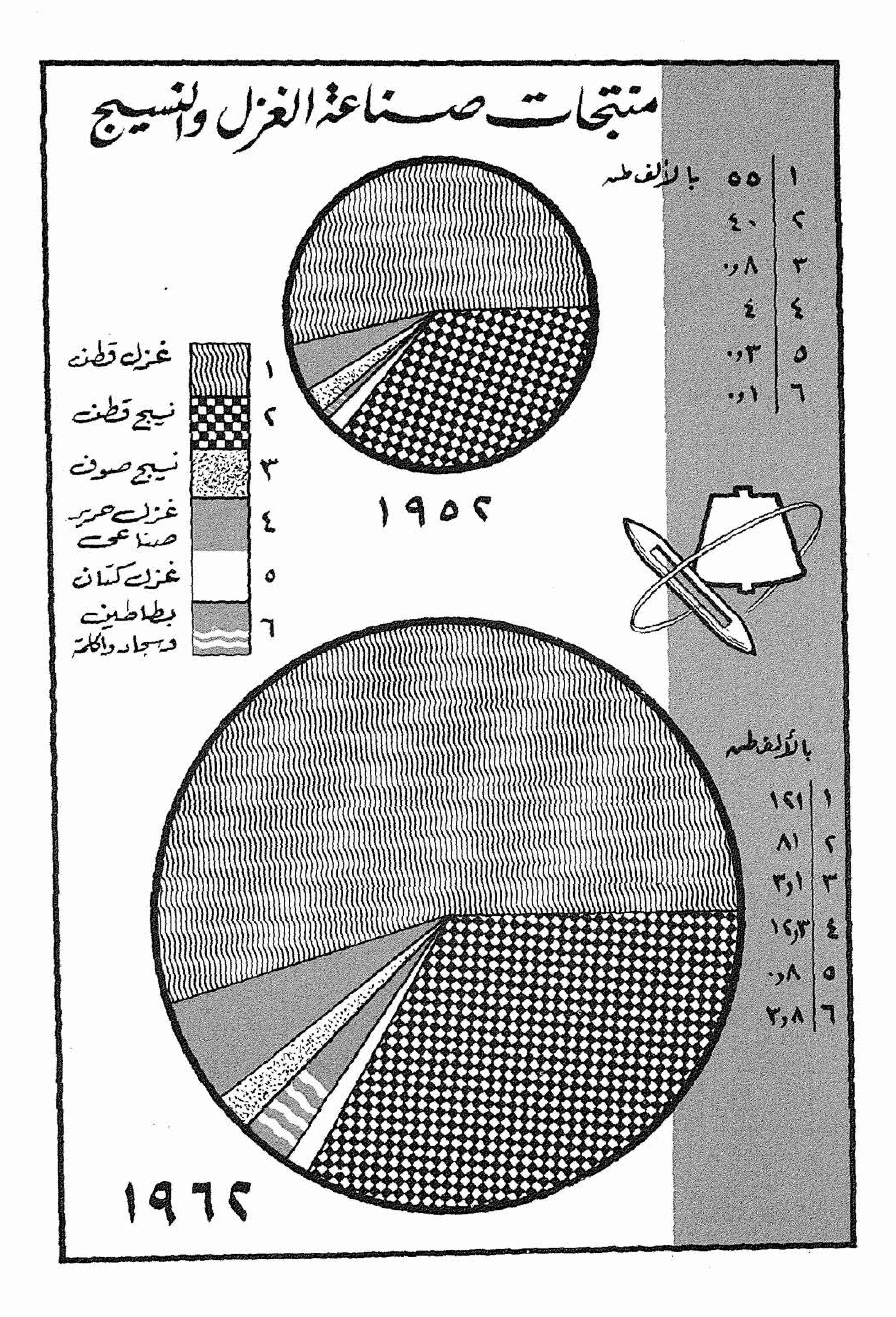
صناعة الغزل والنسيج

مليون جنيه
٢٨٦,١

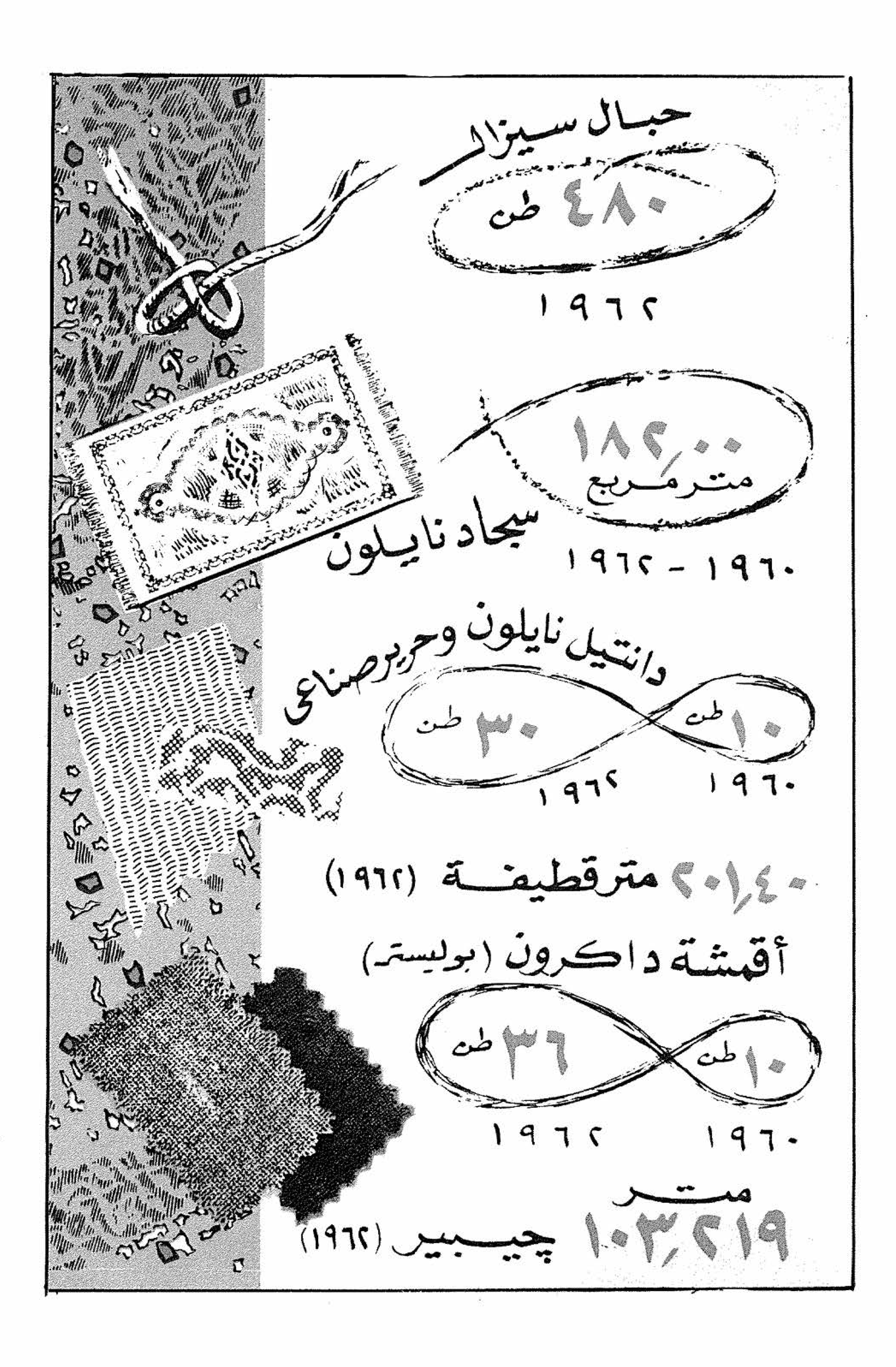
مليون جنيه
٨٤,٦

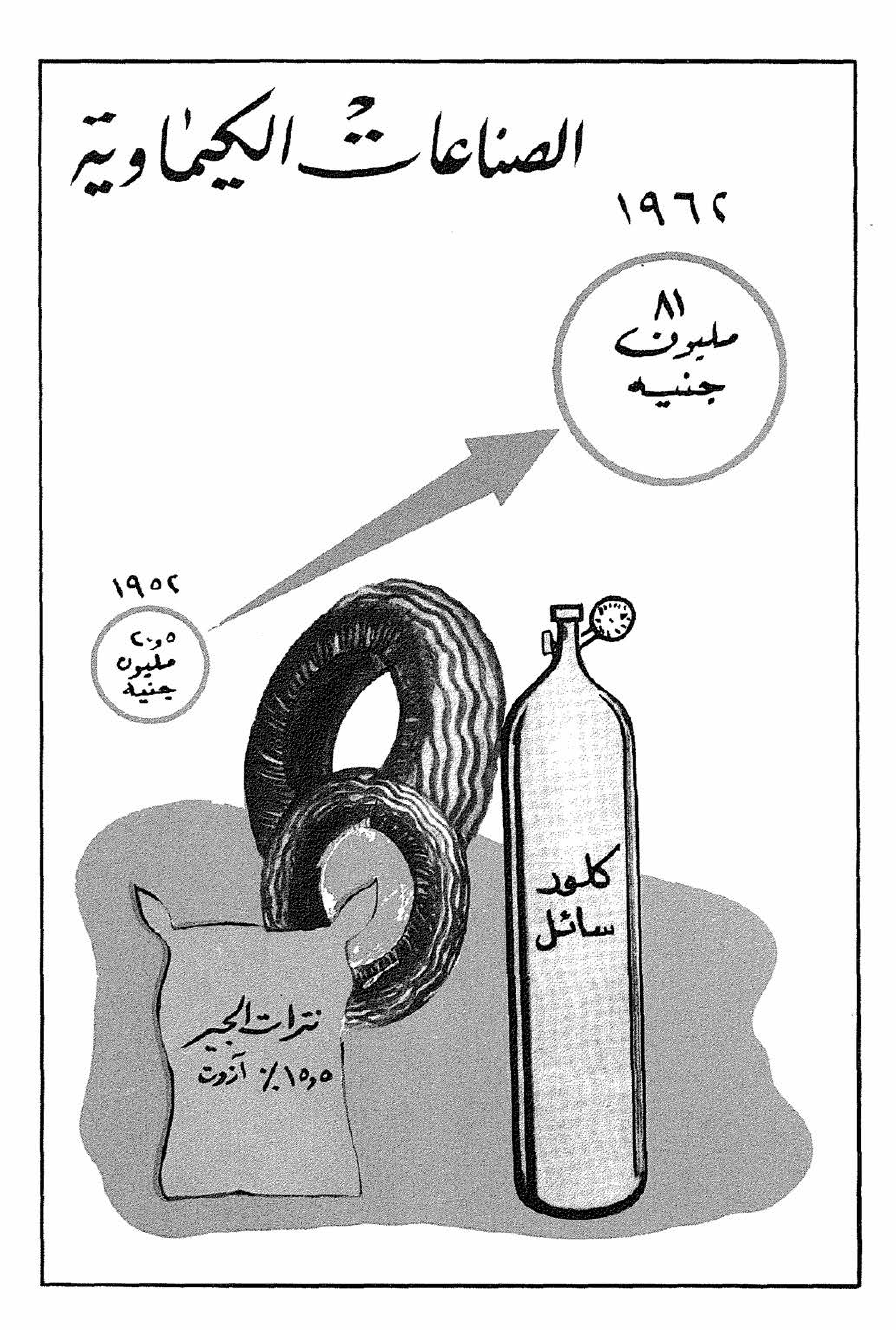
١٩٥٢

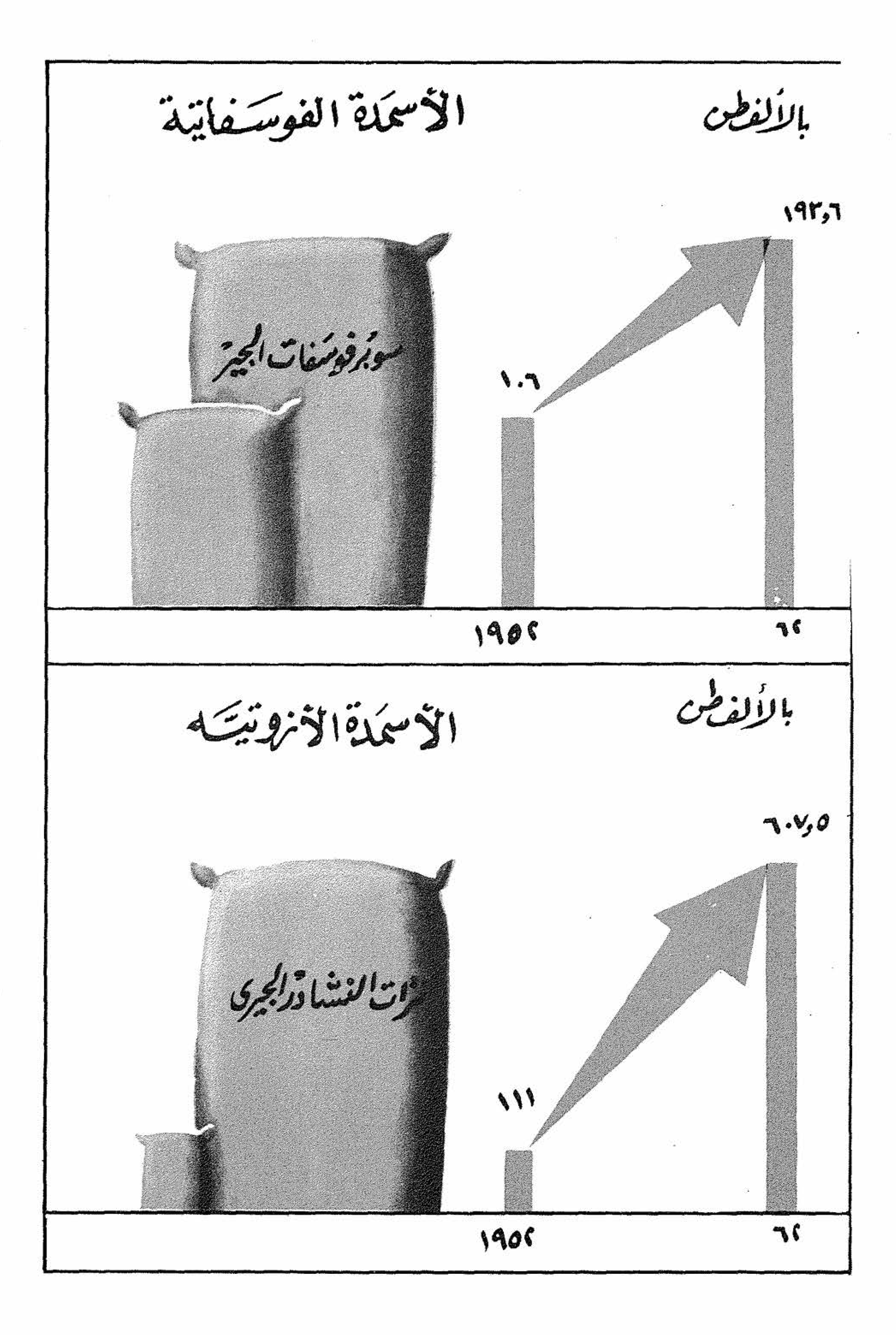
١٩٦٢



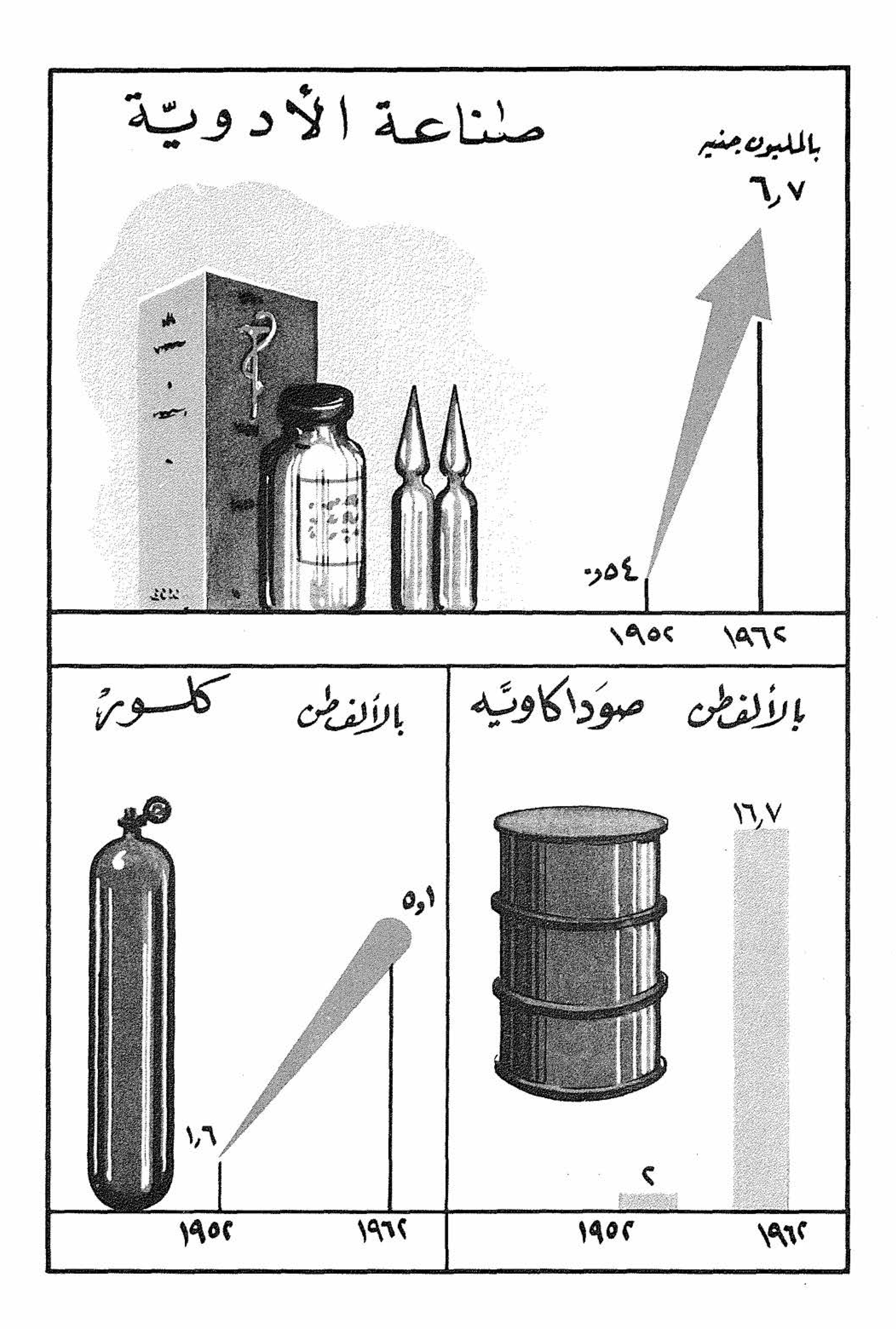
منتجات صناعة الغزل والنسيج
١ ٥٥ بالألف طن
٢ ٤٠
٣ ٠,٨
٤ ٤
٥ ٠,٣
٦ ٠,١
١ غزل قطن
٢ نسيج قطن
٣ نسيج صوف
٤ غزل حرير صناعي
٥ غزل كتان
٦ بطاطين وسجاد وأكلمة
١٩٥٢
بالألف طن
١ ١٢١
٢ ٨١
٣ ٣,١
٤ ١٦,٣
٥ ٠,٨
٦ ٣,٨
١٩٦٢


حبال سيزال
٤٨٠ طن
١٩٦٢
١٨٢,٠٠٠
متر مربع
سجاد نايلون
١٩٦٠ - ١٩٦٢
دانتيل نايلون وحرير صناعى
١٠ طن
٣٠ طن
١٩٦٠
١٩٦٢
٢٠١,٤٠٠ متر قطيفة (١٩٦٢)
أقمشة داكرون (بوليستر)
١٠ طن
٣٦ طن
١٩٦٠
١٩٦٢
متر
١٠٣,٢١٩ چيبير (١٩٦٢)

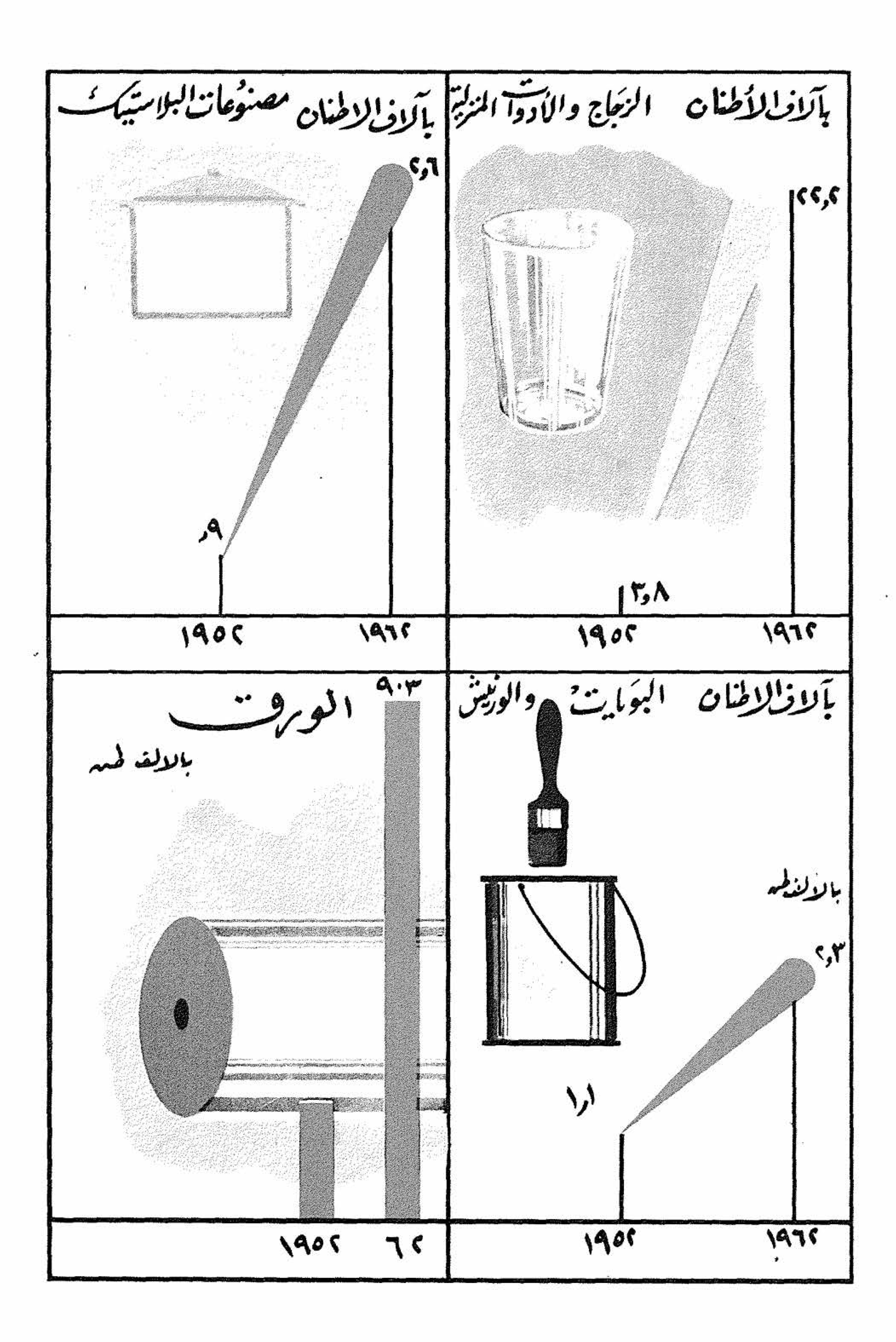

الصناعات الكيماوية
١٩٦٢
٨١
مليون
جنيه
١٩٥٢
٢و٥
مليون
جنيه
كلور
سائل
نترات الجير
١٥و٥٪ آزوت



الأسمدة الفوسفاتية
بالألف طن
١٩٣٫٦
سوبر فوسفات الجير
١٠٦
١٩٥٢
٦٢
الأسمدة الأزوتيه
بالألف طن
٦٠٧٫٥
ترات النشادر الجيرى
١١١
١٩٥٢
٦٢



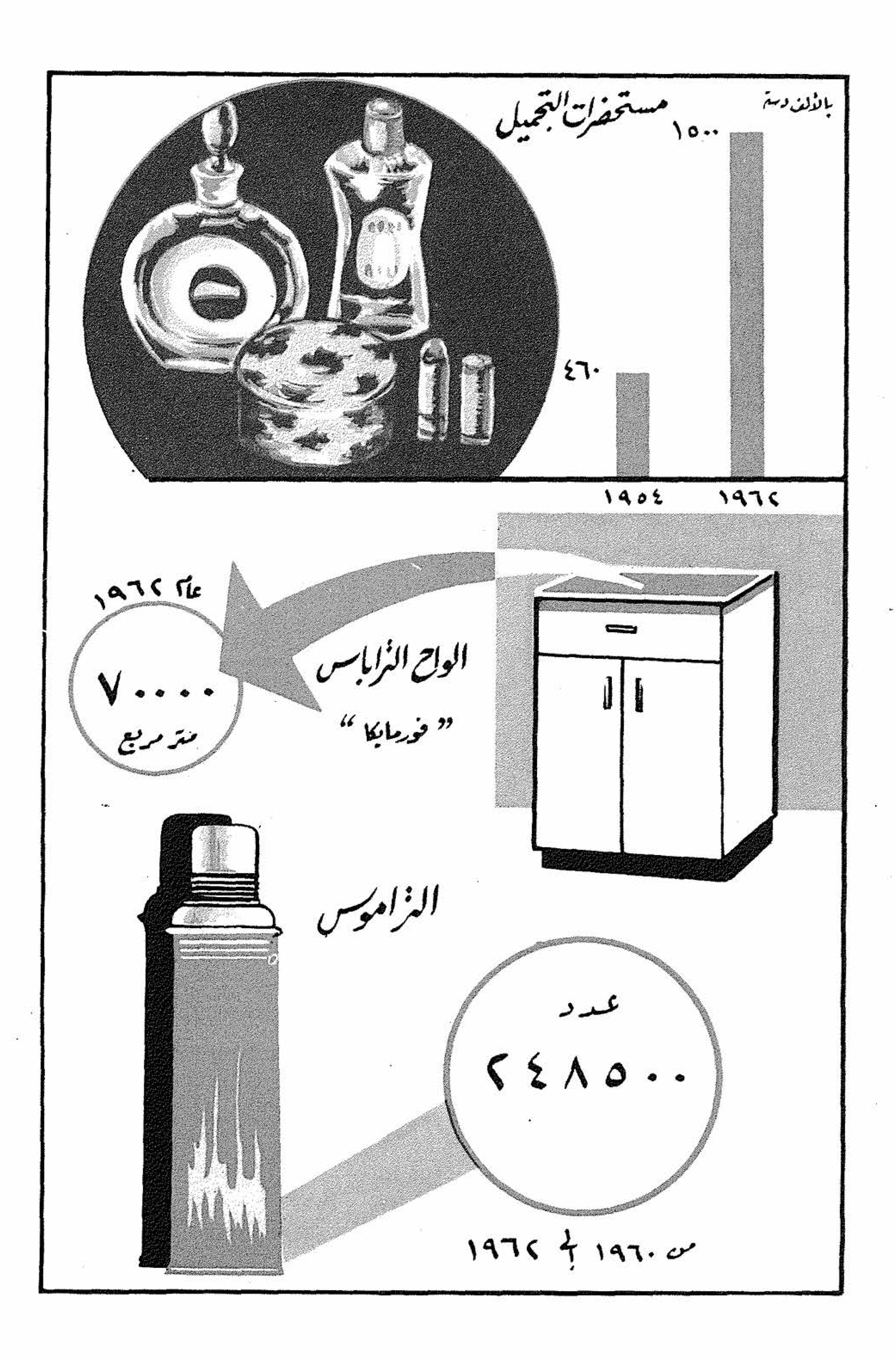
صناعة الأدوية
بالمليون جنيه
٦٫٧
ر٥٤
١٩٥٢
١٩٦٢
بالألف طن
صوداكاويه
١٦٫٧
٢
١٩٥٢
١٩٦٢
بالألف طن
كلور
٥٫١
١٫٦
١٩٥٢
١٩٦٢



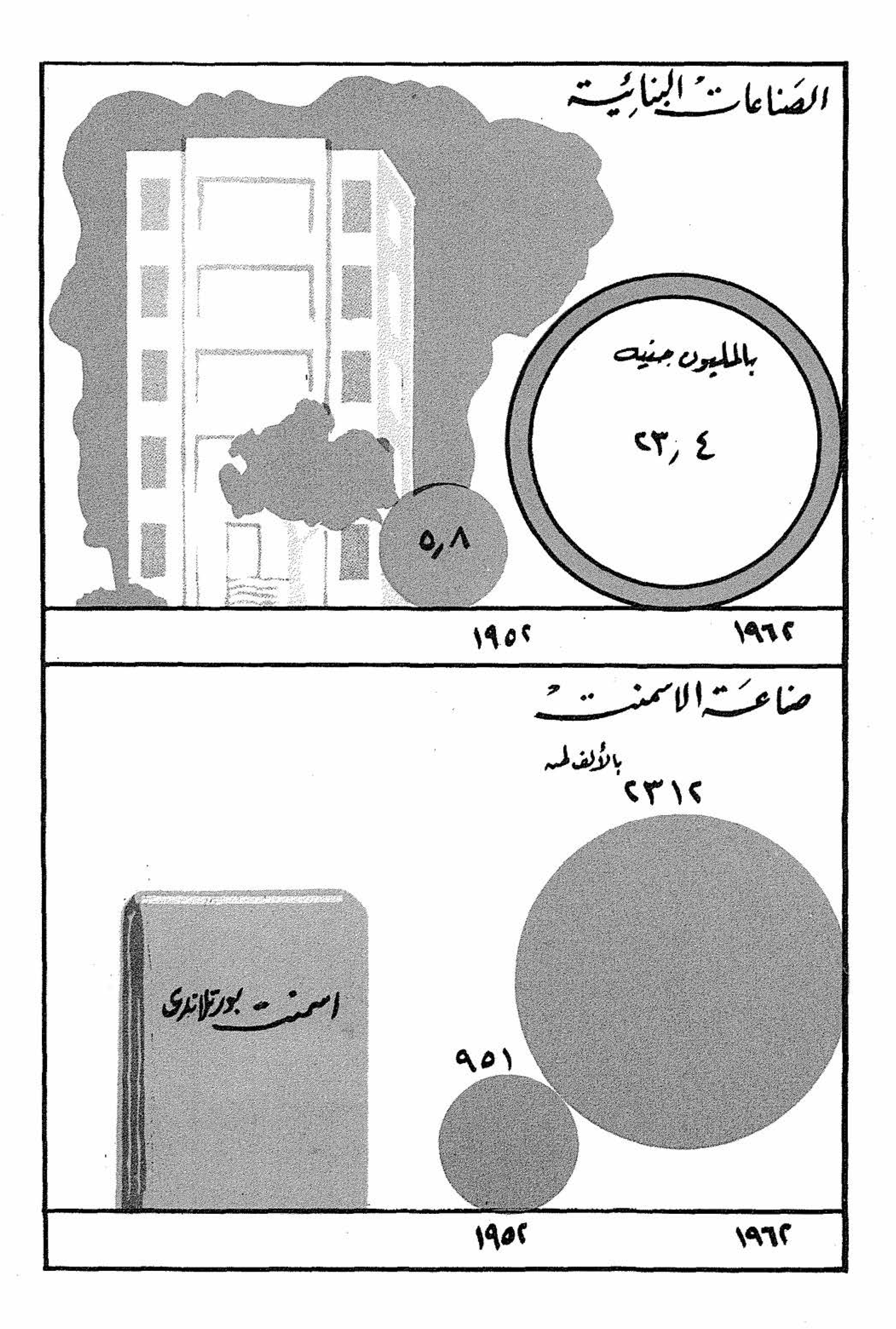
بآلاف الأطنان
الزجاج والأدوات المنزلية
٢٢,٢
٣,٨
١٩٦٢
١٩٥٢
بآلاف الأطنان
مصنوعات البلاستيك
٢,٦
٩ر
١٩٦٢
١٩٥٢
بآلاف الأطنان
البويات والورنيش
بالألف طن
٢,٣
١,١
١٩٥٢
١٩٦٢
الورق
بالألف طن
٩٠٣
١٩٥٢
٦٢

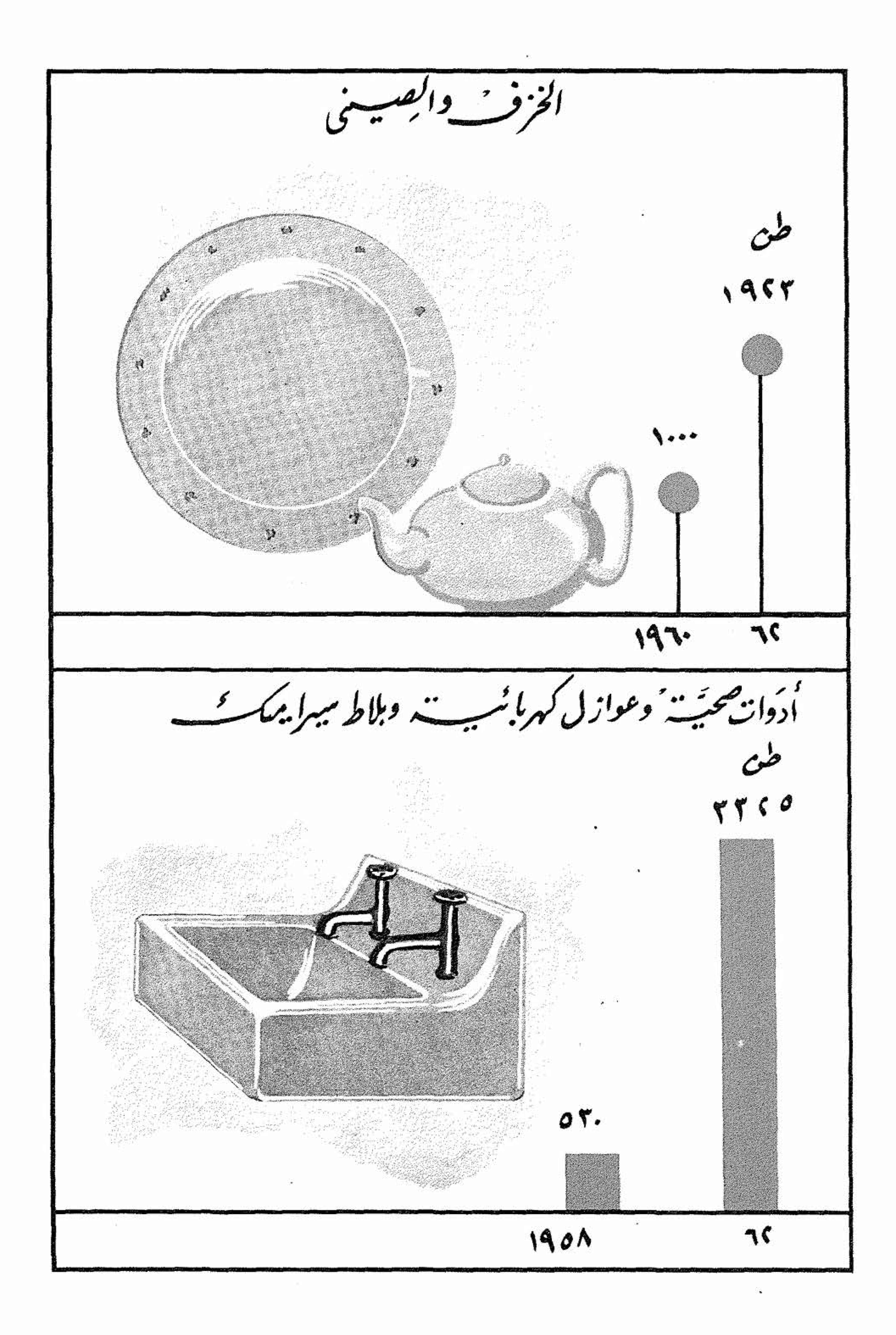


ورق الكتابة
بالألف طن
٢٢٠٠٠
١٩٦٢
اطارات السيارات
بالألف اطار
٤٤٦
٦٣,٥
١٩٥٦ ٦٢
ورق الكرافت
بالألف طن
١٣
١٩٦٢
نترات النشادر الجيرى
بالألف طن
٣٣٩,٩
نترات
النشادر الجيرى
٢٠,٥ ٪ آزوت
٧٥
١٩٦٠ ٦٢
المضادات الحيويه
بالمليون زجاجة
٣٥
١,٢
١٩٥٧ ٦٢
المبيدات الحشريه
بالألف طن
١٢,٧
٠,٧
١٩٥٧ ٦٢

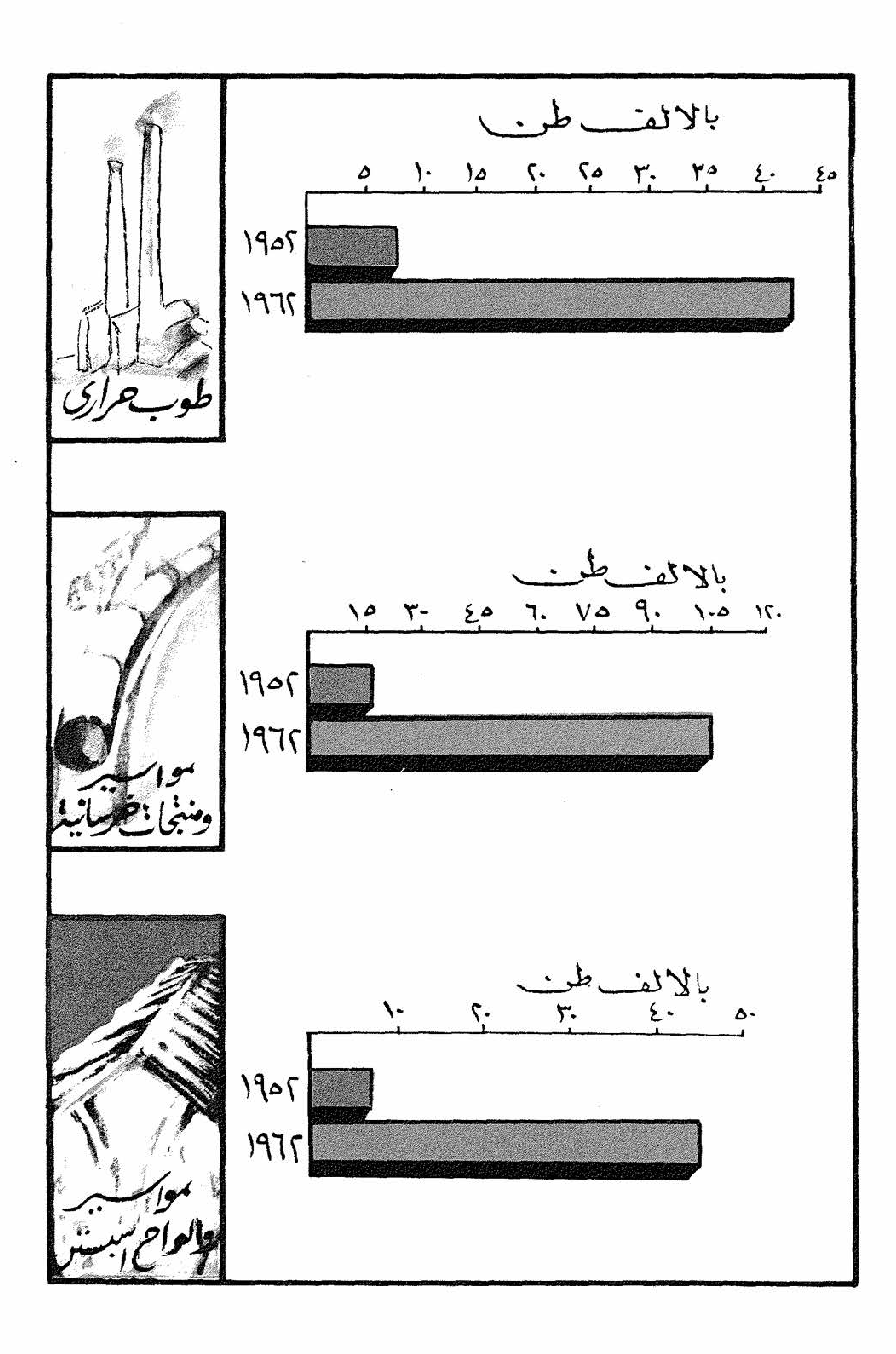


بالألف دستة
مستحضرات التجميل
١٥٠٠
٤٦٠
١٩٥٤
١٩٦٢
عام ١٩٦٢
٧٠٠٠٠
متر مربع
ألواح الترابلاس
" فورمايكا "
الترامس
عدد
٢٤٨٥٠٠
من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٢


الصناعات البنائية
بالمليون جنيه
٢٣,٤
٥,٨
١٩٦٢
١٩٥٢
صناعة الاسمنت
بالألف طن
٢٣١٢
٩٥١
اسمنت بورتلاندي
١٩٦٢
١٩٥٢



الخزف والصينى
طن
١٩٢٣
١٠٠٠
١٩٦٠
٦٢
أدوات صحية وعوازل كهربائية وبلاط سيراميك
طن
٣٣٢٥
٥٢٠
١٩٥٨
٦٢

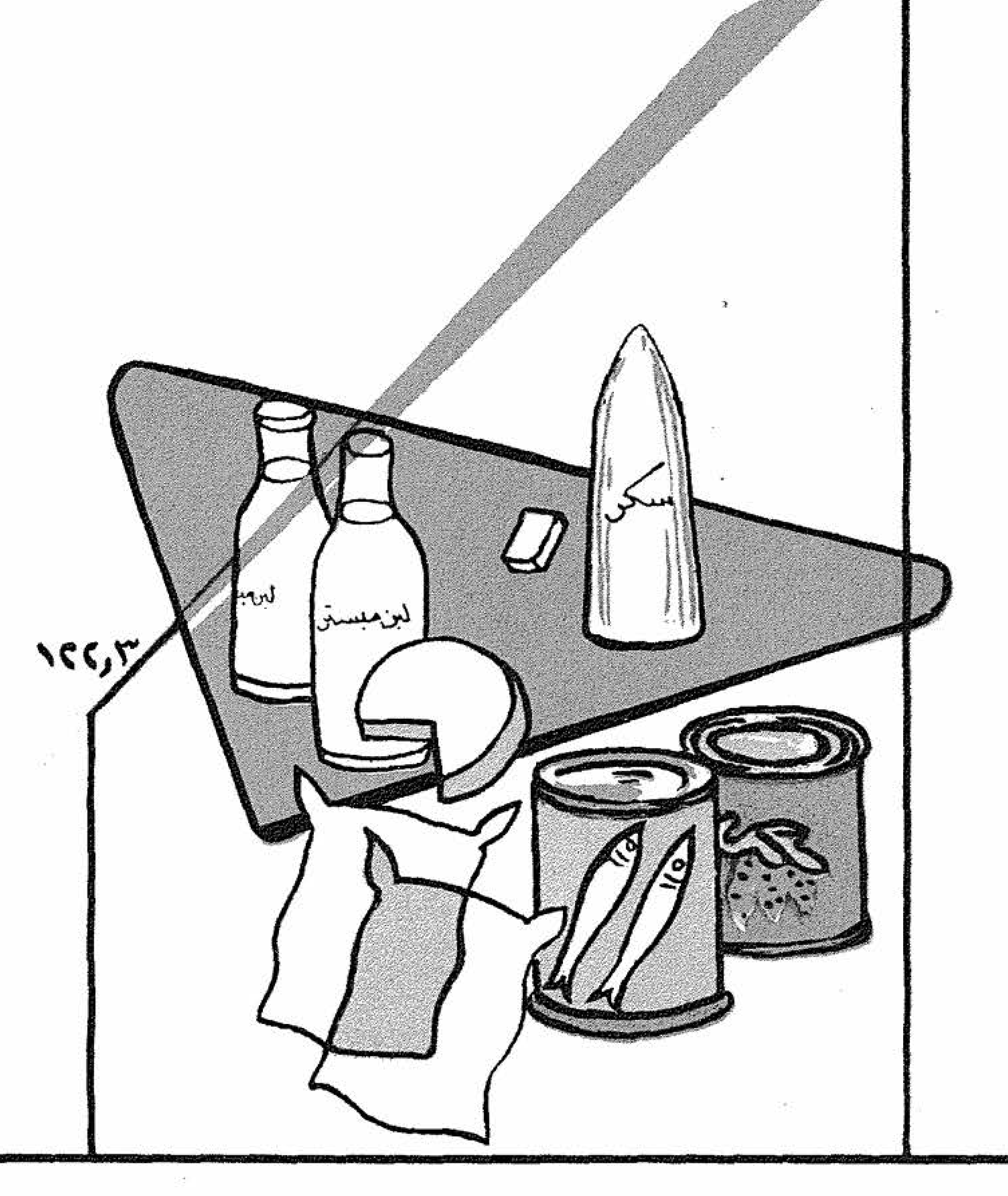

بالالف طن
٥ ١٠ ١٥ ٢٠ ٢٥ ٣٠ ٣٥ ٤٠ ٤٥
١٩٥٢
١٩٦٢
طوب حراري
بالالف طن
١٥ ٣٠ ٤٥ ٦٠ ٧٥ ٩٠ ١٠٥ ١٢٠
١٩٥٢
١٩٦٢
مواسير
ومنتجات خرسانية
بالالف طن
١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠
١٩٥٢
١٩٦٢
مواسير
والواح اسبستس

الصناعات الغذائية

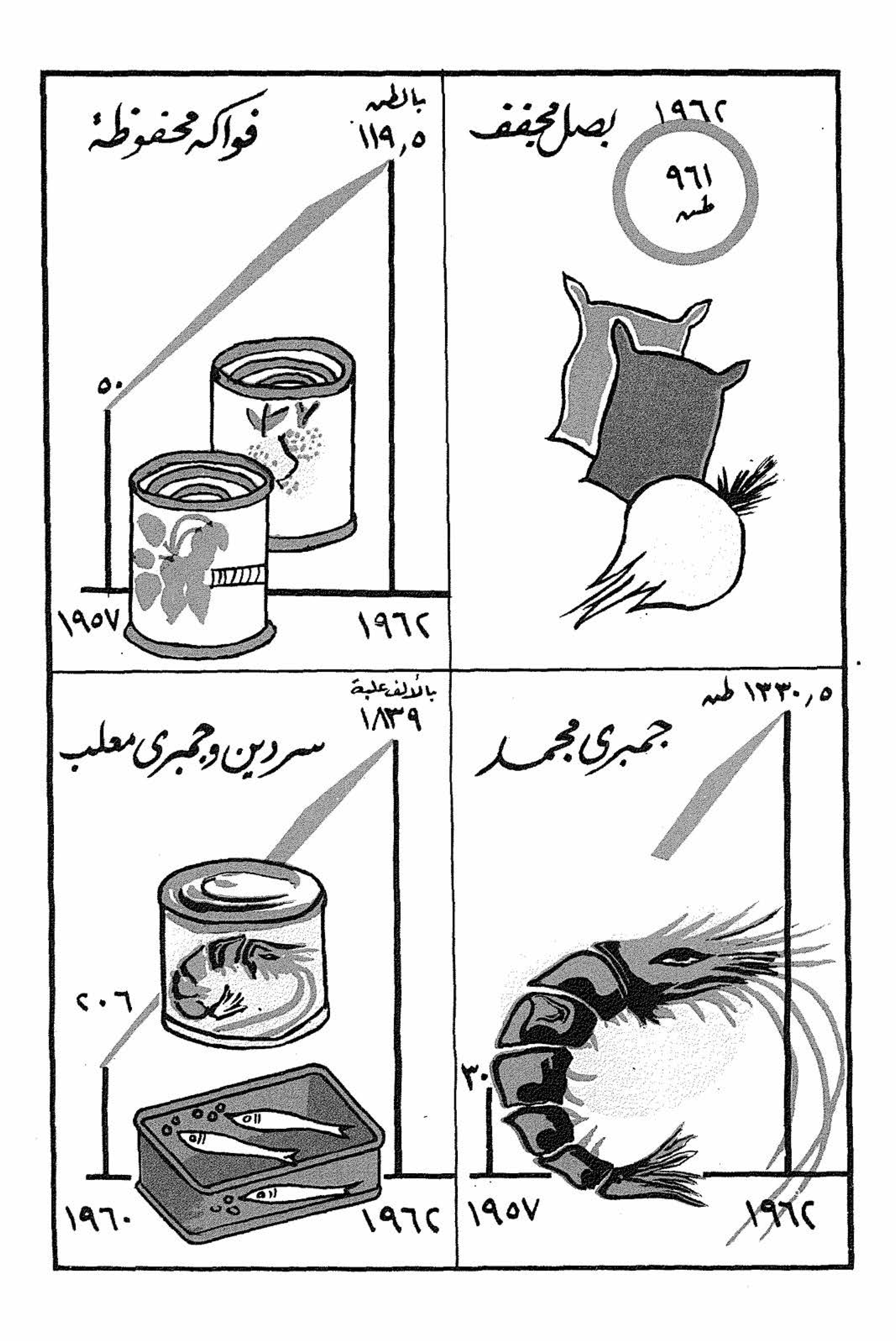
بالمليون جنيه

لا يتضمن الطحن والخبز والتعبئة

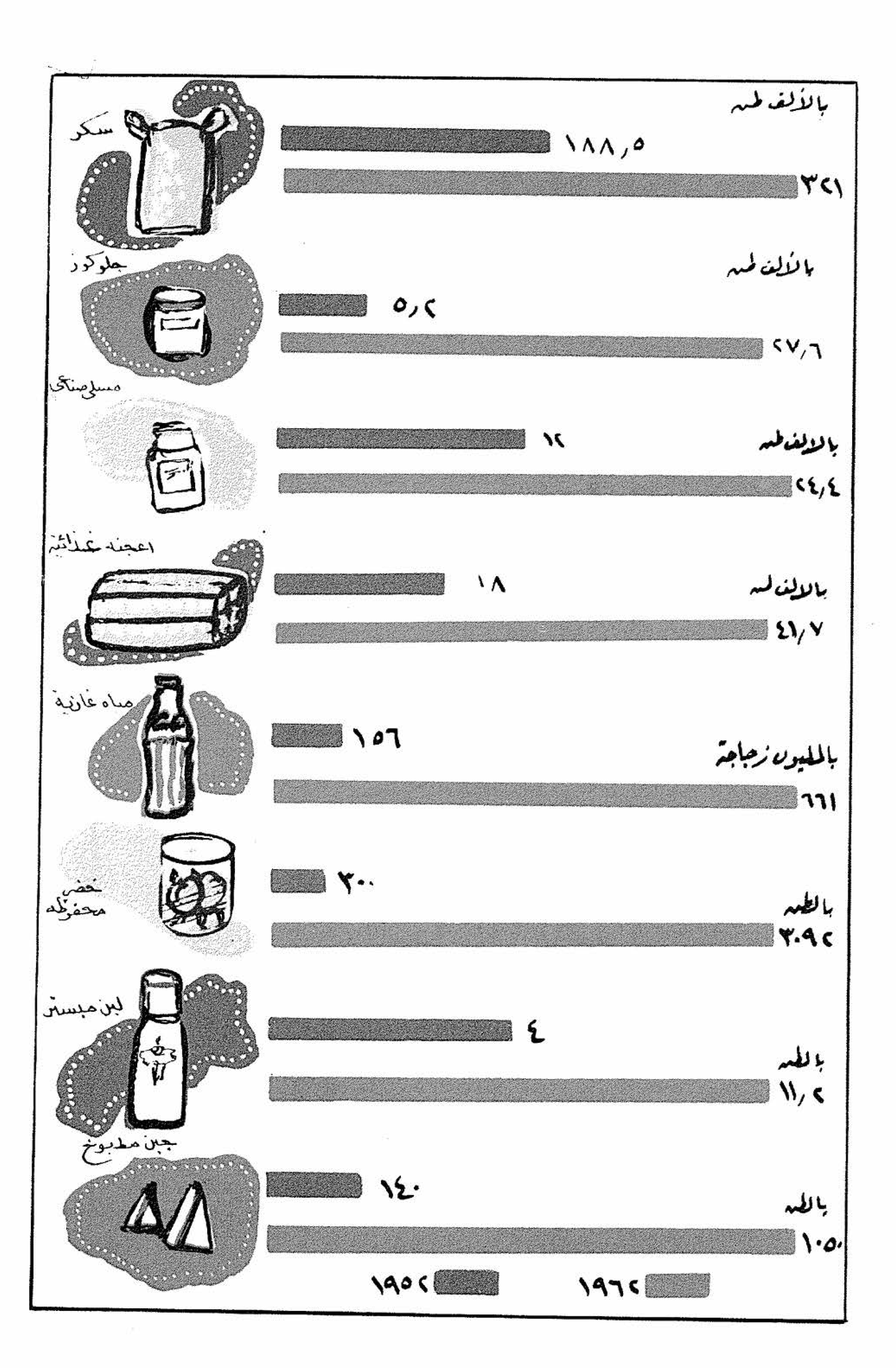
١٩٧,٩



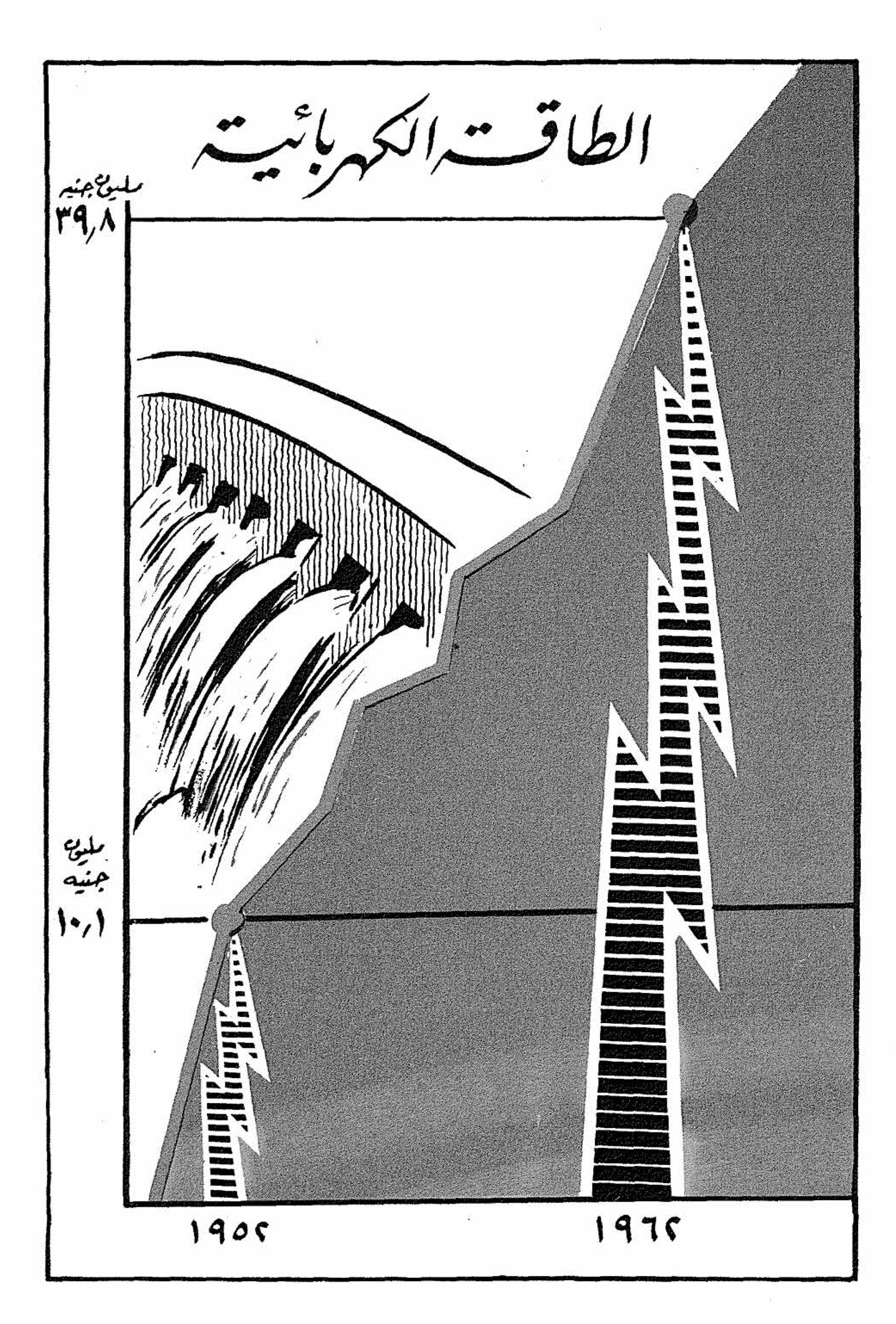
١٩٥٢ ١٩٦٢

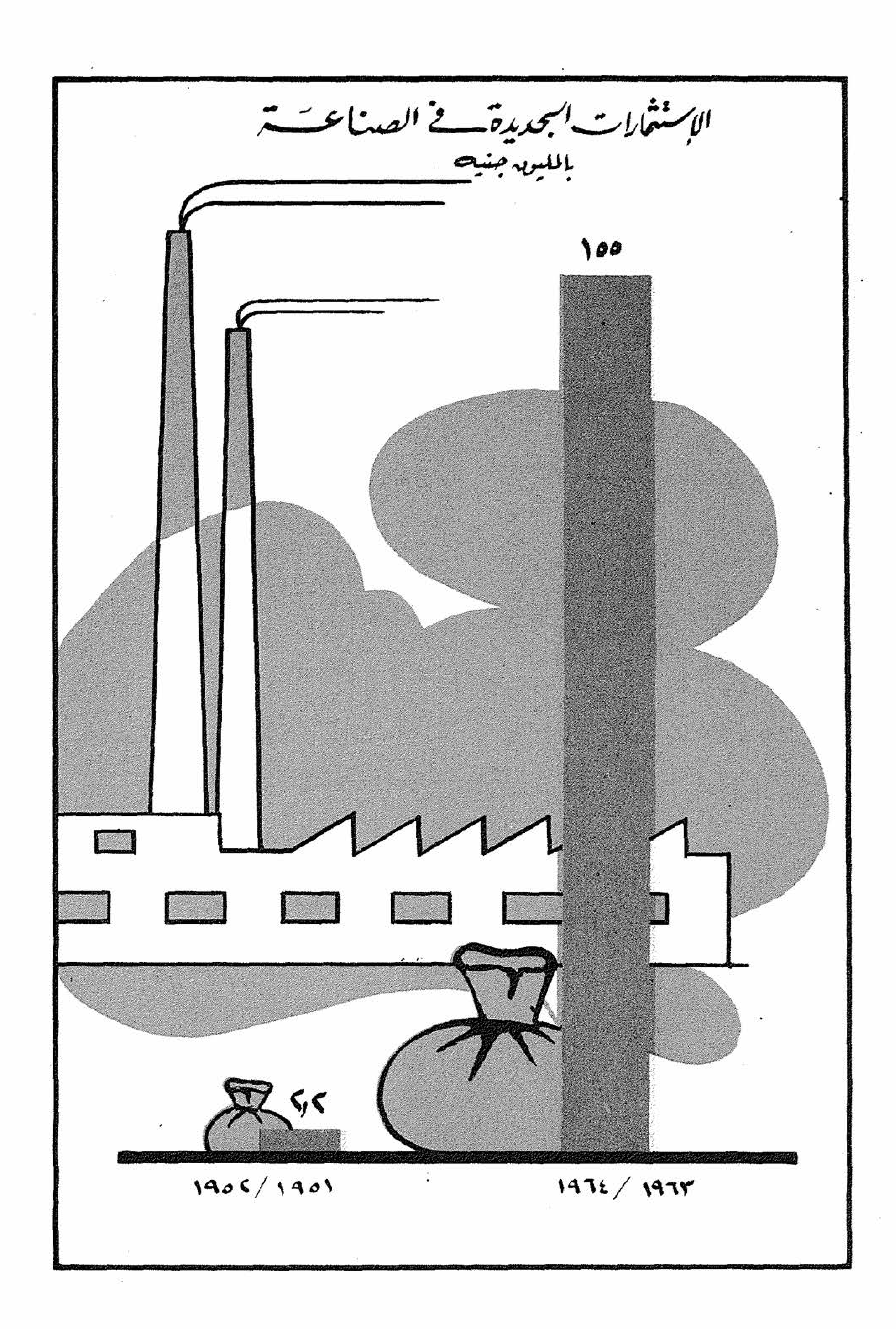


بصل مجفف
١٩٦٢
٩٦١
طن
فواكه محفوظة
بالطن
١١٩,٥
٥٠
١٩٥٧
١٩٦٢
جمبري مجمد
١٣٣٠,٥ طن
٣٠
١٩٥٧
١٩٦٢
سردين وجمبري معلب
بالألف علبة
١٨٣٩
٢٠٦
١٩٦٠
١٩٦٢

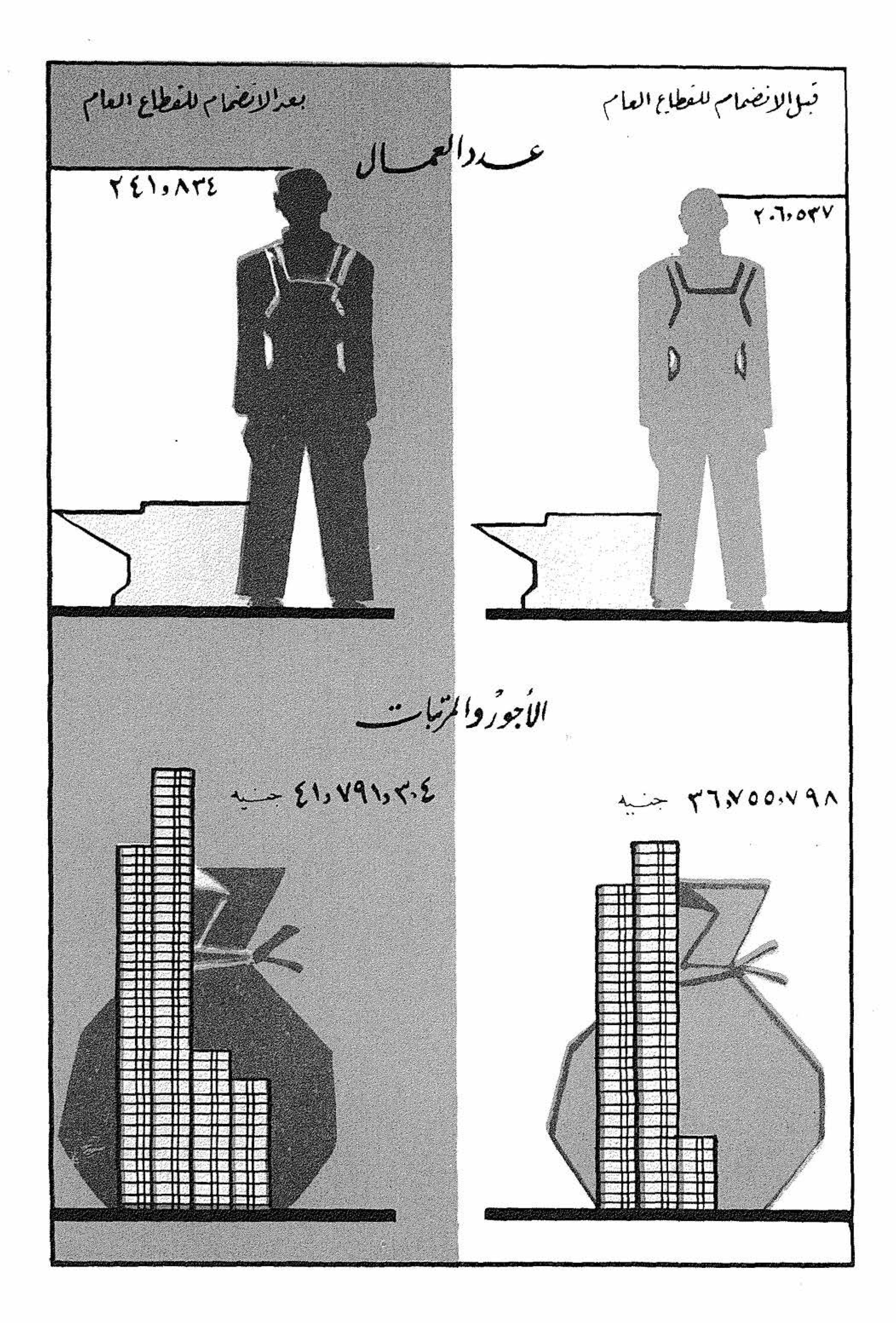


سكر
بالألف طن
١٨٨,٥
٣٢١
جلوكوز
بالألف طن
٥,٢
٢٧,٦
مسلى صناعى
١٢
بالألف طن
٢٤,٤
اعجنه غذائية
١٨
بالألف طن
٤١,٧
مياه غازية
١٥٦
بالمليون زجاجة
٦٦١
خضر محفوظه
٣٠٠
بالطن
٣٠٩٢
لبن مبستر
٤
بالطن
١١,٢
جبن مطبوخ
١٤٠
بالطن
١٠٥٠
١٩٥٢
١٩٦٢


الطاقة الكهربائية
مليون جنيه
٣٩,٨
مليون
جنيه
١٠,١
١٩٥٢
١٩٦٢



الاستثمارات الجديدة في الصناعة
بالمليون جنيه
١٥٥
٢٫٢
١٩٥١ / ١٩٥٢
١٩٦٣ / ١٩٦٤



بعد الانضمام للقطاع العام
قبل الانضمام للقطاع العام
عدد العمال
٢٤١،٨٣٤
٢٠٦،٥٣٧
الأجور والمرتبات
٤١،٧٩١،٣٠٤ جنيه
٣٦،٧٥٥،٧٩٨ جنيه

قبل الانضمام للقطاع العام

بعد الانضمام للقطاع العام

المكافآت والمنح

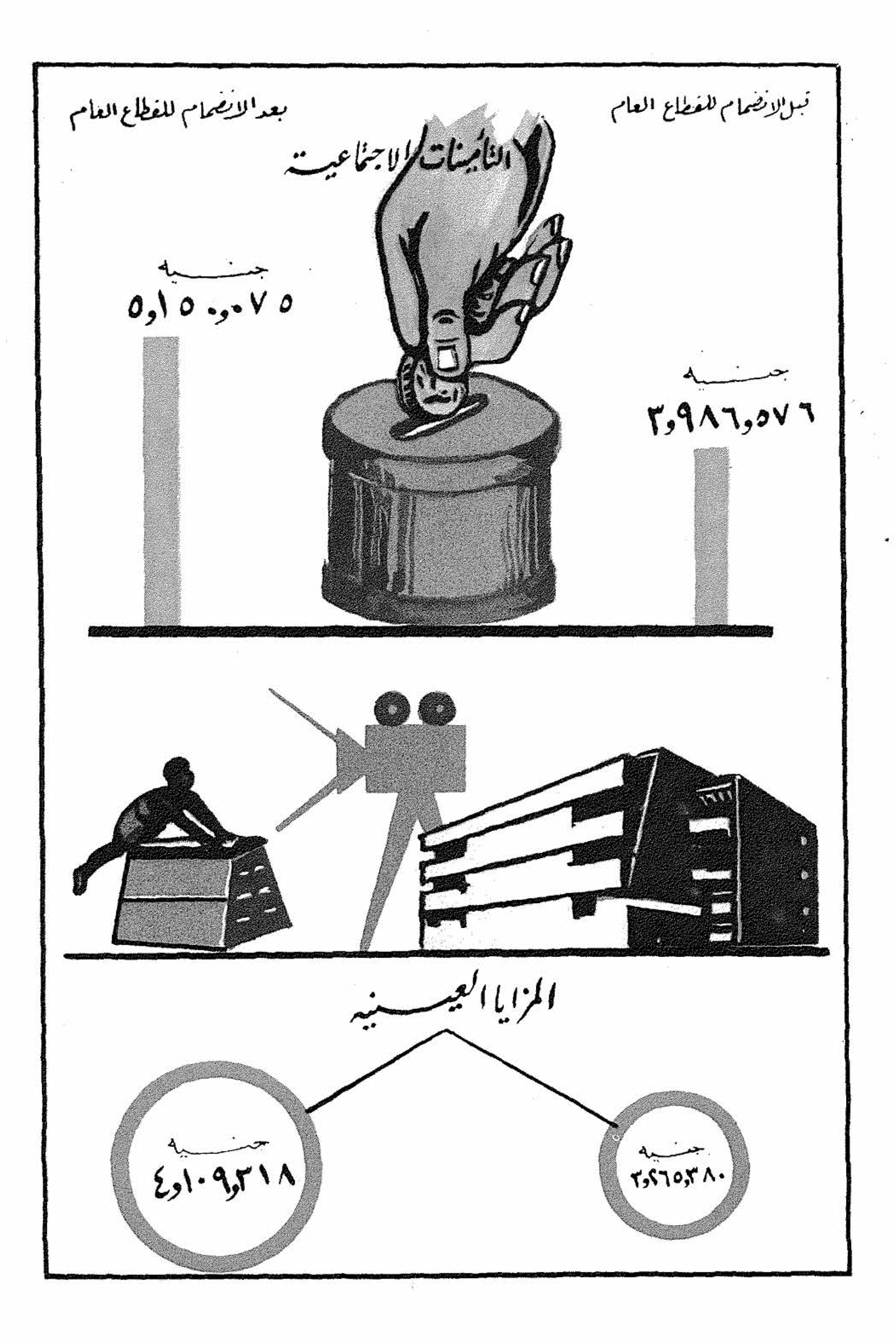
جنيه
٢,٩٧٧,٥٤٧

جنيه
٤,٠٤٣,٨٨٣

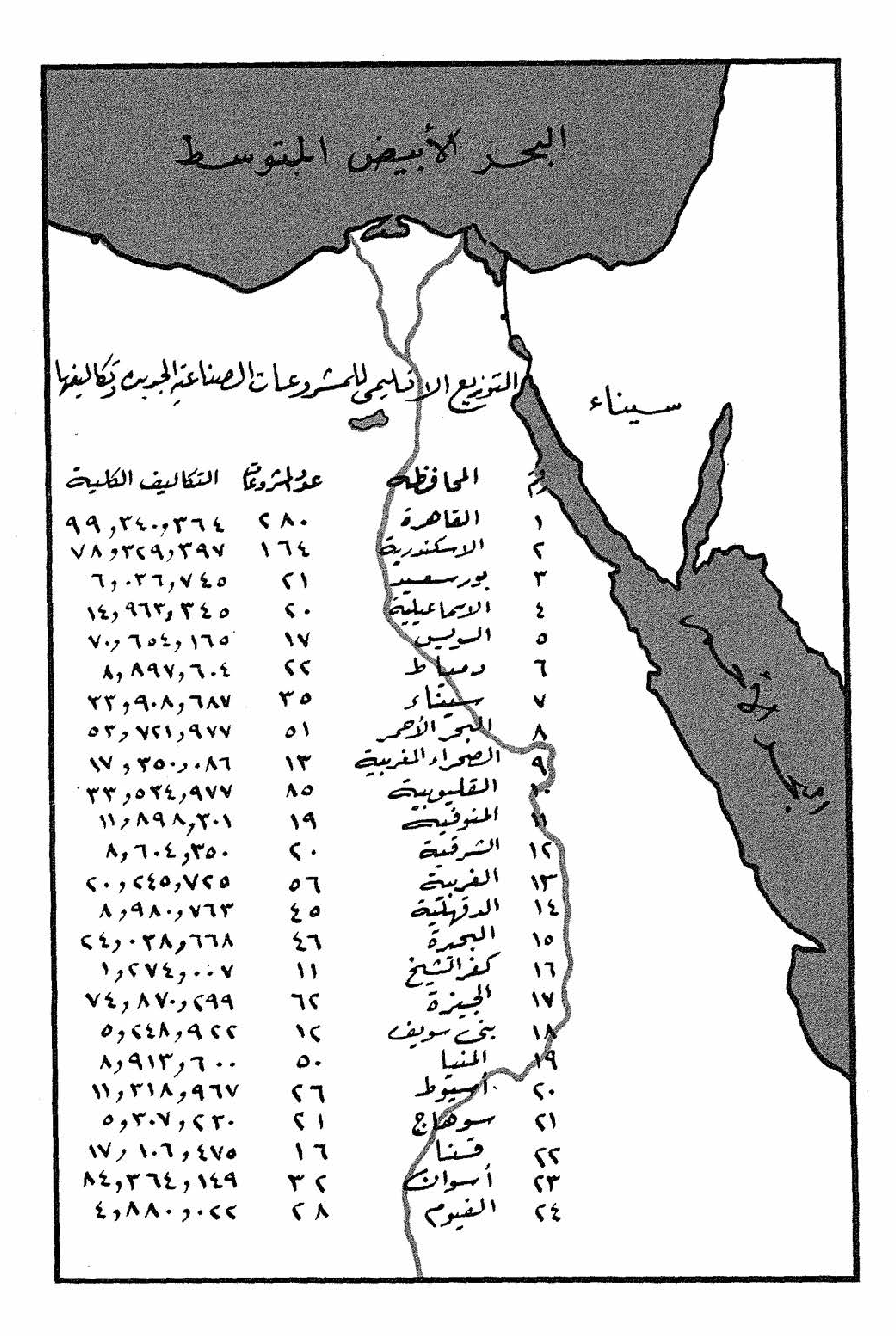
حجم الانتاج

٤٠٦٦١٣٠١٣٠ جنيه

٤٥٠و٨٥٢و٢١٨ جنيه



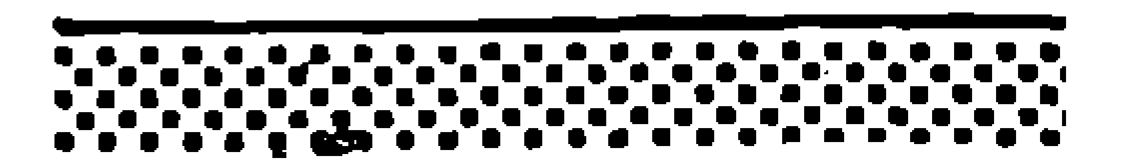
بعد الانضمام للقطاع العام
قبل الانضمام للقطاع العام
التأمينات الاجتماعية
جنيه
٥و١٥٠و٠٧٥
جنيه
٣و٩٨٦و٥٧٦
المزايا العينيه
جنيه
٤و١٠٩و٣١٨
جنيه
٣و٢٦٥و٣٨٠



التوزيع الإقليمي للمشروعات الصناعية الجديدة وتكاليفها

رقم	المحافظة	عدد المشروعات	التكاليف الكلية
١	القاهرة	٢٨٠	٩٩,٣٤٠,٣٦٤
٢	الإسكندرية	١٦٤	٧٨,٣٢٩,٣٩٧
٣	بورسعيد	٢١	٦,٠٣٦,٧٤٥
٤	الإسماعيلية	٢٠	١٤,٩٦٣,٣٤٥
٥	السويس	١٧	٧٠,٦٥٤,١٦٥
٦	دمياط	٢٢	٨,٨٩٧,٦٠٤
٧	سيناء	٣٥	٢٣,٩٠٨,٦٨٧
٨	البحر الأحمر	٥١	٥٣,٧٢١,٩٧٧
٩	الصحراء الغربية	١٣	١٧,٣٥٠,٠٨٦
١٠	القليوبية	٨٥	٣٣,٥٣٤,٩٧٧
١١	المنوفية	١٩	١١,٨٩٨,٣٠١
١٢	الشرقية	٢٠	٨,٦٠٤,٣٥٠
١٣	الغربية	٥٦	٢٠,٢٤٥,٧٢٥
١٤	الدقهلية	٤٥	٨,٩٨٠,٧٦٣
١٥	البحيرة	٤٦	٢٤,٠٣٨,٦٦٨
١٦	كفر الشيخ	١١	١,٢٧٤,٠٠٧
١٧	الجيزة	٦٢	٧٤,٨٧٠,٢٩٩
١٨	بني سويف	١٢	٥,٢٤٨,٩٢٢
١٩	المنيا	٥٠	٨,٩١٣,٦٠٠
٢٠	أسيوط	٢٦	١١,٣١٨,٩٦٧
٢١	سوهاج	٢١	٥,٣٠٧,٢٣٠
٢٢	قنا	١٦	١٧,١٠٦,٤٧٥
٢٣	أسوان	٣٢	٨٤,٣٦٤,١٤٩
٢٤	الفيوم	٢٨	٤,٨٨٠,٠٢٢

القسم الثالث



مصانعنا في صور

ان الآلات الحديثة قادرة
على توسيع قاعدة الانتاج .
« الميثاق »

ان مداخن المئات من مصانعنا الجديدة ترتفع اليوم بقوة فى طول البلاد وعرضها .. والذى يشهد هذه المصـــانع يستطيع ان يحس بالمعجزة التى تحققت ..

ان هذا القسم يعرض بالصورة نماذج من هذه المصانع الجديدة التى بدأت انتاجها خلال سنوات الثورة .. وكذلك بعض المصانع التى تم توسيعها حتى تلاحق بانتاجها عجلة تطورنا الكبير ..

ان صور المصانع الجديدة التى افتتحت والتى بدا انتاجها فى السنوات الأخيرة يمكن أن تملأ صفحات هذا الكتاب كله ..

والصور المعروضة على الصفحات التالية ليست سوى مجمـوعة صغيرة توضـح ملامح تطـورنا فى بعض فروع الصناعات الأسـاسية الاستهلاكيـة التى أقيمت فى مختلف انحاء البلاد ..

بعض مصانعنا الجديدة ..

مصنع تكرير البترول

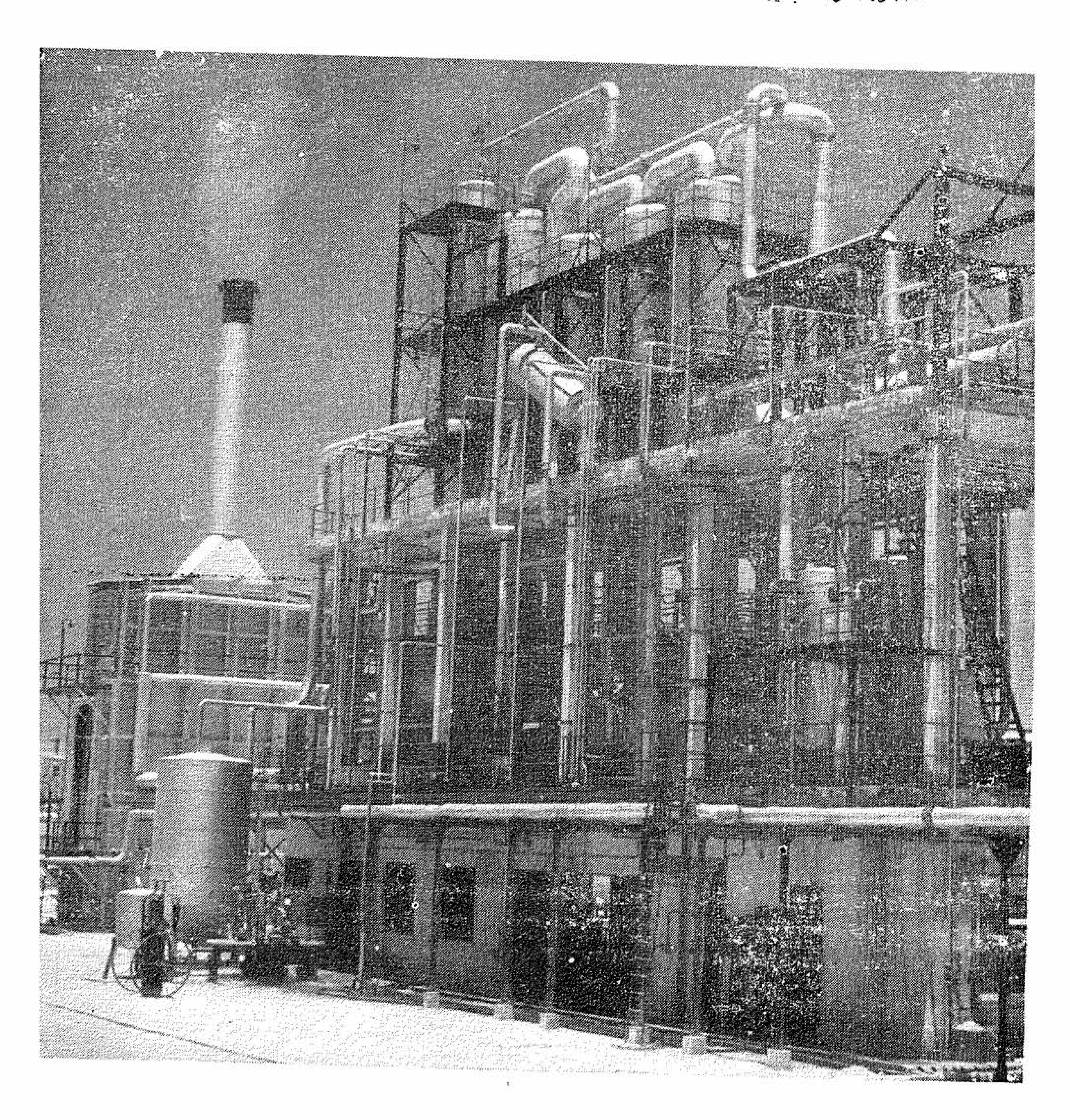
الشركة المصرية لتكرير البترول
وتجارته (سيركوب)
الاسكندرية

* بدأ انتاج المصنع عام ١٩٥٧

* بلغت تكاليفه ٠٠٠ر٥٣٦ر١ جنيه وتم توسيعه فى أواخر عام ١٩٦٢ بتكاليف ٦١٥ر٥٢٤ر٢ جنيها .

* يعمل به ٥٥٣ عاملا

* أنتج خلال عام ٦٢/٦٣ — ٨٩٨١٠٦ طن من المشتقات البترولية مثل البنزين والكيروسين والسولار والمازوت والبوتاجاز قيمتها ٠٠٠ر٥٣٤ر٩ جنيه

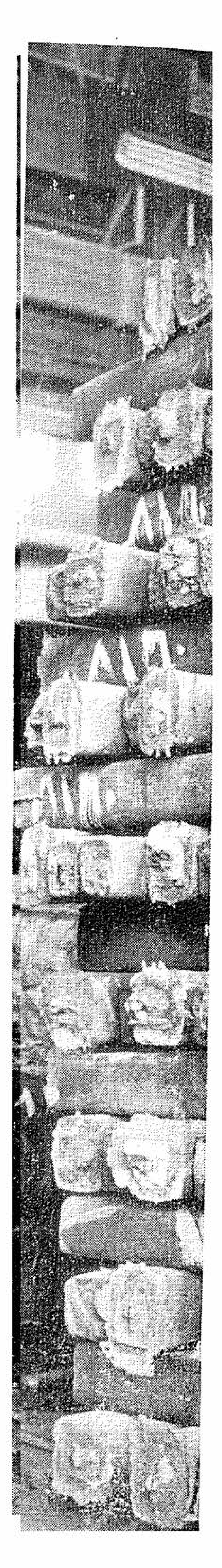


مصنع الحديد والصلب

شركة الحديد والصلب المصرية ـ حلوان

* بدأ الانتاج عام ١٩٥٩
* رأس المال المستثمر ٢٣ر٠٢٦ر٠٠٠ جنيه
* يعمل به ٦٩٩٩ عاملا

* انتج عام ٦٢ ـ ١٩٦٣ ـ ٦٨٧٢٦ طن كتل ، ٤٥٩٧٤ طن قطاعات من منتجات الصلب ، ٢٠١٩٩ طن ألواح ، ٧٧٤٧ طن صاج .
* قيمة الانتاج ٨ر٦٦١ر٠٠٠ جنيه



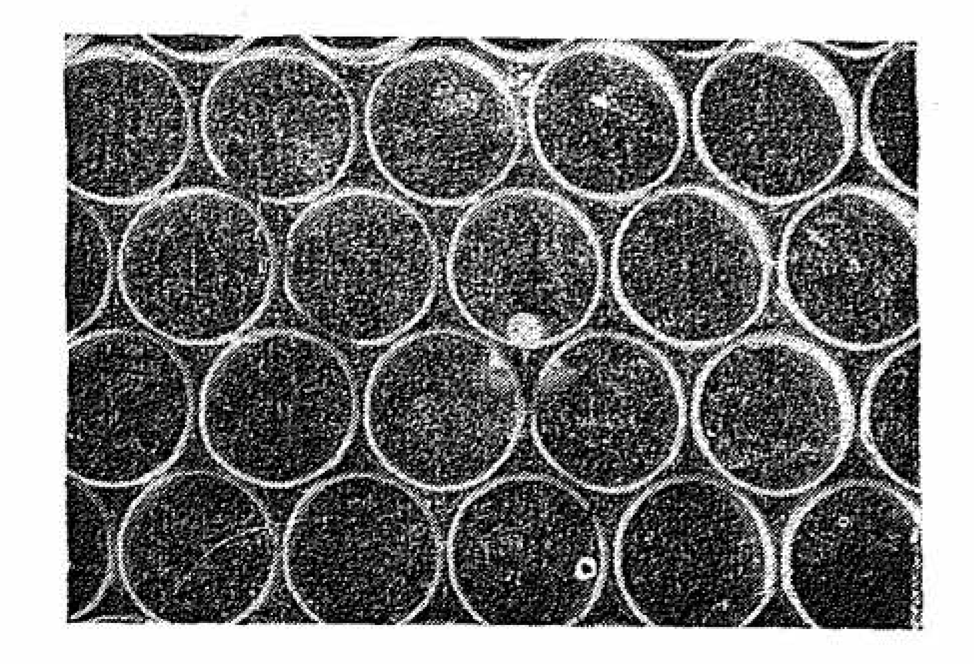


شركة النصر لصناعة المواسير
حلوان

* بدأ الانتاج عام ١٩٦٢

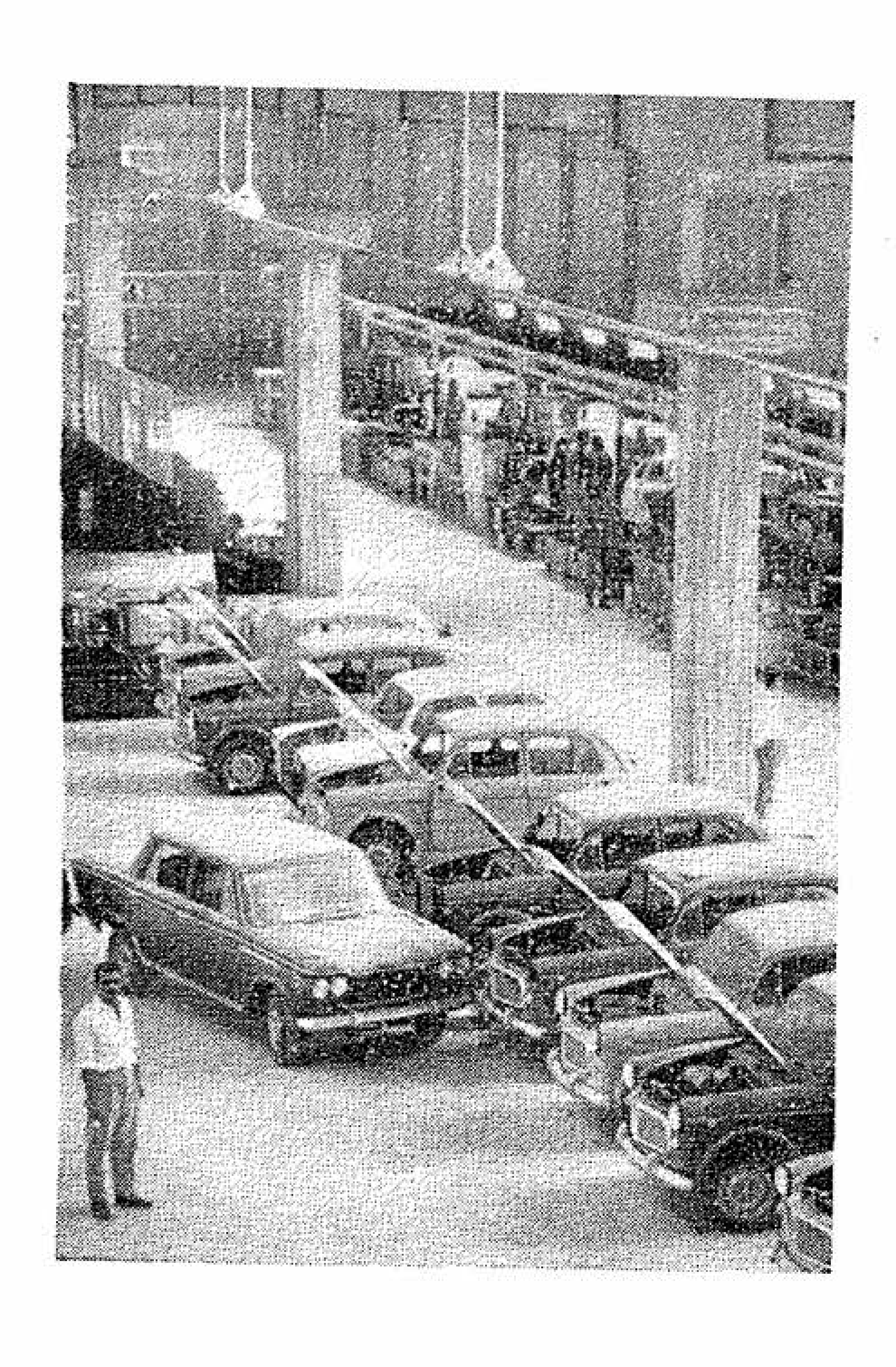


* التكاليف الكلية ٣ر٧٨١ر٠٠٠ جنيها .
* يعمل به ٦٠٠ عاملا
* الانتاج السنوى (وردية واحدة) ٢١٠٠٠ طن مواسير صلب ملحومة حلزونيا ، ٢٤٠٠ طن لوازم مواسير
* قيمة الانتاج ٣ر٦٧٠ر٠٠٠ جنيه .



مصنع السيارات

شركة النصر لصناعة السيارات
حلوان





* بدأ الانتاج عام ١٩٦٠

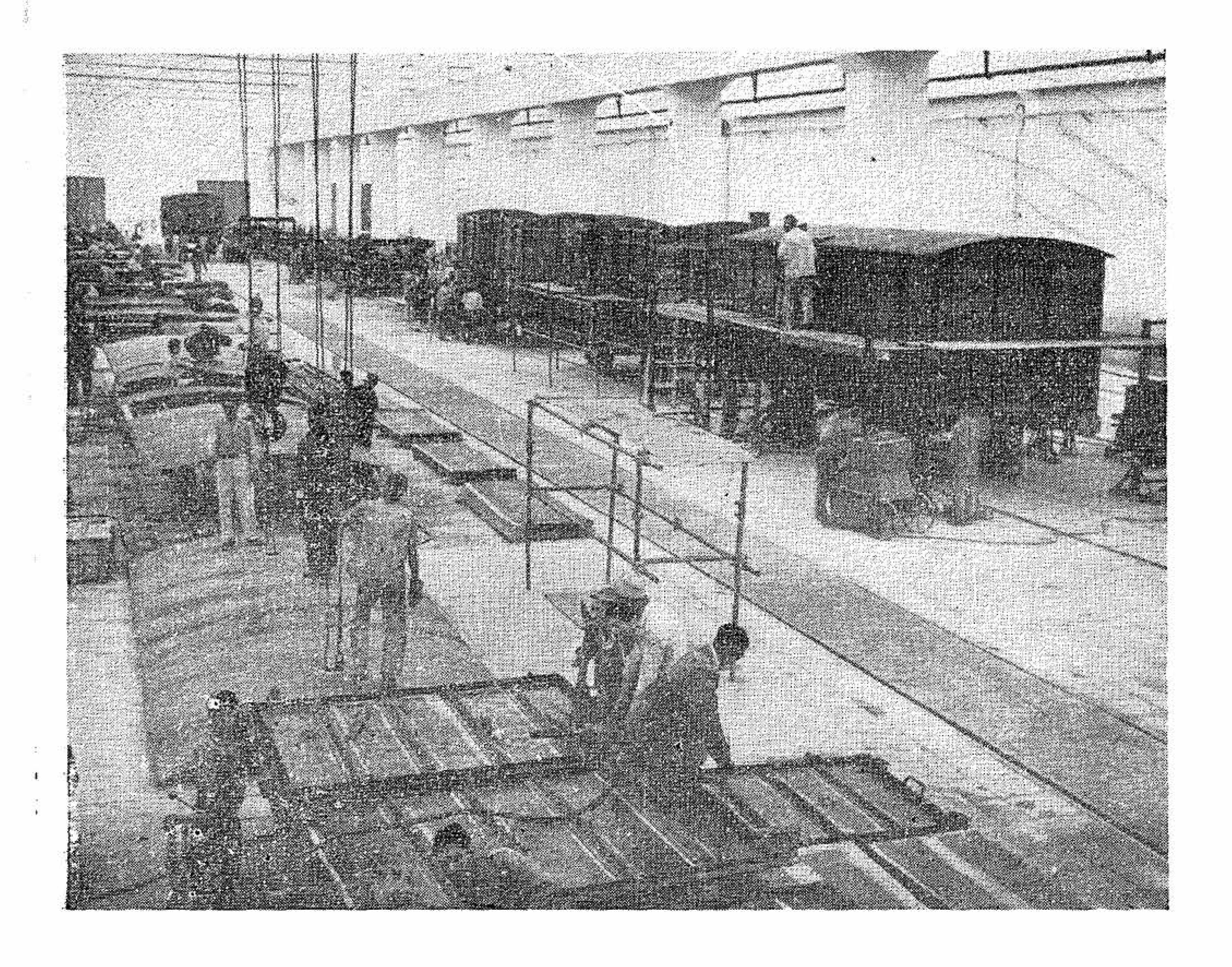
* **التكاليف الكلية ٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه**

* **نفذ منه ماقيمته ١٧ر٩٤٠ر٠٠٠ جنيه**

* يعمل به ٣٧١٣ عاملا

* أنتج عام ٦٢/٦٣ ــ ٣٦٦ أوتوبيس و ٥٥ شاسيه أوتوبيس و ٩٨٤ لورى مدنى و ٧٠ حــــــربى و ١١٥ مقطــورة و ٣٨٠ جـرار زراعى و ٤٠٣٨ سيارات نصر و ٩٩٤ محرك وقطع غيار سيارات

* **قيمة الانتاج ١٣ر٤١٧ر٠٠٠ جنيه**



مصنع عربات السكك الحديدية

* بدأ الانتاج عام ١٩٥٨
* رأس المال المستثمر ٩٦٩٫٠٠٠ جنيه .
* يعمل به ٥١٤ عاملا .

الشركة المصرية العامة لمهمات السكك الحديدية ((سيماف))

حلوان

* الانتاج السنوى ٦٥٠ عربة ديكوفيل ٦٢١ عربة سكة حديد .
* قيمة الانتاج ١٫٢٠٥٫٠٠٠ جنيه .



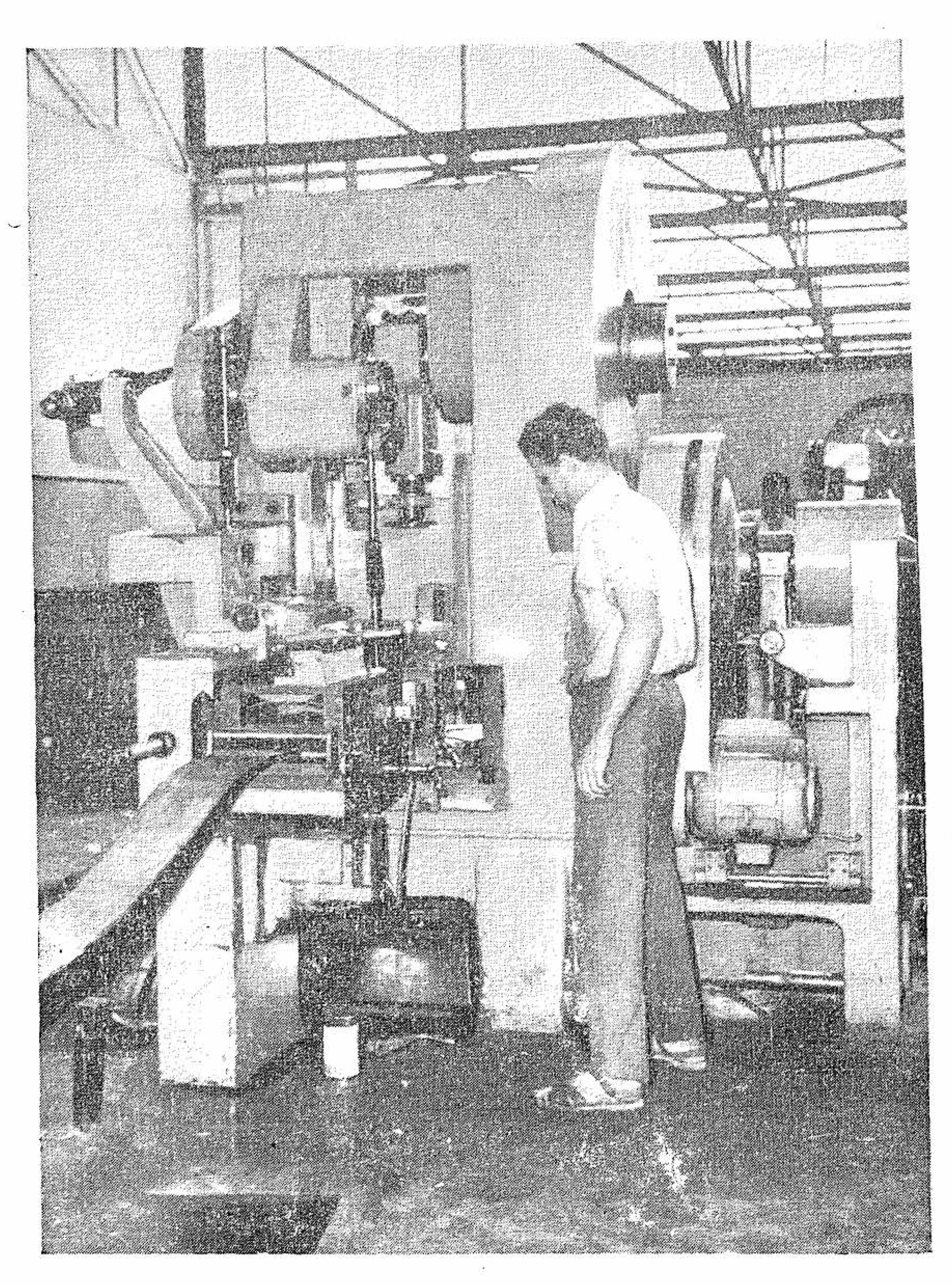
مصنع الدراجات

شركة النصر لصناعة الدراجات
القاهرة

* بدأ الانتاج عام ١٩٦٠
* رأس المال المستثمر ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه
* يعمل به ٤٨٦ عاملا .
* أنتج عام ٦٢/٦٣ – ٥٠٩٤٧ دراجة
* قيمة الانتاج ٦٣٥٫٠٠٠ جنيه

مصنع اللوازم المعمارية

شركة المصانع المصرية للوازم المعمارية
(سابى)
مسطرد

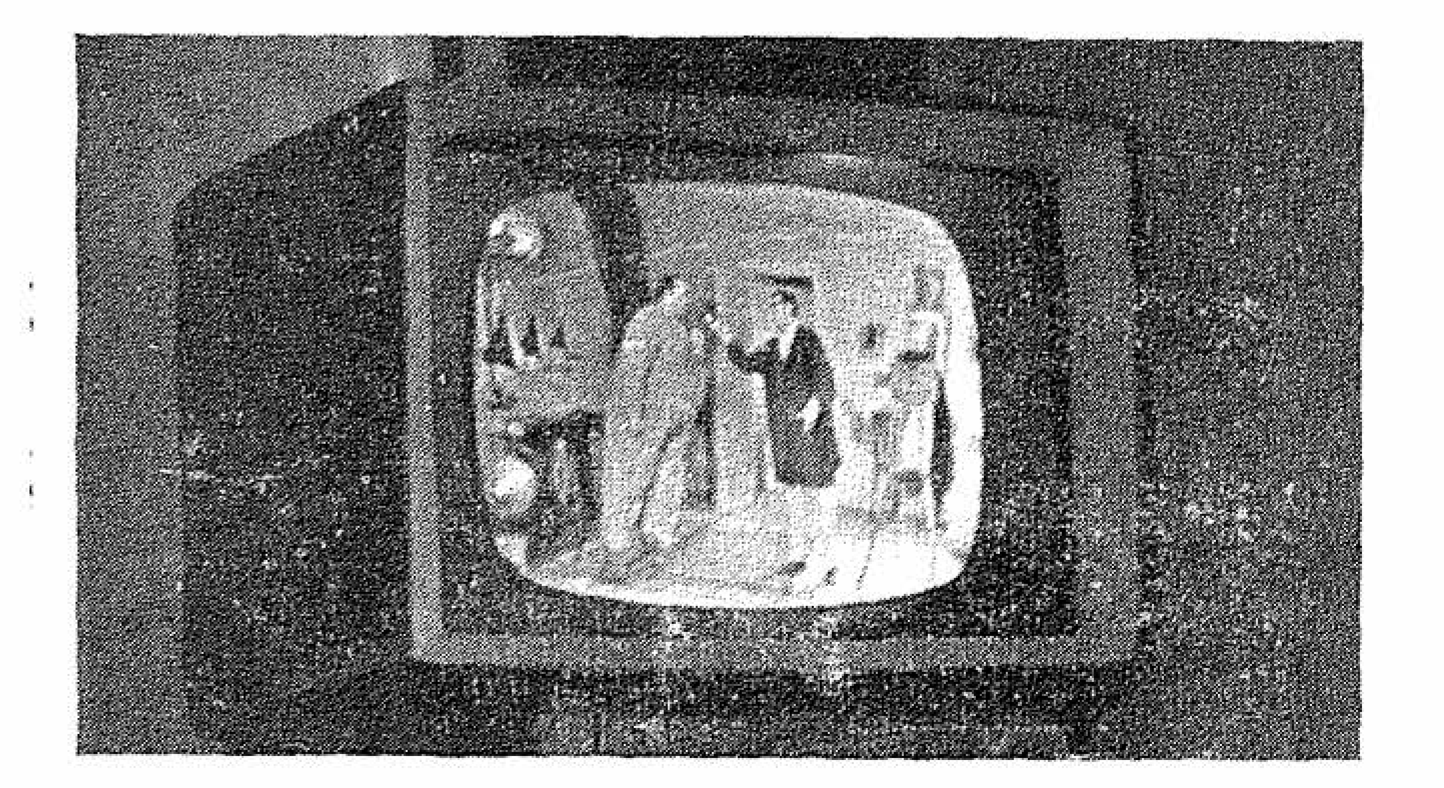


* بدأ الانتاج عام ١٩٦١
* رأس المال المستثمر ٣٧٥٠٠٠ر جنيها
* يعمل به ٣٧٩ عاملا

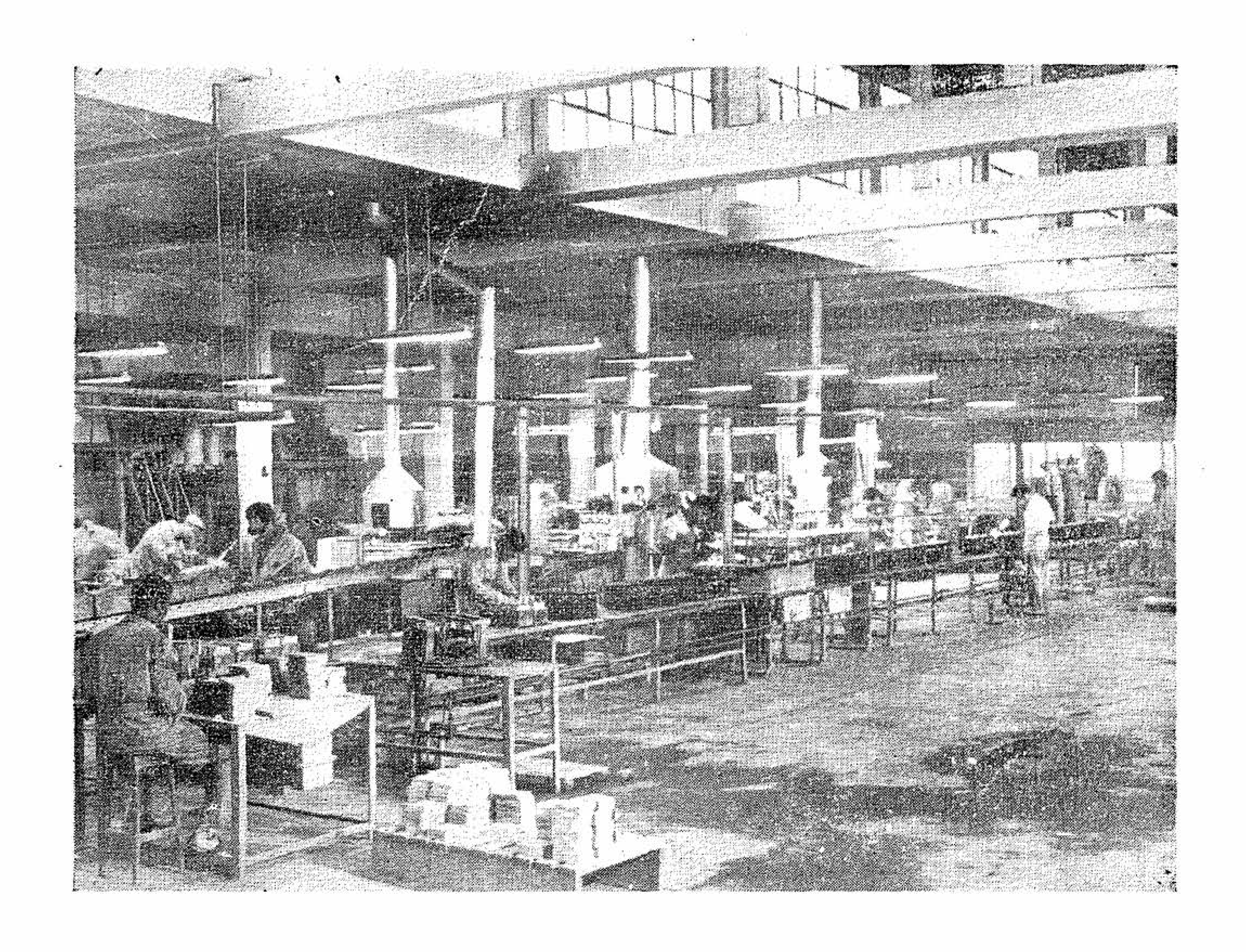
* أنتج عام ٦٢/٦٣ — ٢٩٧٤٧٥ دستة مفصلات و ١٤٨٦٥٨ قطعة كالون و١١٧٦٧ دستة أقفال و ١٠٥٠٠٦ ضنجة .
* قيمة الانتاج ٣٣٥٠٠٠ر جنيه .

مصنع التلفزيون

شركة النصر للتليفزيون
القـاهرة



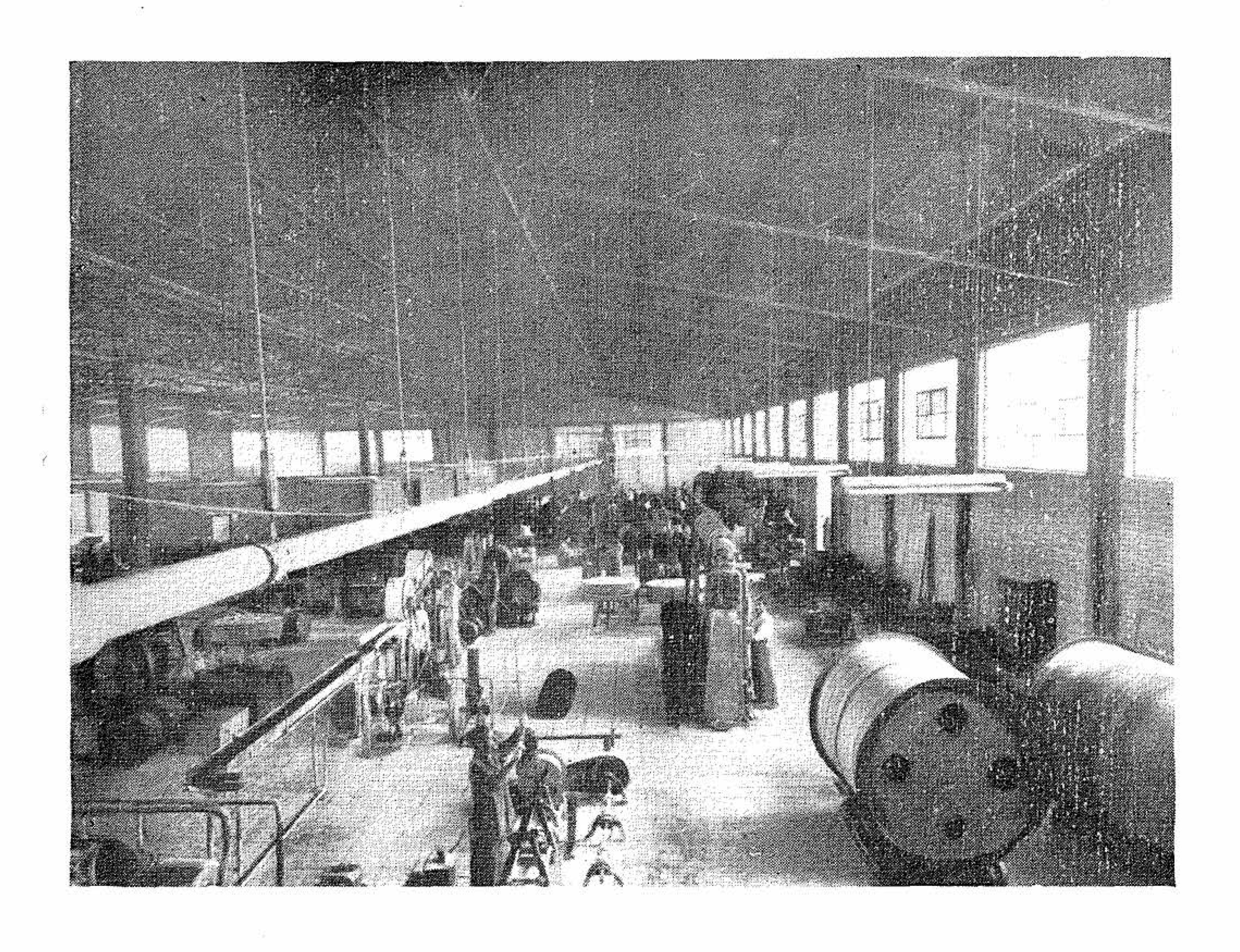
* بدأ الانتاج عام ١٩٦١
* رأس المـال المسـتثمر ٨٠٨ر٠٠٠ جنيها
* يعمل به ١٢١٧ عاملا
* ينتج سنويا ٢٦ر٠٠٠ جهاز تليفزيون
* قيمة الانتـاج السنوى ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه



مصنع البطاريات

شركة النصر لانتاج البطاريات
((بوليدن))
الجيزة

* بدأ الانتاج عام ١٩٥٨
* رأس المال المستثمر ٢٦٠٫٠٠٠ جنيه
* يعمل به ٢١٣ عاملا
* أنتج عام ٦٢/٦٣ – ٨٨٥٨٦ بطارية للسيارات والأغراض الصناعية .
* قيمة الانتاج ٤٦١٫٠٠٠ جنيه .



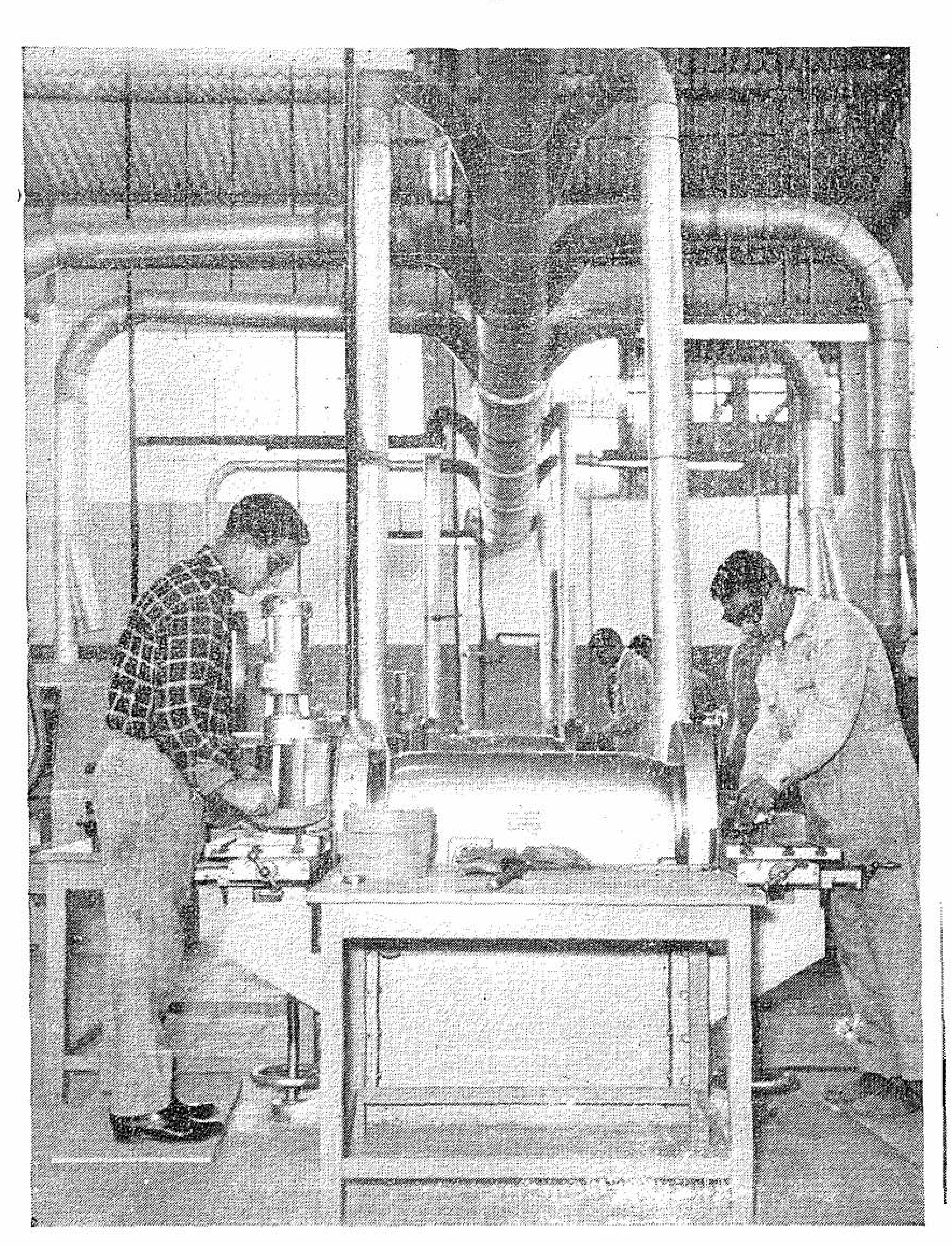
مصنع الكابلات

شركة الكابلات الكهربائية المصرية
مسطرد

* بدأ الانتاج عام ١٩٥٥
* التكاليف الكلية ١٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه
* يعمل به ١٢٠٥ عاملا
* أنتج عام ٦٣/٦٢ ـ ٣٠٤٦ طن أسلاك وكابلات معزولة بالبلاستيك وعادية معزولة بالقطن و ٤٦٠٣ طن كابلات مسلحة و ١١٣٨ طن كابلات تليفونية
* قيمة الانتاج ٣٫٣٧٨٫٠٠٠ جنيه

مصنع الفرامل

شركة الفرامل المصرية
القـاهرة



* بدأ الانتاج عام ١٩٥٩

* بلغت تكاليفـه ٣٥٠٠٠ر جنيه

* ينتج سـنويا ما قيمتـه ٢٤٠٠٠٠ر جنيه من اسطوانات الدبرياج وتيل الفرامل



* بدأ الانتاج عام ١٩٦٠

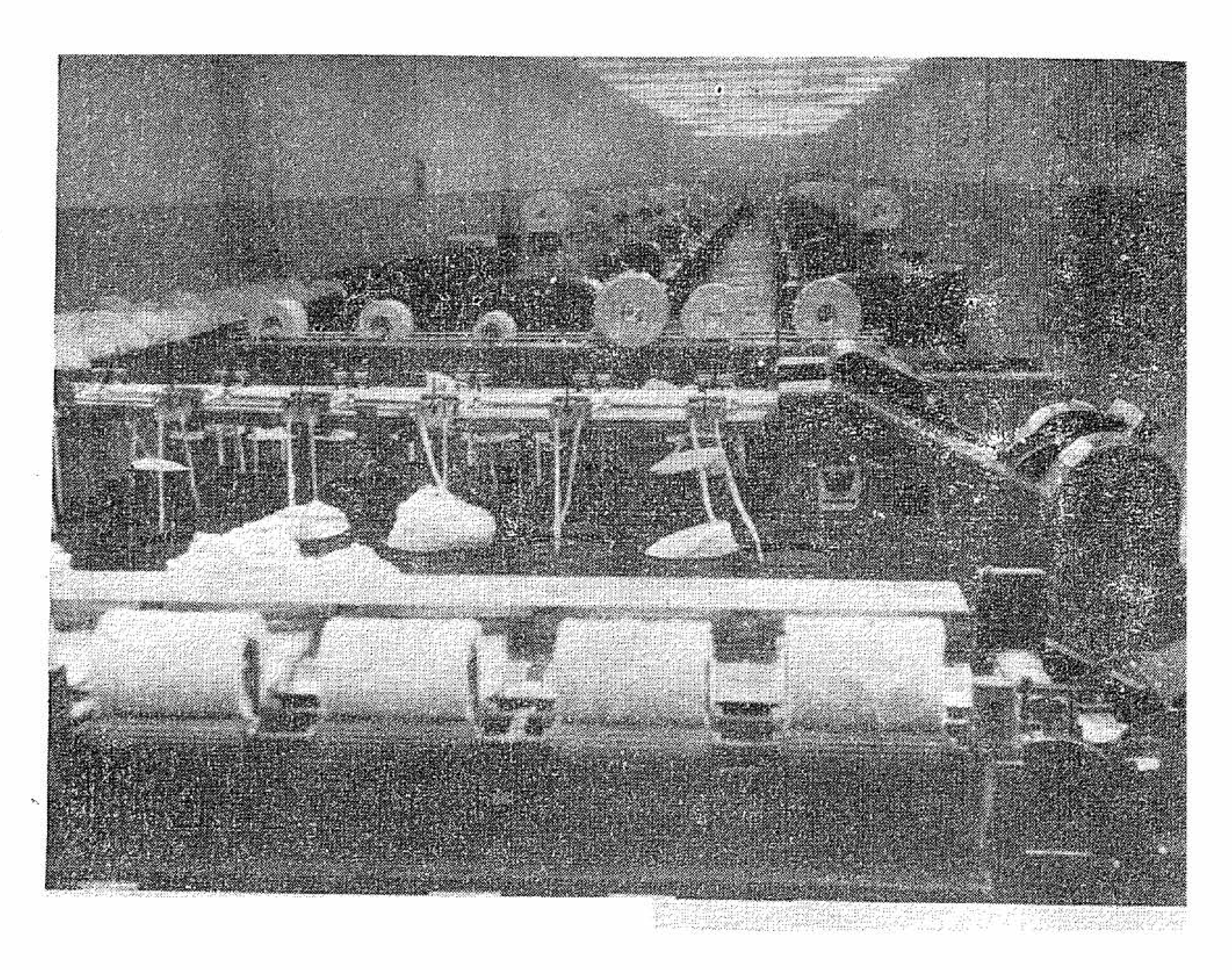
* رأس المال المستثمر ١ر٤٧٩ر٠٠٠ جنيها .

شركة النصر للغزل والنسيج
بدمياط والمنصورة

دمياط

* يعمل به ١١٦١ عاملا .

* أنتج عام ٦٢/٦٣ — ٧٨٧ طن غزل قطن متوسط ورفيع .



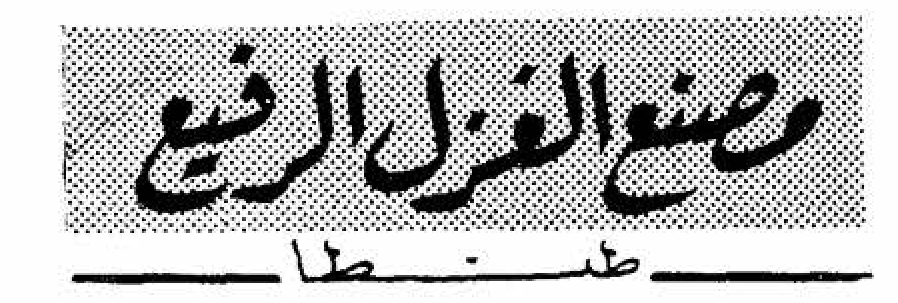
مصنع الغزل الرفيع

شبين الكوم

شركة مصر /
شبين الكوم
للغزل والنسيج

شبين الكوم

* بدأ الانتاج عام ١٩٦١
* رأس المال المستثمر ٨ مليون جنيه
* يعمل به ٣٣٩٢ عاملا .
* أنتج عام ٦٢/٦٣ ٢٠٠٠ طن غزل قطن متوسط ورفيع .
* قيمة الانتاج ٢٫٠٤٠٫٠٠٠ جنيه



شركة الدلتا للغزل والنسيج
طنطا

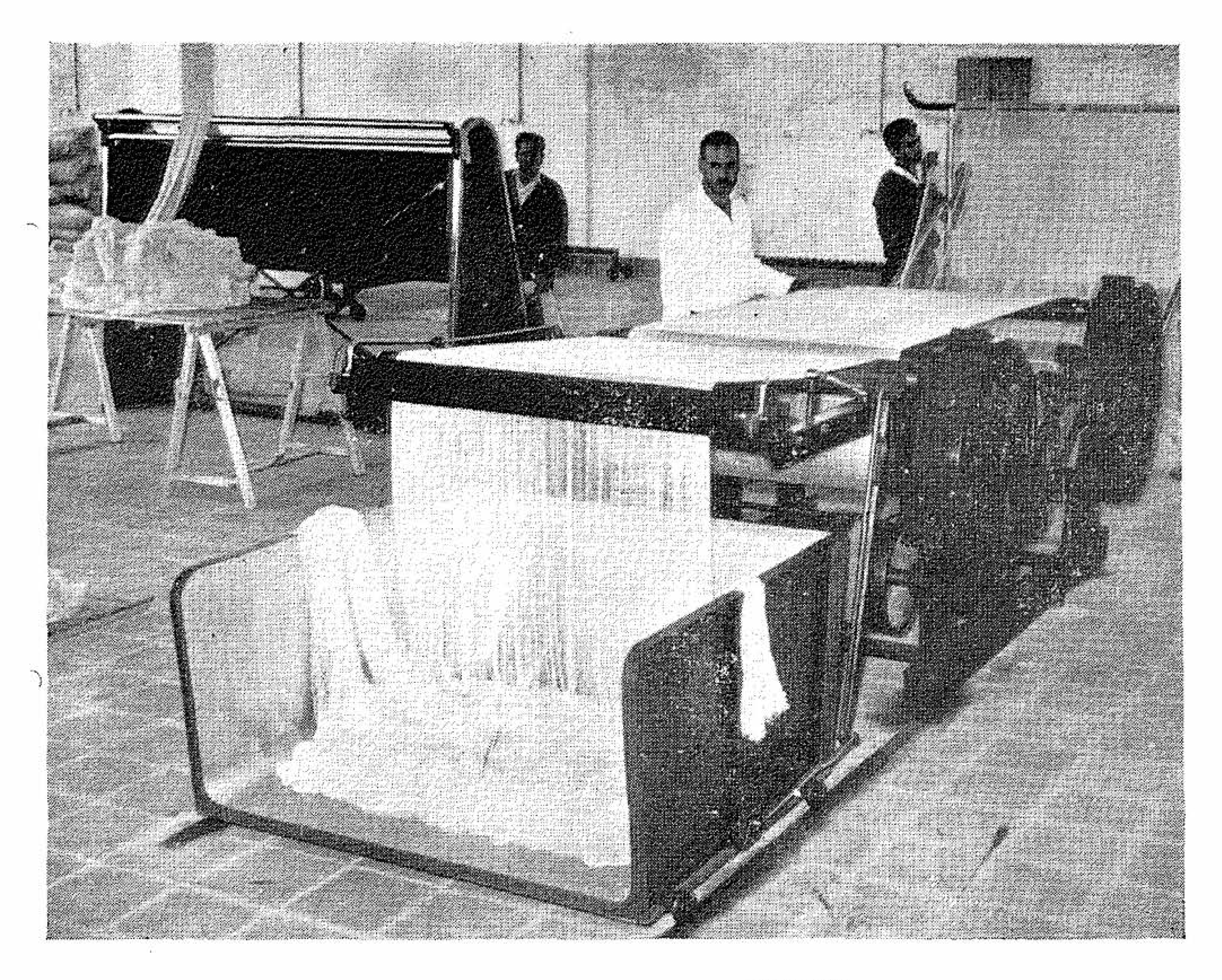
* بدأ الانتاج عام ١٩٦٠

* رأس المال المستثمر ٠٠٠ر٨٠٠ر١ جنيه

* يعمل به ١٢٠١ عاملا .

* أنتج عام ٦٣/٦٢ — ٩٨٢ طن غزل قطن متوسط ورفيع .

* قيمة الانتاج ٠٠٠ر٩٨٧ جنيه .



مصنع شباك الصيد

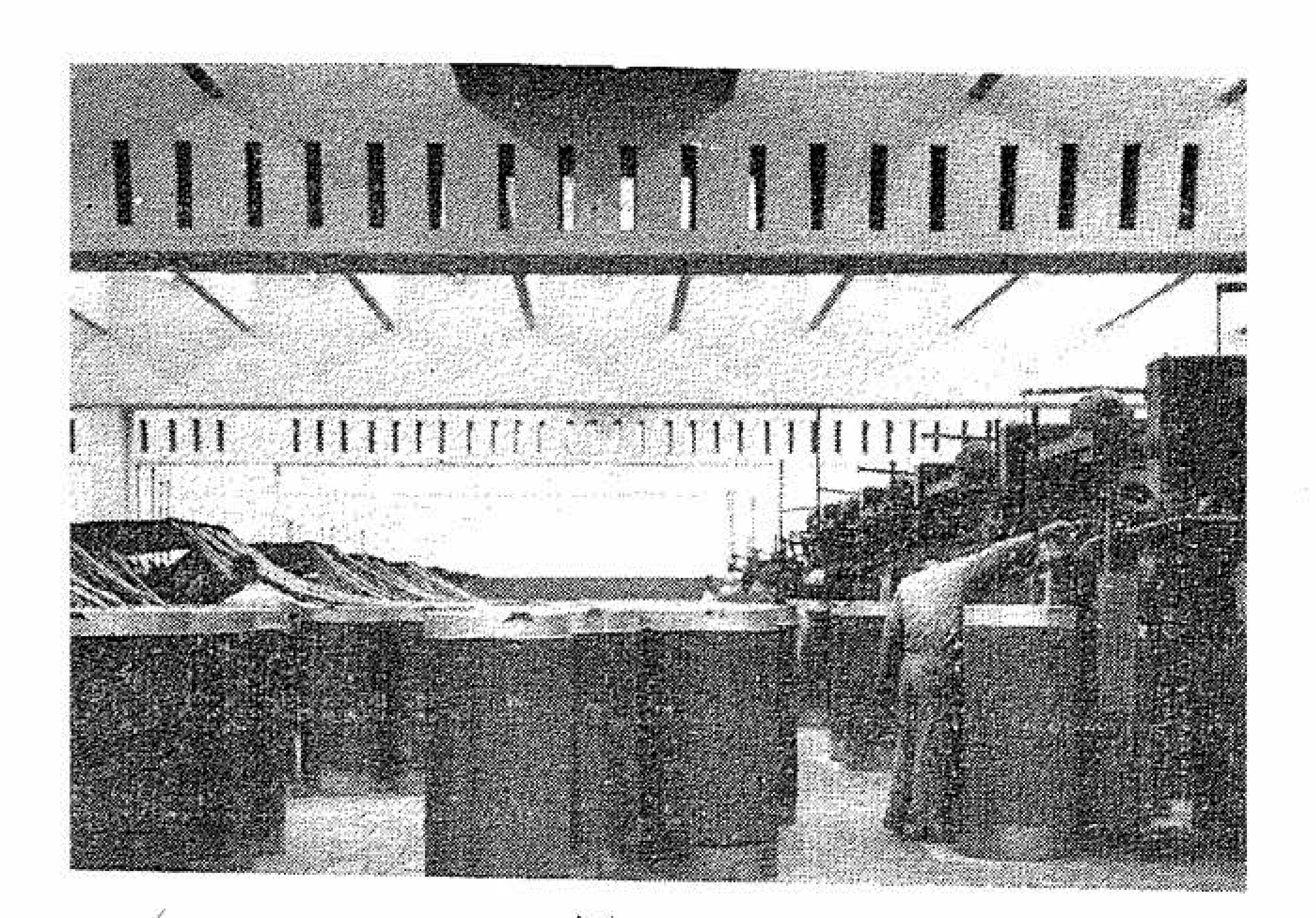
شركة النصر للغزل والنسيج

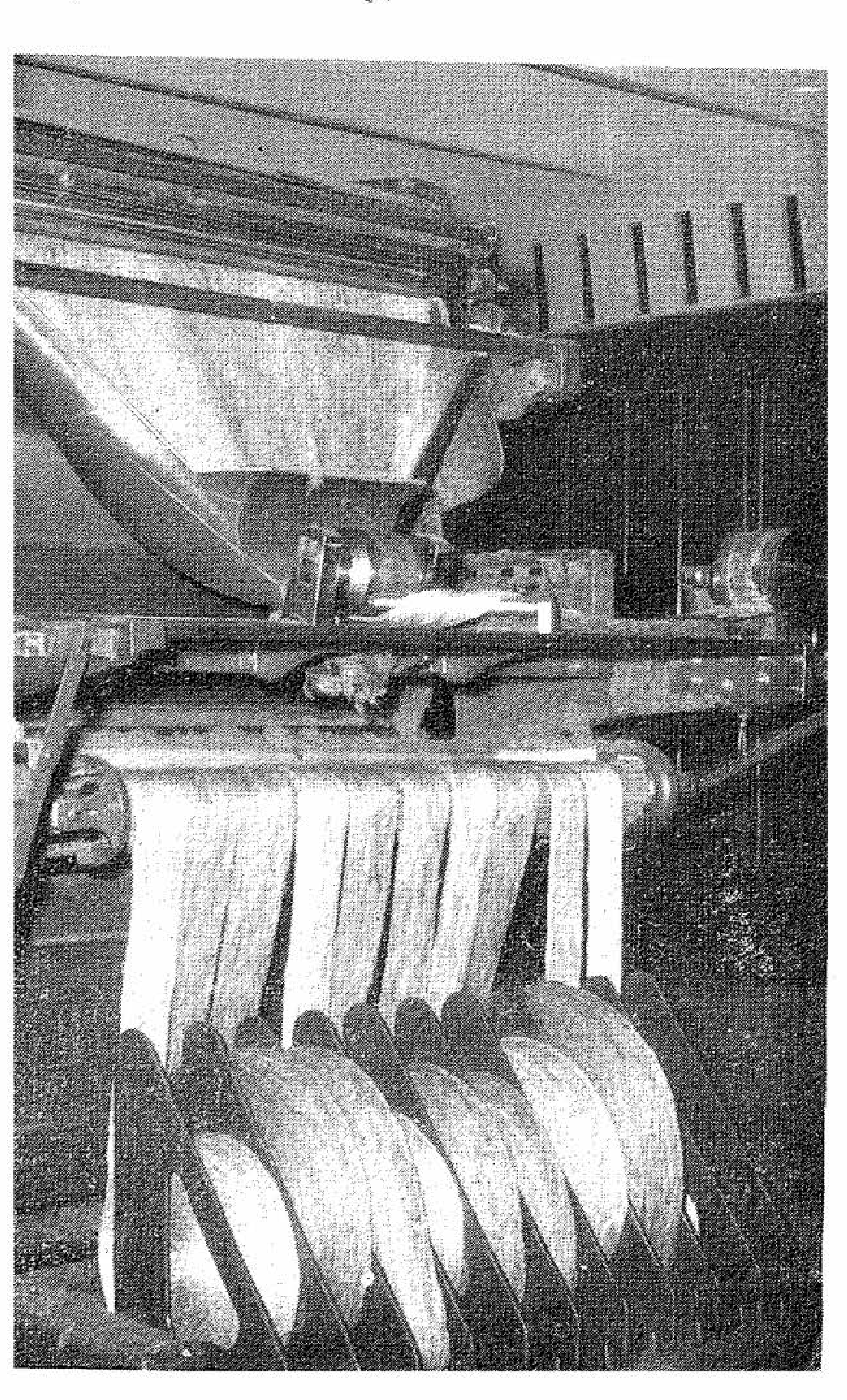
بور سعيد

* بدأ الانتاج عام ١٩٦١
* رأس المال المستثمر ٨٤٠٫٠٠٠ جنيها .
* يعمل به ٦٥٢ عاملا .
* أنتج عام ٦٢/٦٣ — ١٫٢٩٣٫٠٠٠ متر أقمشة ثقيلة و ٤٨١ طن شباك صيد .
* قيمة الانتاج ٨٢٨٫١١٠ جنيه .

مصنع الجوت

الشركة العامة
لمنتجات الجوت
بلبيس





* بدأ الانتاج عام ١٩٦٠ .

* رأس المـــال المســـتثمر ٦٫١٠٨٫٠٠٠ جنيها

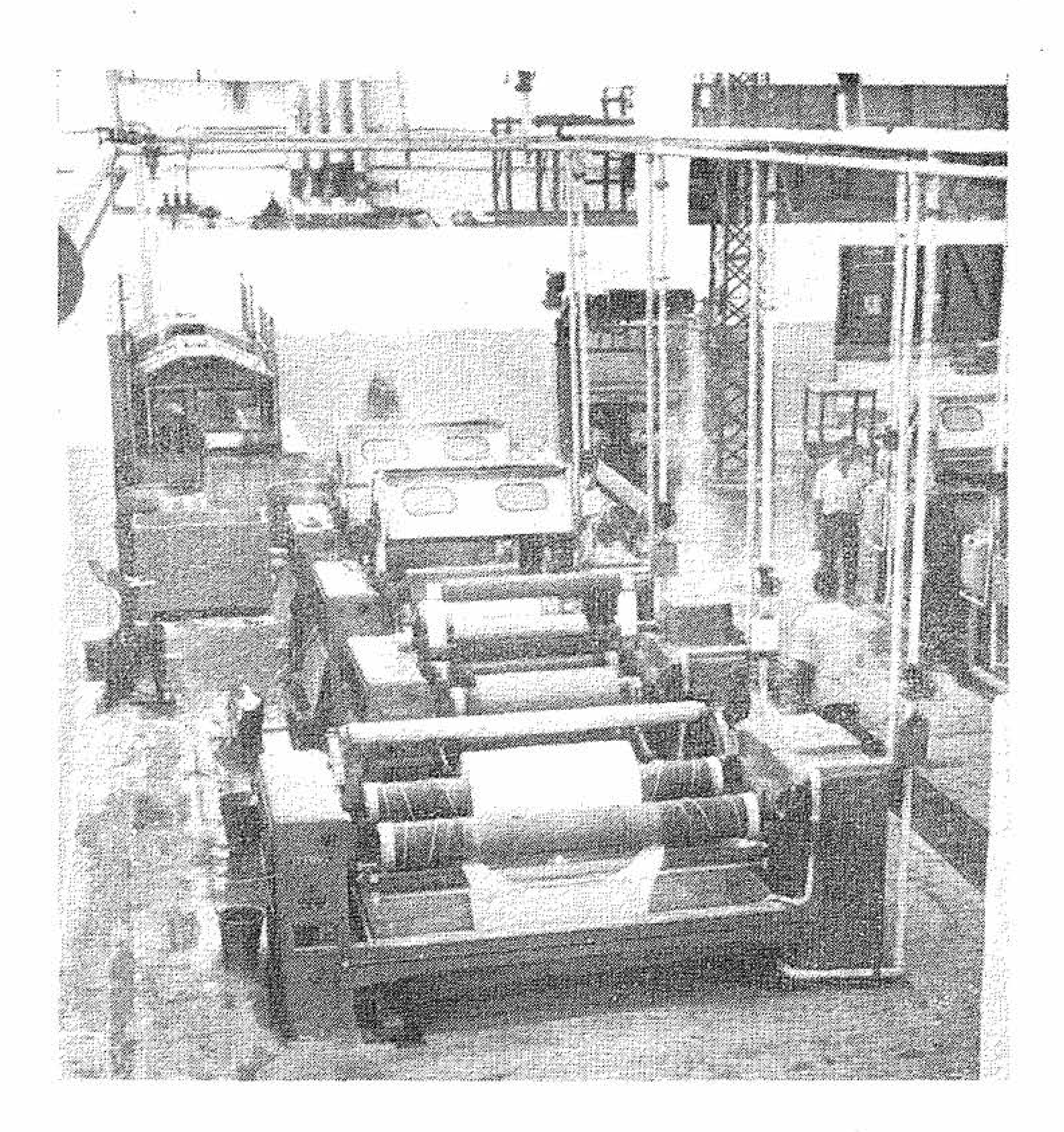
* يعمل به ٥٢٥٨ عاملا .

* أنتـــج عـــام ٦٢/٦٣ — ٢٢٧٩٨ طن زكائب وأكياس و ٩٧٤ طن دوبارة و ٢١٢ طن حبال سيزال .

* قيمة الانتاج ٦٫٠٣٧٫٠٠٠ جنيه .

مصنع الصباغة والتجهيز

شركة القاهرة للصباغة والتجهيز
شبرا الخيمة



* بدأ الانتاج عام ١٩٦٣ .

* بلغت تكاليفه ١٫٣٥٠٫٠٠٠ جنيه .

* يعمل به ٦٠٠ عامل .

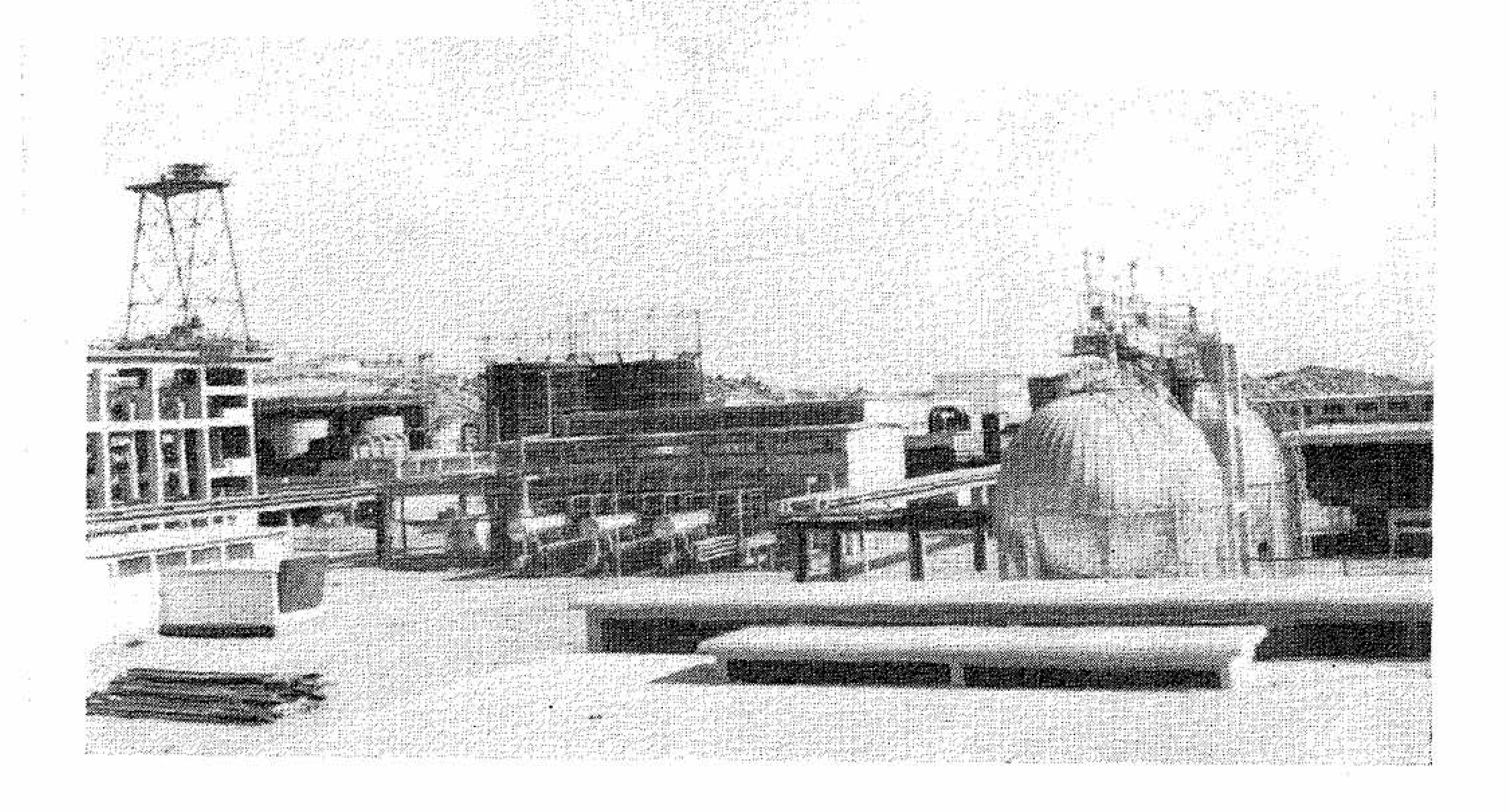
* ينتج سنويا ٢٥ مليون متر من المنسوجات المجهزة .

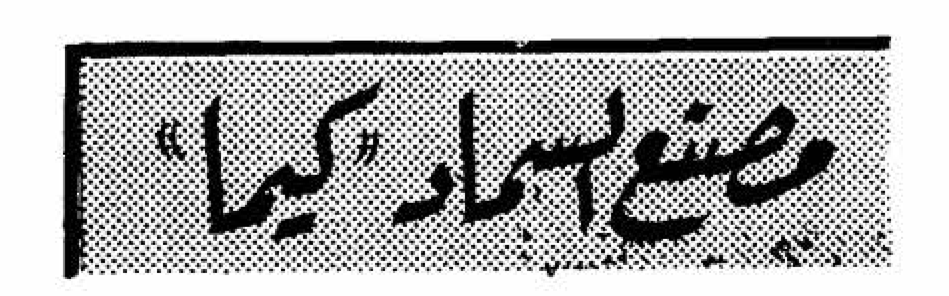
* قيمة الانتاج السنوى ٥٦٠٫٠٠٠ جنيه .



شركة مصر لصناعة معدات
الغزل والنسيج ـ حلوان

* بدأ الانتاج عام ١٩٦٠
* رأس المال المستثمر ٠٠٠ر٤٦٦ جنيه .
* يعمل به ٢٧٩ عاملا .
* أنتج عام ٦٢/٦٣ — ٨٦٢٣ طقم كساوى كرد لمصانع غزل القطن بالاضافة الى ١٤٣ طن كون و بوبين .
* قيمة الانتاج ٠٠٠ر١٨٠ جنيه .

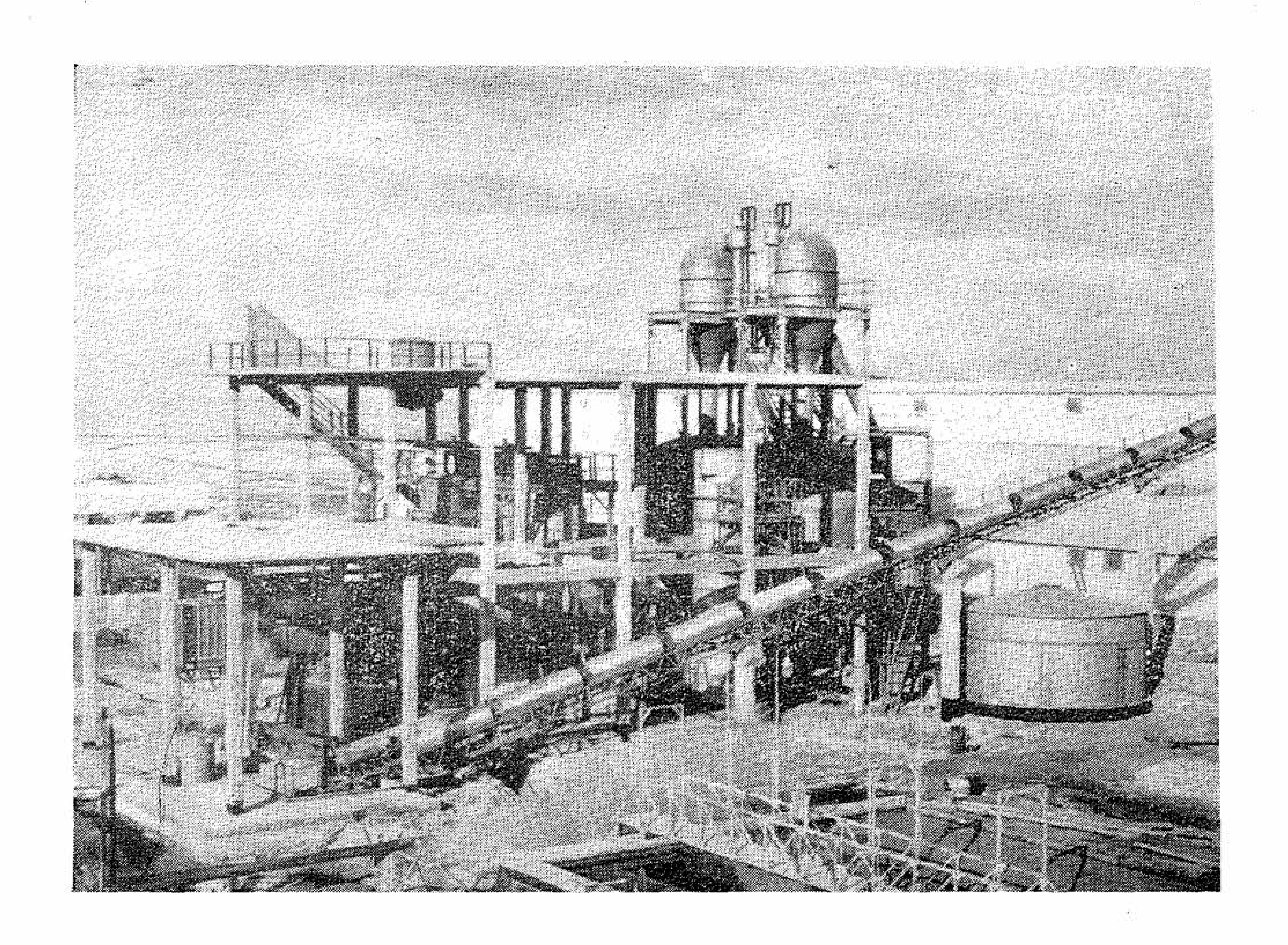




شركة الصناعات الكيماوية المصرية
((كيما))
أسوان

* بدأ الانتاج عام ١٩٦٠ .
* رأس المال المستثمر ٢٧٫٧٢٠٫٠٠٠ جنيه.
* يعمل به ٢٣٥٥ عاملا .

* أنتج عام ٦٢/٦٣ — ٣٢٠٢٢٠ طن سماد نترات النشادر الجيرى ٢٠٫٥٪ أزوت.
* قيمة الانتاج ٨٫١٠٤٫٠٠٠ جنيه .



مصنع كبريتات النشادر

شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية
السويس

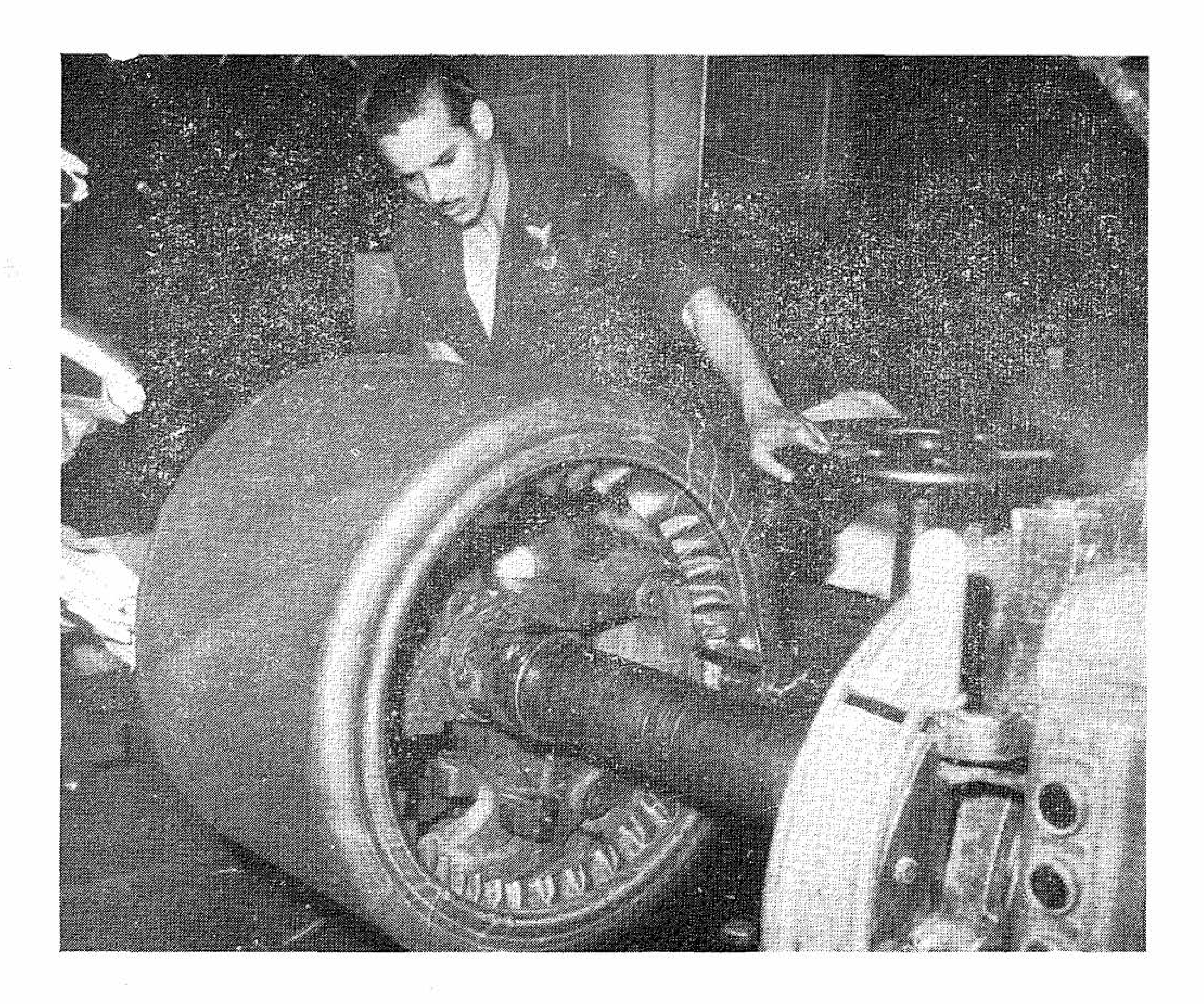
* بدأ الانتاج عام ١٩٦٢

* بلغت تكاليف التوسع ٠٠٠ر٠٠٠ر٤ جنيه .

* يعمل به ٢٠٠ عاملا

*ينتج ٠٠٠ر١٠٠ طن سماد كبريتات نشادر (٥ر٢٠٪ أزوت)

* قيمة الانتاج ٠٠٠ر٦٠٠ر٢ جنيه



مصنع الإطارات

شركة النقل والهندسة الاسكندرية

* بدأ الانتاج عام ١٩٥٦
* رأس المال المستثمر ٣٫٦٥٧٫٠٠٠ جنيه .
* يعمل به ١٩٠٩ عاملا
* أنتج عام ٦٢/٦٣ — ٤٥٥٤٦٤ اطار
* قيمة الانتاج ٤٫٢٩٦٫٠٠٠ جنيه

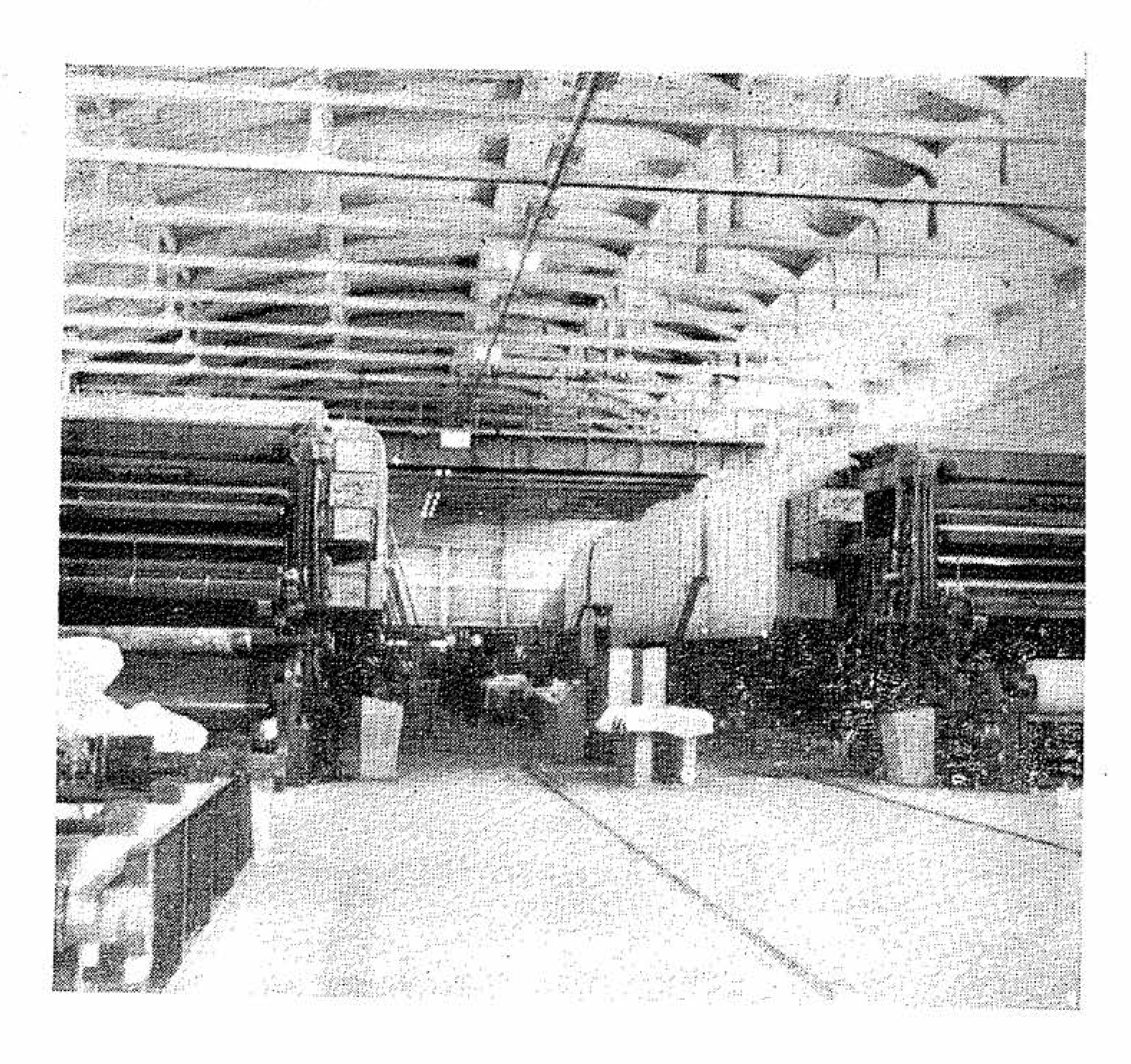
وقد بدأ المصنع خلال شهر يونيو ١٩٦٣ فى انتاج اطارات الدراجات

الشركة العامة لصناعة الورق

((راكتا))

الاسكندرية





* بدأ الانتاج عام ١٩٦١

*

* التكاليف الكليـــة ٨٫٧٨٣٫٠٠٠ جنيه

*

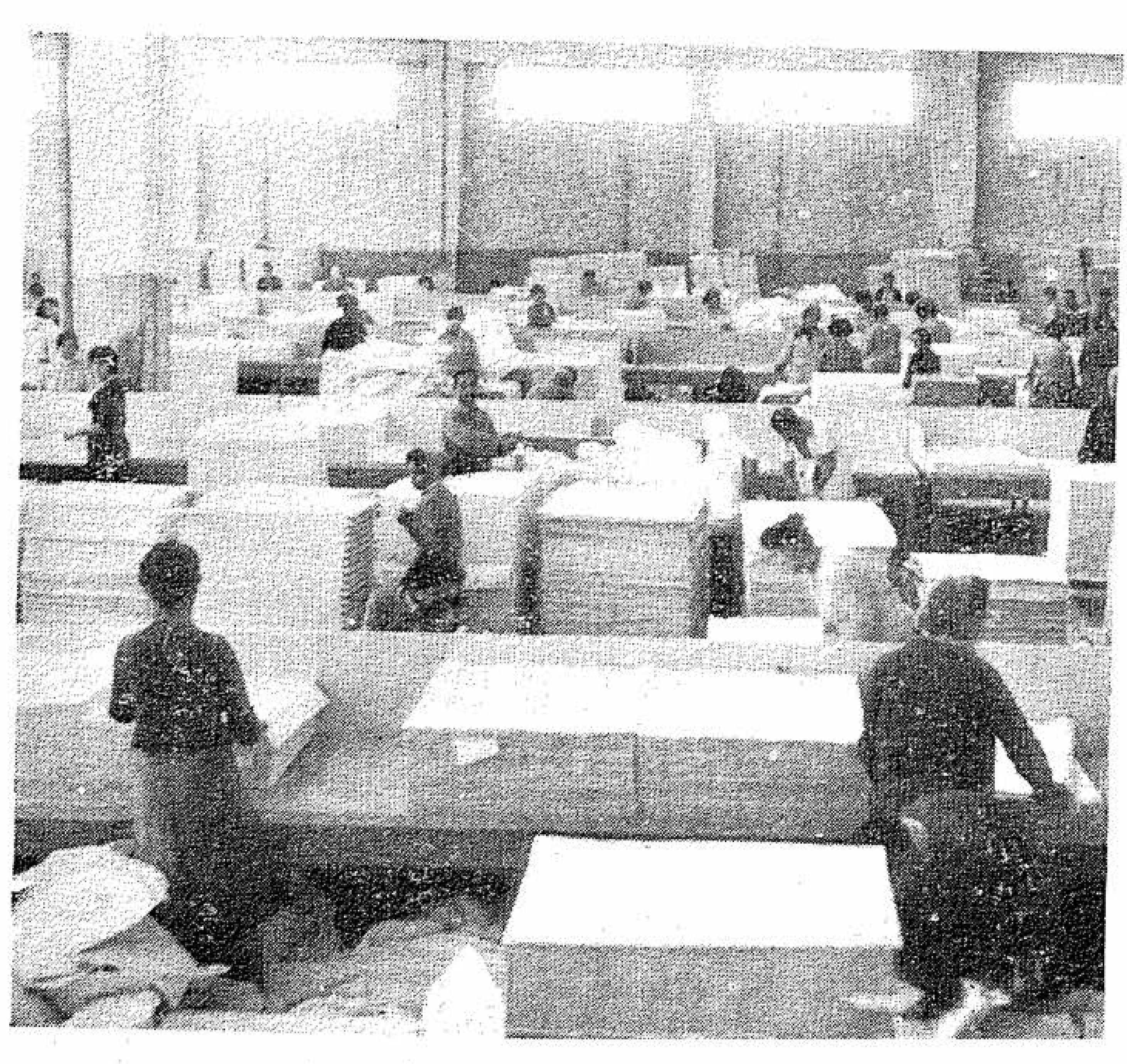
* يعمل به ١٤١٤ عاملا

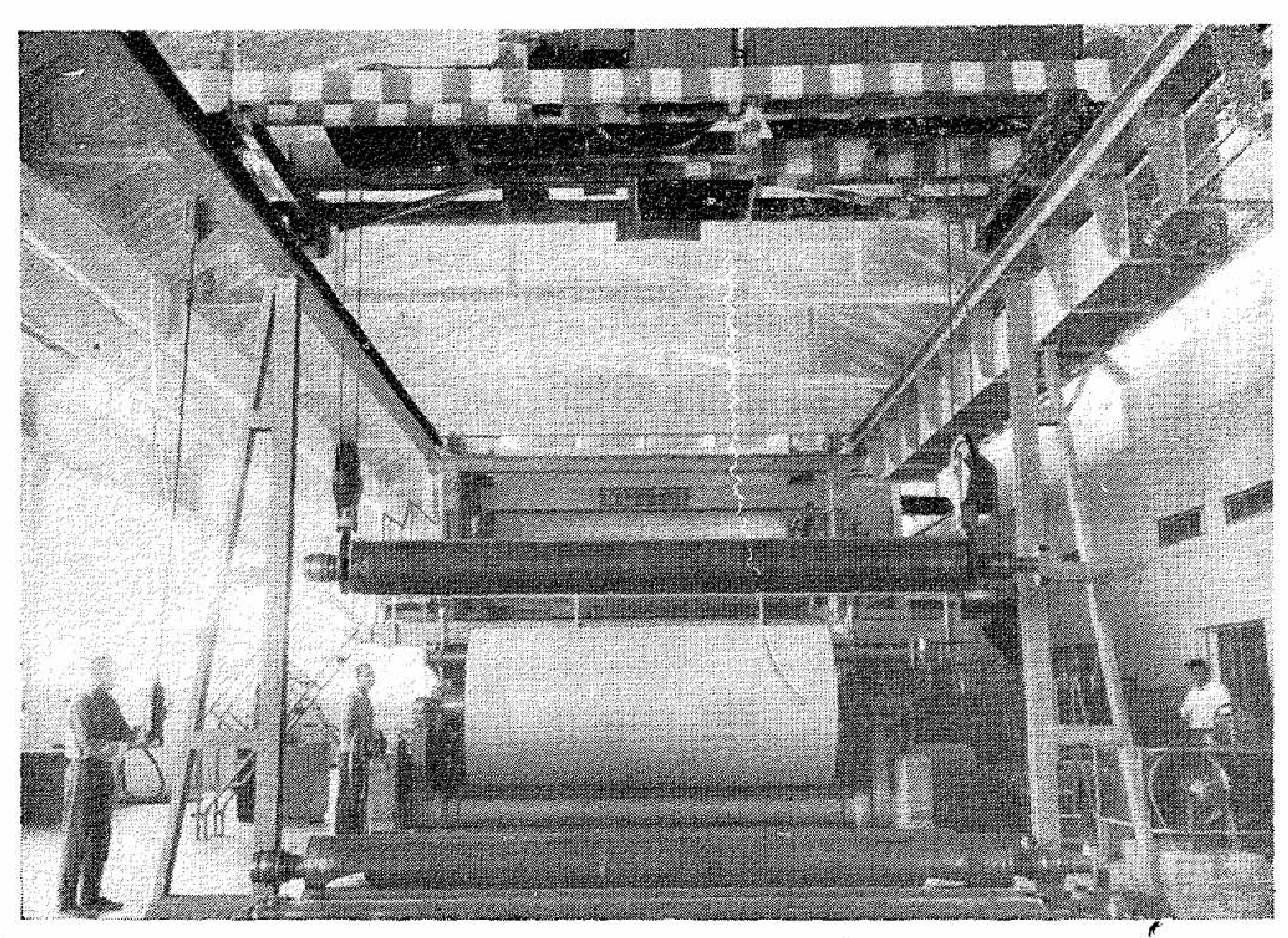
*

* أنتج عام ٦٢/٦٣ – ١٨٥١٥ طن ورق كتابة وطباعة

*

* قيمـة الانتـــاج ٢٫٧٦٧٫٠٠٠ جنيه





مصنع الورق "الكرافت"

شركة أوراق التعبئة ((كرافت))
السويس

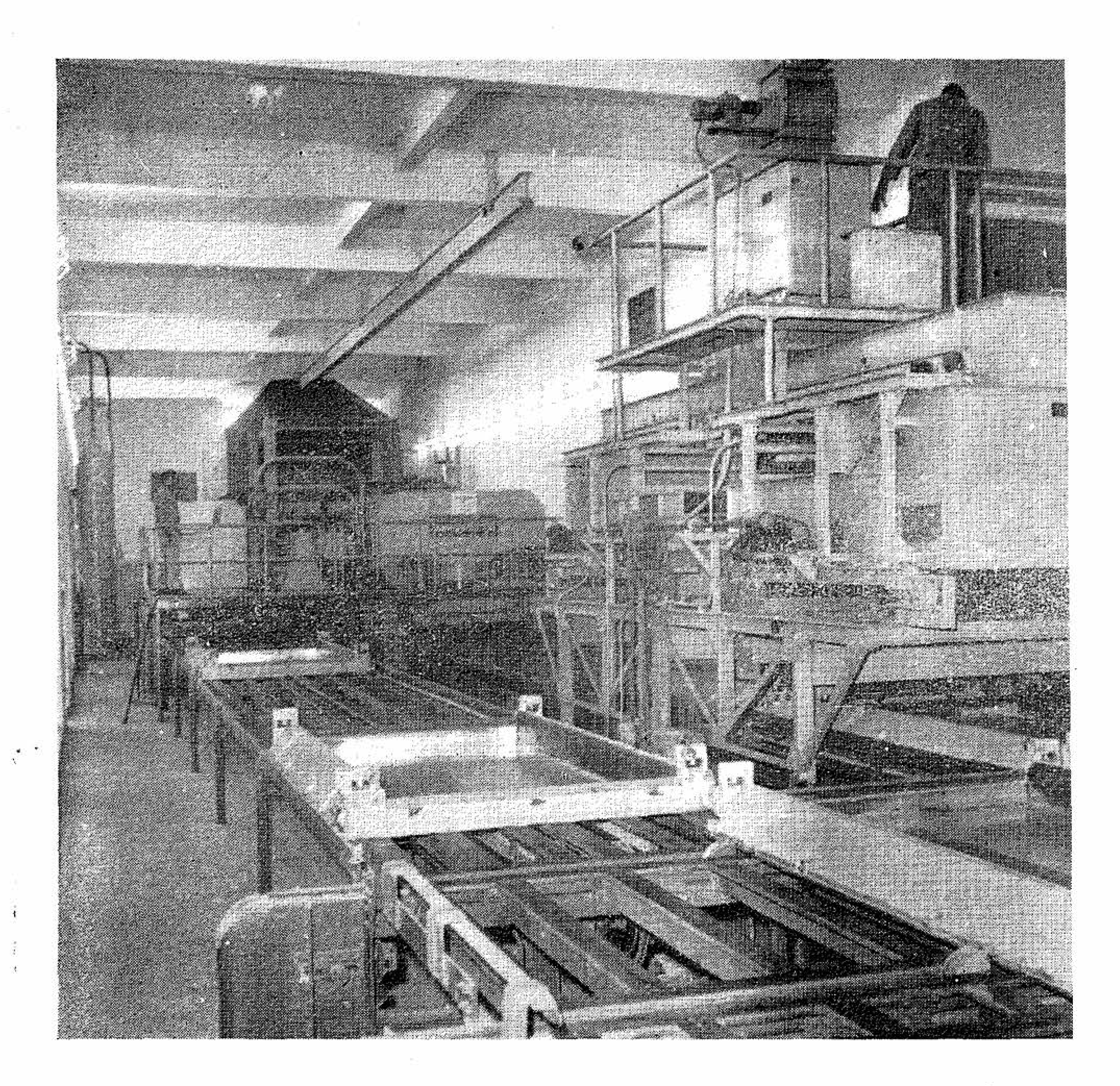
* بدأ الانتاج عام ١٩٦٢

* رأس المـال المستثمر ٠٠٠ر٦٢٢ر١ جنيه .

* يعمل به ٦٢٠ عاملا

* أنتج عام ٦٣/٦٢ – ٩٠٠ر١٢ طن ورق كرافت يستعمل فى تعبئة الأسمنت والسكر والسماد .

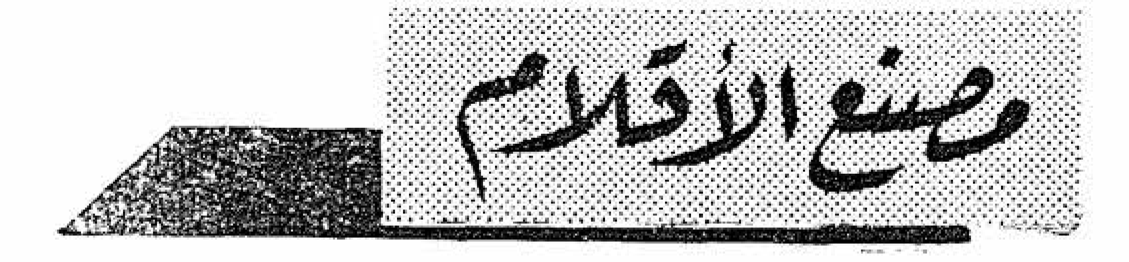
* قيمة الانتاج ٠٠٠ر٣٤٣ر١ جنيها



مصنع الخشب الحبيبى

شركة طنطا للكتان والزيوت
طنطا

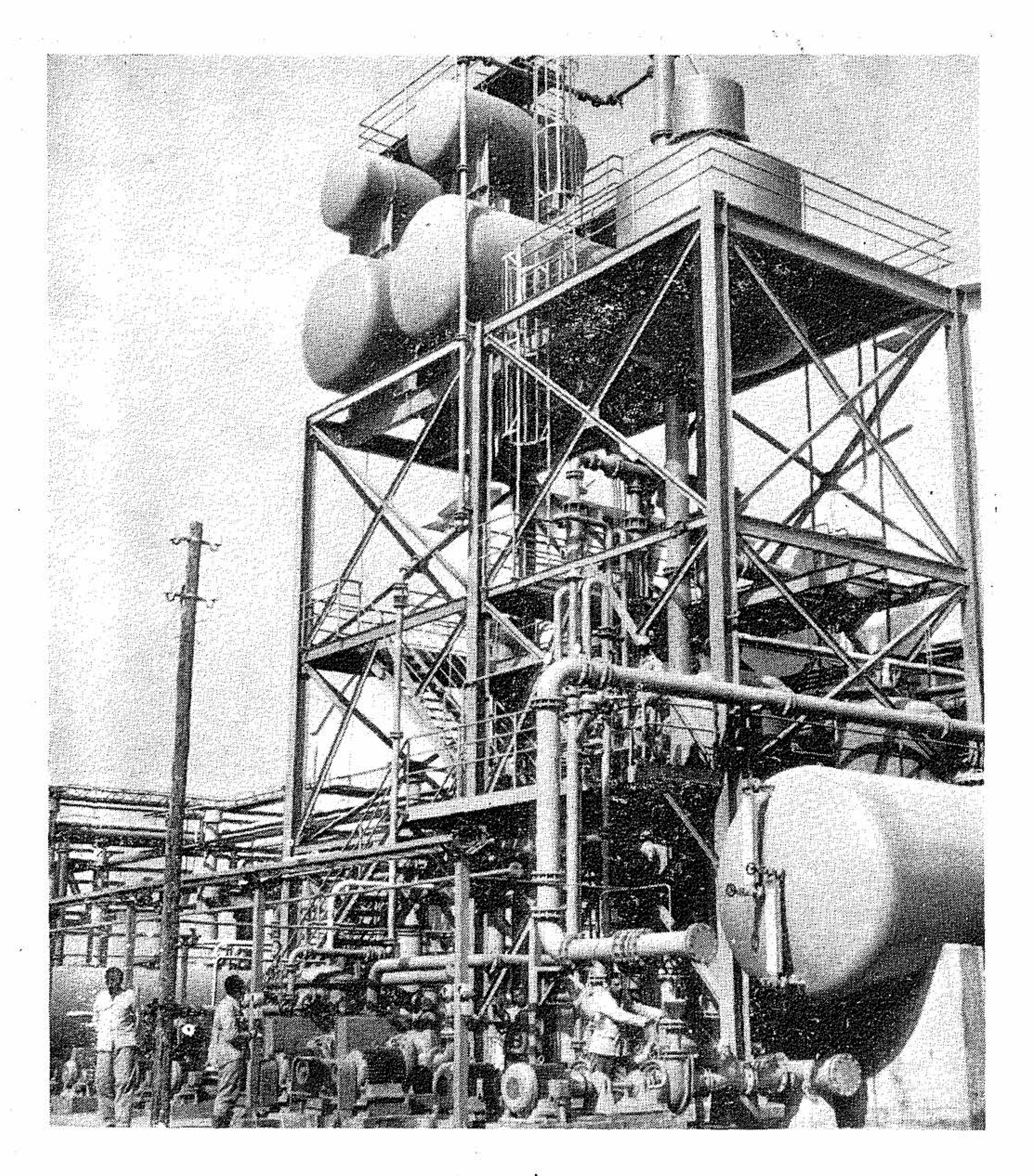
* بدأ انتاج المصنع ١٩٦٢
* بلغت تكاليفه ٢٦١ر٢٣٧ جنيه
* يعمل به ١٥٤ عاملا
* ينتج سنويا ٩٠٠٠ طن ألواح خشب حبيبى من مخلفات الكتان .
* قيمة المنتجات سنويا ٥٠٥ر٠٠٠ جنيه .
ويستعمل الخشب الحبيبى كبديل للخشب الابيض والموسكى المستورد .



شركة النصر لصناعة الأقلام
ومنتجات الجرافيت
شبرا الخيمة

* بدأ الانتاج عام ١٩٥٨
* رأس المـال المستثمر ٠٠٠ر١٩٤ جنيه
* يعمل به ٢١١ عاملا .

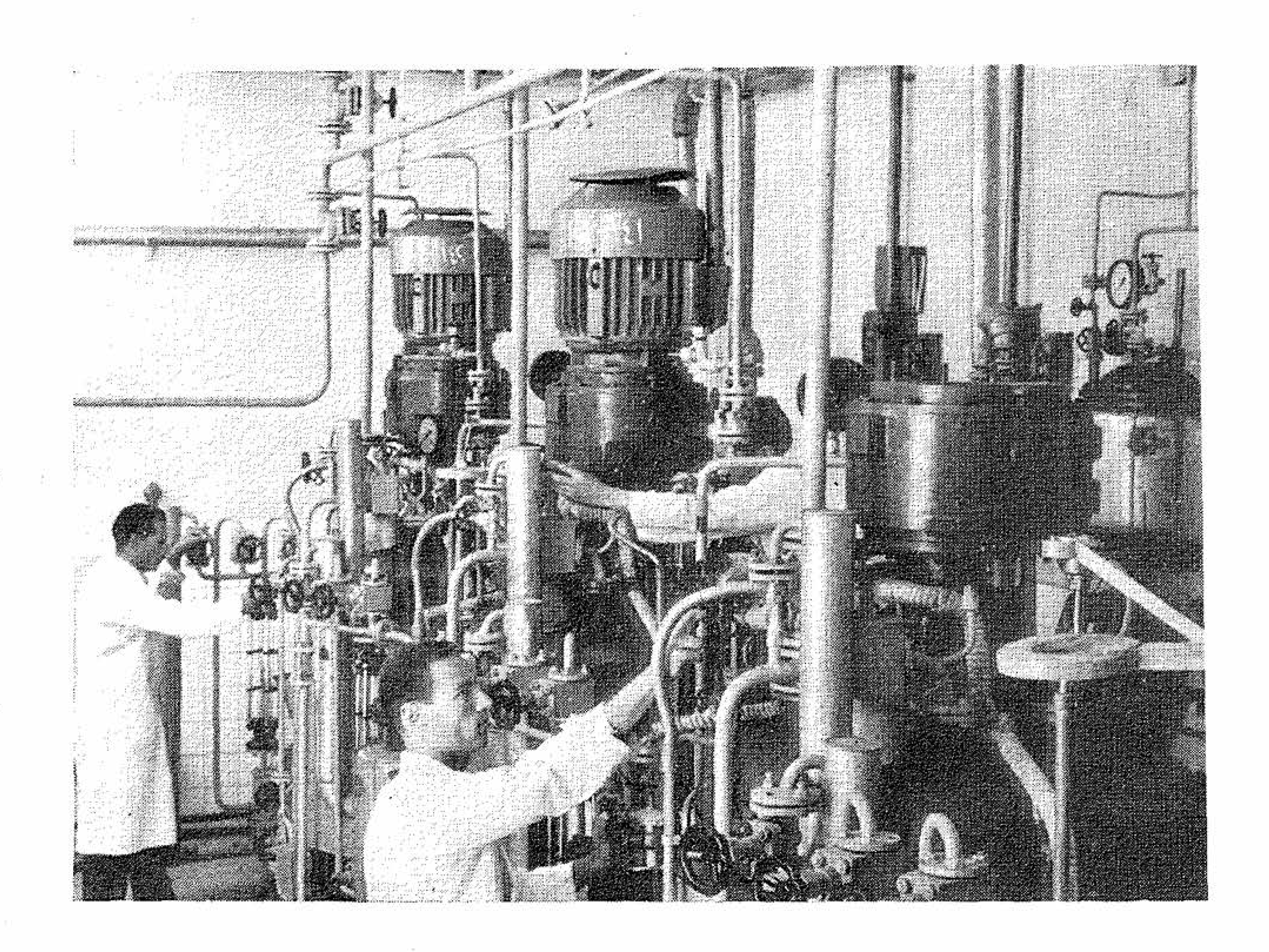
* أنتج عام ٦٢/٦٣ — ٩٤٩ر١٢٤ قاروصـة انواع مختلفة ، ٧٩٥ر٦١ صندوق خشب .
* قيمة الانتاج ٠٠٠ر١٨٥ جنيه



مصنع الصودا الكاوية

شركة مصر لصناعة الكيماويات
الاسكندرية

* بدأ الانتاج عام ١٩٦١
* رأس المال المستثمر ٢٫٨٤١٫٠٠٠ جنيه
* يعمل به ٧٢٨ عاملا
* أنتج عام ٦٢/٦٣ — ١٤٩٩٣ طن صودا كاوية ١٠٠٪ و ٤٣٢ طن كلور سائل و ٦٠٥٥ طن حامض أيدروكلوريك ١٠٠٪ و ٣٥٨٧٠ طن هيبوكلوريت الكالسيوم و ٢٣٦ طن كلوريد الحديديك
* قيمة الانتاج ١٫٥٤٣٫٠٠٠ جنيها . وتستخدم هذه المنتجات فى صناعات الورق والحرير الصناعى والغزل والنسيج والصابون .



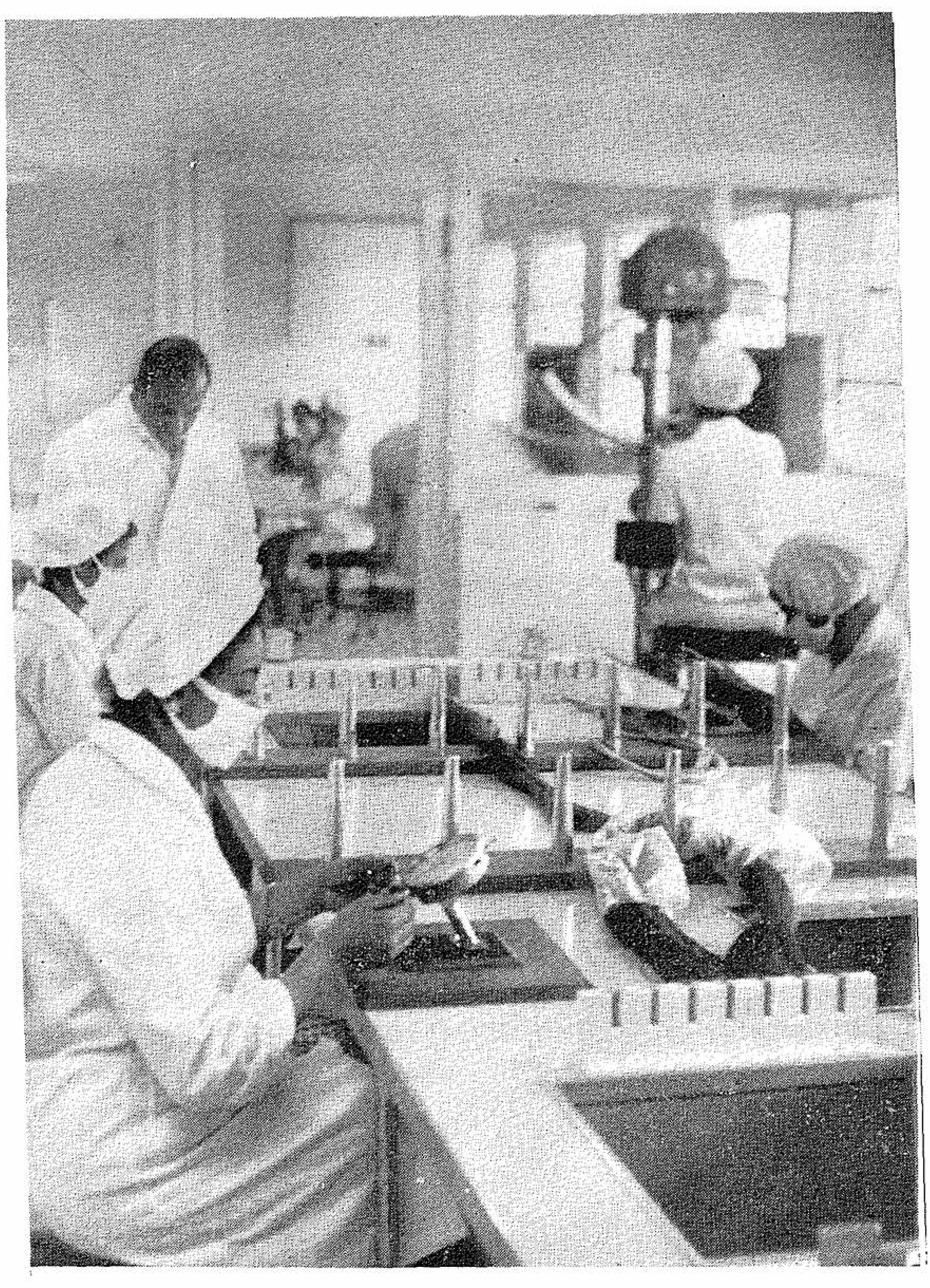
مصنع الكيماويات الدوائية

شركة النصر للكيماويات الدوائية
ومضادات الحيوية ـ ابو زعبل

* بدأ الانتاج عام ١٩٦٣
* بلغت التكاليف الانشائية ٣٫٧٧١٫٠٠٠ جنيه
* عدد العمال ١٥٠٠ عاملا .
* الانتاج السنوى ٢٩٧ طن من الاسبرين ومركبات السلفا مضادات الحيوية مثل البنسلين والكلورامفنيكول .
* قيمة الانتاج حوالى ١٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه .

مصنع الخيوط الجراحية

مصنع الخيوط الجراحية
مسطرد



* بدأ الانتاج عام ١٩٦٣
* بلغت تكاليفه ١٥٠٫٠٠٠ جنيه
* يعمل به ٥٠ عاملا

* ينتج سنويا ١٫٠٠٠٫٠٠٠ خيط يستعمل فى العمليـات الجراحية
* قيمة الانتاج ١٥٠٫٠٠٠ جنيه



الشركة القومية
لانتاج الأسمنت
حلوان

* بدأ الانتاج عام ١٩٦٠

* رأس المال المستثمر ٣١٨٢٠٠٠ جنيه

* يعمل به ٨٩٤ عاملا

* أنتج عام ٦٢/٦٣ ٣٢١١١٩ طن أسمنت حديدى

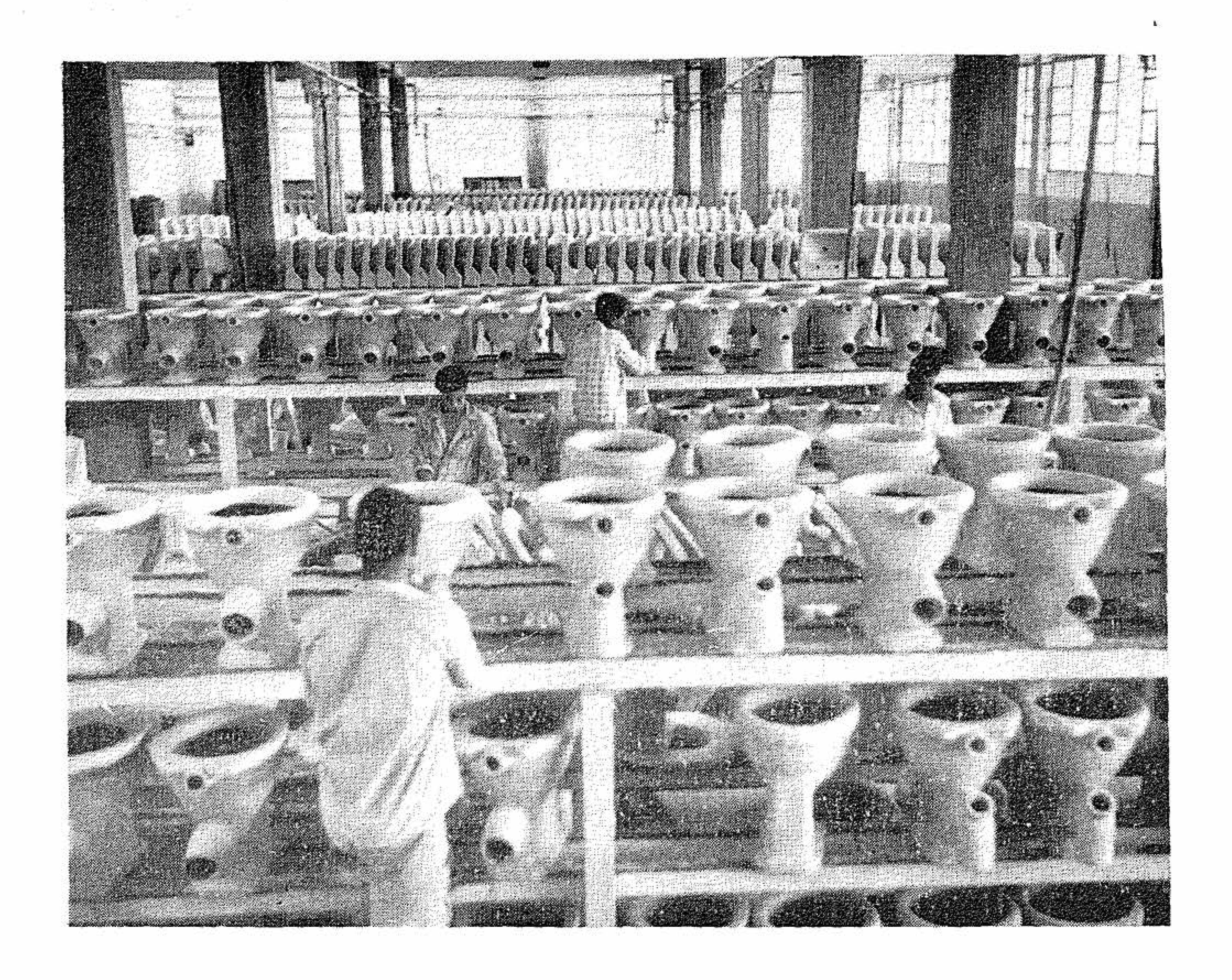
* قيمة الانتاج ١٤٩٠٠٠٠ جنيه ويستعمل فى نفس الأغراض التى يستعمل فيها الأسمنت البورتلاندى ويمتاز بمقاومته للمياه الملحة

مصنع الأسمنت الأبيض في حلوان

شركة أسمنت بورتلاند
حلوان



* بدأ الانتاج عام ١٩٦٠
* رأس المال المستثمر (فى التوسع) ٦٢٦ر٠٠٠ جنيها
* يعمل به ٦٠ عاملا
* أنتج عام ٦٢/٦٣ — ٢٨ر٧١٣ طن أسمنت أبيض
* قيمة الانتاج ٥١٧ر٠٠٠ جنيه



مصنع الخزف والصيني

الشركة العامة لمنتجات الخزف والصينى
مسطرد

* بدأ الانتاج عام ١٩٥٩

* رأس المال المستثمر ٢ر١٠٠ر٠٠٠ جنيه .

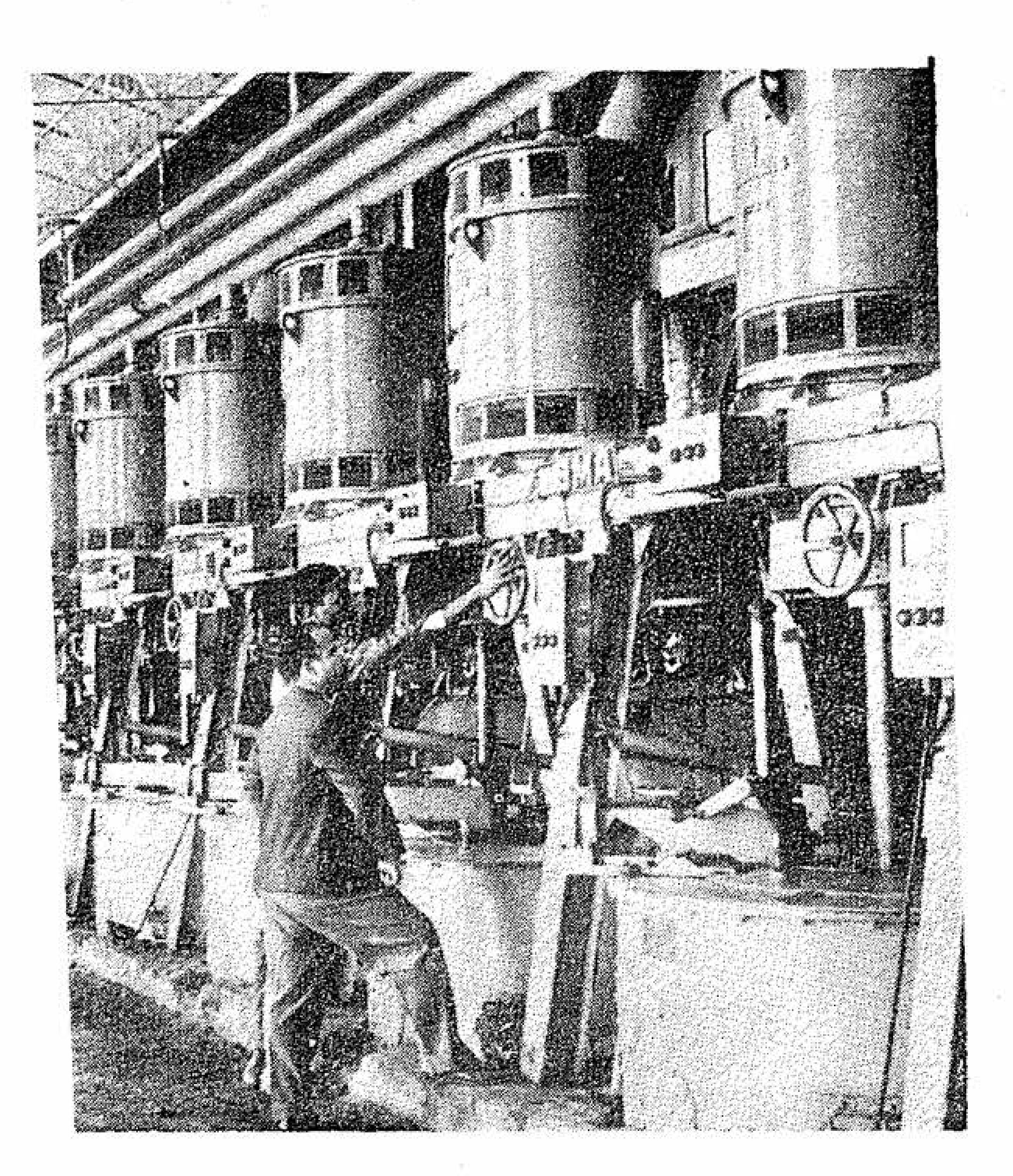
* يعمل به ١٧٠٨ عاملا

* أنتج عام ٦٢/٦٣ ــ ١٨٠٥ طن أدوات منزلية و ١١٣١ طن أدوات صحية، ١٥٦١ طن قيشانى .

* قيمة الانتاج ١ر٠٤٣ر٠٠٠ جنيه .



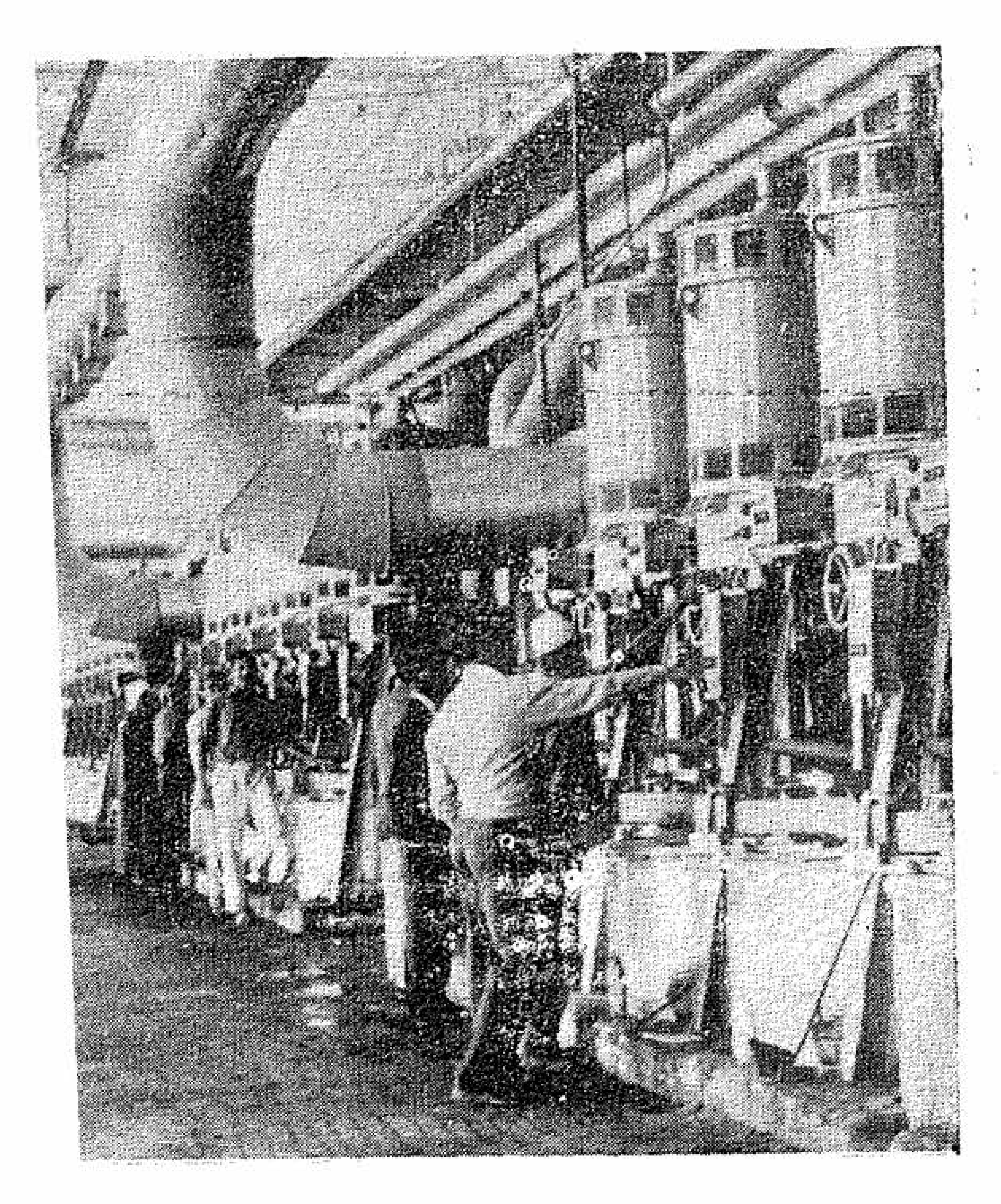
شركة النصر لصناعة السكر ولب الورق بالوجه القبلى أدفو



* بدأ الانتاج (السكر) عام ١٩٦٢ .

* بلغت تكاليفه ١٩ مليون جنيه .

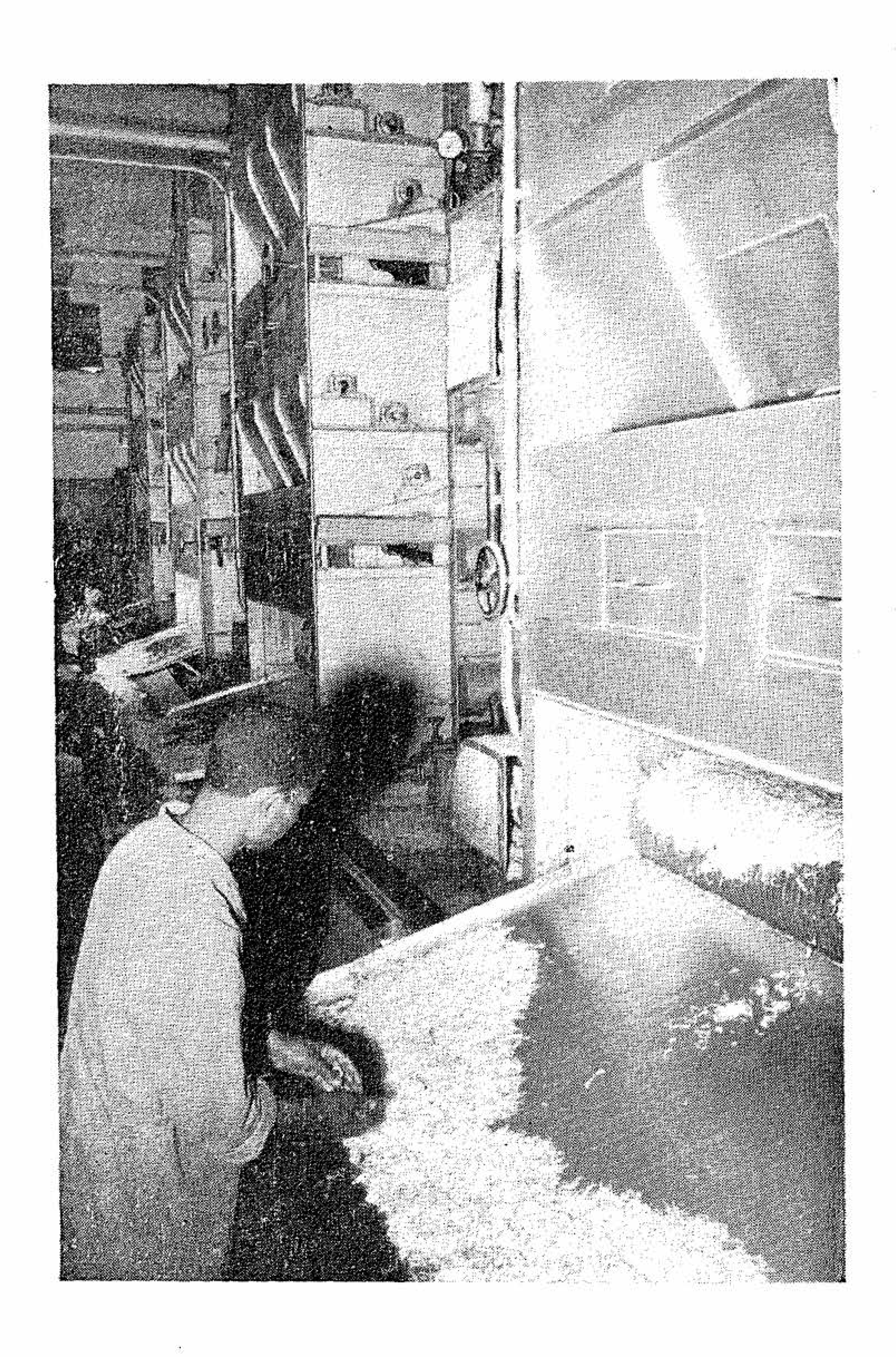
* يعمل به ٢١٢٧عاملا



* أنتج عام ٦٣/٦٢ — ٣٣٫٧٤٦ طن سكر خام

* تبلغ قدرته الانتاجية بعد التوسع ٨٠٫٠٠٠ طن سكر .

وسيبدأ المصنع عام ١٩٦٥ فى انتاج لب الورق من مصاص القصب بقدرة انتاجية ١٨٫٠٠٠ طن سنويا .

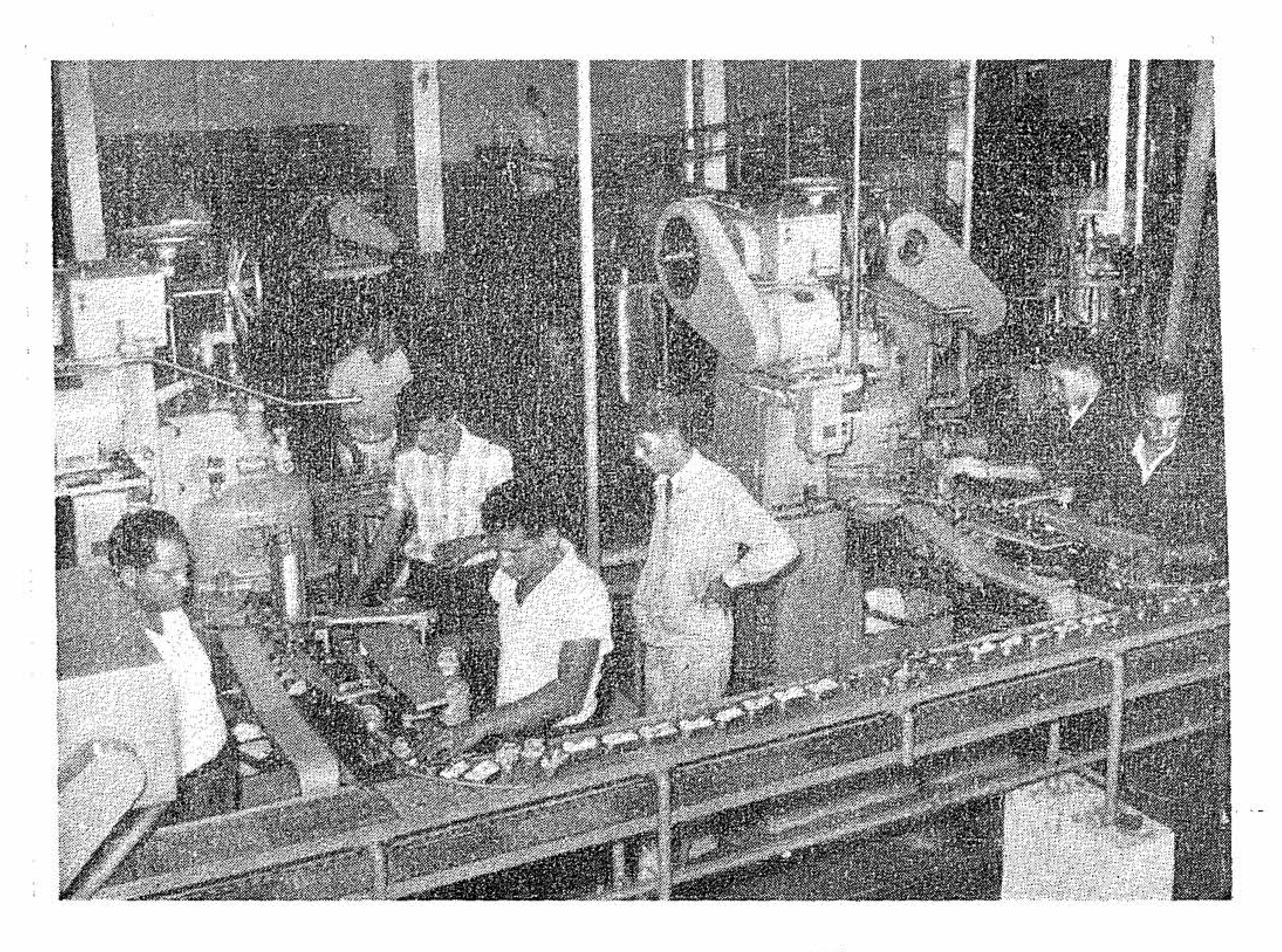


مصنع البصل المجفف

شركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية

سوهاج

* بدأ الانتاج عام ١٩٦١
* رأس المال المستثمر ٤١٧٫٠٠٠ جنيها .
* يعمل به ٤٧٩ عاملا (بما فى ذلك الموسميون) .
* أنتج عام ٦٢/٦٣ – ١٢٨٤ طن بصل مجفف يصدر جميعه
* قيمة الانتاج ٣٧٤٠٠٠ جنيه



مصنع السردين والجمبرى

شركة النصر لحفظ السردين والجمبرى

دمياط

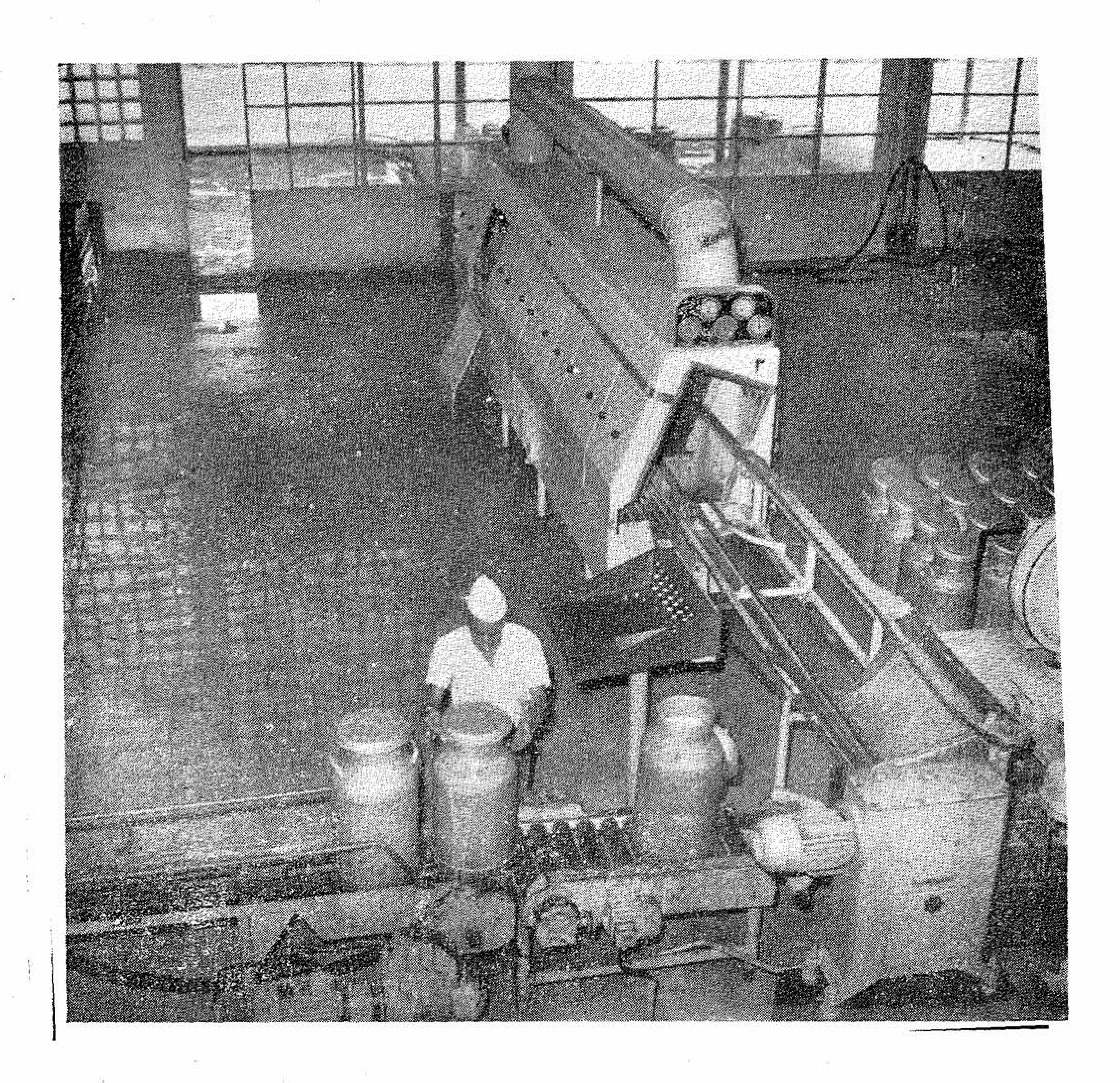
* بدأ الانتاج عام ١٩٦١

* رأس المال المستثمر ٣٦٦,٠٠٠ جنيه .

* يعمل به ٤١٩ عاملا

* أنتج عام ٦٢/٦٣ – ٢٣٩ طن سردين معلب و ٢١٠ طن جمبرى معلب و ٦٤ طن كابوريا ومنتجات أخرى .

* قيمة الانتاج ٩٦,٠٠٠ جنيه



مصنع الألبان والأغذية

شركة مصر للألبان
والأغذية
القـــاهرة

* بدأ الانتاج عام ١٩٦٠

* رأس المال المستثمر ٥٨٣٫٠٠٠ جنيه

* يعمل به ٢١٩ عاملا

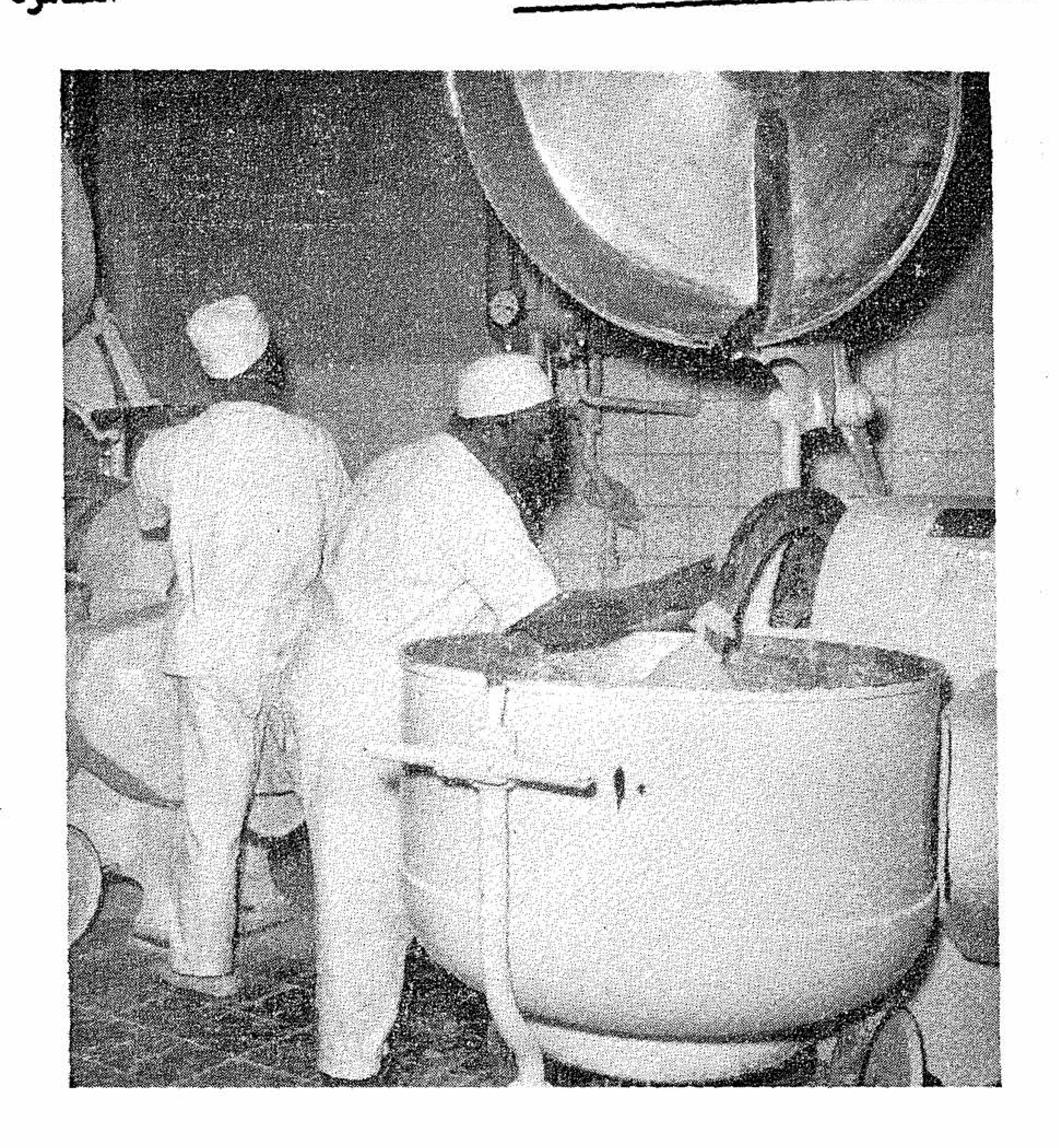
* أنتج عام ٦٢/٦٣ — ٦٦٦١ طن لبن مبستر و ١١٨٥ طن

من منتجات الألبان

* قيمة الانتاج ٥٨١٫٠٠٠ جنيه

مصنع البسكويت والفطائر

الشركة المصرية للأغذية
(بسكو مصر)
القــاهرة

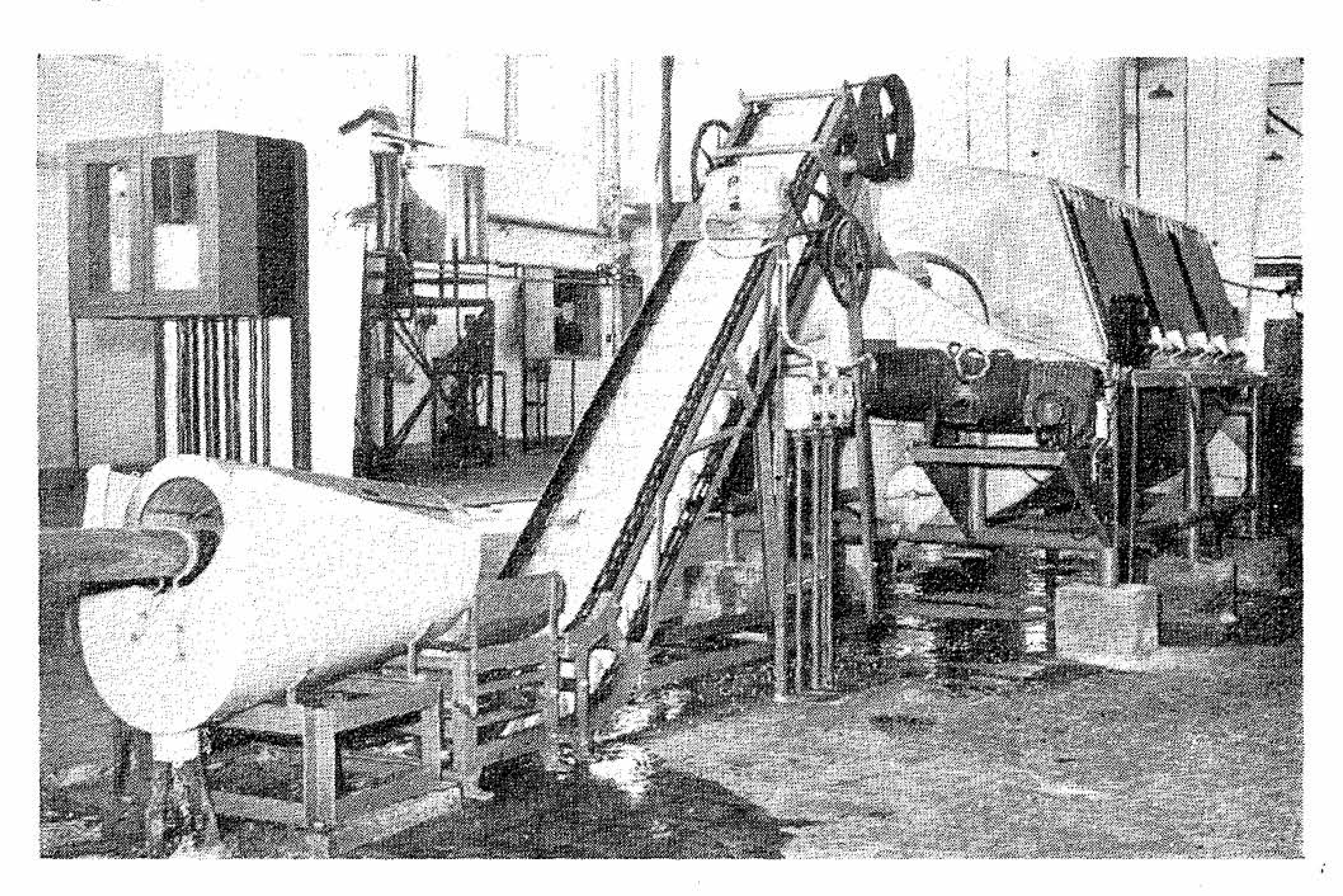


* بدأ الانتاج عام ١٩٦١
* رأس المال المستثمر ٤١٣٫٠٠٠جنيه
* يعمل به ٧٧٠ عاملا

* أنتج عام ٦٣/٦٢ ــ ٧٢١٤ طن من البسكويت والفطائر والتوسته
* قيمة الانتاج ٧٢٨٫٠٠٠ جنيه

مصنع المنتجات الغذائية

شركة ادفينـا
لتصدير المنتجات الزراعية
الاسكندرية



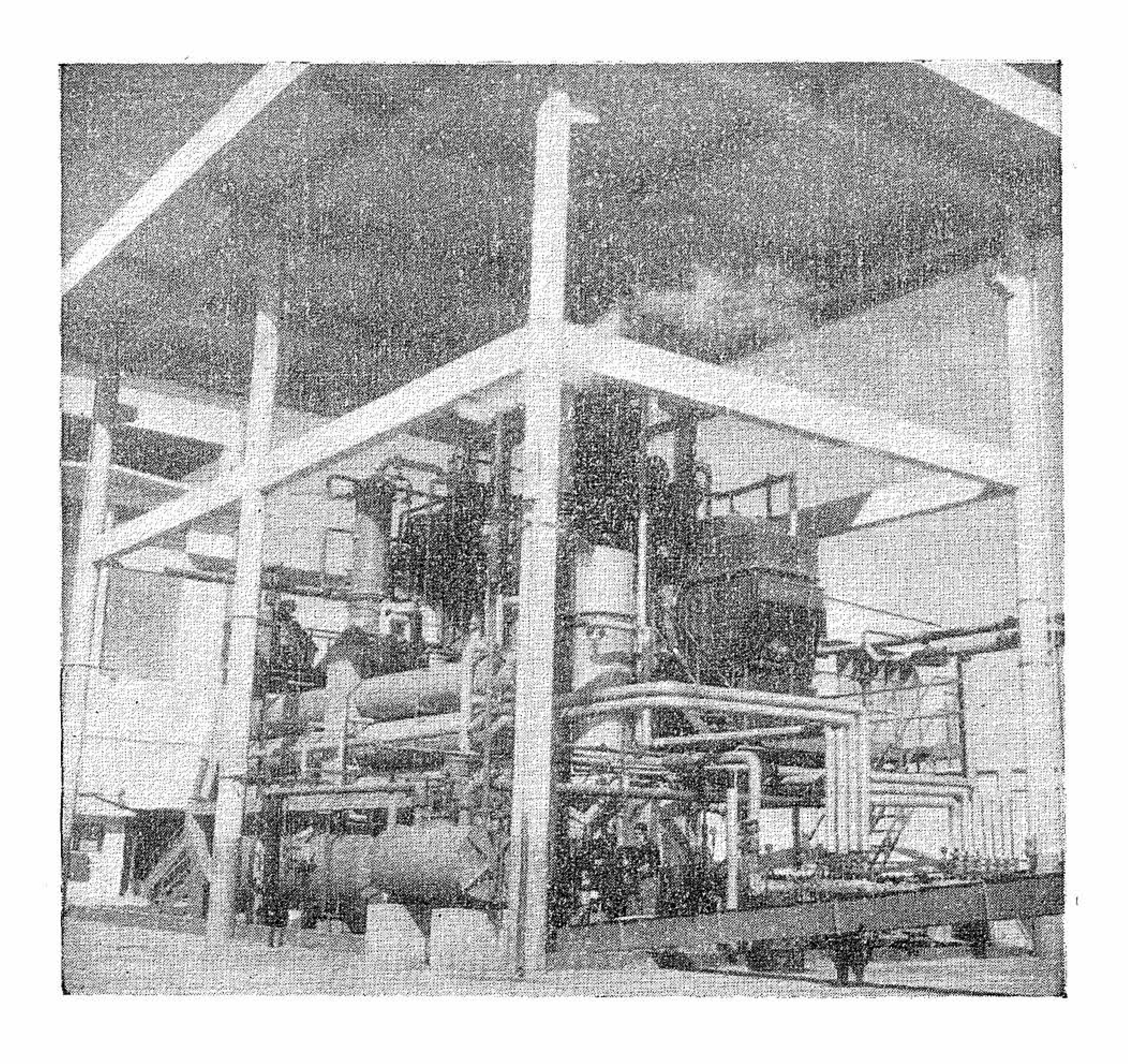
* بدأ الانتاج عام ١٩٥٨

* رأس المال المستثمر ٤٥٠ ألف جنيه .

* يعمل به ٤١٨ عاملا (بما فى ذلك الموسميون)

* أنتج عام ١٩٦٣/٦٢ — ٣٠٦ طن جمبرى مجمد و ١٤٩٢ طن خضر وفواكه محفوظة

* قيمة الانتاج ٤٤٢٫٠٠٠ جنيه



مصنع الزيوت المستخلصة

شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها
الاسكندرية

* بدأ الانتاج عام ١٩٦١

* رأس المال المستثمر ٢٠٩٫٠٠٠ جنيه

* يعمل به ١٦١ عاملا

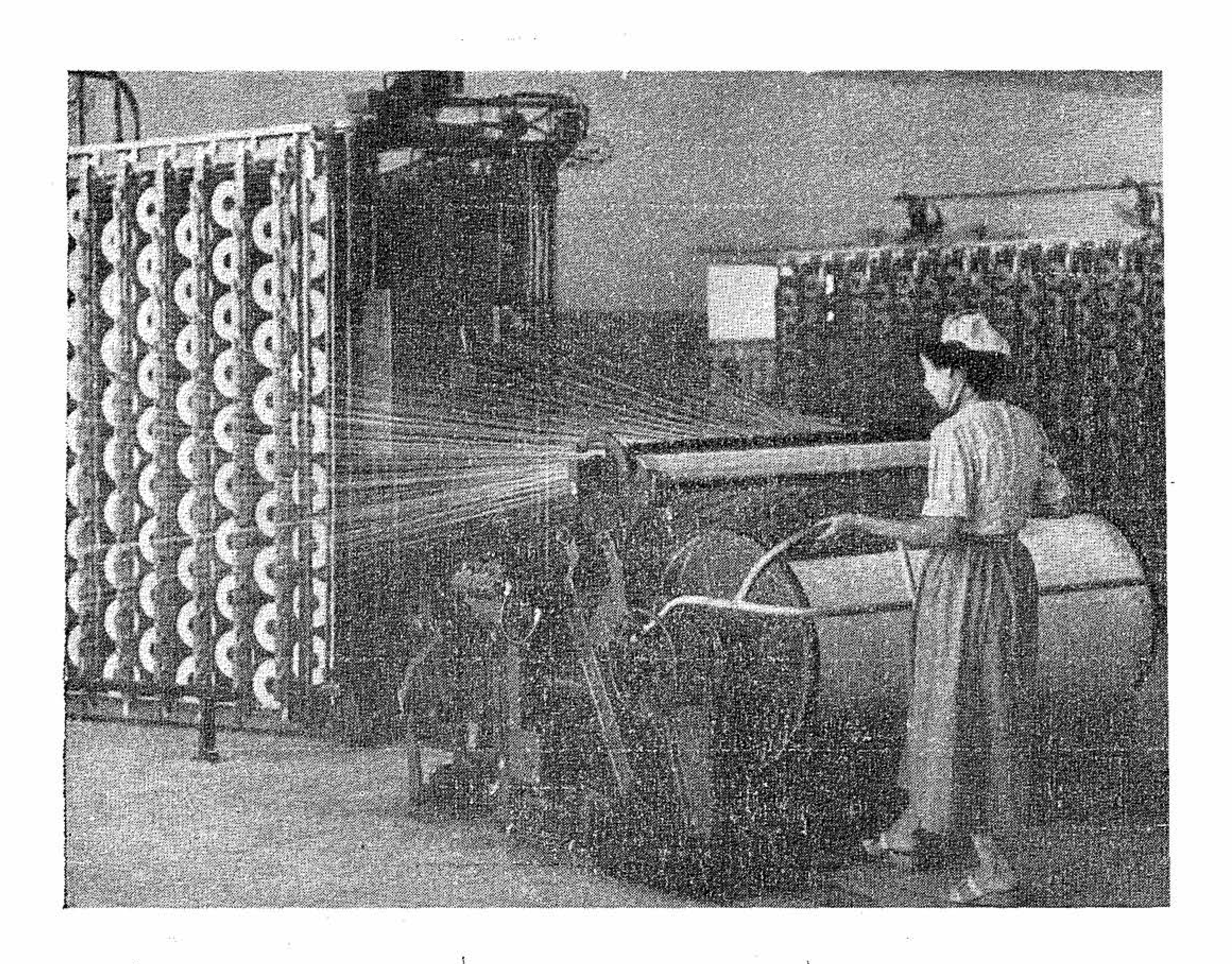
* انتـــج عام ٦٢\٦٣ – ١٦٦٤ طن زيت رجيع خام لصناعة الصــابون ، ١١٣٠٤ طن رجيع مستخلص .

* قيمة الانتاج ٢٢٤٫٠٠٠ جنيه .

بعض مصانعنا التي توسعت . .

مصنع الغزل والنسيج

شركة مصر للغزل والنسيج
المحلة الكبرى



* تم توسيع المصنع خلال أعوام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ و ١٩٦١ ، ١٩٦٢ .

* شمل التوسع انتاج غزل القطن الرفيع والمتوسط والسميك والعوادم ، وانتاج الاقمشة والخيوط وزيادة طاقة محطات القوى .

* بلغت تكاليف التجديدات والتوسيعات حوالى ٢٣٫٢٣٧٫٠٠٠ جنيه .

* تبلغ قيمة الانتاج الاضافى السنوى نتيجة لهذه التوسعات نحو ٤٫٥مليون جنيه .

مصنع مصر/حلوان للغزل

شركة مصر / حلوان
للغزل والنسيج
حلوان

* تم توسيع المصنع عام ١٩٥٩ .

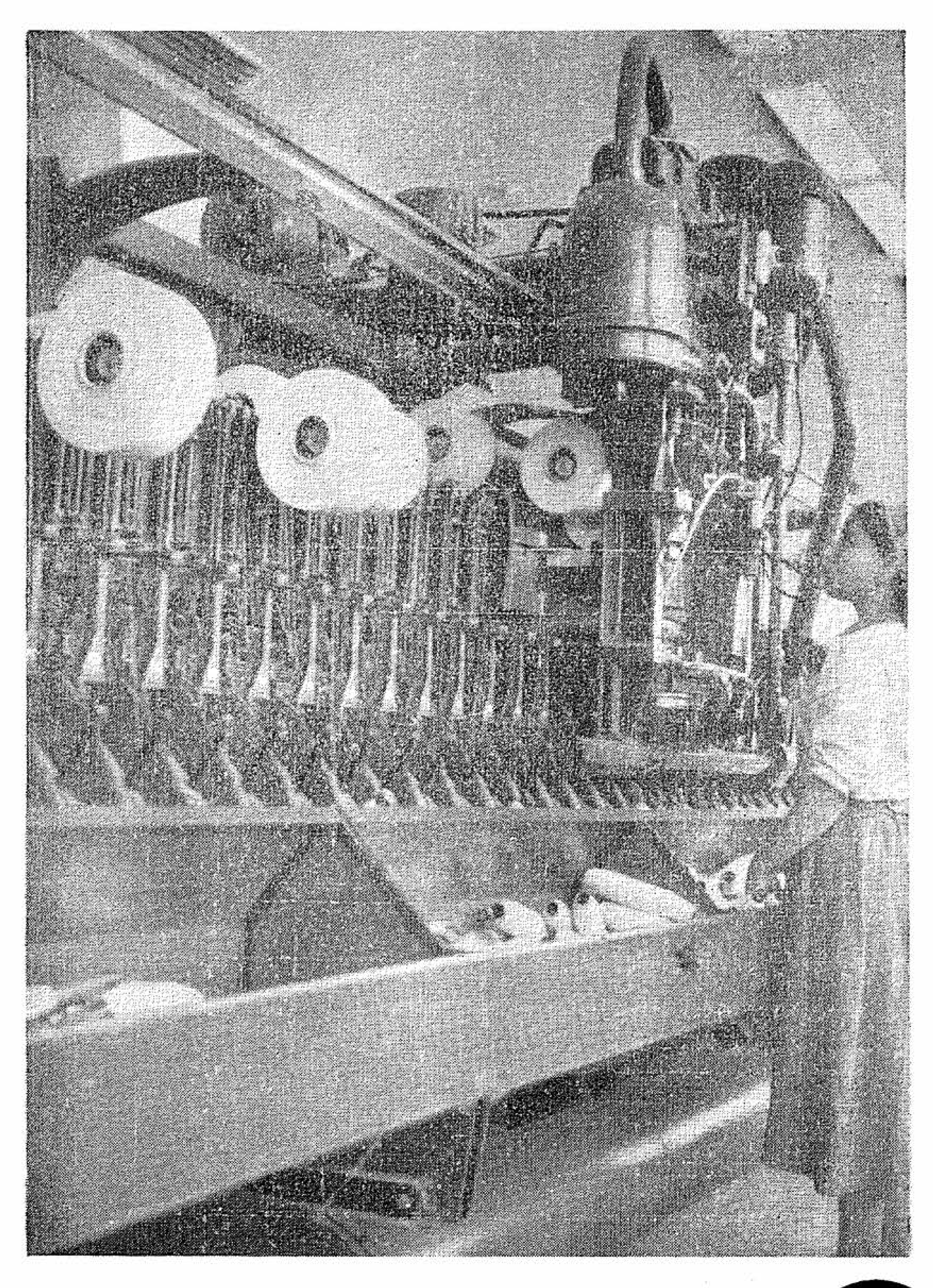
* تكلفت عمليات التوسع حوالى ٩ مليون جنيه .

* انتج المصنع نتيجة للتوسع صنفين جديدين هما أقمشة القطيفة وأقمشة الجيبور .

* يعمل بالمصنع ٩٦٩٥ عاملا .

* ينتج المصنع سنويا ٤٣ مليون متر من الأقمشة والمنسوجات قيمتها حوالى ٦٫٦ مليون جنيه .





مصنع خيوط النايلون

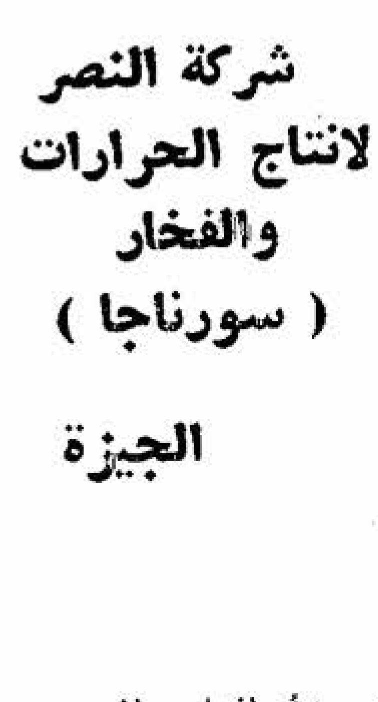
شركة مصر للحرير الصناعى
كفر الدوار

* تم توسيع المصنع عام ١٩٦١ .
* بلغت تكاليف التوسع ٤١٣ ألف جنيه .
* يعمل به ٦٥ عاملا .
* ينتج سنويا ٨٨ طنا من خيوط النايلون
* ويحول ٣٢ طنا منها الى خيوط نايلون

مطاطة ... هيلانكا .. التى تستخدم فى صناعة الجوارب المطاطة وملابس الاستحمام وبعض أنواع المنسوجات .

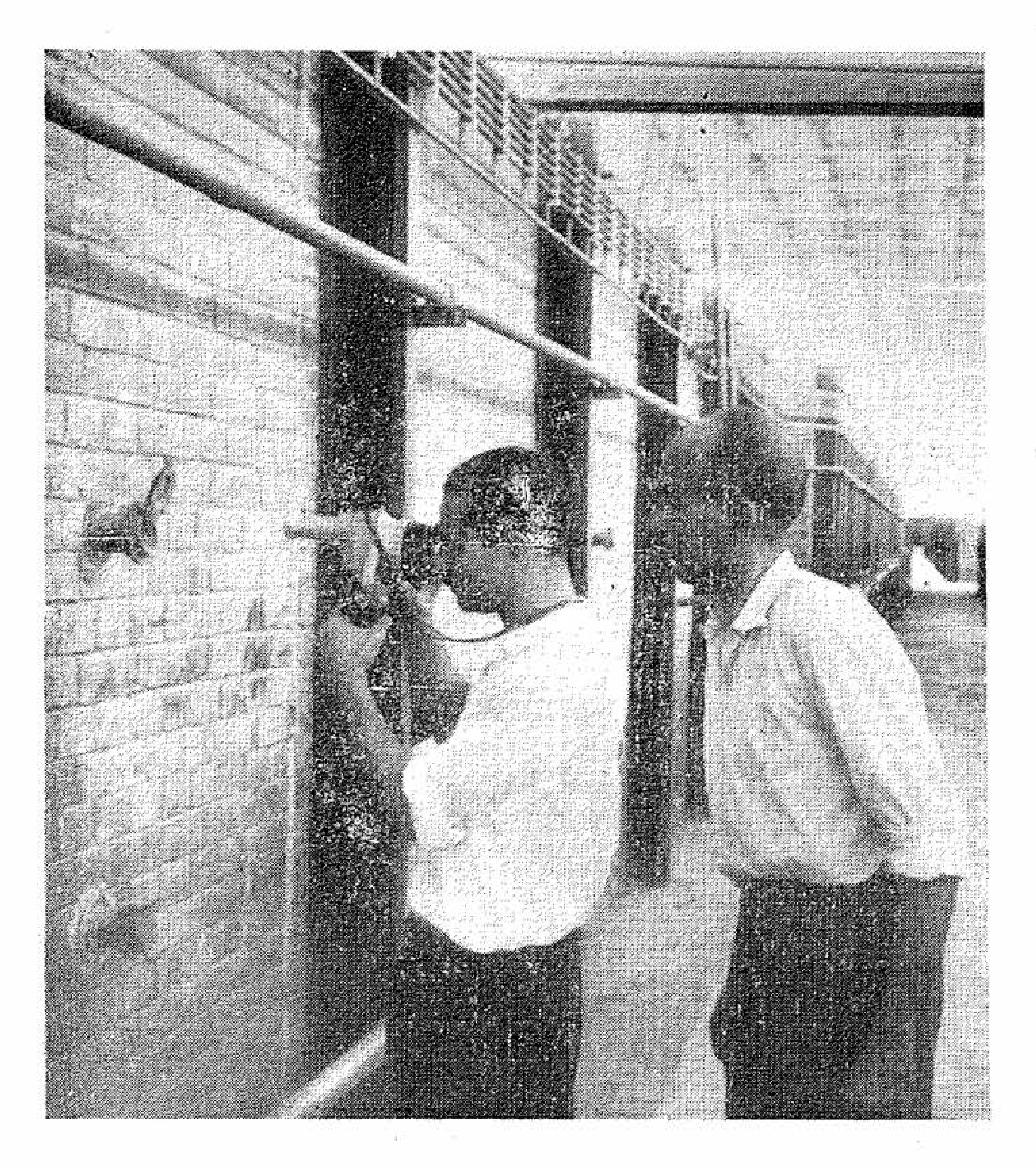
* تبلغ قيمة الانتاج الاضافى بعد التوسع ٥٥٧ر٦٤٤ جنيها سنويا .

مصنع الفخار والحراريات



شركة النصر
لانتاج الحرارات
والفخار
(سورناجا)

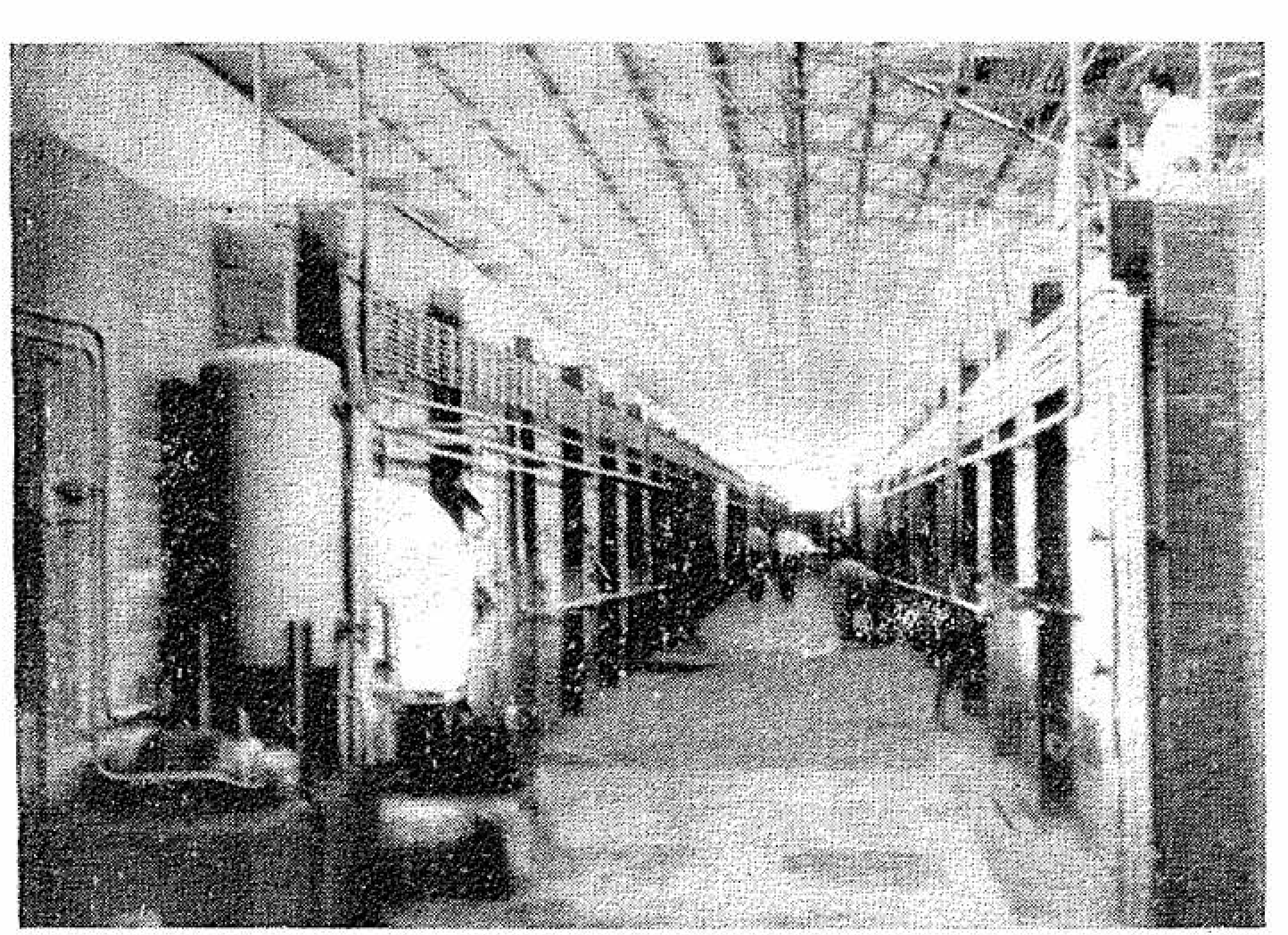
الجيزة



* بدأ انتاج التوسع عام ١٩٦٣ .

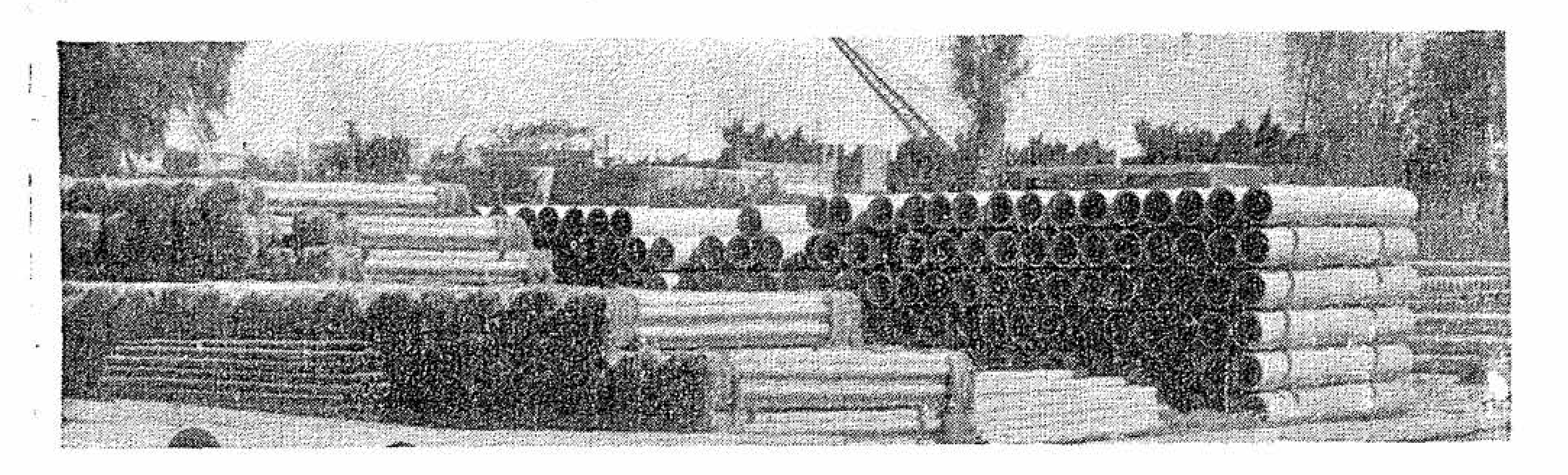
* بلغت التكاليف ٦٨٧٨٠٠ جنيه .

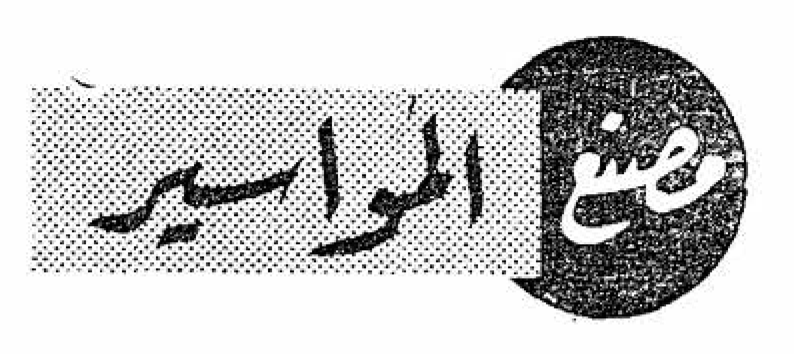
* يعمل به ٢٥٠عاملا.



* الانتاج السنوى ١٢٫٠٠٠ طن من الطوب الحرارى المستعمل فى صناعة افران الحديد والصلب والزجاج والأسمنت .

* قيمة الانتاج ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه .



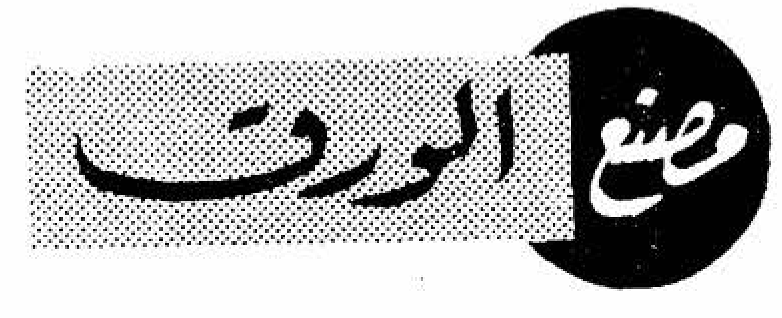


الشركة المصرية للمواسير والمنتجات الأسمنتية

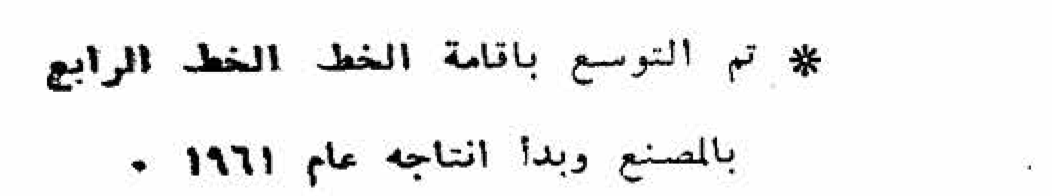
حلوان

* بدأ انتاج التوسع عام ١٩٦٣ .
* بلغت تكاليفه ٦٩ ألف جنيه .
* استوعب ١٢٢ عاملا .
* ينتج سنويا ٣٠٠٠ طن مواسير فخار و ١٢٠ طن مواسير كاوتشوك تبلغ قيمتها ١٣٣ ألف جنيه .

سيتم قريبا انتاج الفلنكات الخرسانية اللازمة للسكك الحديدية نتيجة توسع آخر تبلغ تكاليفه ٥٣٧ ألف جنيه ويستوعب ١٧٠ عاملا وينتج ٣٠٠ ألف فلنكة قيمتها ٦٤٤ ألف جنيه .



شركة الورق الأهلية
الاسكندرية



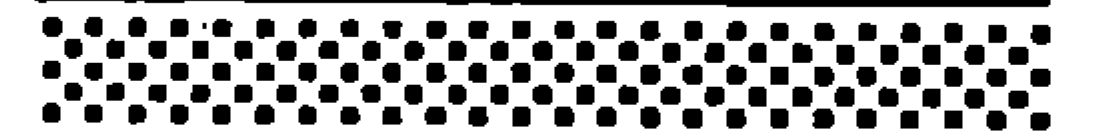
* تم التوسع باقامة الخط الخط الرابع بالمصنع وبدأ انتاجه عام ١٩٦١ .

* بلغت تكاليف اقامة هـذا الخـط ١ر١٥٩ر٠٠٠ جنيه .

* يعمل به ٣٩٦ عاملا .

* ينتج سنويا ٧٠٠٠ طن من ورق اللف الرفيع قيمتها ٨٧٠ الف جنيه ، ويعتمد على ورق الدشت المحلى وجزء من لب الورق المستورد الذى سينتجه مصنع ادفو من مصاص الورق .

القسم الرابع



ملامح الصورة وتفاصيلها

ان اتجاهنا الى الصناعة يجب ان يكون واعيا ، وأن ياخذ فى اعتباره جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى معركة التطوير الكبرى .

« الميثاق »

سياستنا الصناعية

- حتى عام ١٩٥٢
- البناء الصناعى . .
- ودارت آلات المصانع . .
- البرنامج الثانى للصناعة . .
- هكذا تطور إنتاجنا الصناعى . .

حتى عام ١٩٥٢ ..

المعجزة الثورية التى تحققت ـ الثورة تسلمت مصر بلا رصيد ـ مانقبضه بالشمال ندفعه باليمين ـ ١٢٪ من راس المال للصناعة ـ رصيد من الايمان والحماس ..

إن الأحد عشر عاما التى مضت اليوم من عمر الثورة يمكن أن تعتبر فى حياة الدول التى تحاول أن تضع أقدامها على طريق التقدم فترة دراسة و إعداد ، تعقبها مرحلة البناء والإنشاء . . ولقد كان من الممكن أن تمضى هذه الفترة من تاريخ مصر بعد ثورتنا ونحن لازلنا فى بداية الطريق نضع الخطط فوق الورق استعدادا لبدء وضعها موضع التنفيذ . . ومن هنا تبدو معجزة الثورة فى أنها استطاعت بعد ١١ عاما فقط أن تنتهى من مرحلة التنفيذ . . ثم تبدأ فى مرحلة الانتفاع بخيرات ما بنته . .

إن الطلائع الثورية التى خرجت مع فجر الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ لتعيد للشعب حقه فى الحياة والحرية ، تسلمت مصر بلا رصيد يمكنها من تحقيق ذلك التطور الكبير الذى بلغته سواء فى الميـــدان الصناعى أو الثقافى أو الفكرى أو الزراعى . .

و بالنسبة للصناعة كانت كلمات " الصناعة " و " التصنيع " و " الحركة الصناعية " دخيلة على طبيعة الحياة التى كانت تحياها مصر قبل الثورة . . كان الاستعمار يحاول أن يغرس فى نفس كل مصرى أن بلده ليست سوى قطعة أرض لايمكن أن تتعدى فى مهمتها دور الزراعة . .

وعلى هذا الأساس ظلت مصر تنظر إلى نفسها كدولة زراعية تغذى بإنتاجها مصانع لانكشير وغيرها . .

وعلى هذا الأساس أيضا كانت مصر تستورد كل احتياجاتها من الخارج . . كانت تقبض بالشمال ثمن قطنها . . ثمن عرقها وكفاح فلاحيها طول السنة ، وتدفعه باليمين للصانع والشركات الأجنبية ثمن احتياجاتها ومستلزمات حياتها . . حتى دبوس الإبرة كنا نستورده من الخارج . .

ولم يتعد الجهد المبذول فى الميـدان الصناعى أكثر من إقامة بعض مصانع نسيج وبعض الصناعات الانتهازية الأخرى ذات الربح السريع ..

ولقد كان طبيعيا أن تحول هذه الصناعات الانتهازية بين تشغيل عدد كبير من العمال ، ومن ثم ظلت القلة العاملة فى مصر التى أتاح لها الحظ فرصة العثور على عمل أسيرة العمل الكتابى فى دواوين الحكومة والوظائف ، أو العمل التجارى فى المحلات والشركات التجارية أو العمل الزراعى فى الحقول .. أما القلة التى وجدت لها مكانا فى الصناعة فقد تعرضت لأنواع مختلفة من السخرة والاستغلال وكانت أشبه بمن يحارب وظهره عارٍ بلا حماية ولا أمان .. ولقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى انخفاض مستوى معيشة العامل وضعف كفاءته الإنتاجية ، وتعلق حياته ومستقبله برضى صاحب العمل ومزاجه ..

وكان من أثر ذلك أن رؤوس الأموال التى اتجهت نحو الصناعة وساهمت فيها ، لم تزد على ١٢٪ فقط من مجموع رؤوس الأموال التى كانت مستثمرة فى الشركات المساهمة المختلفة .. ونتيجة لهذا ظلت مساهمة الصناعة فى الدخل القومى ضئيلة جدا حتى عام ١٩٥٢ ، فلم تتجاوز ١٠٪ ..

وبهذا الرصيد الذى يكاد يشبه العدم تسلمت الطلائع الثورية الأمانة ، وتصدت لمسئولية العمل الثورى ..

من الناحية المادية كان هناك إفلاس .. ومن الناحية المعنوية كانت هناك كنوز من الإيمان والحماس والجهد المتفتح لإعادة بناء الوطن على أسس تكفل له حريته الكاملة ..

حريته من المستعمر الأجنبى الذى يقيم فى معسكرات على أرضه .. وحريته من المستعمر الأجنبى الذى تنقله البواخر عبر المحيطات والبحار فى صورة سلع ندفع ثمنها من عرق كفاحنا وخير أرضنا ..

البناء الصناعى

التخطيط الصناعى ــ انشاء مجلس الانتـاج ــ تشريعات جـديدة لتيسير الاستثمار الصــناعى ــ الحركة الصــناعية تفتح عينيها ــ قاعدة اساسية للصناعات ــ الصناعة جزء من حياتنا ــ وزارة الصناعة تتسلم الامانة .

كيف تبنى دولة نفسها صناعيا ؟ ..

إن بناء عمارة يتطلب أولا معرفة موقع الأرض ومساحتها ، ثم هو يتطلب بعد ذلك وضع رسم مفصل للبناء الذى سيقوم وعدد الأدوار التى يمكن أن يصل إليها المبنى والمواد التى تستخدم فى البناء .. م

إن كل هذه الخطوات مراحل ضرورية وهامة فى عملية بناء عمارة ، وهى عملية تعد صغيرة جدا أمام بناء الدولة ..

وربما كان السر فى سبب ضعف الحركة الصناعية فى مصر قبل الثورة أن التصنيع يحتاج أساسا إلى خطة وتخطيط. وفكر عميق ودراسات محسوبة على أسس ثابتة واضحة ... وهو مالم يكن متوفرا فى مصر قبل ثورتها ..

إن متاعب التخطيط الصناعى ليست بسيطة ولا سهلة ..

إن من بين هذه المتاعب مثلا محاولة الاختيار بين البدء بالصناعات الثقيلة الأساسية أو الصناعات الاستهلاكية التى تفى بحاجة المستهلك ..

وكل طريق له أنصاره ومؤيدوه ..

كما أن لكل طريق أيضا عيوبه ومزاياه ..

فإذا كان الاتجاه الى الصناعات الثقيلة يعنى وضع أسس قوية للصناعات الاستهلاكية « فى المستقبل » ، إلا أن هذا الاتجاه يؤدى الى حرمان جيل كامل من احتياجات رفاهيته ومستلزمات حياته ، تضحية منه بتحمله ثقل الصناعات الثقيلة .. وكذلك فإن الاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية يعنى خضوع هذه الصناعات « داخليا » لمؤثرات السوق « الخارجية » التى نستورد منها بعض

الخامات اللازمة للصناعة الاستهلاكية، كما أنها من ناحية أخرى تستهلك جزءا كبيرا من العملات الصعبة — تكون الدولة فى أشد الحاجة إليها فى مرحلة تكوين نفسها وبناء ذاتها — ثمنا لاستيراد الخام اللازم لتشغيل آلات المصانع ودورانها ، ومن ثم سد مطالب الشعب واحتياجاته ..

انشاء مجلس الانتاج القومى :

ولقد تبين منذ اللحظة الأولى للطلائع الثورية أن العناصر السليمة الضرورية لقيام الصناعة متوفرة بالبلاد ، وأنه يلزم لتحقيق هذا الهدف الكبير أن يسير العمل على أسس واضحة محددة ، تدعمه الدراسة العلمية المنظمة ، مع البحث الشامل المستفيض لامكانيات الصناعة المحلية، وما يمكن توفيره لها من مواد أولية وقوى محركة وأيد عاملة مستمدة من موارد الثروة الطبيعية والبشرية .

وفى نفس السنة التى قامت فيها الثورة — فى سنة ١٩٥٢ — تم إنشاء مجلس الانتاج القومى على أساس أن يتولى دور التنمية الاقتصادية بوجه عام .

ومع إنشاء هذا المجلس بدأت محاولات الدراسة الأولية فى الوقت الذى تم فيه إصدار طائفة من التشريعات لتيسير الاستثمار الصناعى وتوفير الظروف الملائمة لنموه :

- أعفيت المواد الأولية من الرسوم الجمركية .
- تم تنظيم رد الرسوم الجمركية بأنواعها ورسوم الانتاج والاستهلاك والعوائد الإضافية على السلع المصدرة من الخارج .
- نظم استثمار رأس المال الأجنبى فى مشروعات التنمية .
- يسر استيراد العدد والآلات اللازمة للصناعة .
- تم إصدار عدد من القوانين الخاصة بالترخيص للشركات بالبحث والتنقيب عن البترول فى مختلف الأراضى المصرية .

● صدر قانون المبانى الذى يهدف إلى الحد من الاستثمار فى عمليات البناء حتى تتجه الأموال إلى أغراض التنمية الصناعية .

● تم إنشاء البنك الصناعى وصدرت عدة قوانين وتشريعات لتدعيم وتيسير مهمته فى سبيل تشجيع الصناعة والمشاركة فى النهوض بها ودفعها إلى الأمام عن طريق زيادة قدرته على التمويل والتسليف والمساهمة فى بعض المشروعات .

الحركة الصناعية تفتح عينيها وتستيقظ :

ومن خلال هذه الأعمال بدأت الحركة الصناعية فى مصر تفتح عينيها وتستيقظ استعدادا للوصول إلى مرحلة الكمال . .

وكان فى رأى الدولة أنه فى هذه المرحله بالذات يجب أن توجه " عناية خاصة " إلى المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية والصناعات الأساسية الهامة التى لها أولوية واضحة فى التنمية الصناعية . . كانت الفكرة خلق قاعدة أساسية تقوم عليها الصناعات الأخرى المختلفة . .

وعلى هذا الأساس اتجه التصنيع إلى مشروعات توفير الطاقة الكهربائية ، وتكرير البترول ، والتوسع فى إنشاء الطرق والمواصلات مع إتمام مسح مناطق الثروة المعدنية ، وصناعة الحديد والصلب ، وصناعة الأسمدة .

وتهيأت الظروف لمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان . . وخرج المشروع إلى الوجود بعد أن كان حلما تردده الحكومات السابقة فى خطب العرش كأنه إكليل غار ترصع به كلماتها المنمقة وتستجدى به لهيب التصفيق . .

ولقد ترتب على توفير الطاقة الكهربائية بأسوان إقامة صناعة السماد الآزوتى . .

وبدأ الاتجاه إلى أسوان كمنطقة يمكن أن تتولد فيها صناعات جديدة . .

وأصبحت كلمة " الصناعة " جزءا من حياة الدولة وبرنامجها . .

وكان طبيعيا بعد كل هذا أن تكون هناك وزارة مستقلة بذاتها تتولى الإشراف على تنمية ذلك المولود الذى وضعته الثورة فى بداية أيامها . .

وعلى هذا الأساس تم إنشاء وزارة الصناعة فى يوليو عام ١٩٥٦ . . ومن يوليو ٥٦ إلى يومنا هذا نما المولود حتى أصبح عملاقا له ملامح العمالقة وصفاتهم . .

ودارت آلات المصانع ..

شوك على الطريق ـ ما هو الاتجاه ؟ ـ ٣ اهداف رئيسية ـ اوجه المفاضلة بين المشروعات ـ العامل سيد الآلة ـ قروض لتمويل البرنامج ـ هيئة تنفيذ البرنامج ـ نجاح يفوق كل خيال ـ تشغيل ١٠٥ مشروعا فى عامين ..

وزارة الصناعة تبدأ مهمتها :

قامت وزارة الصناعة فى يوليو عام ١٩٥٦ والهدف الأول من إنشائها، أن تضع سياسة تصنيعية واضحة المعالم تتفق مع الخطة الاقتصادية العامة، والإشراف على تنفيذها، وتذليل كافة العقبات والصعوبات التى قد تعترض سبيلها ..

ولم يكن الطريق الذى سارت فيه مفروشا بالورود .. وإنما على الشوك شقت طريقها .. وعلى الشوك تابعت خطاها .. وبين شق الرحى مضت نحو هدفها ..

لقد بدأت الوزارة عملها وسط تيارات الحصار الاقتصادى التى فرضت على مصر، تحاول أن تملى عليها الاستسلام بعد أن أعلن الرئيس جمال عبدالناصر حق الشعب فى استرداد قناته الممتدة من السويس إلى بور سعيد ..

وفى جو تدق فيه طبول الحرب بدأت وزارة الصناعة تتلمس طريقها ..

وربما كان هذا الجو نفسه هو سبب ذلك الاندفاع الكبير الذى راحت أجهزة الدولة كلها تمضى إليه .. لقد وجدت كل أجهزة الدولة نفسها معبأة ضد أعداء يريدون ذلتها وهزيمتها وإحساسها بالحاجة .. ومن هذا الإحساس استمد كل جهاز قدرته على الكفاح والعمل .. كل فرد فى الوطن تحول إلى طاقة عمل تريد أن تتحدى العدوان وتتحدى الحصار وتتحدى الدول الكبيرة تمخر بوارجها وبواخرها مياه المحيطات وتمرق طائراتها فى صفحة السماء ..

إن صفحات طويلة يمكن أن تكتب عن إحساس الشعب المسالم بثورته وبوطنه وبجهده وبحلاوة الثمرة التى بدأ يشم أريجها من زهرة ثورته ..

إن هذا الشعب راح بكل طاقاته من صبر وكفاح يواجه المعركة التى بدأت فى صورة حصار وانتهت فى صورة عدوان مسلح . .

ودخلت وزارة الصناعة المعركة . . بدأت منذ اليوم الأول تحاول أن تضع للشعب برنامجا صناعيا يمكنه من تحقيق احتياجاته ومطالبه ، حتى لايحنى هذا الشعب رأسه للدول الكبيرة أمام ذل الحاجة والضرورة . .

برنامج الصناعة الأول :

ولقد كان على الوزارة وهى تضع برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة أن تواجه السؤال الكبير الهام الذى يعترض طريق كل دولة تريد أن تبنى نفسها صناعيا . . كان على الدولة كلها أن تحدد إجابتها على ما يلى :

ماهو الاتجاه الرئيسى للتنمية فى القطاع الصناعى ؟

هل يكون الاتجاه إلى الصناعات الأساسية ؟

أم إلى الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية ؟

إذا كان هذا السؤال قد واجه مجلس الانتاج القومى فى بداية عمله ، وحدد المجلس إجابته على أساس " توجيه عناية خاصة إلى الصناعات الأساسية " . إذا كانت هذه هى إجابة السؤال بالنسبة لمجلس الانتاج ، فقد كانت الظروف التى واجهتها وزارة الصناعة والدولة تختلف عن الظروف التى عمل فيها مجلس الانتاج وراح يرسم خططه وسياسته . .

وسط الجو المشحون بتيارات الحصار الاقتصادى والعدوان المسلح واحتياجات المواطنين ،كان من الضرورى أن تتجه العناية أيضا إلى السلع الاستهلاكية :

- لكى تسد احتياجات الشعب وتحفظ له إحساسه بعزته وكرامته من ناحية .

● ولكى توفر العملة الصعبة التى تذهب إلى أسواق الخارج ثمنا لهذه السلع .

ولهذا اتجه البرنامج الأول للصناعة إلى تحقيق التوازن بين تنمية الصناعات الأساسية وتنمية الصناعات الاستهلاكية أيضا .

ومن خلال هـذه القاعدة الرئيسية — قاعدة التوازن بين تنمية الصناعات الاستهلاكية والصناعات الأساسية — حددت الدولة لنفسها أهدافا ثلاثة :

الأول : تحقيق اكتفاء ذاتى فى كل ما يمكن إنتاجه محليا من المنتجات الصناعية التى يستهلكها السوق المحلى وتستوردها البلاد من الخارج ، وبذلك يمكن توفير جزء كبير من العملات الصعبة التى تنفق فى سبيل استيرادها . .

الثانى : التوسع فى الصناعات التى يمكن ن تجد أسواقا للتصدير للخارج مع توافر عوامل النجاح لها فى داخل البلاد لتكون موردا للعملات الأجنبية . .

الثالث : إقامة الصناعات الأساسية التى تعتبر أساسا للنهضة الصناعية مع تركيز أكبر على الصناعات الأساسية التى لم تتناولها التنمية خلال السنوات الماضية . .

ولتطبيق هذه السياسة كان من الضرورى أن تسير التنمية الصناعية فى اتجاهين فى وقت واحد :

الاتجاه الأول : التوسع الأفقى فى ميادين الانتاج المختلفة ، أى زيادة الوحدات الانتاجية وإنشاء صناعات جديدة . .

الاتجاه الثانى : التوسع الرأسى فى هذه الميادين بزيادة الانتاج من الوحدات الصناعية القائمة عن طريق رفع كفايتها الانتاجية وتدريب الأفراد فى جميع المستويات تدريبا مهنيا وإداريا يزيد من صلاحيتهم للقيام بالأعمال الصناعية، مع تحديد المواصفات القياسية للمنتجات كوسيلة أكيدة لرفع مستوى الانتاج وزيادته مع تخفيض تكاليفه .

وتحقيقا لهذه الأهداف تم إعداد مشروع السنوات الخمس الأول للصناعة . ورسم المشروع على أساس هدف عام للتخطيط الاقتصادى القومى محوره مضاعفة مساهمة الصناعة فى الدخل القومى ، الذى بلغ فى نهاية سنة ١٩٥٦ حوالى ٩٠٠ مليون جنيه ولم يكن نصيب القطاع الصناعى يزيد على حوالى ١٠٠ مليون جنيه منه أى بنسبة ١١٪ فقط .

اختيار المشروعات الصناعية :

إن تحديد الأهداف لا يكفى لتحقيقها . وإذا كان البرنامج قد تحددت أهدافه فقد كان من الضرورى أن تحدد أيضا الخطوات التى يسير بها نحو هذه الأهداف ، أو بمعنى آخر كان الأمر يقتضى تحديد المشروعات الصناعية التى يبدأ تنفيذها فى السنة الأولى ، ثم فى السنة الثالثة وهكذا . .

إن المشروعات الصناعية كثيرة ومتباينة ومتعددة . . وكان من الضرورى تحديد أفضلية مشروع على مشروع . .

ولقد روعى عند مفاضلة المشروعات اعتبارات هامة منها :

- مدى ماينتظر أن يضيفه المشروع إلى الدخل القومى الحقيق .
- مدى مايحتاج اليه المشروع من موارد التمويل المحلية .
- مدى مايحتاج اليه المشروع من العملات الأجنبية .
- معدل الربح الذى يغله المشروع كمعيار لكفايته الانتاجية .
- معدل مايضيفه المشروع إلى الطاقة الانتاجية فى الصناعات الرأسمالية .
- مدى مايضيفه المشروع الى إمكانيات الاستهلاك .
- مدى توفير المشروع للعملات الأجنبية .

● الفترة اللازمة لتنفيذ المشروع .

● مدى استخدام المشروع لإمكانيات الإنتاج المحلية وخاصة عنصر العمل غير الفني ومخلفات الإنتاج والمواد المتوفرة محليا .

● الاعتبارات الاستراتيجية .

وعلى هذا الأساس تضمن برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة مشروعات صناعية بلغت تكاليفها الإجمالية حوالى ٢٥٠ مليون جنيه . ثم رؤى أثناء التنفيذ إضافة مشروعات جديدة والتوسع فى مشروعات قائمة لم تكن مدرجة فى البرنامج . وقد بلغت جملة الاضافات ٨٠ مليون جنيه ، وأصبح إجمالى مشروعات البرنامج الأول ٥٠٢ مشروعاً تتكلف ٣٣٠ مليون جنيه موزعة على أربعة أقسام رئيسية :

١ – صناعات بترولية – ١٤ مشروعا تتكلف ٥٥,٧ مليون جنيه .

٢ – صناعات تعدينية – ١٤ مشروعا تتكلف ١٥ مليون جنيه .

٣ – صناعات تحويلية – (وهى التى يتم فيها تحويل الخامات الأساسية إلى منتجات استهلاكية) – ٤٥٦ مشروعا تتكلف ٢٥٨,١ مليون جنيه موزعة كالآتى :

● صناعات كيماوية : ١١٨ مشروعا تتكلف ١٠٣,٨ مليون جنيه .

● صناعات غذائية : ١٠٥ مشروعا تتكلف ٧,١ مليون جنيه .

● صناعات هندسية : ١٦٠ مشروعا تتكلف ٢٧ مليون جنيه .

● صناعات غزل ونسيج : ٧٣ مشروعا تتكلف ٥٠,٢ مليون جنيه .

٤ – مراكز تدريب : ١٨ مركزا تتكلف ١,٧ مليون جنيه .

وبطبيعة الحال تم رسم سياسة خاصة مستقلة لكل قسم من الأقسام الأربعة تحقق الأهداف المطلوبة منها على الوجه التالى :

اولا ـ بالنسبة للصناعات البترولية :

تضمن البرنامج الخطوط الرئيسية التالية :

١ ـ أعمال البحث والتنقيب عن البترول .

٢ ـ مشروعات نقل البترول وتضمن البرنامج إنشاء ٤ خطوط للأنابيب هى :

- خط أنابيب من عجرود إلى معمل التكرير بمسطرد .
- خط أنابيب بلاعيم وغارب والسويس .
- خط أنابيب من الاسكندرية إلى القاهرة .
- خط أنابيب يربط بين مستودعات عجرود وفنارة ونفيشة إلى الإسماعيلية. وذلك علاوة على شراء عدد من ناقلات البترول .

٣ ـ تخزين البترول .

٤ ـ التوسع فى تكرير البترول .

٥ ـ الصناعات البتروكيميائية : وتشمل الصناعات الكيماوية التى تعتمد على مشتقات البترول مثل المواد الأساسية لصناعات الأدوية والمبيدات الحشرية والأصباغ واللدائن .

ثانيا ـ بالنسبة للصناعات التعدينية :

كان من أهم المشروعات التى تضمنها البرنامج الأول خاصا بهذه المشروعات:

الحديد الخام ـ الفوسفات ـ الملح ـ خام المنجنيز ـ الرمال السوداء ـ الإلمانيت .

ثالثا ــ بالنسبة للصناعات التحويلية :

قدر عدد مشروعاتها بـ ٤٥٦ مشروعا تبلغ تكاليفها ٢٥٨,١ مليون جنيه . وقدروعى توجيه العناية إلى هذه الصناعات نظرا لأنها تعتبر أهم مرحلة من مراحل التصنيع . . فهى تستوعب أكبر عدد من العمال من ناحية . . وهى ترتفع بأسعار الخامات أضعافا مضاعفة من ناحية أخرى . . وهى بجانب هـذا تدر أرباحا كبيرة لكثرة الطلب على منتجاتها التى تتعلق بضرورات الحياة ومستلزماتها . .

رابعا ــ بالنسبة للتدريب المهنى ورفع الكفاية الانتاجية :

إن المصنع ليس الآلة . . إن العامل المدرب هو سيد هــذه الآلة . . فهو المهيمن عليها وهو الذى يستطيع أن يدفعها إلى العمل كما أنه يملك بلمسة أصبع أن يوقفها . . ومن هنا تصبح الآلة طوع أنامله . . أما العامل الذى يفتقر إلى الدراية والخـبرة فهو عبء على الآلة ذاتها إن لم يكن أحد العوامل المعوقة لإنتاجها .

ومن هنا تبدو أهمية مدى فهم العامل لطبيعة الآلة التى يعمل عليها ودرايته بتشغيلها وصيانتها . . والمصانع تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال الفنيين فى جميع المستويات ، ولذلك كان لابد عند رسم برنامج التنمية الصناعية من وضع خطة لإعداد هؤلاء الفنيين تحقيقا لما تهدف إليه الخطة من رفع الكفاية الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج .

واشتملت الخطة على برنامج للتدريب المهنى يهــدف إلى تلبية احتياجات الصناعات الجديدة إلى جانب القيام بعمليات تدريب سريعة لخدمة الصناعات القائمة .

وقد بنى برنامج التدريب على الأسس التالية :

- إنشاء مراكز تدريب تتبع نظام التلمذة الصناعية لتدريب التلاميذ الذين أتموا دراستهم الابتدائية على الحرف الصناعية المختلفة .
- القيام بعمليات تدريب سريع لإعداد عمال متخصصين فى نوع معين من الأعمال حتى يمكن لبرنامج التدريب التمشى مع برنامج التوسع الصناعى .
- اتخاذ التعليم الصناعى مصدرا من مصادر القوى العاملة فى مصر .

وتضمن البرنامج إنشاء ٢١ مركزا منها ثمانية للتدريب فى حرف المعادن ، وثلاثة فى البناء ، وأربعة فى النجارة ، واثنان للغزل والنسيج والتجهيز ، ومركز للقوى المحركة والكهرباء ، ومركز للجلود ، ومركز للزجاج ، وآخر للطباعة .

ولما كان من المسلم به وجوب خفض تكاليف الإنتاج ورفع الكفاية الإنتاجية للنهوض بالصناعة ، فقد تضمن البرنامج القيام ببحوث وتطبيقات فنية وإدارية فى بعض المصانع بغرض اكتشاف أسباب ضعف الكفاية الانتاجية واقتراح أفضل الوسائل لتلافيها والعمل على تطبيقها فى كافة المصانع ، كما تضمن البرنامج إعداد دراسات عملية للمشتغلين بإدارة المصانع فى مختلف المستويات وذلك لتدريبهم على أساليب الهندسة الصناعية ومراقبة التكاليف والجودة فى الانتاج حتى تتوفر فى المستقبل النواة الصالحة لكل مصنع للقيام ببحوث الكفاية الانتاجية وتطبيق أفضل نتائجها .

تنظيم الصناعة وتشجيعها :

إن جهود وزارة الصناعة لم تقف عند حد وضع البرنامج الأول للصناعة الذى تم اعتماده فى نوفمبر سنة ١٩٥٧ وبدأ تنفيذه مباشرة ... إن هذه الجهود راحت تواصل العمل من أجل تنظيم الصناعة وتشجيعها .

وفى عام ١٩٥٨ صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ذلك لأن عدم وجود تشريعات للصناعة كان قد أدى إلى ضعف المستوى العام للادخار وإحجام الأفراد عن استغلال أموالهم فى الصناعة وتركها فى أيدى الأجانب ..

وكان من الطبيعى أن يستوجب هـذا القانون الرجوع إلى وزارة الصناعة للترخيص بإقامة المشروعات الصناعية أو تكبير حجمها أو تغيير غرضها أو مكان إقامتها أو وقف نشاطها أو التقليل منه ، ضمانا لمراعاة احتياجات الاستهلاك المحلى والتصدير فى نطاق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

تمويل البرنامج الأول :

إن حركة العمل لا يمكن فصلها عن الظروف التى تحيط بهذه الحركة .. ورغم ظروف الحصار التى كانت تواجهها البلاد بدأ تنفيذ برامج الصناعة منذ لحظة اعتماده فى نوفمبر عام ١٩٥٧ ..

وفى سبيل تمويل البرنامج بالنقد الأجنبى نجحت الحكومة فى الحصول على قرض من الاتحاد السوفيتى فى النصف الثانى من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ مقداره ٦١ مليون جنيه مصرى ثم تم الاتفاق بعد ذلك مع ألمـانيا الاتحادية على الحصول على قرض قيمته ٥٥٠ مليون مارك (ما يعـادل ٤٥ مليون جنيه) لاستغلاله فى إنشاء صناعات كيماوية وهندسية . كما تم الاتفاق مع اليابان على قرض قيمته ١٢,٥ مليون جنيه استغل فى إنشاء مصنع السكر بأدفو ومصنع لانتاج علب الصفيح ومصنع غزل رفيع ومصنع لحفظ السمك والجمبرى المجمد . كذلك تم الاتفاق مع ألمـانيا الديمقراطية على قرض قيمته ٧,٥ مليون جنيه لاستغلاله فى إنشاء صناعات كيماوية وهندسية .

وهكذا أمكن تدبير النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ مشروع البرنامج الأول للصناعة.

وفى ديسمبر عام ١٩٥٧ صدر قرار جمهورى بانشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة لتقوم بتنفيذ مشروعات البرنامج إما بنفسها أو بواسطة غيرها من الهيئات أو المؤسسات أو الأفراد أو المصالح .

آلات المصانع تدور :

ودارت عجلة الآلات .. تم تركيب المصانع ، وبدأت آلاتها تدور ، وبدت ملامح النجاح فى تحقيق الأمل .. فى القضاء على أسطورة أن مصر بلد زراعى ، وفى تأكيد أن اليد المصرية كما أنها تستطيع أن تزرع ، كذلك تملك القدرة على أن تصنع ..

وفى ١٩٦٠/٦/٣٠ بدأ تنفيذ الخطة العامة الأولى للتنمية بعد أن تقرر إدماج المشروعات الواردة فى البرنامج الأول للصناعة والتى لم تنتج حتى ١٩٦٠/٦/٣٠ فى البرنامج الثانى الذى تم وضعه للصناعة وبحيث يصبح متفقا مع الخطة العامة للتنمية التى وضعتها الدولة ..

تشغيل ١٠٥ مشروعا خلال عامين :

ولقد كان النجاح الذى حققته الثورة فى تنفيذ البرنامج الأول يفوق كل خيال ..

لقد أمكن فى خلال عامين فقط — فى الفترة من ديسمبر ٥٧ إلى يونيو ٦٠ — تشغيل ١٠٥ مشروعا تكاليفها الكلية أكثر من ٨٣ مليون جنيه ، فى الوقت الذى تم الاتفاق فيه على وضع المشروعات الأخرى التى تضمنها البرنامج موضع التنفيذ .

لقد استطاعت وزارة الصناعة فى خلال عامين فقط أن تنتهى من تشغيل ١٠٥ مشروعا كان بيانها كالآتى :

الصناعة	عدد المشروعات	التكاليف الكلية
البترولية	٣	٩,١٦٦,٠٠٠
التعدينية	٩	٤١٦,٠٠٠
الغذائيـــة	٢٤	٢,٤٧٨,٠٠٠
الكيماوية	١٦	٨,٩٢٩,٠٠٠
الهندسيـــة	٣٠	٣٤,٦٨٧,٠٠٠
المعدنيـــة	١	٣٩٥,٠٠٠
الغزل والنسيج	١٧	٢٧,١٠٠,٠٠٠
مراكز التدريب	٥	٢٩٤,٠٠٠
الإجمالى	١٠٥	٨٣,٤٦٥,٠٠٠

وكان من هم هذه المشروعات :

المشروعات التعدينية : استغلال خام المنجنيز بمنطقة علبة — والفوسفات بسفاجة — والدولوميت فى عتاقة .

المشروعات البترولية : أبحاث الكشف — الأبحاث الجيوفيزيقية — البحث والتنقيب عن البترول — ناقلات البترول .

المشروعات الكيماوية : التوسع فى نترات الجير بالسويس — صناعة البويات — منتجات الخزف والصينى — التوسع فى شركتى مصر للمستحضرات الطبية وتمية

الصناعات الكيماوية — صناعة البطاريات السائلة — عبوات الألمنيوم — معجون الأسنان — مستحضرات التجميل — إنتاج الأسمنت البورتلاندى .

المشروعات الغذائية : صناعة البسكويت والفطائر والخبز آليا — صناعة الأغذية المحفوظة — حفظ الفواكه والخضر — صناعة العلب الصفيح — صناعة الجبرى المجمد — خلط الزيوت العطرية — فرز وتعبئة التقاوى .

المشروعات الهندسية : صناعة سيارات اللورى والأوتوبيس (المرحلة الأولى) صناعة المسامير والصواميل — صناعة عدادات القياس الكهربائى — أسطوانات البوتاجاز — الدراجات — الراديو الترانزستور — عربات السكة الحديد — التوسع فى مصانع الحديد والصلب — إنتاج المحولات الكهربائية — تيل الفرامل — البطاريات الجافة — اليايات الورقية — مسامير الشيشة والابرة — سيارات رمسيس — الجرامفون الكهربائى — الغسالات الكهربائية — أقلام الرصاص — قطع غيار الغزل والنسيج — الكابلات .

مشروعات الغزل والنسيج : التوسع فى شركة مصر / حلوان — التوسع فى مصنع الجوت بشبرا — استكمال مصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى — التوسع بشركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار — التوسع بشركة مصر للحرير الصناعى — صناعة خيوط الحياكة — مصنع الجوت ببلبيس .

مراكز التدريب : أما مراكز التدريب التى أنشئت فهى :

مركز تدريب المعادن بالاسكندرية — مركز تدريب المعادن بالدقى — مركز تدريب السيارات والمعادن بامبابة — مركز تدريب بناء ونجارة بالقاهرة — مركز تدريب ميكانيكا وسيارات بالاسكندرية .

البرنامج الثاني للصناعة

٤٣٢ مليون جنيه للصناعة ـ عمل لـ ٨٧٧ الف مواطن ـ ١٨١ مليون جنيه زيادة فى الدخل القومى ـ ٢٨٣ مشروعا بدأ انتاجها ـ ١٧٠ مشروعا تفتتح هذا العام ـ موكب التصنيع يشق طريقه فى أمان ..

تمشيا مع أهداف الدولة فى رفع مستوى المعيشة ، أعدت الخطة العامة للتنمية الاقتصادية وهدفها مضاعفة الدخل القومى، فى عشر سنوات . وتم وضع خطة شاملة فى حدود استثمارات كلية قدرت بنحو ١٦٩٧ مليون جنيه تنفق خلال ٥ سنوات. وبدأ العمل فى تنفيذ الخطة اعتبارا من النصف الثانى من عام ١٩٦٠

ولما كانت الصناعة هى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى فقد خصص لها فى هذه الاستثمارات مبلغ ٤٣٤ مليون جنيه تغطى ما سينفق فعلا على مشروعات برنامج الصناعة الثانى خلال سنوات الخطة إلى جانب الوفاء بالأعباء المالية المتبقية من البرنامج الأول .

وروعى فى وضع المشروعات أن تتكامل هذه المشروعات بمعنى ألا تقتصر على نوع معين من الصناعات وإنما تمتد وتتناول كل ميدان .

كما روعى أيضا ألا تستأثر منطقة باقامة المصانع الجديدة فوق أرضها ، وإنما تمتد هذه المصانع لتشمل كل المحافظات بحيث تحقق فى النهاية عدالة فى التوزيع الاقليمى للمصانع الجديدة ، ومن ثم يسود الرخاء — الذى يحدثه إقامة مصنع فى منطقة — كل أنحاء الجمهورية .

وبجانب كل هذا روعى فى المشروعات الجديدة أن تحقق هدف غزو الأسواق الخارجية بمنتجاتها تحقيقا لخطة التوسع فى التصدير .

وقد وزعت استثمارات البرنامج الثانى على أساس :

الصناعات البترولية	٨٢,٥ مليون جنيه
الصناعات التعدينية	٣٦,٧ » »
الصناعات الكيماوية والدوائية ...	٨٣,٢ » »
الصناعات الغذائية...	٣٠,١ » »
صناعات الغزل والنسيج	٤٣,٨ » »

الصناعات المعدنية	٤٦,٨	مليون جنيه
الصناعات الهندسية	٥٧,٥	« «
الصناعات الريفية	١,٩	« «
التدريب المهنى	٣,٥	« «
مشروعات تكميلية	١٦	« «
إحلال وتجديد	٣٠	« «
المعمل المركزى للمعايرة واختبار المواد	٢	« «

ومن ذلك يتضح أن البرنامج الثانى للصناعة أعطى أهمية خاصة للصناعات البترولية والبتروكيمائية، وكذلك مشروعات استغلال المناجم، على اعتبار أنها من الصناعات الأساسية . وبالتالى أعطيت أهمية للصناعات المعدنية لاستكمال مشروعات الحديد والصلب وتحسين اقتصادياتها . كما اشتمل البرنامج على مشروعات للصناعات الهندسية، وصناعات الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية والصناعات الريفية . ولم يغفل البرنامج مراكز التدريب المهنى ومشروعات المواصفات والمعايرة .

وكان من الضرورى أيضا أن يؤخذ فى الحسبان ما تتطلبه أعمال الإحلال والتجديدات للمشروعات الصناعية القائمة وهى جزء لا يتجزأ من الاستثمار الصناعى. حسبت الأعباء التى يتطلبها ذلك فتبين أن هناك حاجة لتخصيص ما يقرب من ٦ ملايين جنيه سنويا على الأقل لهذه الأغراض ، أى ٣٠ مليون جنيه فى السنوات الخمس .

وبالنسبة إلى أن التجارب العملية قد أثبتت أن برنامج التصنيع يحتاج أثناء التنفيذ لبعض مشروعات تكميلية أخرى إتماما للتناسق بين المشروعات الواردة بالبرنامج فقد خصص مبلغ ١٦ مليون جنيه لهذا الغرض يتم استثمارها خارج نطاق المشروعات الواردة بالبرنامج .

اولوية المشروعات :

ويمكن تلخيص اعتبارات الأولوية التى أخذت فى الحسبان عند إعداد مشروعات البرنامج الثانى فيما يأتى :

أولا – الأهداف :

- الاعتبارات الاستراتيجية .
- مدى تكامل المشروع مع المشروعات الأخرى الداخلة فى برنامج التصنيع .
- مـــدى ما يحققه المشروع من زيادة فى الدخل القومى ويدخل فى ذلك معدل الربح الذى يغله المشروع كمعيار لكفايته الانتاجية.
- مدى ما يحققه المشروع من زيادة فى العمالة .
- مدى استخدام المشروع لموارد الإنتاج المحلية خصوصا الطاقات المعطلة والمخلفات الزراعية والمواد الأولية والعمل غير الفنى .
- مدى تحقيق المشروع لاعتبارات التوطن الأساسية .
- مدى إمكانيات إنتاج المشروع لأغراض التصدير كهدف فى حد ذاته .

ثانيا – الوسائل :

- مدى ما يستنفذه المشروع من موارد التمويل الداخلية .
- مدى ما يستنفذه المشروع من موارد التمويل الخارجية ويدخل فى هذا الاعتبار :

(أ) مدى ما يستلزمه إنشاء المشروع من عملات أجنبية .

(ب) مدى ما يستلزمه تشغيل المشروع من عملات أجنبية .

(ج) مدى توفير المشروع للعملات الأجنبية بسبب تشغيله نتيجة لنقص الاستيراد أو زيادة التصدير .

- الفترة اللازمة لتنفيذ المشروع .

وبالنظر إلى كل الاعتبارات السابقة رؤى إعطاء أولوية مطلقة للعوامل الاستراتيجية وللصناعات الأساسية الهامة التى تعتمد عليها الصناعات القائمة أو

تهيء الوسائل للقيام بمشروعات جديدة سواء بمدها ببعض ما تحتاج إليه أو باستيعاب منتجاتها .

الموظفون والعمال :

ولقد قدر عدد الموظفين والعمال اللازمين لمشروعات البرنامج الثانى بحوالى ٢٢١,٩١٧ فردا علاوة على ما يعود من تنفيذ المشروعات الصناعية الجديدة من رفع نسبة العمالة فى القطاعات الأخرى التى تقوم على خدمة القطاع الصناعى كالنقل والتسويق وغيرها .

فإذا قدر عدد هؤلاء بثلاثة أمثال عدد المشتغلين فى الصناعة فإن العدد الاجمالى للمشتغلين نتيجة تنفيذ مشروعات البرنامج سيصل إلى حوالى ٨٧٧,٦٧٠ فردا .

النقد الأجنبى :

تبين أنه نتيجة لتنفيذ البرنامج الثانى ستترتب أعباء فى النقد الأجنبى فى السنتين الأوليتين تقدر بحوالى ٣٧ مليون جنيه ، ثم بعد ذلك يحقق البرنامج وفرا فى العملات الأجنبية تتدرج فى الزيادة إبتداء من السنة الثالثة من تنفيذه إلى أن تصل إلى ١٥١ مليون جنيه فى عام ١٩٦٧/٦٦ ، وذلك على الترتيب التالى :

عام ١٩٦١/٦٠ : أعباء قدرها ١٥,٥٦١ مليون جنيه
عام ١٩٦٢/٦١ : أعباء قدرها ٢١,٨٧٢ مليون جنيه
عام ١٩٦٣/٦٢ : صافى وفر قدره ٥٨٣ ألف جنيه
عام ١٩٦٤/٦٣ : صافى وفر قدره ٤٠,١٦٩ مليون جنيه
عام ١٩٦٥/٦٤ : صافى وفر قدره ٧٨,٣٧٨ مليون جنيه
عام ١٩٦٦/٦٥ : صافى وفر قدره ١٢٢,٨٠٧ مليون جنيه
عام ١٩٦٧/٦٦ : صافى وفر قدره ١٥١,٠٣٢ مليون جنيه

الدخل القومى :

ونتيجة لتنفيذ البرنامجين الأول والثانى للصناعة فان الزيادة فى الدخل القومى ستصل إلى حوالى ١٨١ مليون جنيه فى نهاية السنة الخامسة من البرنامج الثانى أى عام ٦٤/١٩٦٥ كما يتبين ذلك من الجدول الآتى :

السنة	الزيادة فى الدخل القومى		
	أثر البرنامج الأول	أثر البرنامج الثانى	أثر تنفيذ البرنامجين
	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه
٦٠/١٩٦١	٢٢,٥	—	٢٢,٥
٦١/١٩٦٢	٤٩,٨	,١	٤٩,٩
٦٢/١٩٦٣	٨٥,٦	١٩,٩	١٠٥,٥
٦٣/١٩٦٤	٩٠,٦	٥٥,٨	١٤٦,٤
٦٤/١٩٦٥	٩٠,٦	٩٠,٤	١٨١,٠
٦٥/١٩٦٦	٩٠,٦	١٢٢,٨	٢١٣,٤
٦٦/١٩٦٧	٩٠,٦	١٣٧,٥	٢٢٨,١

عدد المشروعات :

وبلغ عدد المشروعات الصناعية فى الخطة الخمسية الاولى للدولة ٧٤٩ مشروعا تكاليفها الاجمالية ٦٨٤ مليون جنيه . وترجع الزيادة فى التكاليف عن المقرر لها من استثمارات فى الخطة العامة وقدرها ٤٣٤ مليون جنيه كما سبق أن ذكرنا، إلى أن هذا المبلغ لايشمل رأس المال العامل. وقد تم توزيع هذه المشروعات على فروع الصناعة كما يلى :

البترولية ... ... ٢٤ مشروعا تتكلف ١٢٢,١٠٠ مليون جنيه
التعدينية ... ... ٨٥ مشروعا تتكلف ٧٣,٨٠٠ « «

الكيماوية والدوائية ...	٩٣	مشروعاً	تتكلف	١٥١,٧٠٠	مليون	جنيه
الغذائية	١٣٠	«	«	٧٤,٧٠٠	«	«
الهندسية	١٢٠	«	«	١٠٣,٢٠٠	«	«
المعدنية	٢٧	«	«	٧٠,٢٠٠	«	«
الغزل والنسيج	٧٣	«	«	٧١,٢٠٠	«	«
مراكز التدريب المهنى	٣١	«	«	٨,٣٠٠	«	«
الريفية والحرفية... ...	١٦٥	«	«	٧,٣٠٠	«	«
المعايرة		مشروع واحد	يتكلف	٢,٣٠٠	«	«

ويمكن تلخيص موقف تنفيذ مشروعات الخطة فى ١٩٦٢/١٢/٣١ فيما يلى :

البيان	عدد المشروعات	إجمالى التكاليف
		(ألف جنيه)
مشروعات بدأت فى الانتاج فى الفترة من ١٩٦٠/٧/١ حتى ١٩٦٢/١٢/٣١	٢٥٤	١٦١,٤٣٤
مشروعات بدأت فيها مرحلة التجارب	٢٦	١٦,٠٤٤
مشروعات تم توريد معداتها وجارى تركيبها	٢٢	١٥,٨٧٥
مشروعات جارى توريد وتركيب معداتها	١٠	٤,٣٠٦
مشروعات تم تنفيذ أعمالها الانشائية وجارى توريد معداتها	١٩	٨,٥٠١
مشروعات جارى تنفيذ أعمالها الانشائية وتوريد وتركيب معداتها	٤٥	٣٣,٢٢١
مشروعات جارى تنفيذ أعمالها الانشائية وتوريد معداتها	٣٩	٥٨,٤٥٠
مشروعات جارى تنفيذ أعمالها الانشائية فقط	٢٧	٤٤,٩٣١

البيان	عدد المشروعات	إجمالى التكاليف
		(ألف جنيه)
مشروعات تم اختيار مواقعها وجارى توريد معداتها	١٤	١١,٣٨٥
مشروعات تم اختيار مواقعها ولم يبدأ توريد معداتها وأعمالها الانشائية	٤٣	٣٠,٦٣٤
مشروعات بدأ توريد معداتها ولم يتم اختيار مواقعها	١	٠,١٩٥
مشروعات وقعت عقود توريد معداتها	٣٦	٦٥,٨٤٩
مشروعات تمت دراستها و بصدد البت	٧٣	٥٦,٩١٢
مشروعات أبحاث التعدين والبترول	٤٢	٥٤,٦٨٩
مشروعات أبرمت عقود دراستها	٥	٤٦,٧٦٢
مشروعات تحت الدراسة	٩٣	٧٥,٥٩٦
	٧٤٩	٦٨٤,٧٨٤

المشروعات التى بدا انتاجها :

ومن أهم مشروعات الخطة التى بدأت فى الانتاج :

- المشروعات البترولية : تجهيز حقل بلاعيم بأبو رديس ومرسى السويس — انتاج البوتاجاز — توسيع معمل الشركة المصرية لتكرير البترول .
- المشروعات التعدينية : استخراج النحاس بأم سميوكى — استغلال المنجنيز والفوسفات بوادى النيل — استغلال الألمنيت — استغلال الرمال السوداء .
- المشروعات الكيميائية : سماد نترات النوشادر الجيرى بشركة كيما — التوسع فى إنتاج السوبرفوسفات بأبى زعبل — ورق التعبئة (كرافت) — ورق الكتابة والطباعة — التوسع بشركة الورق الأهلية — الصودا الكاوية — طبع وتحميض الأفلام — منتجات أدوية فايزر وهوكست .

● المشروعات الغـــذائية : توسيع وتجديد شركة السكر والتقطير المصرية – مصنع السكر بأدفو – صناعة الألبان ومنتجاتها – تجفيف البصل .

● المشروعات الهندسـية : سيارات الركوب – محركات الديزل – الجرارات الزراعية – سيارات اللورى والأتوبيس (باقى المراحل) – لوازم المبـانى – المراجل البخارية – كابلات التليفون – آلات الورش – أدوات المـائدة – أجهزة الليفزيون – السفن المساعدة – شنابر النظارات – سست الملابس – اللبات الكهربائية – مواد وأفران البوتاجاز .

● مشروعات الغزل والنسيج : شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج – شركة النصر للغزل والنسج الرفيع بطنطا – شركة المحمودية للغزل والنسج الرفيع – شركة قنا للغزل الموسط – مصنع زفتى وميت غمر للغزل والنسيج – توسعات شركة مصر / البيضا – توسعات شركة بوليتكس . . مصنع غزل العوادم ، توسيع مصنع الصوف – وحدة غزل ونسيج الصوف كونتنتال بالمحلة .

والجدول التالى يبين مشروعات الخطة التى بدأت فى الإنتاج حتى ٦٢/١٢/٣١ موزعة حسب نوع الصناعة .

الصناعة	عدد المشروعات	التكاليف
		الف جنيه
البترولية	٦	١٤٥٧٤
التعدينية	١٣	٢٧٨٥
الكيماوية	٢٥	٥٠٨٣٣
الغذائية	٢٥	٢٧٦٦٧
الهندسية	٣٢	٣٢٦٠٥
المعدنية	٥	٢٩٦١
غزل ونسيج	٣٣	٢٧٣٩٨
التدريب المهنى	١٣	١٩٣٦
الريفية	١٠٢	٦٧٤
الاجمالى	٢٥٤	١٦١٤٣٣

المشروعات الاضافية :

وعند تنفيذ البرنامج رؤى إضـــافة عدة مشروعات بلغ عددها ٩٠ مشروعا وتبلغ تكاليفها الكلية حوالى ٧٨ مليون جنيه . وقد أنتج من هـــذه المشروعات لغاية ١٩٦٢/١٢/٣١ — ١٥ مشروعا تكاليفها حوالى ٣ مليون جنيه منها :

ثلاثة مشروعات كياوية هى :

- غاز الأكسجين .
- بودرة الألمنيوم .
- حامض الاستياريك .

و١١ مشروعا بالصناعات الهندسية قامت بتنفيذها المصانع الحربية ومؤسسة الطيران ومن أهمها :

- التوسع فى صناعة عدادات الكهرباء .
- التوسع فى صناعة الأفران والسخانات .
- التوسع فى صناعة سست الملابس والمسامير والصواميل .
- إنتاج صناديق الدناجل .
- إنتاج كبسول الملابس .
- خرطوش الصيد والذخيرة عيار ١٢
- زوارق التجديف .
- مضارب التنس .

ومشروع فى صناعة الغزل والنسيج قامت بتنفيذه شركة مصر للغزل بالمحلة .

المشروعات التكميلية :

و بلغ عدد المشروعات التكميلية التى رخصت بها وزارة الصناعة لغاية ١٢/٣١ سنة ١٩٦٢ — ٣٧٥ مشروعا تكاليفها حوالى ٢٥ مليون جنيه من بينها :

٨٩ مشروعا كيماويا ودوائيا تتكلف ٨,٢ مليون جنيه .

١١٤ مشروعا غذائيا تتكلف ٧ ملايين جنيه .

١١٦ مشروعا هندسيا ومعدنيا تتكلف ٥,٩ مليون جنيه .

٥٦ مشروعا للغزل والنسيج تتكلف ٣,٩ مليون جنيه .

وقد أنتج من هذه المشروعات لغاية ١٩٦٢/١٢/٣١ — ١١٤ مشروعا بلغت تكاليفها حوالى ٤ مليون جنيه منها ٢٨ مشروعا فى الصناعات الكيماوية من أهمها : صناعة فرش الكربون ، وأقلام الحبر السائل والجاف ، وصناعة الزجاجات الفارغة ، وإنتاج عاكسات وبرانيط اللمبات ، وإنتاج أصناف جديدة من المبيدات الحشرية ، وخلط وتجهيز الزيوت المعدنية ، وإنتاج الفلين ، وصبغة الشعر — ومن المشروعات التى أنتجت ٣٧ مشروعا فى الصناعات الغذائية أهمها : التوسع فى إنتاج البيرة ، وتحويل طريقة الطحن بمطاحن الغلال من حجارة الى سلندرات ، وإنتاج النشا من البطاطس ، وتوسيع وتحسين وتجديد مضارب الأرز — ومن المشروعات التى أنتجت ٢٥ مشروعا فى الصناعات الهندسية أهمها : التوسع فى صناعة الأثاثات المعدنية ، والتوسع فى صناعة الأسلاك والكابلات ، والتوسع فى نشر الرخام ، والتوسع فى صناعة الراديو الترانزيستور ، وأجهزة البوتاجاز ، والأدوات المعدنية لزوم أعمال العمارة — ومن المشروعات التى أنتجت ٢٤ مشروعا من مشروعات الغزل والنسيج أهمها : صناعة الملابس الداخلية ، والتوسع فى إنتاج التريكو والجرسيه ، والملابس الجاهزة ، وتجهيز القطيفة ، وإنشاء مصنع للقمصان الجاهزة .

اجمالى المشروعات الصناعية :

مما سبق يتبين أن إجمالى المشروعات الصناعية التى تضمنتها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يبلغ ١٢١٤ مشروعا تكاليفها الكلية ٧٨٨ مليون جنيه منها :

٧٤٩ مشروعا واردة بالخطة .

٩٠ مشروعا أضيفت الى الخطة .

٣٧٥ مشروعا تكميليا رخصت بها وزارة الصناعة .

وقد أنتج من هذه المشروعات حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ — كما سبق ان أوضحنا — ٣٨٣ مشروعا تكاليفها ١٦٩ مليون جنيه .

١٧٠ مشروعا تفتتح هذا العام :

إن موكب التصنيع يشق طريقه اليوم فى ثقة وأمان .. وفى خلال العام الحالى — ١٩٦٣ — سيتم افتتاح ١٧٠ مشروعا صناعيا من المشروعات التى تضمنتها الخطة تكاليفها ١٠٩,٥ مليون جنيه .

وهذه المشروعات الجديدة التى ستتم خلال هذا العام ، والتى بدئ منذ شهر يونيو افتتاح عدد منها تضم :

٢١ مشروعا بترولیا تتكلف ٣٠,١ مليون جنيه .

٣ مشروعات تعدينية تتكلف مليون و٥٠٠ ألف جنيه .

٨ مشروعات معدنية تتكلف ٩,٦٥ مليون جنيه .

٧ مشروعات للمصانع الحربية (إنتاج مدنى) تكاليفها ٩,٦٥ مليون جنيه

٢٦ مشروعا هندسيا تكاليفها ٢٠,٥٥ مليون جنيه .

٣٢ مشروعا غذائيا تتكلف ٥ ملايين جنيه .

٢٤ مشروعا كيماويا تتكلف ٢٢,٥٢ مليون جنيه .

٣ مشروعات لمواد البناء والحراريات تتكلف ١,٩٦ مليون جنيه .

١٧ مشروعا للغزل والنسيج تتكلف ٧,٨٨ مليون جنيه .

٢٩ مشروعا للصناعات الريفية تتكلف ١,١٦ مليون جنيه .

وتقدر قيمة الانتاج بهذه المشروعات بحوالى ١١٠ ملايين جنيه سنويا ، كما أنها تستوعب ٢٤٢١٨ عاملا تبلغ أجورهم السنوية حوالى ٥ ملايين جنيه .

هكذا تطور الإنتاج الصناعى ..

الانتاج الصناعى تضاعف ثلاث مرات تقريبا ـ ٤٢ر٩ مليون جنيه دخل قومى من البترول سنويا ـ ٣٧ مشروعا جديدا للتعدين ـ ٧٠ر٦ مليون جنيه للصناعات المعدنية ـ تطور الانتاج فى الصناعات الهندسية ـ الاهتمام بالصناعات البحرية ـ تدعيم صناعة الغزل والنسيج ـ صناعة الادوية تتطور ـ ٢٤ مليون جنيه قيمة انتاج صناعة مواد البناء والحراريات ـ ٦٢ مشروعا غذائيا فى الخطة .

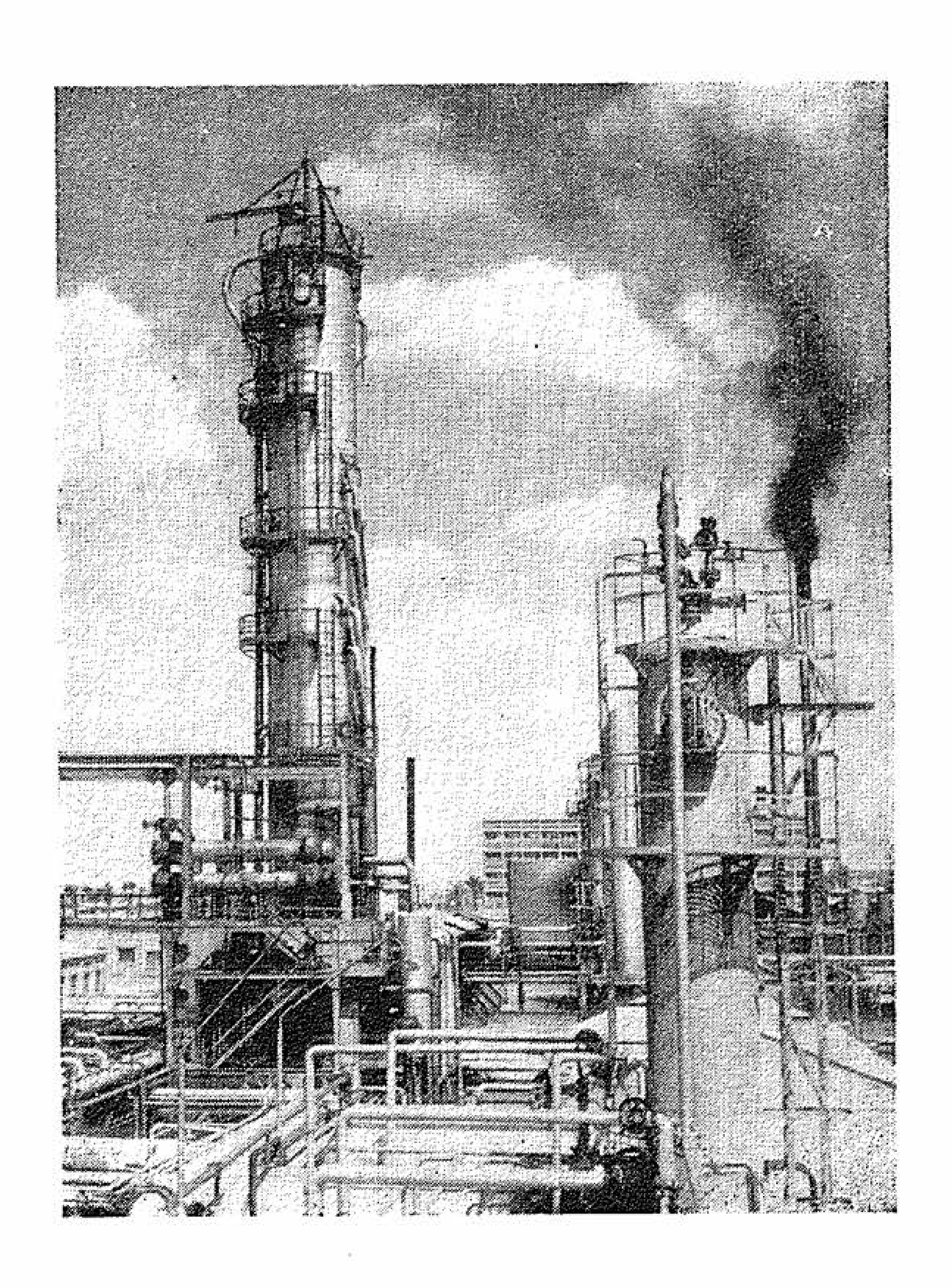
الانتاج الصناعى يتضاعف :

ان التطـور الكبير الذى احرزناه فى ميــــدان التصــنيع قد صاحبه ارتفاع كبير فى قيمة الانتاج الصناعى السنوى . فبعد أن كان هذا الانتاج فى عام ١٩٥٢ ـ ٩ر٣١٣ مليون جنيه وصـــل فى عام ١٩٦٢/١٩٦٣ الى ١ر٨٩٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢ر٥٨٥ مليون جنيه .

ان هذا يعنى ان قيمة الانتاج الصناعى قد تضاعفت حوالى ثلاث مرات خلال السنوات العشر التى اعقبت الثورة .

وكانت ملامح التطور فى مختلف الصناعات على الوجه التالى :

١ ـ الصناعات البترولية



كان قطاع البترول حتى عام ١٩٥٢ وقفاعلى رأس المـال الأجنبى ولم يكن يخص المصريين سوى ٢,٧ مليون جنيه من إجمالى رأس المـال المستثمر الذى بلغ ١٣,٣ مليون جنيه .

ومع أضواء بفجر الثالث والعشرين من يوليو عام١٩٥٢ ، ومنذ تحركت طلائع الثورة ، بدأ الاهتمام بتشجيع رأس المـال الوطنى العامل فى ميدان البترول :

- زاد رأس المـال المستثمر فى الجمعية التعاونيـة للبترول من حوالى ٤٠٠ ألف جنيه – سنة ١٩٥٢ – إلى حوالى ١١ مليون جنيه سنة ١٩٦٢.

- أنشأت الحكومة الشركة العامة للبترول برأس مال قدره مليون جنيه سنة ١٩٥٧

- تكونت فى عام ١٩٦١ شركة حكومية لتصنيع البترول والمواد البتروكيمائية برأس مال قدره ٣٠ مليون جنيه .

ولقد وصل رأس المـال المستثمر فى صناعة البترول عام ١٩٦٢ إلى ١٠٢,٢ مليون جنيه بعد أن كان ١٣,٣ مليون جنيه فقط ، منها :

٨٥,٧ مليون جنيه رأس مال وطنى .

١٦,٥ مليون جنيه رأس مال أجنبى .

٣ فروع لصناعة البترول :

إن صناعة البترول تنقسم إلى ثلاثة فروع رئيسية وهى :

١ — البحث والتنقيب عن الخام .

٢ — تكرير البترول الخام وتصنيع منتجاته .

٣ — تسويق المنتجات .

وبالنسبة للبحث عن الزيت وإنتاجه : فقد كان حتى قيام الثورة مركزا فى أيدى ثلاث شركات أجنبية هى شركة ستاندرد للبترول، وشركة آبار الزيوت الإنجليزية ، وشركة سكونى فاكوم . وقد انسحبت شركة ستاندرد سنة ١٩٥٢ وتوقفت الشركتان الباقيتان عن البحث عن موارد جديدة فى الوقت الذى أخذ إنتاج الحقول الموجودة فى الهبوط المستمر ، وبالتالى ازداد العبء على موارد البلاد من العملات الأجنبية نتيجة لتزايد واردات البلاد من البترول الأجنبى لسد الطلب المتزايد على المنتجات البترولية .

وقد واجهت الثورة ذلك الموقف بسياسة حازمة ترمى إلى تنشيط عمليات التنقيب عن موارد محلية جديدة من الزيت الخام. فدفعت برأس المال الوطنى إلى ميدان البحث عن البترول بأن منحت الجمعية التعاونية للبترول تصاريح البحث فى المناطق التى تخلت عنها الشركات الأجنبية ، كما عملت على تشجيع رأس المال الأجنبى غير المستغل على العمل فى البلاد فتأسست الشركة الشرقية للبترول وهى شركة وطنية أجنبية يتكون رأس مالها من ٥٠٪ وطنى و ٥٠٪ أجنبى ونتيجة لهذا :

- قفز عدد الحقول المنتجة للبترول من ٤ فى عام ١٩٥٢ إلى ١٣ حقلا .
- قفز الإنتاج من ٢,٣٧٩ مليون طن إلى ٦ مليون طن .

وبالنسبة لتكرير البترول : لم يكن فى البلاد فى عام ١٩٥٢ سوى معملين للتكرير أحدهما تملكه شركة الآبار المصرية الإنجليزية وطاقة نحو ٢ مليون طن سنويا ، والمعمل الثانى تملكه الحكومة وطاقته ٣٠٠ ألف طن سنويا .

ونتيجة للجهود التي بذلت في هذا الميدان :

- تم رفع الطاقة الإنتاجية للعمل الحكومي بالسويس من ٣٠٠ ألف إلى مليون و ٣٠٠ ألف طن سنويا .
- أقيم معمل جديد لتكرير البترول بمدينة الإسكندرية بطاقة وصلت إلى مليون و ٢٥٠ ألف طن سنويا .
- زادت قدرة معمل تكرير شركة النصر لآبار الزيوت حتى وصلت إلى حوالى ٣,٣ مليون طن سنويا .
- تم إنشاء معمل رابع في مسطرد لفصل بعض المشتقات الخفيفة عن المازوت الذي تنقله الأنابيب من السويس إلى مسطرد .

وبالنسبة لتسويق البترول : كان التسويق حتى ١٩٥٢ تحت رحمة الشركات الأجنبية التي كانت تخضع بدورها لحكومات بلادها ، فبلغ نصيب الشركات الأجنبية في سوق البترول المحلية عام ١٩٥٢ ما يوازى ٩٧,٤٪ من إجمالي مبيعات المواد البترولية .

ولقد كانت مقتضيات العمل المتكامل أن يصبح التسويق — كما أصبح البحث والتكرير في يد رأس المال الوطني . . وبالفعل ارتفع نصيب رأس المال الوطني من ٢,٦٪ إلى ٦٤,٢٪ من إجمالي المنتجات الرئيسية الموزعة سنة ١٩٦٢ .

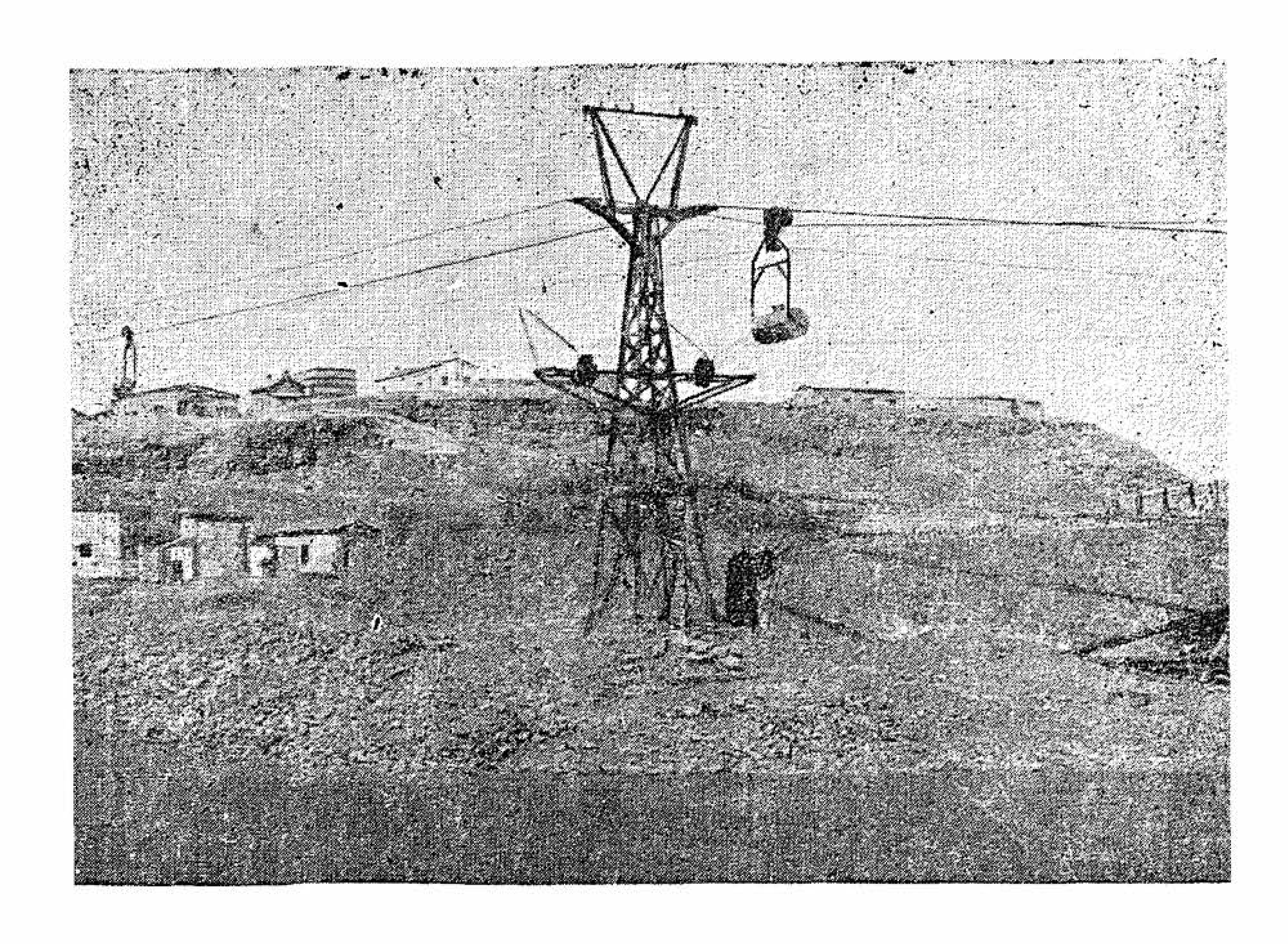
إن ذلك التطور في صناعة البترول حقق ما يلي :

- قفز بعدد المشتغلين في الصناعات البترولية من ١٢,١٦٠ عاملا يتقاضون ٥,٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ ، إلى ٢٢,٢٠٥ عاملا يتقاضون ١٢ مليون جنيه .
- بعد أن كان متوسط أجر العامل في العام يبلغ ٤٠٥ جنيهات في سنة ١٩٥٢ أصبح هذا المتوسط ٥٥٢ جنيها .
- قفزت مساهمة صناعة البترول في الدخل القومي من ٢١,٢ مليون جنيه سنة ٥٢ إلى حوالى ٤٣,٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٢

وفيما يلي بيان يوضح تطور الإنتاج من أهم المنتجات البترولية في الفترة من عام ١٩٥٢ الى ١٩٦٢ — ١٩٦٣ :

الصنف	١٩٥٢	٦٢ — ١٩٦٣
	طن	طن
زيت البترول الخام	٢,٣٧٩,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
بوتاجاز	٣,٧٠٠	٣٥,٥٠٠
بنزين	١٩٠,٤٠٠	٦٦٥,٠٠٠
كيروسين	٢١٨,٥٠٠	٦٩٦,٠٠٠
مازوت	١,٨٢٦,٧٠٠	٣,٢٠٧,٠٠٠

٢ ـ الصناعات التعدينية



تعتمد الدول فى بناء اقتصادها اعتمادا كبيرا على الثروات المعدنية المدفونة فى أراضيها ، لتمدها بالخامات التى تحتاج إليها فى إقامة صناعاتها ، علاوة على ما تصدّره منها إلى غيرها من الدول التى تفتقر إليها .

وفى بلادنا كان الرقم المعتمد لصناعة التعدين فى ميزانية ما قبل الثورة يكشف لأول وهلة عن مدى الإهمال الذى كانت تلاقيه هذه الصناعة . .

لقد كان كل المدرج للصناعات التعدينية لا يتجاوز ٢٠ ألف جنيه فقط ، وهو مبلغ لا يكاد يكفى مسح واستكشاف منطقة مساحتها ١٠٠٠ كيلو متر مربع فى العام . .

ومن هنا كان من الضرورى تطوير هذه الصناعة الرئيسية الهامة حتى لا تقتصر على مجرد خدوش فوق سطح أراضينا الواسعة الممتدة .

ونتيجة لعناية الدولة بشئون التعدين :

- ارتفعت الاعتمادات المالية المخصصة للتعدين من ٢٠ ألف جنيه إلى مليون و٩٧ ألف جنيه فى ميزانية عام ١٩٦٢/٦١ .

- زاد عدد الفنيين من ٣٣ فنيا إلى ٣٠٠٠ فنيا .

- قفز عدد البعثات الجيولوجية والتعدينية والاستكشافية إلى ٧٠ بعثة بعد أن كان عددها سنة ١٩٥٢ خمس بعثات فقط .

وقد كان لازدياد نشاط البعثات الجيولوجية فى البحث عن المعادن وجمع المعلومات عنها وتحليلها ، وكذلك اهتمام الشركات العاملة فى قطاع التعدين بأعمال البحث والتنقيب عن الخامات فى مناطق جديدة ، أثر واضح فى توفير عدد من الخامات الأساسية اللازمة لصناعاتنا المختلفة .

مثال ذلك : توفير خام الفوسفات لصناعة سماد السوبر فوسفات ، وخام الحديد لصناعة الحديد والصلب ، والرمال البيضاء لصناعة الزجاج ، والأحجار الجيرية لصناعة الأسمنت والحديد والصلب والأسمدة ، والدولوميت لتبطين أفران الصناعات المختلفة ، والكاولين لإنتاج الفخار والخزف والصينى ولصناعة الورق ، والتلك لصناعة المبيدات الحشرية والأدوية والورق ، والجرانيت والرخام وأحجار الزينة للمنشآت العمرانية وصناعة الموزايكو ، والجبس للاغراض الزراعية والبنائية وصناعة الأسمدة .

وقد تضمنت خطة التنمية ٣٧ مشروعا جديدا يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين :

١ – استغلال خامات المناجم وأهمها : مشروعات استغلال خامات النحاس ، والفحم ، والتوسع فى إنتاج خام الحديد ، والفوسفات .

٢ – البحث عن الخامات المعدنية وأهمها : مشروعات لأبحاث خامات الحديد بالواحات البحرية ، والنحاس فى صحراء سيناء و بالقرب من أسوان ، والفحم من أبى رواش والحطاطبة ومواقع أخرى بالصحراء الغربية ، وكذلك الألمنيوم ، والفوسفات ، وغيرها من الخامات فى مواقع جديدة .

كذلك شملت الخطة مشروعا لإنتاج سبائك الفيرومنجنيز التى تحتاج إليها صناعة الحديد والصلب ، كما تضمنت مشروعات للخدمات العامة فى مناطق التعدين ، وتشمل الطرق والموانى والمطارات والمحطات اللاسلكية ومحطات مياه الشرب ، حتى يسهل على المعدنين العمل فى الأماكن التى لا زالت بعيدة ومنعزلة عن العمران .

وقد أدت العناية بالشئون التعدينية إلى العثور على كميات كبيرة من الخامات الهامة مثل خام الحديد بالواحات البحرية والصحراء الشرقية ، وكذلك الفحم

فى شبه جزيرة سيناء ، والألمنيت والنحاس والزنك والرصاص بالصحراء الشرقية وغيرها . .

ويبلغ عدد المنشآت التى تشتغل فى صناعات التعدين ٤٥ منشأة يعمل بها ١٥٠,٩٢٠ عاملا ويبلغ رأسمالها المدفوع ٣,٧٠٩,٥١٠ جنيها ، ورأس المال المستثمر بها ٩,٢٥٥,٧٤٤ جنيها . ومن هذه المنشآت ١١ منشأة تابعة للمؤسسة المصرية العامة للتعدين .

وقد بلغت قيمة إنتاج الصناعات التعدينية فى عام ١٩٦٢ — ١٩٦٣ : ٨,١٨٨,٠٠٠ جنيه .

وفيما يلى بيان تطور الانتاج فى أهم المنتجات التعدينية خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢ :

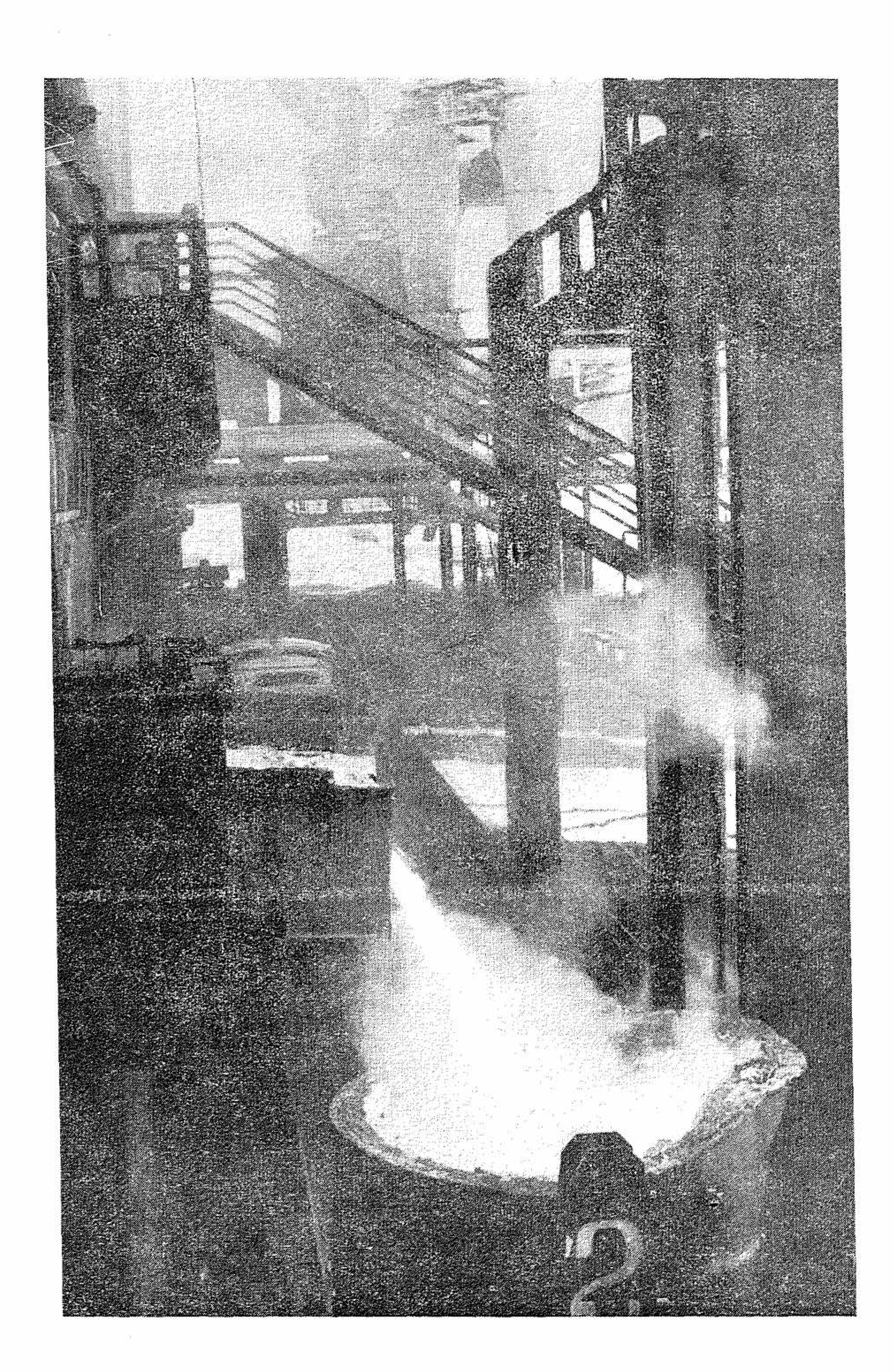
الصنف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
الكبريت	طن	—	٢١٩٦٩
كاولين	»	—	١٣٧٧٧
خام الحديد	ألف طن	—	٤٥٩
فوسفات	»	٥٢٧	٥٦١
منجنيز	»	١٩١	١٥١
أسبستوس	طن	٦٠	٣٩٨
منتجات الرمال السوداء ...	»	١٦١٢	٨٣٩١٥
خامات ألوان	»	١٧٢	١٨٣
ملح طعام	ألف طن	٤٩٨	٣٣٧
نطرون	طن	٣٠٥٠	٥٢٧٢
حجر دولوميت	متر مكعب	—	٢٨٨٠٦
جرانيت	»	٦٠٦٠	٢١٨٥٩٨
بازلت	ألف متر مكعب	٢٠٠	٢٨٣
رمل الزجاج	متر مكعب	—	٤٦٢٦٨
طفلة	ألف متر مكعب	٢٢٧	٤٣١
حجر خفاف	»	١,١	٢
حجر رملى	»	—	١٥٦

ونتيجة لهذه الزيادة المضطردة فى إنتاج الخامات المعدنية ، أمكن تصدير ما يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلى إلى عدد كبير من الدول فى أوربا وآسيا وأمريكا .

وفيما يلى بيان ما تم تصديره من خاماتنا المعدنية خلال الفترة من ١٩٦١/٧/١ إلى ٣٠ / ٦ / ١٩٦٢

الصنف	الوحدة	الكمية	القيمة بالجنيه المصرى
فوسفات تجارى	طن	١٣٤,٦٩٨	٨٦٠,١٦٣
فوسفات جيرى	»	٥٦,٥٦٢	٢٢٥,٤٢٠
ماجنيزيت	»	١,١٣٥	٥,٧٣٤
المنيت	»	٤٠٠	٢,٠٦٣
منجنيز	»	١٠٩,١٥٧	٥٦٩,٤٦١
جبس	»	٦٤,٤٦٩	٦٩,٠٤٩
ملح طعام	»	٣٢٦,٨٣٥	٤٣١,٦٠٥
فوسفات مطحون	»	٦٠,٣٠٠	٤٥٨,٩٢٢
فوسفات صخرى	»	١٩,٢٤٠	٥٠,٢٤٨
خام المنيت	»	٣,٠٠٠	١١,٧٤٥
إجمالى ...			٢,٦٨٤,٤١٠

٣ ـ الصناعات المعدنية



حظيت الصناعات المعدنية بنصيب كبير من اهتمام الدولة ، باعتبارها الدعامة الأساسية لكثير من الصناعات التي يؤدي قيامها إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق الاكتفاء الذاتي .

ومن بين المشروعات التي تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية خصص للصناعات المعدنية ٢٩ مشروعا تقدر تكاليفها الكلية بحوالى ٧٠,٦٥٠,٠٠٠ جنيها ، أي حوالى ١١٪ من مجموع التكاليف الكلية لخطة التنمية الصناعية . . وتقوم بتنفيذ هذه المشروعات الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس والشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية والمصانع الحربية .

وأهم هذه المشروعات : تركيز خام الحديد بأسوان والتوسع في استغلاله ، وتلبيد خام الحديد ، واستكمال وحدة التريو بشركة الحديد والصلب ، ووحدة درفلة الشرائح والألواح ، واستكمال معدات شركة الحديد والصلب ، والحبال الصلب ، ورفع إنتاج قسم السحب بمصانع النحاس ، والمطروقات والسلاسل والجنازير ، ومسبوكات الزهر ، والزنك الكهربائي ، والسباكة الدقيقة .

ومن المشروعات المعدنية التي أنتجت حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ : رقائق الألمنيوم والمواسير الصلب الملحومة حلزونيا ، والتوسع في درفلة النحاس والألمنيوم ، ورفع انتاج قسم السحب بمصانع الدلتا للصلب ، وإنتاج كابلات الألمنيوم ، وتوسيع مصنع ٩ الحربي لسد احتياجات شركة الحديد والصلب .

أما بقية المشروعات فما زالت تحت التنفيذ .

وقد ترتب على تنفيذ مشروعات الخطة زيادة الإنتاج فى فروع الصناعات المعدنية على الوجه التـالى :

الصنف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
كتل صلب نصف مشكلة	طن	—	٦٨٢٩٥
لوازم قضبان السكك الحديدية			
قضبان السكك الحديدية	»	—	٤١٤٣٤
قطاعات من الصلب			
ألواح مسحوبة على الساخن...	»	—	٣٢٧٧١
مسبوكات صلب	»	—	٢٠٧٥
مسامير قلاووظ و برشام	»	—	٤٢١٧
مواسير مياه ضغط عالى	»	—	٤٢٨٥
حديد تسليح وأسياخ لصناعة السلك ...	»	٥٠٠٠٠	١٨٩٢١٤
أسلاك	»	١٠٠٠	٧٧٦٥
مسامير إبرة	»	٢٠٠٠	٦١٩٠
مواسير زهر صحية			١٦٨٣٠
أدوات صحية	»	١٦٨٠٠	٧٢٦٠
مسبوكات زهر أخرى			٢٨٦٦٠

ونتيجة للطلبات المتزايدة على الصلب فى السوق المحلى والخارجى قامت الدولة بدراســـة وتنفيذ عدة مشروعات لمضاعفة الانتاج وزيادة الأنواع المنتجة من الصلب فى مصانع شركة الحديد والصلب المصرية حتى تتمكن الشركة من تغطية احتياجات الجمهورية ، وهذه المشروعات هى :

- مشروع تركيز الحديد فى خام أسوان .
- مشروع التلبيد .
- اقامة الفرن العالى الثالث وتوسيع الفرنين الحاليين .
- انشاء وحدة جديدة لانتاج الصلب باستعمال الأكسجين .
- انشاء وحدة درفلة القطاعات الصغيرة .
- انشاء وحدة درفلة الشرائح .

وعلاوة على الصناعات المعدنية الحديدية توجد فى مصر عدة خامات معدنية غير حديدية فهناك منجم أم سميوكى الغنى بخامات النحاس ، ومنجم أم غيج جنوبى القصير الذى توجد به خامات الزنك والرصاص ، وتستخدم المعادن غير الحديدية فى كثير من الصناعات الحربية والمدنية . ونظرا لأن البلاد تستورد معظم المعادن غير الحديدية من الخارج فيما عدا الرصاص الذى توجد مصانع محلية تقوم بانتاجه من خام الرصاص بقدرة إنتاجية تبلغ حوالى ٢٠٠٠ جنيه ، أدرج فى برامج التصنيع عدة مشروعات لإنتاجها على أساس تصنيع الخامات المحلية المتوفرة فى البلاد .

ومن أهم هذه المشروعات : دراسة تصنيع خام الزنك والرصاص ، ومشروعات صناعة النحاس ، والسوبر فوسفات ، وأكسيد الزنك ، وصناعة الزنك الكهربائى ، وصناعة الألمنيوم الكهربائى التى وردت بالبرنامج الثانى للصناعة . وذلك بالإضافة إلى مشروعات التوسع التى تقوم بها كل من الشركة العـامة

للمعادن والمناجم ، وشركة مصانع النحاس المصرية ، وقد بلغ إنتاج هذه الشركة ٥٧٢٥ طنا من النحاس الأصفر والأحمر فى عام ١٩٦٢ مقابل ٤٠٠٠ طن عام ١٩٦١ أى بزيادة قدرها ٤٣٪ . كما بلغ الإنتاج من الأعمدة والمواسير والقطاعات وأسلاك النحاس عام ١٩٦٢ — ٤٤٧٤ طنا مقابل ٢٤٧٤ طن عام ١٩٦١ أى بزيادة نسبتها حوالى ٨١٪ . وبلغ الإنتاج من الأدوات المنزلية المصنوعة من النحاس ٢٤٨٧ طنا عام ١٩٦١ مقابل ٢٠٩٣ طنا عام ١٩٦٢ أى بزيادة قدرها ١٩٪ .

ومما تقدم يتبين لنا بوضوح أن الصناعات المعدنية وفى مقدمتها صناعة الحديد والصلب ، قد اتخذت المكان اللائق بها فى تدعيم الاقتصاد القومى وبناء صرح الصناعة ، على أساس قوى متين من الصناعات الثقيلة التى نجحت الثورة فى إدخالها لأول مرة فى الجمهورية العربية المتحدة .

٤ ـ الصناعات الهندسية



تعتمد الصناعات الهندسية على منتجات الصناعات المعدنية مثل القطاعات والألواح والسبائك المعدنية، وتقوم بتحويلها بعمليات التشكيل والتشغيل والتجميع لإنتاج السلع النهائية . وتهدف برامج التصنيع إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى فى كل ما يمكن إنتاجه محليا من تلك الصناعات بدلا من استيرادها من الخارج ، مع التوسع فى الصناعات التى يمكن تصديرها للخارج ويتوفر لها امكانيات الإنتاج فى البلاد .

<u>وقد بلغ عدد المشروعات الهندسية التى تضمنتها برامج التصنيع ٢٥٢ مشروعا تكاليفها الكلية حوالى ١١٤ مليون جنيه .</u>

وبدأ فى الانتاج من هذه المشروعات حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ — ٦٨ مشروعا تكاليفها الكلية حوالى ٢٦ مليون جنيه . ويمكن تقسيم مشروعات الصناعات الهندسية الواردة فى البرنامج كالآتى :

أولا : <u>صناعات معدات النقل وتشمل</u> :

- سيارات الركوب .
- سيارات نقل البضائع والشاسيهات .
- سيارات الأتوبيس .
- عربات السكك الحديدية للبضائع وعربات ديكوفيل .
- الجرارات الزراعية .
- محركات الديزل .
- المقطورات .

- الدراجات .
- الموتسيكلات .
- قطع غيار السيارات .
- البايات الورقية والحلزونية .
- المرشحات .

ثانيا : المنتجات المعدنية وتشمل :

- الإنشاءات المعدنية (الجامالونات والصهاريج والكبارى) .
- الأثاثات المعدنية للمنازل والمكاتب .
- سخانات البوتاجاز .
- أجهزة الطهى بالبوتاجاز .
- اسطوانات ومنظمات البوتاجاز .
- ماكينات الخياطة .
- البراميل الصاج .
- العبوات الصفيح .
- اللوازم المعدنية للمبانى (مفصلات وكوالين وأقفال) .
- المراجل البخارية .
- معدات الرباط (مسامير القلاووظ — الصواميل والبرشام) .
- طلمبات المياه الدائرية .

ثالثا : الصناعات الكهربائية وتشمل :

- الأسلاك والكابلات .
- البطاريات السائلة والجافة .

- اللمبات الكهربائية ذات الشعيرة المعدنية .
- اللمبات الفلورسنت .
- المحولات ولوحات التوزيع .
- أجهزة الراديو العادية والترانزستور وراديو السيارة .
- مواسير الكهرباء العازلة .
- العدادات الكهربائية .
- الأجهزة الكهربائية المنزلية (الغسالات - الثلاجات - أجهزة التكييف - الدفايات - أجهزة التليفزيون - الجرامفون الكهربائى - الولاعات الكهربائية للبوتاجاز) .

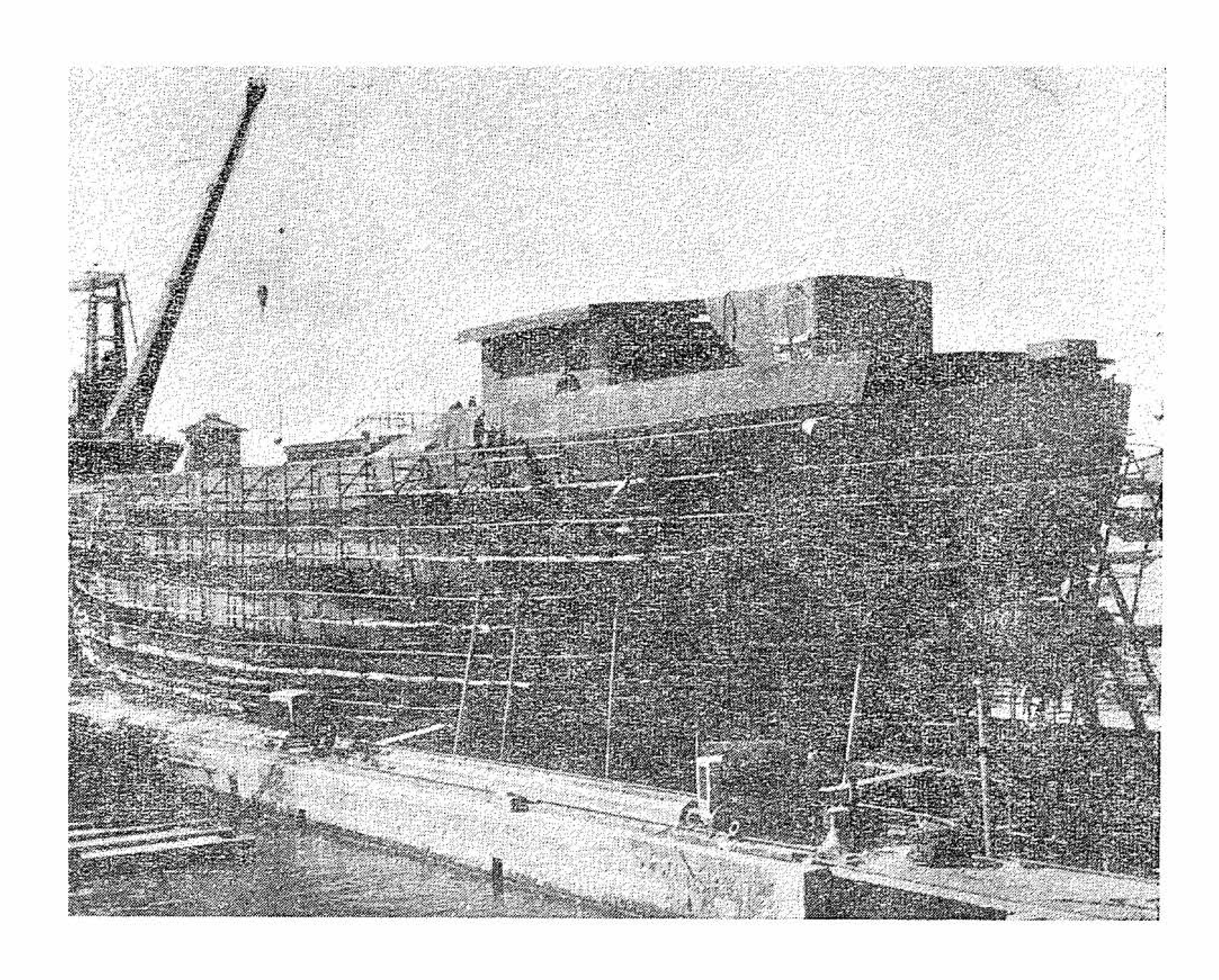
ومن أهم المشروعات التى أنتجت حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ - سيارات الركوب ، ومحركات الديزل ، والجرارات الزراعية ، وسيارات اللورى ، والأتوبيس ، والأبراج الكهربائية ، ولوازم المبانى من مفصلات وأكر وأقفال ، والجرامفون الكهربائى ، وأدوات المائدة ، وعدادات المياه ، والعدادات الكهربائية ، وأجهزة التليفزيون ، والثلاجات ، ومواقد وأفران البوتاجاز ، وزوارق التجديف ، ومضارب التنس ، والدفايات التى تعمل بالبوتاجاز .

والجدول التالى يبين تطور الإنتاج فى الصناعات الهندسية من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٢ :

الصنف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
سيارات الركوب	عدد	—	٢٠٤٧
سيارات الأتوبيس	»	—	٥٤٦
سيارات اللورى	»	—	١٠٠٣
الدراجات	»	—	٤٩٧٩٩
بوتاجازات البوتاجاز	»	—	١٧٠٠

الصنف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
مواقد وأفران البوتاجاز	عدد	—	٥١٦٣٠
ماكينات خياطة بالرجل	»	—	٥٢٢٩
ماكينات خياطة باليد	»	—	٦٠٠
محركات الديزل	»	—	٨٠٠
تيل الفرامل	»	—	١١٣٩٦٨
عربات البضاعة للسكك الحديد	»	—	٢٢٢
عربات ديكوفيل	»	—	٥٧٧
بابات ورقية	طن	—	١١٩٩
أنابيب ألمونيوم	الألف	—	٣٢٨٣
أثاث معدنى	طن	٣٠٠٠	٧٢٠٠
براميل صاج	بالألف	٢٠٠	١٠٦,٣
عدادات المياه	عدد	—	٢٨١٠٤
رقائق الألمنيوم	طن	—	٩٣,٩
مبارد	الف	—	٢٢٢,٧
الكابلات الكهربائية المسلحة	طن	—	٣٠٢٢
البطاريات السائلة للسيارات	الف	١٨	١٠٨,٩
أجهزة راديو ترانزستور	»	—	٦٥,٨
أجهزة راديو عادية	»	—	٣٧,٧
أجهزة تكييف الهواء المنزلية	عدد	—	٢٤٤٦
المحولات الكهربائية	»	—	٧٣,٩٠٠ ك.ف.م
العدادات الكهربائية	الف	—	٧٩,٣
الثلاجات الكهربائية	»	—	٢٤,٦
الغسالات الكهربائية	عدد	—	١١٥٦٧
البطاريات الجافة للإنارة	الف	١٢٠٠	٨٤٧٣
المصابيح الكهربائية	»	٢٠٠٠	٨٢٩٤
مواسير الكهرباء العازلة	طن	٢٨٠	١٠٩٧
أجهزة التليفزيون	عدد	—	٢٦٦٢١
أحذية جلدية	الف زوج	٥٠٠٠	٩٨٠٠

٥ ـ الصناعات البحرية



اهتمت الدولة بالصناعات البحرية نظرا لأهميتها فى تدعيم الاقتصاد القومى وأثرها فى تحقيق الاكتفاء الذاتى ، وتجنيب الدولة التعرض للضغط السياسى أو الاقتصادى . لذلك قام الفنيون بدراسة الاحصائيات الخاصة بالصادرات والواردات وحركة التجارة على الخطوط الملاحية المختلفة والتطور المنتظر فى حجم التجارة الخارجية ، كما تمت دراسة احتياجات شركات الملاحة والشركات والهيئات التى تستخدم السفن والعائمات البحرية ، وكذلك احتياجات النقل المائى الداخلى . وبناء على ذلك اتجه الرأى إلى إقامة صناعة بناء واصلاح السفن حتى يمكن بناء مايحتاجه الأسطول العربى الحربى والتجارى من وحدات جديدة ، وتوفير النقد الأجنبي الذى يصرف لشراء وإصلاح هذه الوحدات فى الخارج ، وتأمين سلامة الأسطول الحربى بالقيام بالعمرات والاصلاحات اللازمة لوحداته وذلك بتنفيذ المشروعات الآتية :

- الترسانة البحرية بالاسكندرية لإنتاج سفن حمولتها ٥٢ ألف طن سنويا .

- الترسانة البحرية ببور فؤاد لإنتاج سفن حمولتها ٤٨ ألف طن سنويا .

- ترسانة التمساح بالاسماعيلية لإنتاج وحدات بحرية مجموع وزنها ٢٠٠٠ طن سنويا .

- الحوض الجاف الجديد بالاسكندرية بمنطقة القبارى ويبلغ طوله حوالى ٢٨٥ مترا وعرضه تحت المدخل حوالى ٤٨ مترا وعمق المياه فوق العتبة حوالى ١٤ مترا .

- تدعيم ورش الاصلاح وذلك للاستفادة من إمكانيات الورش المحلية فى أعمال إصلاح السفن .

● مركز أبحاث السفن : وستقوم الترسانة البحرية بالاسكندرية بالاشتراك مع كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية بإنشاء أكبر حوض لتجارب نماذج السفن فى الشرق الأوسط وذلك لإجراء التجارب والأبحاث الخاصة بتصميمات السفن الجديدة ويتكلف انشاء هذا المركز ١٠٠ ألف جنيه .

وبذلك تستعيد الجمهورية العربية المتحدة مكانتها اللائقة فى مجال الصناعات البحرية بين الدول الاخرى ، خاصة وأنها تقع فى قلب العالم البحرى وتطل على أعظم البحار أهمية من النواحى الاقتصادية والسياسية .

٦ ـ صناعات الغزل والنسيج



كان برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة أول خطوة فعالة نحو تحقيق التوسع فى صناعة الغزل والنسيج على أسس علمية وفق خطة مدروسة تحقق سياسة الاكتفاء الذاتى وطلبات الأسواق الخارجية ، وتهدف إلى أن تستوعب الصناعة نصف محصول القطن المصرى خلال ٢٠ سنة .

وقد وضع مشروع برنامج السنوات الخمس الثانى على نفس الأسس متوخيا الإمكانيات الكبيرة لهذه الصناعة وقدرتها على التصدير . وفى خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٢ كان التطور فى فروع صناعة الغزل والنسيج المختلفة كما يلى :

اولا ـ الصناعات القطنية :

تم رسم سياسة تدعيم هذه الصناعات على الأسس الآتية :

١ ـ الغزل السميك (نمر أقل من ٢٤) : أوقف كل توسع فيه وتم تحويل ١٠٠ ألف مغزل لانتاج الغزل السميك (نمرة ٢٠) إلى إنتاج الغزل المتوسط (نمرة ٤٠) وذلك بعد أن لوحظت صعوبة تصدير الغزل السميك .

٢ ـ الغزل المتوسط (نمرة فوق ٢٤) : بجانب تحويل الـ ١٠٠ ألف مغزل من إنتاج غزل سميك إلى إنتاج غزل متوسط تضمن البرنامج البدء فى إنشاء مصانع للغزل المتوسط بالصعيد بإقامة وحدة قوامها ٢٨ ألف مغزل تنتج ١٨٥٠ طنا متوسط نمرة ٣٠ سنويا .

كما تضمن البرنامج إقامة ٤ وحدات للغزل المتوسط تنشأ فى أسيوط والمنيا والفيوم والمنصورة ويبلغ الانتاج الكلى لهذه الوحدات عند إتمامها نحو ١٠ آلاف طن من متوسط نمرة ٣٠ سنويا .

٣ — الغزل الرفيع (من نمره ٦٠ فأعلى) : روعى التوسع فى إنشاء مصانع الغزل الرفيع فى مصانع شركة مصر كفر الدوار بإضافة ٧٥ ألف مردن رفيع ، وشركة مصر للحلة الكبرى بإضافة ٥٧ ألف مردن ، وشركة النيل للغزل الرفيع بإضافة ٣٠ ألف مردن ، وشركة سيوف للغزل الرفيع باضافة ١٠ آلاف مردن رفيع ، وشركة مصر حلوان للغزل والنسيج باضافة ٦١ ألف مردن رفيع ومتوسط (قطن وفبران) .

ونظرا لحاجة مصانع النسيج لهـذا النوع من الغزل لانتاج أقمشة البوبلين الرفيع وأقمشة اللينو ، وكذلك خيوط الحياكة وخيوط الغزل الصيادى وشباك الصيد ، سواء للاستهلاك المحلى أو التصدير ، فقد تضمن برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة إضافة ٢٠٠,٠٠٠ مغزل جديد للغزل الرفيع موزعة كالآتى :

وحدة للغزل الرفيع بدمياط ... ... ١٥٠٠٠ مغزل

وحدة للغزل الرفيع بميت غمر ... ...٣٠,٠٠٠ مغزل

وحدة للغزل الرفيع بطنطا ... ...٣٠,٠٠٠ مغزل

وحدة للغزل الرفيع بالمحمودية ... ... ١٥,٠٠٠ مغزل

توسعات مخصصة للمصانع القائمة ... ... ١١٠,٠٠٠ مغزل

وقد تم إنشاء الوحدات الجديدة كما نفذ نحو ٧٠ ./ من التوسعات المخصصة للمصانع القائمة .

وإلى جانب مشروعات البرنامج الأول المشار إليها تم التعـاقد مع حكومة ألمانيا الديموقراطية عام ١٩٥٩ على استيراد مصنع للغزل الرفيع يضم ١٠٠,٠٠٠ مغزل يقام فى شبين الكوم وقد تم تنفيذ المشروع وبدأ الانتاج .

٤ — غزل العوادم : سيترتب على التوسع فى صناعة الغزل الرفيع توفير كميات من عوادم التمشيط تبلغ نسبتهـا من ٢٥ إلى ٣٠ ./ من الأقطان المستخدمة فى إنتاج الغزل الرفيع . وهذه العوادم عبارة عن شعيرات قصيرة يمكن استخدامها

فى إنتاج الخيوط السميكة التى تستخدم فى إنتاج الأقمشة السميكة وتحل محل الخيوط السميكة التى تصنع فى الوقت الحاضر من القطن المصرى المرتفع الثمن ؛ كما تصلح هذه الخيوط لإنتاج البطاطين الرخيصة والكوفرتات . لذلك تضمن برنامج السنوات الخمس الثانى إنشاء وحدتين لغزل العوادم فى قليوب والزقازيق تنتج كل منهما ١٢٠٠ طن سنويا من غزل سميك نمرة ٤ إلى ١٢ وذلك بالاضافة إلى استكمال وتشغيل وحدة غزل العوادم بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة .

٥ - نسيج القطن : لم تكن هناك حاجة عند إعداد برنامج الصناعة الأول إلى إدراج مشروعات جديدة للنسيج نظرا لأن ثلاثا من الشركات الكبرى كانت تقوم فى ذلك الوقت بإنشاء وحدات جديدة للنسيج ، وهى شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار ، وشركة سباهى الصناعية ، وشركة مصر / حلوان ، وذلك علاوة على أن مصانع النسيج الصغيرة والمتوسطة بدأت فى استبدال أنوالها بأنوال حديثة أوتوماتيكية سريعة الإنتاج . وعند إعداد برنامج السنوات الخمس الثانى تبين أن طلبات تصدير الأقمشة من المنسوجات الخام وخاصة من الغزل المتوسط قد تزايدت ، مما دعا التفكير فى أن يتضمن هذا البرنامج إقامة وحدتين للنسيج فى زفتى ودمياط بجوار مصنعى الغزل ، وكذلك إقامة وحدتين للنسيج بالصعيد فى أسيوط وبنى سويف تمشيا مع خلق مراكز جديدة لصناعة النسيج . كذلك خصصت لمدينة بورسعيد وحدة لنسيج الأقمشة الثقيلة والأغطية من القطن والكتان ، ووحدة أخرى لصناعة شباك الصيد ، كما استلزم الأمر توسيع أقسام الغزل بمصنع مصر للغزل بالمحلة الكبرى بتزويدها بوحدة جديدة للنسيج . وتقوم هذه الشركة فى الوقت الحاضر باستبدال أنوال النسيج القديمة لإحدى وحدات النسيج بها بأنوال حديثة بدون مكوك تنشأ لأول مرة بالبلاد ، وتعد فى الوقت الحاضر أحدث ماوصل إليه العلم فى عمليات النسيج .

وهذه الأنوال هي أنوال سولزر وعرضها ٣ أمتار ، وينتج النول الواحد ثلاثة أثواب منفصلة وبنفس سرعة الأنوال القديمة مع ميزات كثيرة في انتظام الأقمشة المنسوجة عليها وخلوها من العيوب ، الأمر الذي يتيح المجال أمامها للتصدير .

٦ — التبييض والصباغة والتجهيز والطباعة : ساهمت شركة مصر البيضا في تطوير صناعة التبييض والصباغة والتجهيز والطباعة بتزويد مصانعها بأحدث الآلات لمواجهة الانتاج في الوحدة الثالثة بشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ، كما قامت شركة مصر بالمحلة بتجديد وتوسيع الاقسام الكيماوية . كذلك أنشأت شركة مصر / حلوان للغزل والنسيج وحدة خاصة للتجهيز تكفى إنتاجها من المنسوجات بعد توسعها في صناعة الغزل والنسيج .

ولما كانت مصانع النسيج الصغيرة والمتوسطة غير تابعة لمصانع الغزل تساهم بنصيب كبير في إنتاج الأقمشة ، فقد قامت وزارة الصناعة عند إعداد برنامج السنوات الخمس الأول بدراسة حالة مصانع الصباغة والتجهيز التي تعمل للغير نظير أجر ، وهي التي يتم فيها تجهيز إنتاج مصانع النسيج المشار إليها . فتبين أن قدرتها غير كافية سواء من ناحية الكمية أو النوع . لذلك أدرجت الوزارة ضمن البرنامج مشروعين أحدهما في شبرا الخيمة والآخر بالمحلة الكبرى لتجهيز المنسوجات القطنية لحساب هذه المصانع بطاقة إنتاجية ١٥ مليون متر سنويا لكل منها ، علاوة على إنشاء وحدة ثالثة للصباغة والتجهيز بأسيوط ملحق بمصنع الغزل والنسيج بطاقة إنتاجية قدرها ١٥ مليون متر سنويا .

وبذلك تكون كل الامكانيات مهيأة لتصدير الغزل إما خاما أو منسوجا ومجهزا تجهيزا سليما حسب الأذواق المختلفة .

ثانيا ـ الصناعات الصوفية :

قامت صناعة الصوف فى مصر فى ظروف الحرب الاستثنائية واعتمدت على آلات مستعملة من طرازات قديمة كانت تشترى من المصانع الأجنبية . لذلك لم يصل مستواها الفنى فى يوم من الأيام خلال هذه السنين إلى المستوى المرضى للصناعة ، مما جعلها عاجزة عن منافسة الصناعة الأجنبية . ولذلك كان لابد بصفة مبدئية من اتخاذ بعض الاجراءات لتدعيم صناعة الصوف فى مصر ورفع مستواها الفنى .

وفى عام ١٩٥٤ تدخلت الدولة لحماية هذه الصناعة عن طريق منع بعض الواردات الأجنبية ورفع الرسوم الجمركية عليها ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم صناعة وتجارة المنتجات الصوفية الذى حدد مواصفات الإنتاج المعروض للبيع ، وفى ظل ذلك التشريع أخذت المصانع تستكمل نواحى الإنتاج للوصول إلى المستوى الذى حدده القانون .

ونظرا إلى أن استهلاك المنتجات الصوفية يتزايد باضطراد مع انتشار التعليم ، وقد بدا أثر ذلك فعلا فى بلادنا فى ارتفاع كمية الانتاج المحلى عام ١٩٦٢ إلى حوالى أربعة أضعاف عام ١٩٥٢ ، وذلك بخلاف التوسع الكبير فى إنتاج بلوفرات تريكو الصوف خلال السنوات الأخيرة ، نظرا للاقبال على زى يكاد يكون موحدا من البلوفر والبنطلون فى فصل الشتاء ، لذلك أعدت مشروعات برامج التنمية بالنسبة للصناعات الصوفية بحيث تقابل الزيادة فى الطلب عليها فى المستقبل .

وبلغ عدد مشروعات غزل ونسيج الصوف الواردة فى خطة التنمية والتى بدأت فى الانتاج حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ — ٧ مشروعات ، بلغت تكاليفها الكلية ٣,٧٨٤,٥٠٠ جنيه منها ٥ مشروعات تكاليفها ٣,٧٦٣,٠٠٠ جنيه قامت بتنفيذها الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج ، ومشروعان جملة تكاليفهما ٢١٥٠٠ جنيه قام بتنفيذهما القطاع الخاص .

والبيان التالى يبين المشروعات التى بدأت فى إنتاج المنتجات الصوفية وأسماء المنشئات التى قامت بتنفيذها :

اسم المشروع	جهة التنفيذ	التكاليف الكلية
		جنيه
١ — توسيع مصنع الصوف بالمحلة	شركة مصر للغزل والنسج بالمحلة	٦٢٠,٠٠٠
٢ — وحدة غزل ونسيج الصوف (كونتننتال)	شركة مصر للغزل والنسج بالمحلة	٨٣٤,٠٠٠
٣ — توسيع مصنع الصوف (اسكو)	المحلات الصناعية للحرير والقطن	١٠٢,٠٠٠
٤ — توسيع مصنع الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف بوليكس	الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف	١,٧٠٧,٠٠٠
٥ — مصنع غزل الصوف الممشط ببور سعيد ...	شركة النصر للغزل والنسج ببور سعيد	٥٠٠,٠٠٠
٦ — شركة الجيزة لغزل الصوف (قطاع خاص)		١٥,٥٠٠
٧ — شركة القاهرة لغزل ونسج الصوف المكثف (قطاع خاص)		٦,٠٠٠
		٣,٧٨٤,٥٠٠

وتضمن برنامج السنوات الخمس الثانى مشروعا لإقامة مصنع للسجاد الميكانيكى بدمنهور ، وهى من المدن الهامة التى تتركز فيها تجارة شعر الأغنام ، وتبلغ الطاقة الانتاجية له ٣٠٠,٠٠٠ متر مربع سنويا ، على أن يكون انتاجه فى السنة الأولى ١٠٠,٠٠٠ متر وسيكفى هذا المصنع احتياجات البلاد من أنواع السجاد الميكانيكى وقد بلغت تكاليفه ١,٣٣٥,٢٥٠ جنيها ومن المنتظر أن يبدأ فى الانتاج خلال العام الحالى .

وفى أغسطس سنة ١٩٦٢ أسند مشروع صناعة التوبس من الصوف الخام والذى تقدر تكاليفه بـ ٣ مليون جنيه إلى شركة مصر / صباغى البيضا ، وهو يهدف إلى سد احتياجات مصانع غزل ونسج الصوف المحلية من التوبس ، عن طريق شراء الصوف الناعم من مصادر انتاجه فى الخارج وغسله وتمشيطه وتحويله إلى أشرطة (توبس) ، وهى الخامة التى تقوم باستيرادها مصانع الغزل الممشط من الخارج . وسيترتب على تصنيع التوبس محليا وفر فى العملات الأجنبية يسمح باستيراد كميات إضافية من الصوف دون زيادة فى الحصة المقررة لهذا الغرض . ومن المنتظر أن يبدأ هذا المشروع فى الانتاج فى يوليو سنة ١٩٦٥ .

كذلك تضمن البرنامج الثانى مشروعا لانتاج ألياف صناعية بديلة تحل محل جزء من الصوف الطبيعى . وقد تبين بعد الدراسة أن أنسب ألياف لهذا الغرض هى ألياف الأكريلات (الأورلون) التى تعتمد صناعتها على غازات البترول ، ويمكن استعمالها كبديل جزئى أو كلى للصوف الطبيعى وينتج المشروع نحو ٥ آلاف طن سنويا لمواجهة جانب من احتياجات الصناعات الصوفية فى الفترة بين عام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ، ويتكلف هذا المشروع حوالى ٧ مليون جنيه . هذا وتتجه صناعة الصوف فى العالم إلى الاعتماد مستقبلا على هذه الألياف كبديل لحوالى ٣٠ ٪ من احتياجاتها من الصوف الطبيعى .

وقد استحدثت فى البلاد أيضا صناعة خيوط وألياف النايلون ، وقد بدىء فى إنتاجها فى أوائل عام ١٩٥٨ . وتقدمت هذه الصناعة تقدما ملموسا منذ عام ١٩٥٩ وزودت صناعة النسيج بأنواع جديدة من الخيوط تمتاز بقوة الشد والاحتمال. كما استخدمت شعيرات فبران النايلون فى صناعة السجاد وأقمشة المعاصر . كذلك تقوم شركة مصر للحرير الصناعى بإنتاج الورق الشفاف ، وابتداء من عام ١٩٥٨ بلغت كميته ٥٥٥ طنا وتضاعف الإنتاج فى السنين الأخيرة . ومن أهم مشروعات الحرير الصناعى الواردة بالخطة والتى بدأت فى الإنتاج حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ ، مشروع توسيع المصرنيلون الذى أسند إلى شركة مصر للحرير الصناعى بتكاليف قدرها ٣١٧

ألف جنيه ، وهو يهدف إلى زيادة إنتاج خيوط المصرنيلون بمقدار ١٤٠ طنا سنويا . كما تم أيضا تنفيذ مشروع إنتاج خيوط الهيلانكا الذى أسند أيضا إلى شركة مصر للحرير الصناعى بتكاليف قدرها ٩٦٠ ألف جنيها ، وهو يهدف إلى إنتاج فبران الحرير الصناعى الملون وخيوط النايلون المطاط .

وقد تضمن برنامج السنوات الخمس الثانى عدة مشروعات للتوسع فى إنتاج الخيوط والألياف الصناعية أسند تنفيذها لشركة مصر للحرير الصناعى .

رابعا — صناعة الألياف النباتية :

تعتمد صناعة الألياف النباتية على الكتان والجوت والتيل والسيزال والمانيلا . وقد أدرج ضمن خطة التنمية تدعيم صناعة الكتان القائمة بزيادة وحداتها الإنتاجية وتجديد التجهيزات القائمة بمقدار ٧٥٠ طن سنويا و ٤,٥ مليون طن من المنسوجات الكتانية والمخلوطة سنويا .

أما بالنسبة للجوت ، فقد تضمن مشروع السنوات الخمس الأول توسيع مصنع الجوت بشبرا الخيمة، وذلك برفع طاقته الإنتاجية من ٢٥٠٠ طن إلى ٨٠٠٠ طن سنويا من الأكياس الخفيفة . وقد أجريت بعض التعديلات الإضافية التى تكفل زيادة الإنتاج إلى ٩٠٠٠ طن سنويا بالإضافة إلى إنشاء مصنع جديد بجهة بابيس بقدرة إنتاجية قدرها ١٨ ألف طن . وقد بدىء التوسع التدريجى بمصنع شبرا منذ عام ١٩٥٩ وأصبح يعمل بكامل طاقته الجديدة . أما بالنسبة لمصنع بابيس فإنه قد تم تشغيله جزئيا فى أوائل سنة ١٩٦٠ وعمل بكامل طاقته الإنتاجية فى أوائل سنة ١٩٦١

ونظرا لأن شركة الجوت تعتمد فى إنتاجها على الجوت الخام المستورد من الخارج الذى يبلغ قيمته حوالى ٤ مليون جنيه سنويا تدفع كلها بالعملة الصعبة ، فقد

أولت حكومة الثورة اهتماما كبيرا لاستخدام ألياف أخرى تحل محل الجوت المستورد ، وقام قسم الألياف النباتية بوزارة الزراعة مع المختصين بوزارة الصناعة والشركة العامة لمنتجات الجوت بدراسات دلت على أن ألياف نبات التيل المصرى مساوية تماما لألياف الجوت المستورد فى أوجه الاستخدام . وزرعت فعلا بعض المساحات بهذا المحصول وأجريت تجارب على الألياف الناتجة فى صناعة العبوات المختلفة فنجحت نجاحا تاما . وتضمنت خطة التنمية برنامجا للتوسع فى زراعة التيل بحيث تبلغ المساحة المنزرعة لهذا المحصول ٥٠ ألف فدان خلال ثلاث سنوات .

وبالنسبة لصناعة السيزال يوجد فى البلاد مصنع متخصص يقوم بغزل السيزال المستورد وتحويله إلى دوبارة وحبال وقد تضاعف إنتاجه خلال السنوات العشر الأخيرة أكثر من عشر مرات ، إذ كان فى عام ١٩٥٢ — ٦٥ طنا وارتفع إلى ٧١١ طنا فى عام ١٩٦٢ ، و ٨٠٪ من إنتاجه يستهلك محليا أما الباقى فيصدر للخارج .

خامسا ـ صناعة التريكو :

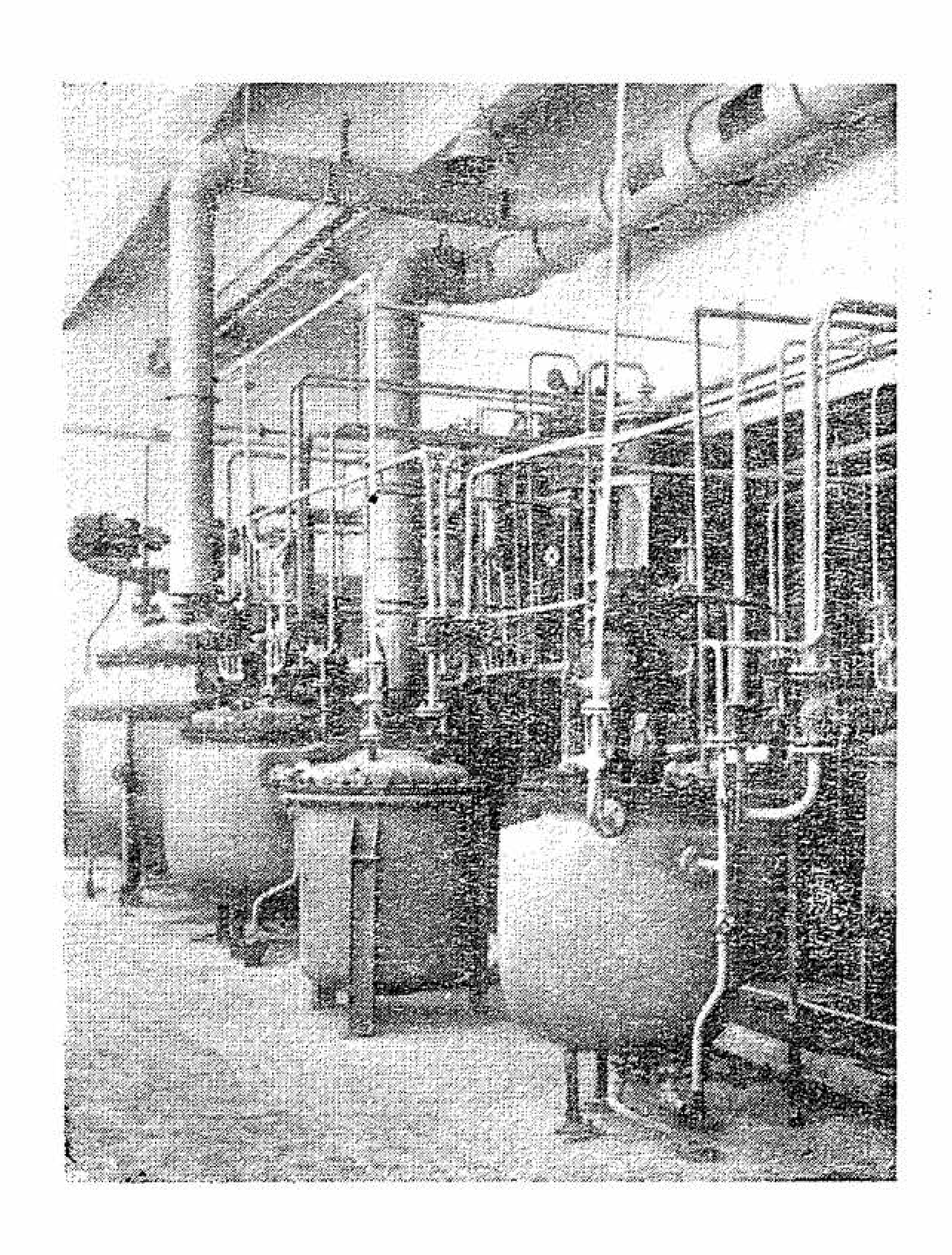
زاد الطلب فى السنوات الأخيرة على منتجات التريكو زيادة كبيرة تبعا لتزايد السكان من جهة وتزايد متوسط استهلاك الفرد من جهة أخرى إلى جانب التطورات الجديدة التى ظهرت فى صناعة معدات التريكو مما شجع المستهلك على زيادة الإقبال على المنتجات الممتازة. وقد رخصت وزارة الصناعة بإنشاء أربع وحدات جديدة للتريكو فى محافظات الجيزة والقاهرة وبور سعيد وطنطا . كما وافقت على توسيع ١٥ من المصانع القائمة موزعة على المحافظات المختلفة وذلك من جملة عدد المصانع القائمة والتى يبلغ عددها ١١٧ مصنعا .

وتوالى وزارة الصناعة العناية بصناعة التريكو نظرا لأنها من الصناعات التى تستوعب كثيرا من الأيدى العاملة ، وقد رسمت لذلك سياسة تهدف إلى تزويدها بالآلات الحديثة أولا بأول لمجاراة التطور السريع فى صناعة الآلات ، ولمواجهة التزايد الكبير فى نصيب الفرد من منتجاتها إذ بلغ فى عام ١٩٦٢ أكثر من ضعف نصيبه فى عام ١٩٥٢ .

وفيما يلى بيان عن تطور الانتاج فى فروع صناعة الغزل والمنسوجات المختلفة خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٢ :

الصنف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
غزل القطن	ألف طن	٥٥,٧	١٢٠,٧
نسيج القطن	« «	٤٠	٨٠,٩
غزل الصوف	« «	٢	٨,٩
نسيج الصوف	« «	٠,٨	٣,١
غزل حرير صناعى وألياف صناعية ...	« «	٤	١٢,٣
نسيج حرير صناعى	« «	٤,٢	٨,١
غزل كتان	طن	٣٠٠	٧٩٧
بطاطين وسجاد وأكلمة	«	١١٠	٣٨٣٥
شغل سنارة	ألف دسته	١٦٤٩	٧٦٢٠
حبال سيزال	طن	—	٤٨٠
حبال ودبارة	«	٢٠٠	١١٢٠
غزل جوت	ألف طن	١,٧	٢٢,٢
نسيج جوت	« «	١,٦	٢٠,٦
ملابس جاهزة	« «	١٠	٢٤,٣
سجاد نايلون	متر مربع	—	٣٦٩٠
شريط معاصر الزيوت	طن	—	١٠٩
دانتلا نايلون وحرير صناعى	«	—	٢٩,٥
داكرون	«	—	٣٦

٧ ـ الصناعات الكيماوية والدوائية



تعتبر الصناعات الكيماوية ثمرة الرقى الصناعى فى العالم وإحدى الدعامات الرئيسية التى يرتكز عليها الإنتاج الصناعى فى جميع قطاعاته ، وكذلك الانتاج الزراعى فيما يختص بالتسميد ومكافحة الآفات واستغلال المخلفات الزراعية . وكانت أغلب الصناعات الكيماوية القائمة فى مصر قبل الثورة تتكون من وحدات إنتاجية صغيرة يختص معظمها بإنتاج الصابون وغيره من السلع الاستهلاكية ، وكذلك بعض أنواع الأسمدة . ونتيجة لذلك كانت البلاد تلجأ إلى الاستيراد لاستكمال احتياجاتها من الكيماويات والمنتجات الكيماوية . وبلغت قيمة الواردات من الكيماويات والمنتجات الكيماوية ٣٣ مليون جنيه ، أى نحو ١٤٪ من متوسط قيمة الواردات الكلية للبلاد خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٢ . ولهذا روعى عند إعداد برامج التصنيع النهوض بالصناعات الكيماوية حتى يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى . وقد تضمنت برامج التصنيع ١٩٥ مشروعا كيماويا قدرت تكاليفها الكلية بحوالى ١٨٣,٥ مليون جنيه . وقد أنتج من هذه المشروعات لغاية ٦٢/١٢/٣١ — ٥٦ مشروعا تبلغ تكاليفها الكلية ٥٢,٧ مليون جنيه .

ومن أهم المشروعات التى أنتجت : سماد نترات النوشادر الجيرى وسماد كبريتات النشادر ، والتوسع فى صناعة سماد نترات الجير وسماد السوبر فوسفات ، وإنتاج ورق التعبئة (كرافت) ، وورق الطباعة والكتابة ، والتوسع بشركة الورق الأهلية ، وإنتاج الصودا الكاوية ، وكلوريد الحديديك ، والخشب الحبيبى ، والتوسع فى صناعة إطارات السيارات وإنتاج ألواح الأنترابلاس (الفورمايكا) ومنتجات أدوية فايزر مصر ، وهوكست الشرقية ، ومستحضرات ماكس فاكتور للتجميل ، والتوسع فى إنتاج بعض المبيدات الحشرية .

ويشمل قطاع الصناعات الكيماوية عدة مجموعات أهمها :

- الصناعات الكيماوية الأساسية .
- صناعة الأسمدة الكيماوية .
- صناعة الاب والورق والصناعات السليولوزية .
- منتجات تقطير الفحم .
- منتجات المطاط .
- صناعة دبغ الجلود ومنتجاتها .
- المنتجات الكيماوية المختلفة .
- المنتجات الدوائية ومستحضرات التجميل والمستلزمات الطبية .

وفيما يلي عرض لمجموعات الصناعات الكيماوية يشمل مقارنة بين موقف كل مجموعة قبل الثورة وموقفها فى الوقت الحاضر :

١ ـ الصناعات الكيماوية الاساسية :

تشمل هذه المجموعة صناعة الأحماض والقلويات والأملاح والراتنجات والألياف الصناعية وغيرها من الكيماويات التى تستخدم كمواد أولية أو كمواد معالجة فى الصناعات الأخرى، وترجع أهمية الصناعات الكيماوية الأساسية إلى أنها ضرورية للصناعات الأخرى .

ونظرا لعدم اتباع خطة محددة لتنمية قطاع الصناعات الكيماوية الأساسية قبل الثورة خاصة وأن العائد من هذه الصناعات يقل عادة عن مثيله من الصناعات الكيماوية الاستهلاكية ، فإن الظروف المناسبة لم تتهيأ لقيام هذه الصناعة فى تلك الفترة ، مما أدى إلى اعتماد البلاد اعتمادا كبيرا على الاستيراد لتغطية العجز فى حاجة الاستهلاك المحلى .

ويبين الجدول الآتى الإنتاج الفعلى من الكيماويات الأساسية فى عام ١٩٥٢ وفى عام ١٩٦٢ والانتاج المحلى المنتظر بعد تنفيذ جميع مشروعات الخطة الخمسية :

الصنف	الإنتاج عام ١٩٥٢	الإنتاج عام ١٩٦٢	الإنتاج المحلى المنتظر بعد تنفيذ مشروعات الخطة
	طن	طن	طن
الأحماض :			
حامض كبريتيك ١٠٠ ٪	٥٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	٣٤٠٠٠٠
حامض نيتريك ١٠٠ ٪	٧٧٠٠٠	١٨٣٠٠٠	٩٧٦٠٠٠*
حامض الفسفوريك ١٠٠ ٪ ...	—	—	١٨٠٠٠*
حامض كلوروسلفونيك	—	—	١٠٠٠
القلويات :			
صودا كاوية ١٠٠ ٪	٢٠٠٠	١٦٧٠٠٠	٤٧٠٠٠
كربونات صوديوم	—	—	٧٧٠٠٠
نوشادر	٢٣٥٠٠	١٣٦٠٠٠	٤٦٠٠٠٠*
أملاح :			
كلوريد الحديديك	—	٢٢٧	٣٠٠٠
أملاح حامض الفسفوريك	—	—	٨٠٠٠*
منتجات كيماوية أساسية أخرى ...			
كربيد الكالسيوم وفيروسيليكون ...	—	—	٨٠٠٠
غاز الكلور	١٦٠٠٠	٥١٧٨	٢١٠٠٠
صوف صناعى (ألياف صناعية)	—	—	٤٠٠٠
فينول فورمالدهيد	—	—	٤٥٠٠
النترو بنزين	—	—	٧٥٠
الأنيلين	—	—	٥٧٠
اسيتون	—	—	٦٠٠
كحول بوتيلى	—	—	١٣٥٠
خلات البوتيل والإثيل	—	—	١٢٠٠
فورمالدهيد	—	٣٤٤	٣٠٠٠

* هذا التقدير على أساس تنفيذ الخطة الخامس بشركة كيما توافر فائض من الطاقة الكهربائية بمنطقة أسوان

ويتضح من هذا الجدول أن إنتاج الكيماويات الأساسية الهامة زاد فى عام ١٩٦٢ عنه فى عام ١٩٥٢ بنسبة كبيرة ، كما بدأ انتاج مادة كلوريد الحديديك لأول مرة بغرض استخدامها فى عمليات ترويق المياه بدلا من الشبة التى تستورد من الخارج .

٢ ـ صناعات الأسمدة الكيماوية :

وتشمل هذه الصناعة الأسمدة الأزوتية والأسمدة الفوسفاتية والأسمدة البوتاسية وهى تحتوى على العناصر الثلاث الرئيسية التى تعتبر ضرورية لحياة النبات .

ولم يكن بالبلاد فى عام ١٩٥٢ سوى مصنع واحد لإنتاج الأسمدة الأزوتية وهو مصنع شركة الأسمدة والصناعات الكيماوية بالسويس وكانت قدرته الإنتاجية ٢٠٠ الف طن فى اليوم من سماد نترات النشادر الجيرى (١٥,٥ ٪ أزوت) وإن لم يزد إنتاجه الفعلى فى ذلك العام على ١١١ ألف طن.

وفى عام ١٩٥٦ أنشئت الشركة المصرية للصناعات الكيماوية (كيما) وتقرر أن تشمل مصانعها بأسوان ثلاثة خطوط إنتاجية قدرتها ١٢٠٠ طن فى اليوم من سماد نترات النشادر الجيرى (٢٠,٥ ٪ أزوت) ثم تقـرر إضافة خط رابع قدرته ٤٠٠ طن فى اليوم وأصبحت القدرة الإنتاجية لمصانع الشركة ١٦٠٠ طن فى اليوم .

وتم توسيع شركة الأسمدة والصناعات الكيماوية بالسويس وأصبحت قدرتها الإنتاجية ٢٥٠,٠٠٠ طن من نترات الجير سنويا ، كما أصبحت بها وحدة جديدة لإنتاج ١٠٠,٠٠٠ طن من سماد كبريتات النشادر (٢٠,٦ ٪ أزوت) فى السنة

ونتيجة لذلك زاد إنتاج البلاد من الأسمدة الأزوتية فأصبح فى عام ١٩٦٢ ٣٦٨ الف طن من نترات الجير و٣٤٠ الف طن من نترات النشادر الجيرى .

ونظرا لأن احتياجات البلاد من الأسمدة الأزوتية كما تقدرها لجنة الاحتياجات السمادية بوزارة الزراعة تزيد على إنتاج المصانع القائمة ، فقد وضعت وزارة الصناعة الخطة الإنتاجية للأسمدة الأزوتية على ضوء تقدير هذه اللجنة . وطبقا لهذه الخطة سوف يتعدى الإنتاج المحلى من الأسمدة الأزوتية ٢ مليون طن (١٥,٥ ٪ أزوت) فى سنة ١٩٧٠

وبالنسبة للأسمدة الفوسفاتية فقد كان بالبلاد عام ١٩٥٢ مصنعان لانتاج سماد السوبر فوسفات هما مصنع الشركة المالية والصناعية بكفر الزيات وقدرته الإنتاجية ١٢٠ ألف طن فى السنة ، ومصنع شركة أبو زعبل وكفر الزيات بأبى زعبل وقدرته الانتاجية ٧٠,٠٠٠ طن . وبلغ إنتاج المصنعين فى عام ١٩٥٢ نحو ١٠٦٠٠٠ طن زادت فى عام ١٩٦٢ إلى ١٩٤٠٠٠ طن أى حوالى ١٨٢ ٪ . وطبقا لتقدير الاحتياجات السمادية للبلاد ينتظر أن تبلغ حاجة البلاد من الأسمدة الفوسفاتية فى سنة ١٩٧٠ حوالى ٦١٥٠٠٠ طن . وبناء على هذا تقرر وضع الخطة الانتاجية للاسمدة الفوسفاتية فى حدود هذه الكمية ويجرى حاليا تنفيذ مصنع لإنتاج هذا السماد بمدينة أسيوط .

وقامت لجنة الاحتياجات السمادية بوزارة الزراعة بتقدير احتياجات البلاد من الأسمدة البوتاسية بنحو ٤٥٠٠ طن فى عام ١٩٦٠ ، تزيد تدريجيا إلى ١٩٠٠٠ طن فى عام ١٩٦٣ ، وإلى ٢٧٠٠٠ طن فى عام ١٩٦٥ ونظرا لصغر حجم الاستهلاك المحلى من هذه الأسمدة فضلا عن ارتفاع نسبة البوتاسيوم بالتربة المصرية فلم تتضمن الخطة الخمسية إقامة مصانع لانتاج الأسمدة البوتاسية سوى إقامة وحدة لانتاج ٤٠٠٠ طن من كبريتات البوتاسيوم فى السنة باستغلال مخلفات مصنع التقطير بالحوامدية على أن تغطى بقية حاجة الاستهلاك عن طريق الاستيراد من الخارج .

٣ ـ صناعة لب الورق والصناعات السليولوزية :

وتشمل هذه الصناعات إنتاج اللب والورق بمختلف أنواعه والكرتون والأخشاب الصناعية وصناديق الكرتون ومرشحات السجائر .

وكان بالبلاد فى عام ١٩٥٢ — ٧ مصانع للورق والكرتون يتراوح إنتاجها الفعلى بين ٢٠ و ٢٤ الف طن سنويا، وتقدر طاقتها الإنتاجية الكاملة بحوالى ٣٠ الف طن سنويا . ويرجع السبب فى عدم بلوغ هذه المصانع أقصى قدرة إنتاجية لها إلى أن استعدادها الفنى لم يمكنها فى ذلك الوقت إلا من إنتاج أنواع محدودة من الورق والكرتون كانت لا تفى إلا بحوالى ربع احتياجات الاستهلاك المحلى من مختلف أنواع الورق ، الأمر الذى أدى إلى قيام البلاد باستيراد حوالى ٦٥ ألف طن سنويا فى المتوسط من الورق والكرتون خلال الفترة من ١٩٥٠ — ١٩٦٢ قيمتها السنوية حوالى ٦ مليون جنيه .

وكانت مصانع الورق تعتمد أساسا على الورق الدشت كخامة رئيسية، ولم تتجه هذه المصانع إلى إنتاج أنواع جديدة من الورق لسد حاجة البلاد بدلا من التنافس فى مجال ضيق وفى بعض أنواع محدودة، كما أنها لم تستفد من التطورات الحديثة التى طرأت على هذه الصناعة والتى جعلت فى الإمكان إنتاج أنواع كثيرة من الورق مثل ورق الكتابة والطباعة من خامات أخرى غير الأخشاب مثل مخلفات الزراعة كالقش ومصاص القصب ، وبعض النباتات مثل البوص والغاب والبردى . وبلغت التكاليف الكلية لمشروعات الورق التى بدأت فى الإنتاج حتى ١٩٦٢/١٢/٣١ — ١٢,١٥٠,٠٠٠ جنيه :

	جنيه
● إنتاج ورق التعبئة كرافت ، وتكاليفه	١,٤٥٢,٠٠٠
● ورق الكتابة والطباعة ، وتكاليفه	٨,٨٦٤,٠٠٠
● التوسع فى شركة الورق الأهلية ، وتكاليفه	١,٣١٠,٠٠٠
● التوسع فى إنتاج الكرتون المضلع ، وتكاليفه	٤١٩,٠٠٠
● إنتاج فلتر السجاير الورق ، وتكاليفه	١٥٥,٠٠٠

٤ — منتجات تقطير الفحم :

تعتبر هذه المنتجات من الكيماويات الأساسية التى تستخدم كمواد أولية فى عدة صناعات أخرى .

ولم تكن هذه الصناعة قائمة بالبلاد قبل تنفيذ برامج التصنيع سوى بمصنعى شركة ليبون بالاسكندرية وإدارة الغاز والكهرباء بالسبتية ، بغرض إنتاج كميات صغيرة من غاز الاستصباح وقد أدرجت بالخطة الخمسية ثلاثة مشروعات لمنتجات تقطير الفحم وهى :

● مشروع صناعة فحم الكوك : لإنتاج فحم الكوك اللازم لتغذية الأفران العالية التى تعتمد عليها صناعة الحديد والصلب بدلا من استيراده من الخارج مما يؤدى إلى خفض تكاليف الإنتاج بمصنع الحديد والصلب. وتبلغ تكاليف هذا المشروع حوالى ٦٫٥ مليون جنيه ويجرى حاليا استكمال الأعمال الإنشائية وتركيب المعدات بالمصنع الذى أقيم بحلوان وينتظر أن يبدأ الانتاج فى عام ١٩٦٤ .

● مشروع توسيع مصنع الكوك : وذلك لمواجهة زيادة القدرة الإنتاجية بمصنع الحديد والصلب وتبلغ تكاليف هذا التوسع ٤٫٣ مليون جنيه .

● مشروع تقطير القطران من مصنع الكوك : وذلك لإنتاج النفتالين والفينول والكريزول والانثراسين التى تلزم لصناعة الأدوية والبلاستيك والمبيدات الحشرية ومواد الصباغة وغيرها من الصناعات الهامة. وتبلغ القدرة الانتاجية المقترحة لوحدة التقطير ١٥٠٠٠ طن سنويا وتبلغ تكاليفها حوالى ٣٦٠٫٠٠٠ جنيه ومن المنتظر مضاعفة هذه الوحدة بعد توسيع مصنع الكوك .

٥ ــ منتجات المطاط :

لم تكن صناعة إطارات المطاط قائمة بالبلاد قبل الثورة ، بل كانت هناك مصنوعات مطاطية مختلفة غير الاطارات بلغ المنتج منها فى عام ١٩٥٢ حوالى ٧٠٠ طن ، وتضاعف هذا الرقم تدريجيا نتيجة لمشروعات هذه الصناعة حتى وصل الانتاج إلى ٥٤١٥ طنا ، وتقدمت صناعة إطارات المطاط فى مصر بدرجة كبيرة فبلغت جملة المبيعات السنوية من الإطارات والأنابيب الداخلية حوالى ٤٫٥ مليون جنيه ، منها مبيعات للخارج قيمتها مليون جنيه ، والباقى

يستهلك محليا . كما أن مصنوعات المطاط عدا الإطارات أصبحت تشمل الخراطيم والألواح والسجاد والأرضيات وسيور الحركة والأحذية والحبال والبروفيلات وعلب البطاريات . وقد بدأ مشروع إنتاج السيور الدائرية حرف «٧» فى الأنتاج ، كما ورد فى برامج التصنيع مشروع التوسع فى الاطارات بشركة النقل والهندسة ، ويهدف هذا المشروع إلى زيادة الإنتاج فى الاطارات والأنابيب. وقد وصل جزء كبير من المعدات والآلات المخصصة لزيادة الانتاج من الأنواع المختلفة . كما أنتج مصنع الشركة إطارات النقل الثقيل والأتوبيس ، إلى جانب إطارات النقل من مختلف المقاسات ، وستبدأ الشركة خلال عام ١٩٦٣ إنتاج الاطارات اللازمة للدراجات والموتوسيكلات بمعدل ٢٥٠٠ إطار خارجى ومثلها من الأنابيب الهوائية فى اليوم الواحد . وبلغت تكاليف هذا المشروع ٢٠٣٠٠٠ جنيه .

٦ – صناعة دباغة الجلود ومنتجاتها :

لم تتضمن برامج التصنيع مشروعات لزيادة الطاقة الإنتاجية من الجلود المدبوغة نظرا لوجود طاقة معطلة بالمدابغ القائمة إنما اتجهت البرامج إلى إقامة مدبغة نموذجية الغرض منها تجميع المدابغ الصغيرة فى مدبغة نموذجية ترفع مستوى دبغ الجلود المحلية. وبلغ انتاج الجلود المدبوغة عام ١٩٦٢ — ٩٠١٠ طن تقدر قيمتها بحوالى ٦,٩ مليون جنيه بعد أن كانت ٧٤٥٠ طنا عام ١٩٥٢ ويواصل القائمون على صناعة دبغ الجلود بذل جهودهم فى سبيل الارتقاء بمستوى الجلود المدبوغة وإدخال التحسينات عليها .

٧ – المنتجات الكيماوية المختلفة :

وتشمل هذه المجموعة معظم المنتجات الكيماوية التى لم ترد تحت بقية المجموعات السابقة مثل مواد الصباغة ، والماء الثقيل ، والمبيدات الحشرية ، والماء الأكسجينى ، ومنتجات البلاستيك ، والمنظفات الصناعية وغيرها .

ونظرا لقدم وازدهار وتوسع صناعة الغزل والنسيج فى الجمهورية العربية المتحدة كان من الطبيعى أن تقوم البلاد بانتاج المواد اللازمة لصباغة وطباعة

المنسوجات لتحافظ على المستوى الذى وصلت اليه هذه الصناعة بل وترقى بها الى مستوى أفضل. لذلك تضمنت برامج التصنيع مشروعا لانتاج مواد الصباغة والمواد الوسيطة بقدرة إنتاجية ٢٠٠٠ طن فى العام ومن المقرر أن يبدأ هذا المشروع فى الإنتاج خلال عام ١٩٦٥ .

ولاستكمال الخطوات التى تخطوها البلاد نحو استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية ، اشتملت الخطة الخمسية على مشروع لإنتاج الماء الثقيل بقدرة انتاجية قدرها ٢٠ طن فى العام، وذلك باستغلال خلايا التحليل الكهربائى بمصنع السماد بشركة كيما بأسوان، ومن المزمع تصدير جزء كبير من الماء الثقيل مما يجلب للبلاد كثيرا من العملات الصعبة .

وهناك ارتباط وثيق بين قطاعى الإنتاج الزراعى والصناعى فيما يختص بمقاومة الآفات ، فقبل عام ١٩٥٢ كانت البلاد تعتمد اعتمادا كليا على استيراد المبيدات الحشرية ، إلا أنه فى عام ١٩٥٧ بدأ إنتاج الد. د. ت فى البلاد بقدرة سنوية قدرها حوالى ٢٦٠٠ طن .

ومن مقاييس حضارات الدول الحديثة استخدامها لأنواع المنظفات الصناعية ، ولذا أفسحت الخطة مجالا للنهوض بهذه الصناعة ، وبالفعل أقامت شركة المنتجات العالمية مشروع المنظفات الصناعية. وقد بدأ المصنع فى الانتاج بقدرة إنتاجية ٣٧٠٠ طن سنويا . بالاضافة إلى توسع شركة النشا الأهلية فى إنتاجها كما تمت إقامة وحدة جديدة بشركة أقطان كفر الزيات .

وستنتج المادة الفعالة الأساسية فى صناعة هذه المنظفات وهى مادة " الدودسيل بنزين " قريبا فى السويس بعد تشغيل الوحدة المقامة لهذا الغرض بمشروع تفحيم المازوت .

ومن مشروعات المنتجات الكيماوية المختلفة الواردة فى برامج التصنيع والتى بدأت الانتاج حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٦٢ — ١٠ مشروعات تبلغ تكاليفها حوالى ١,٩١٩,٠٤٥ جنيه بيانها كالآتى :

	جنيه
ألواح الألترا باس (الفورميكا)	٩٦,٠٠٠
الجلود الصناعية من البلاستيك	٤٨,٠٠٠
طبع وتحميض الأفلام	١,٢٣٤,٠٠٠

	جنيه
تصنيع الفلين	٥٥,٢٢٥
المواد الكيماوية النقية	٧٤,٧٠٠
الزراير من الكازين	١٦,٧٠٠
الفرش الكربونية	١٧,١٢٠
أقلام الحبر الجاف والسائل	٣١,٠٠٠
الزجاجات الفارغة من البلاستيك	١٨,٠٠٠
أنواع من المبيدات الحشرية	٣٢٨,٦٠٠

٨ ـ صناعة الأدوية :

تعتبر الأدوية من السلع الأساسية الواجب توافرها فى الأسواق بصفة مستمرة بكميات تزيد عن حاجة الاستهلاك المحلى و بأسعار معتدلة فى متناول طبقات الشعب .

وقد ظلت البلاد تعتمد اعتمادا كليا على ما تستورده من الأدوية لتغطية احتياجاتها ، وتعثرت المحاولات التى بذلت لإقامة مصانع لإنتاج الأدوية فى مصر ، وحتى عام ١٩٥٢ كان الإنتاج المحلى من الأدوية لا يتعدى بعض المستحضرات الصيدلية البسيطة والأدوية الدستورية ، ولم تتجاوز قيمة الإنتاج المحلى فى تلك السنة ٧٠٠,٠٠٠ جنيه بينما بلغت قيمة الاستهلاك المحلى من الأدوية فى تلك السنة حوالى ٥,٥ مليون جنيه ، أى أن نسبة الإنتاج المحلى فى عام ١٩٥٢ بلغ حوالى ١٢./. فقط من مجموع الاستهلاك الكلى .

ورغم أن عدد مصانع الأدوية المرخص بها فى عام ١٩٥٢ بلغ حوالى العشرين فإنه لم يكن من بينها سوى مصنعين كبيرين نسبيا هما :

● مصنع شركة مصر للمستحضرات الطبية ، الذى أنشىء فى عام ١٩٤٠ برأس مال قدره ١٠٠,٠٠٠ جنيه .

● مصنع شركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد) ، الذى أنشىء فى عام ١٩٤٧ برأس مال قدره ١٨٧,٥٠٠ جنيه .

ويمكن تقسيم مشروعات الأدوية الواردة فى برامج التصنيع إلى المجموعات الآتية :

● مشروعات النهوض بمصانع الأدوية المحلية القائمة وزيادة إنتاجها : ومن أهم هذه المشروعات التوسع فى شركة مصر للمستحضرات الطبية ، والتوسع فى شركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد) .

● مشروعات لإنتاج الكيماويات الدوائية والمواد الفعالة : ومن أهم هذه المشروعات مشروع لإنتاج الكيماويات الدوائية ومضادات الحيوية ، أسند لشركة النصر للكيماويات الدوائية و بلغت تكاليفه ٤,٢ مليون جنيه ، وأهم منتجاته : مركبات السلفا — مركبات حامض السالسيلك — البنسلين ومشتقاته — الاستربتومايسين ومشتقاته — الكلورامفنيكول الدكستران — الجلوكوز الطبي والنقي وجلوكونات الكلسيوم — فيتامين ج — حمض الستريك وسترات الصوديوم .

● إنتاج المستحضرات الصيدلية العالمية : ومن أهمها منتجات شركة فايزر مصر ، وشركة هوكست الشرقية ، وشركة سويس فارما ، (سيباوساندوز — واندر) .

ونتيجة لهذه المشروعات ارتفعت رؤوس الأموال المشتغلة فى صناعة الأدوية من ٧٠٠,٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٢ إلى حوالى ٥,٤ مليون جنيه فى عام ١٩٦٢ ، وزاد الإنتاج السنوى من الأدوية باضطراد حتى بلغ فى العام المنتهى فى ٣٠ / ٦ / ٦٣ — ١٢ مليون جنيه على أساس سعر البيع .

٩ — المستلزمات الطبية :

كانت البلاد تعتمد كلية على الاستيراد فى الحصول على إحتياجاتها من المستلزمات الطبية المختلفة ، وذلك فيما عدا القطن الطبي الذى قامت شركة مصر

للغزل والنسيج بانتاجه بما يكفى حاجة الاستهلاك المحلى وتصدير الفائض منه للخارج ونظرا لأهمية هذه المستلزمات فقد تضمنت خطة التنمية المشروعات التالية لسد حاجة البلاد منها :

- إنتاج الخيوط الجراحية .
- إنتاج الأربطة والشاش الطبي وزيادة الإنتاج من القطن الطبي .
- إنتاج الأشرطة واللاصقات الطبية .
- مستلزمات مصانع الأدوية من زجاجات الأدوية .
- إنتاج أجهزة المعامل .
- إنتاج الآلات الجراحية .

١٠ ـ صناعة العطور ومستلزمات التجميل :

تعتبر هذه الصناعة من الصناعات التى نمت نموا سريعا خلال السنوات العشر الأخيرة ، وخاصة بعد صدور قوانين تنظيم الصناعة وتشجيعها ، وقد كانت البلاد تعتمد على استيراد هذه المنتجات من الخارج باعتبارها من الكماليات التى تعنى بها طبقة خاصة من الشعب قادرة على دفع الأثمان المرتفعة التى تعرض بها هذه المنتجات بالأسواق ، وكان المستوردون والتجار يحصلون على أرباح خيالية من عمليات استيرادها والاتجار فيها .

ورسمت سياسة التوسع فى صناعة مستحضرات التجميل على أساس الحصول على الخبرات الفنية من المصانع الكبيرة بفرنسا وألمانيا وانجلترا وغيرها وإنتاج المستحضرات التى اشتهرت بها هذه المصانع وبنفس الجودة والاسم والعلامة التجارية التى عرفها جمهور المستهلكين، وفى مقابل ذلك تحصل الشركات الأجنبية على أتاوة على الإنتاج بنسب مختلفة تتوقف على الخبرة وأهمية السلع المنتجة .

وأهم المنتجات العالمية التي توجد في الأسواق المحلية حاليا بناء على تنفيذ هذه السياسة :

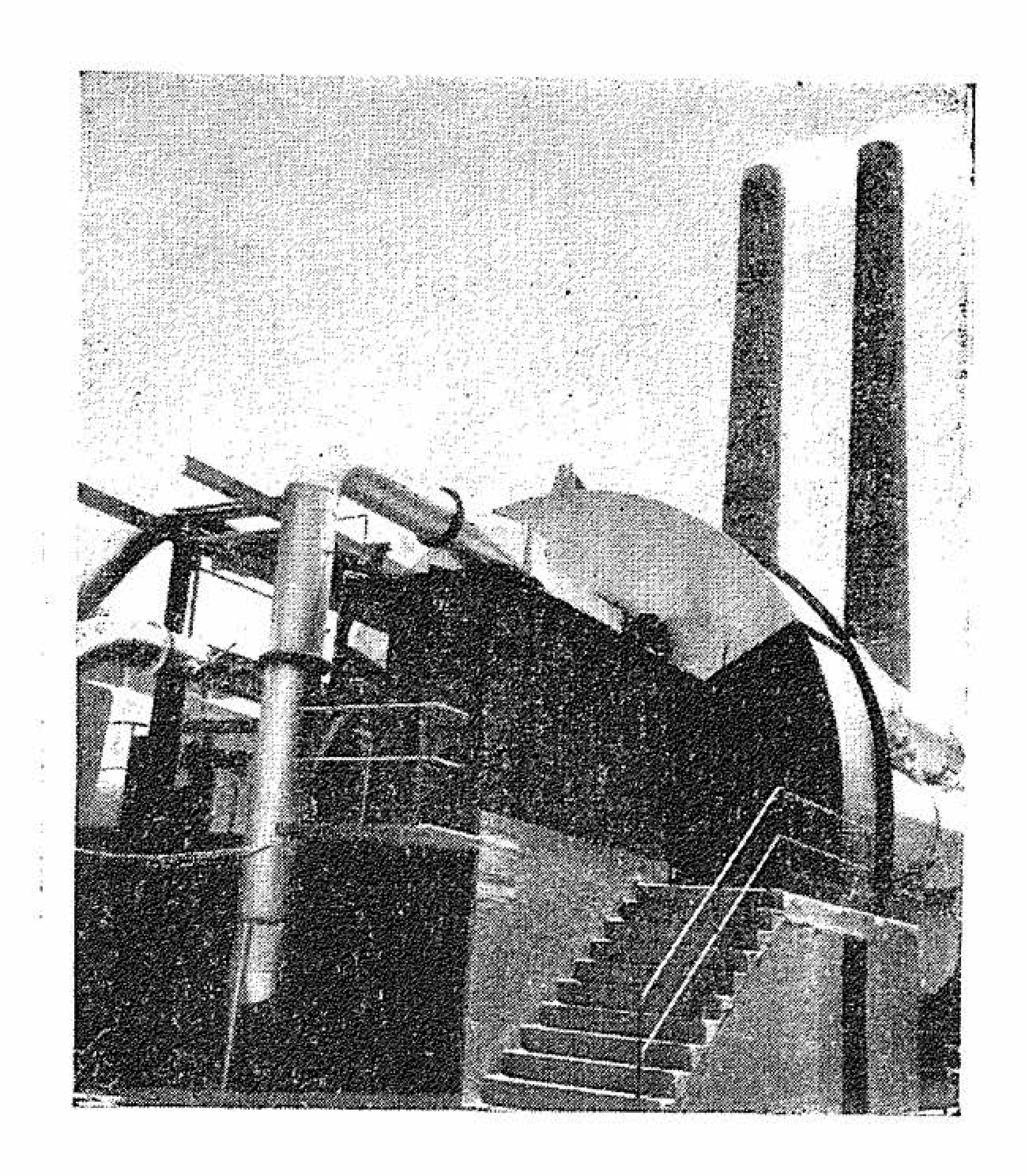
- معاجين الأسنان: ويوجد منها أصناف: برودنت — جيبس — سيدنت — دنتال — كولينوس — بلنداكس — سوليا — كاليكلور — مونادنت — وغيرها ..
- معاجين الحلاقة : توجدمنها أصناف : بلنداكس — سوليا — كولينوس دوش — كافركس — وغيرها ..
- كريمات البشرة : ويوجد منها : بلنداكس — سوليا — ماكس فاكتور — موسون — بوندز — نانسى — دكتورج . ن. بايو — نيفيا — فالى — وغيرها . .
- مستحضرات لتجميل الشعر أو صباغته: وتوجد منها أصناف: بوليكور — ويللا — تنسول ميرول — نانسى — برمكس ..
- عطور وكولونيات : وتوجد منها أصناف : كارفن — شكاباريللى — ٤٧١١ — موسون — وغيرها . .
- أحمر شفاه وطلاء الجفون وطلاء أظافر : وتوجد منها أصناف : ماكس فاكتور — كيوتكس — نانسى — وغيرها ..
- مساحيق الوجه : توجد منها أصناف : ماكس فاكتور — تمارا — أوريفان — وغيرها ..

وقد ترتب على إنتاج مستحضرات التجميل العالمية محليا استغناء البلاد تدريجيا عن استيرادها من الخارج حتى أن قيمة ما استوردته البلاد في السنة الأخيرة لم يتجاوز ١٠٠٠ جنيه مقابل ١٣٦,٠٠٠ جنيه دفعتها البلاد بالعملات الصعبة لاستيراد مستحضرات التجميل والعطور في عام ١٩٥٣ ، كما إرتفعت قيمة المنتجات من ٣١٠,٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٢ إلى حوالى ١,٧٨٥,٠٠٠ جنيه عام ١٩٦١

والأرقام التالية تبين تطور الإنتاج فى الصناعات الكيماوية فى الفترة من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢ ، ومنها يتضح أن الانتاج فى عام ١٩٦٢ من بعض مشروعات الصناعات الكيماوية قد تضاعف من مرتين إلى أربع مرات عما كان عليه فى عام ١٩٥٢ علاوة على المنتجات التى لم تكن تنتج فى البلاد قبل ١٩٥٢ مثل المبيدات الحشرية والسماد الازوتى (٢٠,٥ ٪) والإطارات والفورمالدهيد .

الصنف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
الصودا الكاوية	ألف طن	٢	١٦,٧
كلور	» »	١,٦	٥,١
مبيدات حشرية	» »	—	١٢,٧
سماد سوبر فوسفات	» »	١٠٦	١٩٣,٦
سماد أزوتى ١٥,٥ ٪	» »	١١١	٢٦٧,٦
سماد أزوتى ٢٠,٥ ٪	» »	—	٣٣٩,٩
حامض كبريتيك	» »	٥٥	٩٠,٢
الورق	» »	٢٠	٩٠,٣
إطارات مطاط خارجية وداخلية ...	ألف اطار	—	٤٤٦
مصنوعات بلاستيك	ألف طن	,٩	٢,٦
الصابون	» »	٦٧	٨١,٦
الجلسرين	» »	,٥	٢,٥
المنظفات الصناعية	» »	,٤	٢,٢
البويات والورنيشات	» »	١,١	٢,٣
الثقاب	مليار عود	١٦	٢٦,٢
فورمالدهيد	طن	—	٣٤٣,٩
مصنوعات مطاط غير الاطارات ...	»	٧٠٠	٥٤١٥
غاز الأكسجين	ألف متر مكعب	١٢٣٣	٢٦٩٨
أشرطة الآلات الكاتبة	ألف علبه	—	٢٠٥
ورق الكربون	طن	—	٧٩

٨ ـ صناعة مواد البناء
والحراريات والزجاج



ترتبط صناعة مواد البناء والزجاج ارتباطاً وثيقا بتقدم العمران وازدياد حجم مشروعات الانشاء والتعمير إذ تلزم منتجات هـذه الصناعة لجميع قطاعات التنمية .

وتشمل هذه الصناعة عدة مجموعات أهمها : صناعة الأسمنت بأنواعه ، وصناعة الجبس والطوب والبلاط ، وصناعة الحراريات والطوب النارى ، وصناعة منتجات الأسبستوس والأسمنت ، وصناعة الخزف والصينى ، وصناعة الزجاج بأنواعه . ويضم هذا القطاع الصناعى حاليا نحو ١٧٠ مصنعا يبلغ مجموع رؤوس أموالها حوالى ٢١ مليون جنيه ، ويعمل بها حوالى ١٦ ألف عامل وموظف تبلغ قيمة أجورهم السنوية ٣,٦٥٠,٠٠٠ جنيه تقريبا .

وقد تقدمت هذه الصناعه فى خلال السنوات الأخيرة ، وزاد حجم الإنتاج بدرجة كبيرة ، إذ ارتفعت قيمة المنتجات المختلفة بهـذه الصناعة من حوالى ٩ ملايين جنيه فى عام ١٩٥٢ ، حتى وصلت فى عام ١٩٦٢ إلى حوالى ٢٤ مليون جنيه أى بنسبة ٢٦٥٪ تقريبا . كما ظهرت أنواع جديدة من المنتجات كانت البلاد تعتمد على استيرادها كلية من الخارج مثل الأدوات المنزلية والصحية من الخزف والصينى ، والعوازل الكهربائية والبلاط السيراميك ، وأنواع الأسمنت الأبيض والملون ، والحديدى ، وأنواع الزجاج المسطح المنقوش (الانجليزى) ، والزجاج المتعادل للاغراض الطبية .

وفيما يلى عرض لأهم صناعات هذا القطاع ومدى التطور الذى حدث فيها خلال الأحد عشر عاما الأخيرة :

أولا ــ صناعة الأسمنت :

يعتبر الأسمنت أهم المواد المستعملة فى الأعمال الإنشائية المختلفة فقد ازداد استهلاك البلاد من الأسمنت بصفة مضطردة خلال السنوات الأخيرة ، مما

استوجب التوسع فى إنتاج الأسمنت البورتلاندى فضلا عن إنتاج الأسمنت الحديدى وأنواع الأسمنت الأبيض والملون التى كانت تستورد من الخارج .

وتمشيا مع خطة التوسع فى هذا القطاع تم تنفيذ ثلاث مشروعات هامة لإنتاج الأسمنت بلغت تكاليفها الكلية نحو ٣,٨ مليون جنيه علاوة على التوسعات التى تمت فى مصانع شركتى حلوان وطرة بزيادة إنتاجهما من الأسمنت البورتلاندى العادى بمقدار ٦٠٠,٠٠٠ طن سنويا وذلك باضافة فرنين بالمصنع الأول فى عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٧ وفرن واحد بالمصنع الثانى عام ١٩٥٧ ويبين الجدول الآتى الإنتاج الفعلى من أنواع الأسمنت المختلفة فى عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦٢ والإنتاج المنتظر بعد تنفيذ مشروعات الخطة الخمسية .

البيـــان	الانتاج فى عام ١٩٥٢	الانتاج فى عام ١٩٦٢	الانتاج المنتظر بعد خطة التنمية
	طن	طن	طن
أسمنت بورتلاندى	٩٥١,٠٠٠	١,٧٧٢,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠
أسمنت حديدى	—	٥١٤,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
أسمنت أبيض	—	٢٥,٦٥٦	٤٠,٠٠٠

ويتمتع الإنتاج المحلى من الأسمنت بمستوى عال من الجودة لذلك تقوم البلاد بتصدير كميات منه للخارج وقد بلغت الكمية المصدرة من الأسمنت بأنواعه المختلفة فى عام ١٩٦٢ — ٤٥٨,٢٣٠ طن قيمتها ٢,١٧٢,٠٠٠ جنيه مقابل ٩٨٩,١٠٦ طنا قيمتها ٢,٨٣٦٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٦١ ، بنقص فى الكمية قدره ٢٣٠,٨٧٦ طنا أى بنسبة ٣٣,٥٪ ، وينتظر تناقص الصادر من الأسمنت فى السنوات المقبلة إذا استمرت الزيادة فى الاستهلاك المحلى نتيجة لتنفيذ مشروعات الخطة الخمسية . ويجرى البحث الآن نحو إنشاء وحدات جديدة من مصانع الأسمنت والتوسع فى المصانع القـــائمة لتلبية طلبات كل من السوق المحلى والخارجى على السواء .

ثانيا ـ صناعة المواسير والمنتجات الاسمنتية :

تشمل هذه الصناعة المواسير الأسمنتية وألواح ومواسير الأسبستوس الأسمنتى المستعملة فى أغراض الرى والصرف وأعمدة الأسمنت المسلح اللازمة لإنارة المدن والبلاط الأسمنتى وقامت الدولة بتشجيع المصانع المحلية بزيادة إنتاجها من هذه الأنواع المختلفة ، تمشيا مع المشروعات الزراعية ومشروعات المرافق العامة . فزاد الإنتاج من المواسير والمنتجات الخرسانية من ٢٥,٠٠٠ طن تبلغ قيمتها ٧٣٠,٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٥٢ إلى ١٥١,٠٠٠ طن تبلغ قيمتها ٤,٧٠٠,٠٠٠ جنيها عام ١٩٦٢ ، أى أن الانتاج تضاعف ٦ مرات عما كان عليه عام ١٩٥٢

وقد تمت الموافقة على إقامة مشروعين لتدعيم هذه الصناعة أولهما لصناعة الفلنكات الخرسانية المستخدمة فى إنشاء خطوط السكك الحديدية ، بقدرة إنتاجية قدرها ٣٠٠,٠٠٠ فلنكة سنويا تبلغ قيمتها حوالى ٦٥٠,٠٠٠ جنيه . وسيؤدى هذا المشروع إلى توفير العملة التى تستورد بها الفلنكات الخشبية وتقدر التكاليف الكلية للمشروع بحوالى ٥٥٨,٠٠٠ جنيه . وثانيهما خاص بالتوسع فى صناعة ألواح الأسبستوس الأسمنتى وذلك بإضافة وحدة جديدة لمصنع شركة النصر للمواسير والمنتجات الأسمنتية بقدرة إنتاجية تبلغ ١٨٠٠٠ طن سنويا وذلك لسد حاجة السوق المحلى من هذه الألواح بنوعيها العادى والمموج وتصدير الفائض من الانتاج للأسواق الخارجية .

ثالثا ـ صناعة الخزف والصينى :

وتشمل إنتاج الأدوات المنزلية كالأطباق وأطقم الشاى والقهوة والفازات والتماثيل والتحف الفنية وصناعة الأدوات الصحية والعوازل الكهربائية . وقد بلغ المستورد من منتجات الخزف والصينى فى عام ١٩٥٢ — ٦٤٠٠ طن قيمتها ٧٠٠,٠٠٠ جنيه ، وكانت هذه الكمية تمثل تقريبا استهلاك البلاد ، إذ لم يكن هناك إنتاج محلى يذكر . وكان استيراد هذه المنتجات يقف حائلا دون قيام

صناعة الخزف والصينى بالرغم من أن معظم المواد الأولية اللازمة لهـذه الصناعة متوفرة محليا ، وهى الكاولين والطينةالبيضاء والحجر الجيرى والجبس والطلق والفلسبار والدولوميت . وقـد أجريت عدة تجارب لمعرفة إمكان إستخدام هذه الخامات المحلية وأثبتت هذه الأبحاث صلاحيتها لإنتاج الخزف والصينى ، ولهذا أدرج ضمن مشروعات خطة التنمية مشروع إقامة مصنع يمكن أن يسد حاجة الاستهلاك المحلى من هـذه المنتجات . وتأسست الشركة العـامة لمنتجات الخزف والصينى فى يوليو عام ١٩٥٥ برأس مال قدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه ، ثم زيد عدة مرات إلى أن وصل عام ١٩٦١ إلى مليون جنيه . وبدأت فى الانتاج فى يوليو ١٩٥٩ وحددت الطاقة الانتاجية للمصنع بحوالى ٣٧٥٠ طن سنويا ، تشمل ١٠٠٠طن أدوات منزلية و ١٥٠٠ طن أدوات صحية و ١٠٠٠ طن بلاط قيشانى و ٢٥٠ طن عوازل كهربائية .

وتدرس الشركة فى الوقت الحاضر عدة مشروعات لزيادة القـدرة الانتاجية فى أقسامها المختلفة بحيث تصل طاقتها الإنتاجية إلى ١١٥٠٠ طن سنويا .

رابعا ـ صناعة الحراريات :

تشمل صناعات الحراريات إنتاج الطوب النارى المستعمل فى تبطين الأفران الصناعية ذات درجات الحرارة العالية المستخدمة فى صناعة سبك المعادن ، وصناعة الزجاج ، وصناعة الحديدوالصلب وغيرها . كما تشمل صناعة المنتجات الفخارية ، و بلاط السيراميك وقد زاد استهلاك البلاد خلال السنوات الاخيرة من هذه المنتجات بدرجة كبيرة لتغطية احتياجات المشروعات الصناعية ، فارتفع الانتـاج المحلى من الطوب النارى والبلوكات الحرارية من ٨٠٠٠ طن عام ١٩٥٢ إلى ٤٢٥٠٠ طن عام ١٩٦٢ ،ولكن مازالت البلاد تستورد من هذه الأصناف حوالى ٧٠٠٠ طن سنويا تبلغ قيمتها ٤٣٦٠٠٠ جنيه ، وينتظر أن يزيد استهلاك البـلاد مع زيادة التطور الصناعى بعد تنفيذ خطة التنمية لذلك أدرج ضمن مشروعات الخطة مشروع لإنتاج الحراريات ذات الاداء العالى وأسند تنفيـذه إلى الشركة العـامة لإنتاج الحراريات والفخار وتبلغ القـدرة الإنتاجية لهذا المشروع ١٢٠٠٠ طن سنويا مقسمة إلى ٦٠٠٠ طن حراريات

الألومينا ذات النسبة العالية من أكسيد الالمنيوم و ٣٠٠٠ طن حراريات سليكا و ٣٠٠٠ طن حراريات الكروم والكروما جينيزيت ، و بلغت التكاليف الكلية لهذا المشروع ٦٨٧٨٠٠ جنيه وقد بدأ الإنتاج فى أوائل عام ١٩٦٢ .

كذلك كانت البلاد تستورد احتياجاتها من البلاط السيراميك من الخارج و بلغت كمية المستورد منه فى عام ١٩٥٢ حوالى ١٥٠٠ طن إلا أن الطلب على هذا النوع من البلاط تزايد باستمرار نتيجة النهضة الإنشائية والصناعية ، فبدأت الشركة العامة لإنتاج الحراريات والفخار إنتاجه عام ١٩٥٧ فأنتجت ١٤٠ طنا ثم تزايدت كمية الإنتاج حتى وصلت عام ١٩٦٢ إلى ٨٠٤ طنا و بالرغم من ذلك فما زالت البلاد تستورد البلاط السيراميك،لذلك وافقت وزارة الصناعة على رفع قدرة وحدة إنتاج البلاط السيراميك بالشركة العامة للحراريات والفخار إلى ٢٥٠٠ طن سنويا .

خامسا ـ صناعة الزجاج :

بلغت جملة المستورد من أنواع الزجاج فى عام ١٩٥٢ حوالى ٢٦٠٠٠ طن قيمتها ١,٥ مليون جنيها ، بينما بلغ الإنتاج المحلى حوالى ١٢٠٠٠ طن من الزجاج والقوارير والزجاج المسطح العادى وزجاجات اللمبات ، قيمتها حوالى ٥١٤٠٠٠ جنيه .

لذلك رؤى الاهتمام بهذه الصناعة ، أولا بتشجيع المصانع القائمة وأهمها مصانع ياسين على التوسع،وثانيا بإقامة عدة مصانع جديدة لمواجهة احتياجات البلاد ، حتى وصلت كمية الانتاج فى عام ١٩٦٢ إلى حوالى ٤٠,٠٠٠ طن تبلغ قيمتها حوالى ٢,٥ مليون جنيه .

وقد شملت المشروعات الجديدة إنتاج أنواع جديدة من المنتجات الزجاجية لم تكن معروفة من قبل مثل الزجاج المسطح المنقوش (الانجليزى) ،والزجاج المتعادل ، والأوانى العازلة (الترامس) ، وعاكسات و برانيط اللمبات ،وقطع الكريستال البوهيمى للنجف ، والزجاج العلمى .

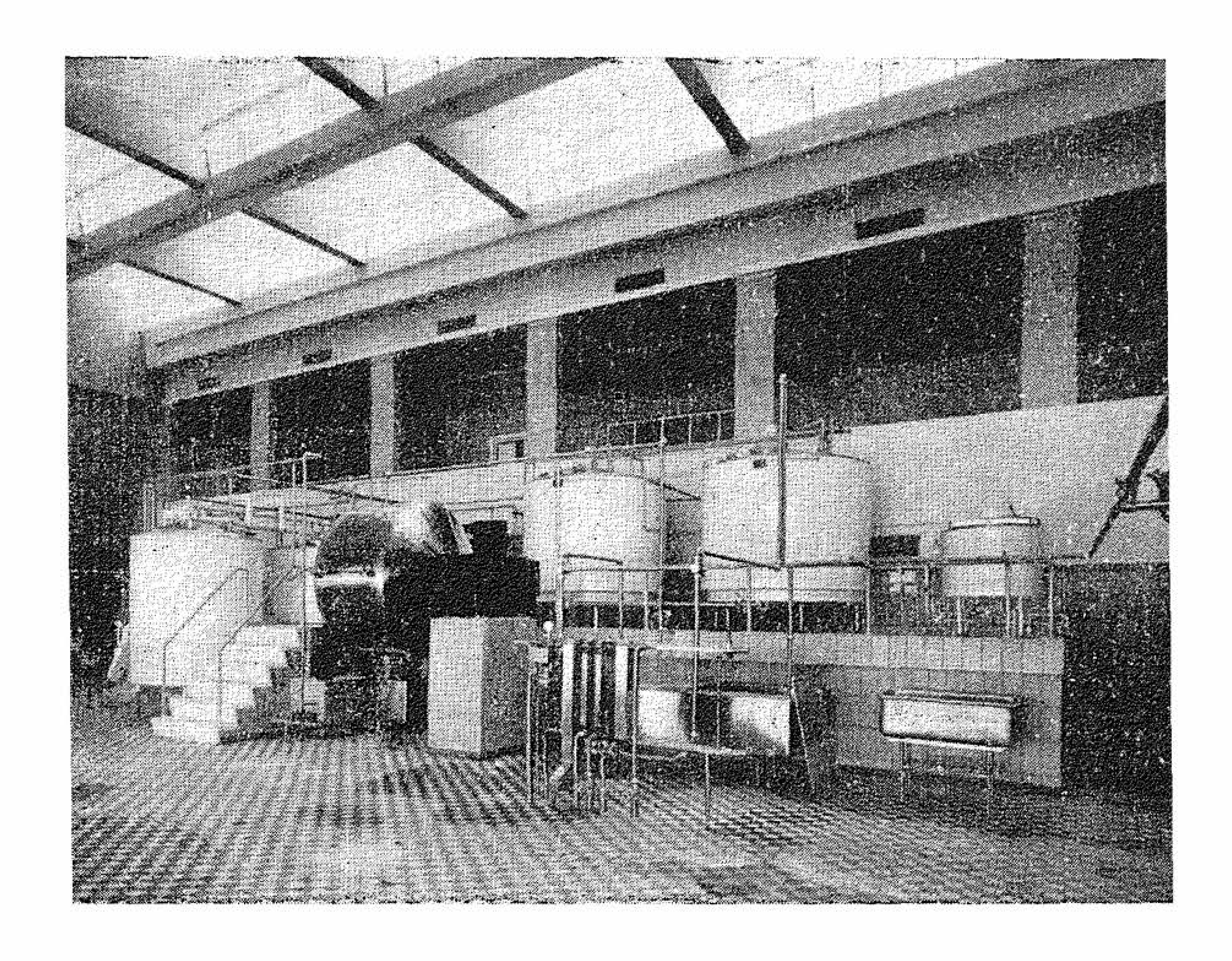
وكان من نتيجة تشجيع هذه الصناعة انخفاض كمية الواردات حتى بلغت فى عام ١٩٦٢ — ٥٤٢٨ طنا قيمتها ٧٢٩٣٠٦ جنيها ،مقابل ١١٤٦١ طنا قيمتها

٩٢٤٥٢٢ جنيها فى عام ١٩٦١ ،وذلك بالرغم من زيادة الاستهلاك المحلى فى هذه المدة . ويقتصر ما تستورده البلاد من المنتجات الزجاجية حاليا على الأنواع الخاصة منها مثل زجاج العدسات والنظارات، وألواح البللور، وترابيع الزجاج والأنواع التى لا يكفى الانتاج المحلى منها لسد حاجة الاستهلاك مثل زجاجات تعبئة الأدوية والمشروبات الروحية والمياه الغازية الملونة والمطبوعة . وينتظر أن تتناقص الكمية الواردة إلى أقل من ربع الكمية الحالية بعد إتمام تنفيذ المشروعات المدرجة فى برامج التنمية علاوة على أن المصانع الحالية تحاول تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية. وقد بلغت الكيات المصدرة من بعض المنتجات الزجاجية فى عام ١٩٦٢ — ٩٢٥ طنا قيمتها حوالى ٥٢٠٠٠ جنيه .

وفيما يلى بيان التطور فى بعض فروع صناعة مواد البناء والحراريات والزجاج خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢ :

الصنف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
أدوات منزلية من الخزف والصينى ...	طن	—	١٩٢٣
أسمنت أبيض	»	—	٢٥٦٥٦
أسمنت حديدى	ألف طن	—	٥١٤
أدوات صحية وعوازل كهربائية ...	طن	—	٢٥٢١
بلاط سيراميك	»	—	٨٠٤
أسمنت بورتلاندى	ألف طن	٩٥١	١٧٧٢
طوب وبلوكات حرارية	» »	٨	٤٢,٥
مواسير فخار	» »	٤	٢٠,٦
مواسير ومنتجات خرسانية	» »	١٨	١٠٥,١
مواسير وألواح اسبستوس	» »	٧	٤٥,٩
طوب رملى	مليون طوبة	٢٢	١٧,٣
بلاط سمنتى	ألف متر مربع	١٢٥٠	١٦٠٠
رخام	طن	٩٦٠	١٤٥٥٠
جبس ومصيص	ألف طن	١١٧	١٥٠,٤
الزجاج المسطح وبللور خام	» »	٣,٨	١٢,٧
أدوات منزلية وأكواب	» »	لم يحصر	٩,٥
ترامس وأوانى عازلة	عدد	—	٧٥٣٢٣

٩ ـ الصناعات الغذائية



ترتبط الصناعات الغذائية ارتباطا وثيقا بثروة البلاد الزراعية كما تؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى الدخل الزراعى، لذلك عنيت الدولة خلال السنوات الأخيرة بتطويرها لسد حاجات الاستهلاك المحلى المتزايد وتصدير منتجاتنا للأسواق الخارجية واستحدثت صناعات جديدة لأول مرة فى البلاد مثل صناعة السردين المحفوظ فى العلب، وصناعة الجبن المطبوخ، وصناعة تجميد الجمبرى، واستخلاص الزيت من رجيع الكون. كما تم التوسع فى كثير من الصناعات القائمة مثل صناعة السكر واللبن المبستر، والأغذية المحفوظة، والمياه الغازية، والمسلى الصناعى، والبصل المجفف .

وبلغت قيمة الإنتاج الصناعى فى قطاع الصناعات الغذائية حوالى ١٩٨ مليون جنيها فى عام ١٩٦٢ وكان فى عام ١٩٥٢ حوالى ١٢٢ مليون جنيها .

وبلغ إجمالى عدد المشروعات الغذائية الواردة فى الخطة الخمسية ٢٦٩ مشروعا تكاليفها الكلية حوالى ٨٣,٤ مليون جنيه أنتج منها حتى ١٩٦٢/١٢/٣١م ٦٢ مشروعا تكاليفها الكلية ٢٨,٩ مليون جنيه .

ومن أهم المشروعات التى بدأت فى الإنتاج: توسيع وتجديد مصانع شركة السكر والتقطير المصرية، ومصنع السكر بادفو، وشركة مصر للألبان والأغذية، ومصنع تجفيف البصل بسوهاج، وحفظ السردين والجمبرى، واستخلاص الزيت من رجيع الكون، وتحويل طريقة الطحن بمطاحن الغلال من الأحجار إلى سلندرات، وتوسع وتجديد وتحسين مضارب الأرز .

والجدول التالى يبين تطور الانتاج فى الصناعات الغذائية خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٢ :

الصنف	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٢
سردين فى علب	ألف علبة	—	١١٦٩,٥
جمبرى مجمد	طن	—	١٣٣٠,٥
جمبرى فى علب	ألف علبة	—	٦٦٩,٥
خضروات مجففة	طن	١٦٠٠	٦٠٧١
فواكه مجففة	»	—	١١٩,٥
صلصة طماطم محفوظة	»	٧٠٠	٦٢٥
خضر و بقول محفوظة	»	٣٠٠	٣٠٩٢
سجاير ومنتجات تبغ	ألف طن	١١,٤	١٤,١
زيت بذرة القطن	» »	١٠٠	٩٣,٨
المسلى الصناعى	» »	١٢	٢٤,٤
السكر	» »	١٨٨,٥	٣٢١
الكحول	ألف لتر	١١١٢٥	١٧٧٨٣
المولاس	ألف طن	٩٩,٧	١٤٤,١
المنتجات السكرية	» »	٥٦	٥٩
الأعجنة الغذائية	» »	١٨	٤١,٧
النشا	» »	٥,٣	١٠,٢
الجلوكوز	» »	٥,٢	٢٧,٦
البيرة	مليون لتر	٩,٦	١٩,٤
النبيذ	» »	١,٦	٣,٧
المياه الغازية	مليون زجاجة	١٥٦	٦٦١
اللبن المبستر	ألف طن	—	١١,٢
جبن جاف	» »	٢	٢,٦
جبن مطبوخ	طن	١٤٠	١٠٥٠

الصناعة فى ظل الاشتراكية

- كفاية وعدل ..
- المؤسسات الصناعية ..
- الشعب يجنى ثمار الاشتراكية ..
- إنتاج جديد يظهر ..
- إشتراكية فى توزيع المصانع ..

كفاية وعدل . .

« ان التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيــدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لها حياة الرفاهية ».

والذى يتتبع تاريخ الحركة الصناعية التى بدأت مع تقدم الطلائع الثورية لكى تعيد إلى الشعب حقه فى الحياة، يستطيع أن يلمس بوضوح ذلك الخط الاشتراكى الذى كان أساسا لهذه الحركة .

لقد بدأت هذه الحركة منذ اليوم الأول على أساس أن تحقق لكل مواطن حقه فى الكفاية والعدل . .

وعلى هذا الأساس اتجهت الجهود إلى توسيع قاعدة القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه لكى يتولى أمانة تنفيذ الجزء الأكبر من الخطة .

ولم يكن هذا ضمانا لحسن سير عملية الانتاج فى طريقها المحــدد من أجل الكفاية فحسب ، وإنمـا كان فى الوقت ذاته تحقيقا للعدل باعتبار أن القطاع العام ملك للشعب بمجموعه .

وفيما يلى أهم الخطوات التى سارت بها الثورة فى هذا الطريق :

- ساندت الدولة المشروعات الهامة التى لوحظ عدم إقبال الجمهور على الاكتتاب فيها نتيجة لضعف العائد منها وعدم تحقيقهـا لأرباح عالية إلا بعد مرور مدة طويلة . وتحققت هذه المساهمة فى تغطية الاكتتابات الخاصة بها . . ومن أمثلة ذلك ما فعلته الدولة بالنسبة لشركة الحديد والصلب التى تعتبر عماد الصناعات الحديدية فى البلاد .

- اشتركت الدولة فى رؤوس أموال كثير من المشروعات الصناعية الجديدة عن طريق البنك الصناعى وحصيلة ما لديها من أموال فى صناديق التوفير والمعاشات والادخار والتأمين وغيرهـا من الادارات التى تقوم بجمع المدخرات .

- وضعت أموال ومنشآت رعايا الدول المعتدية تحت الحراسة عقب العدوان الغادر فى عام ١٩٥٦ ، ثم أممت هذه الأموال للصالح العام بعد أن تبين انها كانت تتلاعب بمقدرات البلاد واقتصادها القومى .

- أنشأت المؤسسة الاقتصادية فى يناير ١٩٥٧ وضمت إليها الشركات المؤممة وبعض الشركات التى تساهم فيها الحكومة ، ثم تعددت المشروعات الصناعية التى قامت هيئة السنوات الخمس بتنفيذها ، فأنشئت مؤسسة النصر للاشراف على هذه المشروعات . ثم أنشئت مؤسسة مصر بعد أن رؤى أن ازدياد النشاط الصناعى للشركات التابعة لبنك مصر ومساهمتها بنصيب كبير فى التنمية الصناعية يدعو إلى اشراف الدولة عليها .

ولقد مضت الثورة بعد ذلك فى استكمال ملامح المجتمع الاشتراكى ، وفى يوليو ١٩٦١ وصل التخطيط الاشتراكى ذروته بالقرارات الخالدة التى أصدرهـا الرئيس جمال عبد الناصر .

لقد استطاعت هذه القرارات أن تحدد للشعب ملامح اشتراكيته الحقيقية ، كما استطاعت أيضا أن تتيح له بالفعل قدرته على سيطرته على وسائل الانتاج واشتراكه فى ادارة مشروعاته الصناعية وفى أرباحها .

إن قرارات يوليو الاشتراكية لم تكن وسيلة لتمكين الشعب من المشاركة فى إدارة وأرباح مصانعه فحسب ، وإنما كانت وسيلة أيضا لزيادة إنتاج هذه المصانع ورفع مستواها بصورة مكنت المنتجات العربية من أن تغزو أسواقا لم تكن تصل اليها الا مستوردين لمنتجاتها .

وعلى حد تعبير الميثاق :

« كان النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدأت برامجها المنظمة فى مصر السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو » .

إن هذه الحقوق الثورية كفلت للعامل :

١ — حدا أدنى للأجور لايقل عن ٢٥ قرشا فى اليوم .

٢ — اشتراكاً ايجابياً فى الادارة بتمثيل العمال والموظفين عن طريق الانتخاب السرى فى مجالس إدارات الشركات .

٣ — اشتراكاً حقيقياً فى أرباح الإنتاج يبلغ ٢٥ ٪ يوزع منها على العمال مباشرة ما يساوى ١٠ ٪ ويخصص ٥ ٪ للخدمات الاجتماعية والإسكان وتوجه الـ ٢٠ ٪ الباقية لأداء خدمات اجتماعية ومركزية .

٤ — تهيئة ظروف للعمل تكفل الكرامة للانسان العامل، وعلى هذا الأساس تم تحديد يوم العمل بسبع ساعات

المؤسسات الصناعية

ولقد رؤى بعد البدء فى تنفيذ القوانين الاشتراكية وضم المنشآت والشركات الصناعية التى أممت إلى المؤسسة الاقتصادية ومؤسستى مصر والنصر ، أن الأمر يدعو إلى تجميع المنشآت المتجانسة النشاط فى مؤسسات نوعية متخصصة توحيدا للجهود وتركيزا لها بحيث يمكن حشد الجهود فى مجال التنمية الصناعية بما يحقق الوصول إلى الأهداف المرسومة فى أسرع وقت وعلى أكمل وجه .

وتحقيقا لذلك ألغيت المؤسسات الثلاث وأنشئت بدلا منها المؤسسات النوعية الصناعية التالية :

١ — المؤسسة المصرية العامة للبترول وتتبعها ٩ شركات .

٢ — المؤسسة المصرية العامة للتعدين وتتبعها ١١ شركة .

٣ — المؤسسة المصرية العامة لصناعة الغزل والنسيج وتتبعها ٣٣ شركة .

٤ — المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية وتتبعها ٢٥ شركة .

٥ — المؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية وتتبعها ٢٧ شركة .

٦ — المؤسسة المصرية العامة لصناعة مواد البناء والحراريات وتتبعها ٩ شركات .

٧ — المؤسسة المصرية العامة للصناعات المعدنية وتتبعها ٨ شركات .

٨ — المؤسسة المصرية العامة للصناعات الهندسية وتتبعها ٢٧ شركة.

٩ — المؤسسة المصرية العامة للتعاون الإنتاجى والصناعات الصغيرة .

الشعب يجنى ثمار الاشتراكية . .

إن التطبيق الاشتراكى لم ينتظر فترة طويلة حتى يؤتى ثمراته . لقد بدأ هذا التطبيق منذ اليوم الأول يحقق ثمراته سواء بالنسبة للعاملين به أو بالنسبة للانتاج الذى يقدمه للبلاد كلها . .

وبالنسبة للعاملين فى القطاع الصناعى كانت ثمار التطبيق الاشتراكى على الوجه التالى :

١ — ارتفع عدد العاملين فى شركات القطاع العام الصناعى من ٢٠٦ آلاف فرد — خلال السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ التى سبقت قوانين التأميم مباشرة — إلى نحو ٢٨٩,٢٠٠ فرد فى السنة المالية ١٩٦٢ / ١٩٦٣ بزيادة قدرها ٨٣,٢٠٠ فرد .

٢ — ارتفع مجموع ما حصل عليه العاملون فى هذه الشركات من ٤٦ مليون و ٩٨٥ ألف جنيه فى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ قبل التأميم ، إلى ٦٥ مليون و ٨٠ ألف جنيه سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ ، بزيادة قدرها ١٨ مليون و ٩٥ ألف جنيه .

٣ — بلغت الأرباح الموزعة على المساهمين والعمال فى ميزانيات شركات القطاع العام الصناعى خلال مدة الميزانية المنتهية فى ١٩٦٢/٦/٣٠ (وغالبيتها ميزانيات مصورة عن ستة أشهر) ١٢,٤٨٧,٥١٧ جنيها ، خص منها المساهمين ٩,٣٩٧,٨١٤ جنيها ، وخص العمال ٣,٠٨٩,٧٠٣ جنيها .

بينما كانت الأرباح الموزعة فى الميزانيات المصورة فى سنة ١٩٦١ (ميزانيات سنة كاملة) مبلغ ٢٢ مليون و ٢٣٥,٨٩٣ جنيها ، خص منها المساهمين ١٦ مليون و ٧٦٨٨١٨ جنيها ، وخص العمال ٥ ملايين و ٤٦٧,٠٧٥ جنيها .

وبالنسبة للانتاج نفسه كانت ثمار التطبيق الاشتراكي على الوجه التالى :

١ - زاد انتاج شركات القطاع العام الصناعى من ٤٠٣ ملايين و ٣٦٠ ألف جنيه فى سنة ١٩٦٠/١٩٦١ قبل التأميم مباشرة ، إلى ٦١٤ مليون و ٧٠٠ ألف جنيه فى ميزانية ١٩٦٢/١٩٦٣ .

أى أن الانتاج زاد خلال السنتين الأخيرتين بمبلغ ٢١١,٣٤٠,٠٠٠ جنيها أى بنسبة ٥٢,٤ ٪ .

٢ - ظهر إنتاج جديد هذا العام لأول مرة ، ومن أهم هذه المنتجات :

الأسفلت المنفوخ - المواسير الصلب الملحومة حلزونيا ولوازمها - عدد القطع - آلات الجراحة - آلات الورش - سيارات اللورى والأتوبيس - سيارات الركوب - الجرارات الزراعية - أسياخ اللحام .

وفى عام ١٩٦٣/١٩٦٤ ستظهر لأول مرة منتجات جديدة أخرى من أهمها :

الأسلاك والحبال الصلب - عربات الركوب للسكك الحديدية - معدات التليفون والسنترال - المحركات الكهربائية - البلاط الأسفلتى - فحم الكوك - الكيماويات الدوائية ومضادات الحيوية - السجاد الميكانيكى .

إنتاج جديد يظهر . .

استطاعت الصناعة العربية خلال السنوات الماضية أن تقدم إلى المستهلك — كل يوم تقريبا — سلعة جديدة لم يكن يستطيع الحصول عليها إلا عن طريق الاستيراد . .

إن نهضتنا الصناعية قد استطاعت أن تقدم إلى السوق فى عهد الثورة ، وفى ظل الاشتراكية ، سلعا جديدة لم تكن تنتج فى بلادنا من قبل ، من بينها ما يلى طبقا للاحصاء الأخير فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٦٣

(القيمة بالألف جنيه)

السلعة	الوحدة	انتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣	
		كمية	قيمة
الصناعات الغذائية :			
لبن مبستر	طن	١٢٠٠٠	٦٥٠
حامض خليك ثلجى	»	٢١٠	٤٥
سردين فى العلب	علبة	١٨٩٤٠٠٠	٨٥
سمك مجمد...	طن	٣٦	٨
خضروات مجمدة	»	٣٤	٢
جمبرى مجمد	»	١٣٥٢	٧٣١
الصناعات الكيماوية :			
سماد توماس فوسفات	طن	٣٠٠٠٠	١٥٠
سماد أزوتى ٢٠,٥	»	٣١٩٩٥٥	٨٠٩٤,٩
ورق كربون	علبة	٣٦٠٨٢٥	١٠٣,٣

(القيمة بالألف جنيه)

السلعة	الوحدة	إنتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣ كمية	قيمة
أشرطة آلة كاتبة	علبة	٣٣٧٨٦٧	٤٥,٩
اطارات كاوتشوك ... ... خارجية	بالعدد	٢٦٩٤٢١	٤٩٦٧,٤
داخلية	«	١٨٦٠٤٣	
زجاج مسطح منقوش	طن	٦٥٧١	٣٠٩,٨
الصوف الزجاجى	«	٤٥٨	٦٨,٤
زجاج الأمان	م٢	٢٥٨١١	١١٥,٢
ترامس وأوانى عازلة	عدد	٧٦٩٧٨	١٨,٤
المواد المساعدة للصباغة	طن	١٤٥٢	٣٢٧
المنظفات الصناعية المنزلية	«	٢٣١٧	٦٢١,٣
الأدوية	قيمة	—	٩٢٣٦,٣
أقلام رصاص	قاروصة	١٢٣٢٠٨	١٨١,٣
غازات الأفران العالية المباعة وغاز الاستصباح	قيمة	—	٦٥٠
أكسجين سائل	ألف لتر	١٧١,١	١٨,٥
سلفات الصوديوم	طن	١٨٠٨	٥٧,٤
كلوريد حديديك	«	١٠٩	٧,٦
هيبوكلوريت كالسيوم	«	٦٣٠٠	٤٨,٢
ديناميت	«	٢٦٢	٦٤٥,٦
لاكيهات نيترو سيليولوز	«	١٣١,٣	٦٠,٣
فورمالدهايد	«	٣٣٢,٦	٢٢,٨
مبيدات حشرية	«	١١٥٠٣	١٤٤٥,٦

(القيمة بالألف جنيه)

السلعة	الوحدة	إنتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣ كمية	إنتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣ قيمة
صناعة الحديد والصلب :			
كتل نصف مشكلة	بالطن	٦٩٠٠٠	٢٨٦٧
قضبان سكك حديد ولوازمها وقطاعات من الصلب	»	٤٦٠٠٠	٣٥١٠
ألواح صاج مسحوب على الساخن ...	»	٢٨٠٠٠	٢٢٨٥
مسامير قلاووظ و برشام وخلافه	»	٤٥١٧	٦١٥
مسبوكات صلب	»	٢٣٧٠	٣٣٠
مواسير مياه ضغط عالى (من الزهر) ...	»	٥٣٦٥	٣٩٣
صناعات ميكانيكية :			
سيارات ركوب	بالعدد	٤٢٦٠	٣٧٨٦
سيارات أوتوبيس وشاسيه	»	٤٤٤	٣٠٩٣
سيارات لورى	»	١١١٥	٤٣١٠
جرارات	»	٤٣٢	٦٨٧
عربات السكك الحديدية للبضائع	»	٤٢٦	١٢١٠
دراجات	»	٥١١٨٠	٦٣٩
محركات الديزل	»	١٢٩٠	٥١٣
يايات ورقية لزوم وسائل النقل	بالطن	١٤٤٠	٣٠٨
تيل فرامل ودبرياج للسيارات	ألف قطعة	١٠٠	٧٤
رادياتيرات للسيارات	بالعدد	٣٠٨٥	٥٠

(القيمة بالألف جنيه)

السلعة	الوحدة	إنتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣	
		كمية	قيمة
طلمبات بنزين	بالعدد	٩٥	٢١
عدادات المياه	»	٣٢١٧٠	١٢٦
وشاشات نباتات	»	٥٤٢٠٠	٩٥١
شبك ممدد (حديد والمونيوم)	ألف م٢	٢٤١	٩٥
نسيج معدنى	»	٩٧	٣٦
رقائق المونيوم للتغليف	بالطن	٣٧	٢٣
سدادات للزجاجات	بالمليون	٦٧٠	٥٣٦
شنابر النظارات	بالقيمة	—	٣٥,٥
دبابيس ابرة	»	—	١,٥
مبارد	بالألف	٢٥١	٦٦
عدد قطع لزوم الورش	بالقيمة	—	١٥٣
مواسير صلب ملحومة حلزونيا	بالطن	٧٥٥	١١٠
لوازم المواسير الصلب (وصلات المواسير)	»	٢٠٢	٦١
أدوات مائدة (أنواع غير قابلة للصدأ)	بالقيمة	—	٢٤٣
لوف واسفنج صلب (للأوانى والأرضيات)	بالطن	٢٨١	٧٤
مفارم اللحم	بالعدد	١٤٤٦٠	٢١
سخانات بالبوتاجاز ٥ — ١٠ — ١٣ لتر ...	»	١٣٧٠	٤٣
أجهزة الطهى بالبوتاجاز	»	٦٥٩٣٠	٩٢١
اسطوانات بوتاجاز	»	٩٤١٣٠	٢٨٢
ماكينات الخياطة...	»	٨٣١٠	٢١١

القيمة بالألف جنيه

السلعة	الوحدة	إنتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣	
		كمية	قيمة
الصناعات الكهربائية :			
ثلاجات كهربائية	بالعدد	٢٦٥٣٦	٢٨١١,٣
غسالات	»	١٢٦٨٧	٤٩٢,٨
أجهزة تكييف الهواء المنزلية	»	٢١٣٨	٤١٠
أجهزة الراديو العادية	»	٣٨٥٣٢	٧٢٧,٥
أجهزة الراديو الترانزستور	»	٨١٥٠٧	١٤٤٥,٤
كابلات كهربائية مسلحة	طن	٥٤٢٠,٢	١٢٢٦,٧
كابلات تليفونية	»	١١٣٨	٣٧٥
محولات كهربائية	ك.ف.أ	٩٨٨٥٠	٢٤٦,٥
العدادات الكهربائية	عدد	٨٢٠٠٠	٢٣٨
أسلاك كهربائية وكابلات عارية ومعزولة	طن	٣٨٥٥,٤	١٧٨,٣
أجهزة التلفزيون	عدد	٣٦١٨٨	٣٩٠٣,٢
لوحات توزيع كهربائية	»	١٢٥	٧٩,٤
أجهزة سينما للعرض	»	١٨٢	٤٥,٥
بطاريات ٩ فولت ترانزستور	»	٦٣٤٧٢	١٤,٦
عدد التليفون	قيمة	—	١٦٧,٥
أجهزة التسجيل	عدد	١٤٤	٨,٩
مكاوى كهربائية	»	١٠٠٠	٣,٥
جهاز راديو للسيارة	»	٧٤٦	٣٠,٥
كابلات الألمنيوم	طن	٢٢٧,٤	٧٦,٤
مبردات مياه	عدد	١٢٠	٣٠

(القيمة بالألف جنيه)

السلعة	الوحدة	إنتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣ كمية	إنتاج عام ١٩٦٢/١٩٦٣ قيمة
صناعات خشبية :			
خشب حبيبي	بالطن	٤٠٧٦	٢١٧
الفلين		—	٥٦
صناعات جلدية ومنتجات حرفية :			
قفازات جلدية	ألف زوج	٤٦	٣٥
فرش البويات	عدد	٥٥٧٠٠	٣٧
صناعات بنائية :			
أسمنت أبيض	طن	٢٨٠٠٠	٥١٦
أسمنت حديدي	»	٦٥٣٥٠٠	٣٠٣٢
أدوات منزلية من الخزف والصيني ...	»	٢٢٧٦	٥٠٤
الأدوات الصحية والبلاط القيشاني والعوازل الكهربائية	»	٣٢٨٢	٦٦٠
البلاط سيراميك	»	٨٦٥	١٠٥
صناعات التعدين :			
كاولين	»	١٨٤٠٠	١٢٨
خام الحديد	»	٤٦٥٨٦٥	١٤٢٧
منتجات الرمال السوداء	»	٤٠٠٠	١٩
المانيت وتيتانيوم	»	١٢٠٦٥	٦٦
حجر دولوميت	»	٣١٣٨٩	١٥
رمل زجاجي	»	٣٤٠٤٢	٦٨

اشتراكية فى توزيع المصانع . .

إن التخطيط الصناعى الاشتراكى السليم قد عمل على تحقيق الكفاية والعدل بمراعاة العدالة فى توزيع المشروعات الصناعية على المحافظات .

لقد مضى الوقت الذى كانت فيه منطقة من المناطق أو مدينة من المدن أو محافظة من المحافظات تستأثر وحدها بخيرات الصناعة والاثار التى يحدثها إنشاء مصنع فى المكان الذى يقع فيه هذا المصنع .

إن عملية التوزيع الإقليمى الصناعى و إن كانت قد راعت مبدأ العدالة فى عملية التوزيع ، فقد راعت أيضا أن يتم التوزيع على أسس اقتصادية سليمة لكل محافظة من المحافظات حتى تعم الفوائد والآثار المترتبة على النشاط الصناعى الجديد كافة أنحاء البلاد .

وبناء على ذلك تم حصر الخامات الصناعية الزراعية والتعدينية وتوزيعها جغرافيا ، كما درست إمكانيات المناطق المختلفة من ناحية العمال الصناعية وحصر الأفراد الذين يصلحون لأعمال فنية دقيقة ، وغيرهم ممن يمكن تدريبهم على الأعمال المتوسطة الدقة ، ثم الأفراد الذين يمكن الاستفادة منهم فى الأعمال العادية ، أى فى النواحى الإدارية والتسويق وغيرها .

وعلى هذا الأساس العادل كان توزيع المشروعات الواردة ببرامج التصنيع على المحافظات المختلفة كما يلى :

رقم	المحافظة	عدد المشروعات	التكاليف الكلية
١	القاهرة	٢٨٠	٩٩,٣٤٠,٣٦٤
٢	الاسكندرية	١٦٤	٧٨,٣٢٩,٣٩٧
٣	بورسعيد	٢١	٦,٠٣٦,٧٤٥
٤	الاسماعيلية	٢٠	١٤,٩٦٣,٣٤٥
٥	السويس	١٧	٧٠,٦٥٤,١٦٥
٦	دمياط	٢٢	٨,٨٩٧,٦٠٤
٧	سيناء	٣٥	٣٣,٩٠٨,٦٨٧
٨	البحر الاحمر	٥١	٥٣,٧٢١,٩٧٧
٩	الصحراء الغربية	١٣	١٧,٣٥٠,٠٨٦
١٠	القليوبية	٨٥	٣٣,٥٣٤,٩٧٧
١١	المنوفية	١٩	١١,٨٩٨,٣٠١
١٢	الشرقية	٢٠	٨,٦٠٤,٣٥٠
١٣	الغربية	٥٦	٢٠,٢٤٥,٧٢٥
١٤	الدقهلية	٤٥	٨,٩٨٠,٧٦٣
١٥	البحيرة	٤٦	٢٤,٠٣٨,٦٦٨
١٦	كفر الشيخ	١١	١,٢٧٤,٠٠٧
١٧	الجيزة	٦٢	٧٤,٨٧٠,٢٩٩
١٨	بنى سويف	١٢	٥,٢٤٨,٩٢٢
١٩	المنيا	٥٠	٨,٩١٣,٦٠٠
٢٠	أسيوط	٢٦	١١,٣١٨,٩٦٧
٢١	سوهاج	٢١	٥,٣٠٧,٢٣٠
٢٢	قنا	١٦	١٧,١٠٦,٤٧٥
٢٣	أسوان	٣٢	٨٤,٣٦٤,١٤٩
٢٤	الفيوم	١٨	٤,٨٨٠,٠٢٢
٢٥	جهات مختلفة	٥٠	٣٠,٧٩٣,٣٠٧
٢٦	مشروعات لم تحدد	٢٢	٥٣,٤٧٢,٣٥٨
	الجملة	١٢١٤	٧٨٨,٠٥٤,٤٩٠

الصناعة والمجتمع

- الصناعة فى خدمة القرية .
- الصناعة فى خدمة القطاعات الأخرى .
- الرقابة على الانتاج .
- تسعير المنتجات الصناعية .

« ان الصناعة هى القادرة على الوفاء باعظم الآمال فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى .. » .

وفى سبيل تحقيق ذلك تقوم الصناعة :

* بتحقيق احتياجات المجتمع مباشرة من السلع والمنتجات الصناعية .

* بمد القطاعات الاخرى باحتياجاتها تمكينا لهـا من اداء اهدافهـا من أجل خدمة المجتمع .

وفى ميدان تحقيق احتياجات المجتمع أثبتت الصناعة العربية قدرتها الفائقة خلال السنوات التى أعقبت الثورة ـ على توفير معظم هـذه الاحتياجات الى حد الوصول الى الاكتفاء الذاتى وتحقيق فائض يمكن تصديره الى الأسواق الخارجية .

ان من مفاخر هـذا الجيل انه وضع للأجيال التى سوف تاتى بعـده دعائم قوية تستطيع امام كل الاحتمالات ان ترفع من مستواه وتدفعـه الى قمة الكمال ..

ولقـد اوضحت الصفحات السابقة من هـذا الكتاب مظاهر التطور الصناعى الذى احرزناه خلال السـنوات التى مضت منـذ عام ١٩٥٢

فى شتى القطاعات الصناعية ، سواء بالنسبة للمنتجات الجديدة التى امكن تصنيعهــا فى بلادنا لأول مرة ، أو بالنسبة لزيادة الانتـــاج والارتفـاع بجودته ..

ذلك التطور الذى نجح فى تغيير ملامح مجتمعنا وتوفير قـــدر كبير من الرفاهية لكافة المواطنين ،مع رفع مستوى المعيشة بزيادة نصيب الفرد من المنتجــات الصناعية المختلفة .

الصناعة فى خدمة القرية

إن تأثير الصناعة على المجتمع لم يقتصر على المدينة وحدها وإنما راح هـذا التأثير يتوغل حتى وصل الى أعماق القرى والكفور . .

ولقد كانت القرية فى تخطيط الدولة هدفا يجب أن تصل اليه الحركة الصناعية . .

وعن طريق الاهتمام بالصناعات الريفية واليدوية أمكن تحقيق ذلك الهدف والوصول إلى إنعاش الريف وزيادة الدخل القومى ، والحصول على قدر وفير من العملات الأجنبية .

وفى البرنامج الثانى للصناعة أدرجت مشروعات للصناعات الريفية تقدر قيمتها الإجمالية بحوالى ١٣ مليون جنيه .

كما رأت الدولة تشجيع التعاون فى مجالات الصناعات الريفية فتم فى عام ١٩٦٠ إنشاء المؤسسه المصرية العامة للتعاون الإنتاجى لتشترك فى رسم سياسة القطاع التعاونى فى الاقتصاد القومى ، وتقوية النظام التعاونى بتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات التعاونية ، والإشراف على هذه الجمعيات بما يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستغلال .

وقد بدأت هذه المؤسسة رسالتها بالاتجاه الى إحياء الجمعيات التعاونية الإنتاجية القائمة وقت إنشاء المؤسسة والتى لم تجاوز عددها وقتئذ ٦٥ جمعية بين عاطلة أو فاشلة أو مفتقرة إلى الإمكانيات العادية والفنية التى تساعدها على أداء رسالتها قبل أعضائها من صغار العمال والحرفيين .

وقد قامت المؤسسة فى هذا المضمار باعادة تنظيم هذه الجمعيات والقيام بتأسيس جمعيات تعاونية جديدة فى أوساط العمال والحرفيين لرعاية الصناعات المختلفة وتطويرها بجانب القضاء على طبقة الوسطاء والمستغلين .

ونتيجة لهذه الجهود :

- زاد عدد الجمعيات الى ٢٢٩ جمعية .
- زاد عدد الأعضاء إلى ٢٦٤٦٥ عضوا .
- زاد رأس المال الى ٢,٤ مليون جنيه .

وكى يتم الربط بين هذه الجمعيات المتزايدة وتنظيم الاشراف عليها لا مركزيا وتمكينا لها من تنفيذ أغراضها على الوجه الأكمل قامت المؤسسة بانشاء ٢٠ جمعية تعاونية صناعية بعواصم المحافظات ألحق بكل منها مركز للتسويق الصناعى لتصريف منتجات الجمعيات الانتاجية والوحدات بنوعيها وتوريد الخامات ومستلزمات الإنتاج اللازمة بأقل الأسعار ، وفى ظل ظروف أحسن سواء بالنسبة للشراء أو البيع عما كان عليه الوضع بالنسبة للتسويق الفردى بحيث أصبح العامل مسئولا عن الانتاج فقط . وتتولى هذه الجمعيات الصناعية عملية التصريف بطريقة أو بأخرى .

وينتظر أن يصل عدد وحدات الصناعات الريفية حتى نهاية هذا العام إلى حوالى ٢٥١ وحدة تدريبية وإنتاجية .

والغرض من إنشاء هذه الوحدات سواء التدريبية منها أو الانتاجية هو خلق جيل من الصناع المهرة والحرفيين بجانب تدريب أكبر عدد ممكن من العمال والصبية والفتيات للقضاء على البطالة المقنعة فى الريف وتحويل أكبر عدد ممكن من الأفراد من القطاع الزراعى إلى القطاع الصناعى ، لرفع دخولهم وبالتالى مستوى معيشتهم لما لهذه الوحدات القليلة التكاليف نسبيا من قدرة كبيرة على استيعاب أعداد ضخمة من العمال والحرفيين بعكس الوضع فى الصناعات الثقيلة والكبيرة .

الصناعة فى خدمة القطاعات الأخرى

امتدت آثار الدفع الثورى لتشمل تطوير قطاعات الاسكان والنقل والصحة والزراعة والكهرباء والإعلام والتعليم وغيرها من القطاعات الأخرى بغرض النهوض بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى للمواطن العربى وإشباع رغبات الجماهير وخاصة الطبقات الكادحة التى طال حرمانها من مختلف مقومات الحياة الكريمة التى تحرص كل أمة تضع نفسها بين صفوف الأمم المتقدمة على توفيرها لأبنائها .

ونتيجة لذلك كان على كل من هذه القطاعات أن يضاعف من إنتاجه وخدماته ليس فقط لسد الاحتياجات المتجددة للمواطنين ولكن لتعوض أيضا عن آثار الحرمان الطويل المتخلف من سياسات العهود السابقة . وترتب على ذلك أن تتضاعف احتياجات هذه القطاعات من مختلف المنتجات الصناعية التى تعد بمثابة أدوات الانتاج بالنسبة لأنواع الخدمات التى تؤديها هذه القطاعات .

وقد كان من العسير الاتجاه الى باب الاستيراد من الخارج لتوفير كل الاحتياجات اللازمة لهذه القطاعات نظرا لقصور مواردنا من العملات الأجنبية عن مواجهة مثل هذه الطفرات الثورية .

وهكذا ألقى على كاهل القطاع الصناعى عبء مواجهة الاحتياجات المتزايدة لجميع القطاعات الأخرى . مما جعل القطاع الصناعى حجر الأساس الذى ترتكز عليه عملية تطوير مجتمعنا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

ولذلك وضع القائمون على الصناعة نصب أعينهم ضرورة تطوير الانتاج الصناعى لغرض الوصول الى تحقيق كفاية القطاعات الأخرى من المنتجات الصناعية .

إن قيمة المنتجات الصناعية التي كانت تستخدمها القطاعات الأخرى بلغت في عام ١٩٦٢ حوالي ٣٩٣ مليون جنيه، مقابل ٨٠ مليون جنيه فقط في عام ١٩٥٢

وكان من الممكن أن يتم استيراد هذه المنتجات من الخارج وتحميل خزانة الدولة ثمنها بالعملة الصعبة ، لولا أن الصناعة العربية أمكنها أن تحقق ذلك العمل الرائع :

● في قطاع الإسكان والمرافق والانشاءات : استطاعت الصناعة العربية أن أن تساعد على تدعيم هذا القطاع وتحقيق أهدافه فأمدته بكل احتياجاته من حديد التسليح، والأسمنت ،الطوب، والزجاج المسطح ،والأدوات الصحية،ن الخزف والصيني ،ومسبوكات الزهر ،والحدايد والبويات، وأشغال النجارة .

ولقد كانت قيمة هذه المنتجات التي قدمتها الصناعة إلى قطاع الإسكان والمرافق والإنشاءات عام ١٩٥٢ قاصرة على ما قيمته ٢٠,٨ مليون جنيه فقفزت عام ١٩٦٢ الى ما قيمته ٦٠,١ مليون جنيه .

ومن أهم المنتجات التي قدمتها الصناعة العربية الى قطاع الإسكان والمنشآت خلال العام الماضي ما يلي :

— ١٩٠ ألف طن حديد تسليح .

— ٤,٩ مليون طن أسمنت بورتلاندي .

— ٦١٢ ألف طن أسمنت حديدي .

— ٣٠ ألف طن أسمنت أبيض .

— ٢٤٩٠ مليون طوبة (أحمر ورملي) .

— ٣,٣ مليون طن أدوات صحية .

— ٨٠٠ ألف طن بلاط سيراميك .

— ٢,٢ مليون طن بويات .

● وفى قطاع النقل والمواصلات : وفرت الصناعة احتياجات هـذا القطاع من سيارات الركوب ، والاتوبيسات ، واللوريات، وعربات السكة الحديد، والقضبان ولوازمها ، والوحدات النهرية والبحرية ، الى جانب مواد الوقود البترولية كالبنزين والسولار والديزل والمازوت .

إن قيمة هذه المنتجات التى قدمت لقطاع النقل والمواصلات عام ١٩٦٢ بلغت حوالى ٩٠,٥ مليون جنيه مقابل ٢٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٥٢

ومن أهم المنتجات التى قدمتها الصناعة لقطاع النقل والمواصلات خلال العام الماضى ١٩٦٢ ما يلى :

- ٤٠٠٠ سيارة ركوب .
- ٤٠٠ أتوبيس .
- ١١٠٠ لورى ومقطورة .
- ما قيمته ٣ ملايين جنيه قطع غيار للسيارات .
- ١٣٠ ألف بطارية سائلة .
- ١٣٦٠ طن يايات .
- ٦٢ ألف وحدة تيل فرامل .
- ٤٠٠ عربة سكة حديد .
- ٥٠ ألف طن قضبان سكة حديد .
- ٦٠ ألف دراجة .
- ٩٢٠ محرك ديزل .

● وفى قطاع الزراعة : ساهمت الحركة الصناعية فى المحافظة على الثروة الحيوانية وفى زيادة غلة الفدان وتوسيع الرقعة الزراعية عن طريق توفير احتياجات الهيئات المشرفة على الزراعة من أسمدة، ومبيدات حشرية ، ومعدات زراعية ، ورشاشات ، وعبوات ، إلى جانب أعلاف الحيوانات .

ولقد كانت قيمة هـذه المنتجات التى قدمتها الصناعة إلى قطاع الزراعة عام ١٩٥٢ لا تتعدى ٧,٥ مليون جنيه، ارتفعت عام ١٩٦٢ إلى ٣٦,٦ مليون جنيه

ومن أهم المنتجات التى قدمتها الصناعة العربيــة الى الزراعة خلال العــام الماضى ما يلى :

- ٧٢٥ ألف طن أسمدة أزوتية وفوسفاتية .
- ١٢ ألف طن مبيدات حشرية .
- ٤٥ ألف رشاشة وعفارة .
- ٢٣٥٠ طلمبة رى .
- ما قيمته ١٠٨ ألف جنيه دواليب حلاجة القطن .
- ما قيمته ١,٨ مليون جنيه معدات زراعية .

● وفى قطاع الخــدمات العــامة : ويشـمل القوى الكهربائية ، ومحطات ومعدات توصيل مياه الشرب، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وغيرها من أنواع المرافق والخدمات، قامت الصناعة بتدبير احتياجات هذه القطاعات من الكابلات، والمحولات الكهربائية ، والمواسير ، وعدادات الكهرباء والمياه ، وعدد التليفون .

● وفى قطاعات الإعلام والتعليم : ساهمت الصناعة بقدر ملحوظ فى العمل على نشر الثقافة والتوعية الوطنية بتوفير ورق الطباعة ، ومواد ومهمات المكاتب والأدوات المدرسية ، ومصنوعات الورق المختلفة ، كالكتب والكراسات مع التوسع فى إنتاج أجهزة الراديو والتليفزيون وغيرها من الأجهزة التى تستخدم للأغراض الثقافية وترشيد الوعى القومى .

● وفى قطاع الصحة : شاركت الصناعة وتشــارك بنصيب كبير فى توفير الأدوية والمستلزمات الطبية كما تعمل جهدها على إحلال الإنتاج المحلى محــل المستورد من الأدوية . وفى سبيل ذلك تعقــد الاتفاقات مع كبرى المصانع الأجنبية التى اشتهرت منتجاتهــا بالأسواق المحلية وذلك لتصنيع منتجات هــذه المصانع محليا مع قيام الصناعة بتوفير احتياجات المستشفيات ودور العلاج من منتجات الصناعات الغذائية ، والمنسوجات ، والأثاثات الخشبية والمعدنية ، والمواد الكيماوية ، والمصنوعات الكهربائية ، وغير ذلك من المنتجات الصناعية الأخرى .

الرقابة على الإنتـاج

إن تحقيق النجاح شيء صعب، ولكن الأصعب منه أن نحافظ على هذا النجاح وإذا كانت المعجزة الثورية قد أمكنها فى خلال السنوات القليلة التى مضت أن تحقق هذا النجاح الذى حققته ، فان متطلبات المحافظة على هذا النجاح لم تضل طريقها وسط ذلك الجهد المبذول فى البناء والتشييد .

فى سبيل تدعيم العمل الصناعى والمحافظة على جودته :

١ — أنشئت الهيئة المصرية للتوحيد القياسى .

٢ — وضعت سياسة ثابتة لتسعير المنتجات .

والتوحيد القياسى كما يدل عليه اسمه يعنى وضع مواصفات ومقاييس محددة لوحدة انتاج ما ، تكون نموذجا ومثالا لباقى الوحدات التى يتم إنتاجها وذلك ضمانا لجودة المنتجات ودقتها وحسن أدائها .

وفى سبيل ذلك تستعين الهيئة بكل خـبرة محلية أو أجنبية عن طريق المنظمات الدولية التى انضمت إلى عضويتها .

ولقد بلغ عـدد اللجان الفنية التى شكلت لوضع المواصفات القياسية التى تم انجازها خلال العـام الأول من الخطة الخمسية ٧٦ لجنة ضمت حوالى ٤٧٠ من الاخصائيين والفنيين ، وعقدت فى سبيل ذلك حوالى ١٤٩٠ اجتماعا .

كما اشتركت فى إنجاز المواصفات القياسية الواردة ببرنامج العام الثانى ٦٢/٦١ ٩٨ لجنة ضمت حوالى ٥٨٠ من الأخصائيين والفنيين . وعقدت فى سبيل ذلك ١٨٤٠ اجتماعا .

وقد أمكن بتنفيذ برنامج العامين الأول والثانى من الخطة الانتهاء من إعداد أكثر من ٣١٥ من المواصفات تشمل أكثر من ٦٠٠٠ صنف ومقاس لحوالى ٦١٩ من السلع الرئيسية التى تنتجها المصانع المحلية ، وكذلك الطرق القياسية لفحصها واختبارها ومعايرة الأجهزة المستخدمة فى إنتاجها

فوائد التوحيد القياسى :

يحقق التوحيد القياسى كثيرا من المزايا والفوائد التى تعكس أحسن النتائج على الاقتصاد القومى . فقد قدرت بعض الدول أن كل قرش ينفق فى مجال التوحيد القياسى يعود بفوائد وأرباح توازى خمسين قرشا . ويرى خبراء الصناعة والاقتصاد أن اتباع نظم التوحيد القياسى فى جميع قطاعات الانتاج القومى ومراحله يؤدى إلى زيادة حقيقية فى الانتاج توازى ١ ٪ . وقياسا على ذلك يمكننا القول بأننا إذا نجحنا فى تطبيق التوحيد القياسى فى جميع قطاعات انتاجنا القومى لبلغت الزيادة فى قيمته نحو ٣٦ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٦٥ .

والتوحيد القياسى اشتراكى بطبيعته فهو يعم بفوائده المواطنين جميعا من منتجين ومستهلكين وتجار وعمال وفلاحين . فهو يحمى المستهلك من الغش والاضرار والأخطار ، ويعمل على تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية مع ضمان جودتها وحسن أدائها . كما يحقق للمنتج الثقة فى منتجاته ويساعد على رواجها والمحافظة على سمعتها ويقلل الأعباء والتكاليف .

وقد يتصور البعض أن تحديد وتوحيد المواصفات يحد من التجديد والابتكار . وهذا تصور يخالف الواقع ، إذ أن المواصفات تحدد الخطوط الرئيسية فقط ، وهى من المرونة بحيث تترك المجال فسيحا للتنافس والابتكار بين المنتجين لصالح الصناعة والاقتصاد القومى . وفضلا عن ذلك فهى تراجع دوريا على ضوء

التطبيق العملى لكى تساير على الدوام التقدم المضطرد فى العلم والصناعة وتتمشى مع الامكانيات والاحتياجات الفعلية للبلاد .

مطابقة المواصفات واصدار شهادات وعلامات المطابقة :

ولقد رأت الهيئة المصرية للتوحيد القياسى — تأكيدا لسمعة المنتجات المحلية فى الأسواق الداخلية والخارجية — أن يؤخذ بنظام شهادات وعلامات مطابقة السلع والمنتجات لما يعتمد من مواصفات بحيث تكون شهادة أو علامة المطابقة عنوانا لجودة ودقة الانتاج وجوازا يسمح بتداوله واستخدامه بثقة واطمئنان .

ويلزم للحصول على شهادة مطابقة سلعة ما للمواصفات القياسية أن يختبر أولا عدد من النماذج الأساسية لهذه السلعة ، حيث تجرى التجارب عليها فى معامل الهيئة أو أية معامل أخرى تعتمدها لهذا الغرض . فاذا أجتازت النماذج هذه التجارب بنجاح فان الهيئة تمنح شهادة مطابقة السلعة للمواصفات وتأذن للمصنع بالإنتاج طبقا لهذه النماذج ويكون للمصنع عندئذ الحق فى وضع علامات المطابقة على انتاجه من هـــذه السلعة بشرط اخضاع الانتاج للتفتيش الفنى الدورى والمفاجىء الذى يقوم به الاخصائيون بالهيئة للتأكد من أن جميع السلع المنتجة قد تم انتاجها طبقا للمواصفات المعتمدة .

وقد بدىء بتنفيذ هذا النظام فيما يتعلق بالأجهزة المنزلية التى تعمل بالغازات البترولية المسالة (البوتاجاز) نظرا للتوسع فى انتاجها وذلك للتأكد من حسن أدائها والاطمئنان على سلامة استخدامها . وقد بلغ عدد الأجهزة التى تم فحصها والتأكد من مطابقتها للمواصفات ومنحها العلامات الخاصة بذلك ١٥ ألف جهاز فى عام ١٩٥٩ و ٤٠ ألف جهاز فى عام ١٩٦٠ و ٥٠ ألف جهاز فى عام ١٩٦١ وأكثر من ٥٥ ألف جهاز فى عام ١٩٦٢ .

وتتخذ حاليا الاجراءات لإخضاع انتاج مواقد الكيروسين أيضا لهذا النظام على أن يطبق تدريجيا على السلع والمنتجات الأخرى .

وبذلك تكتمل للمشروعات الصناعية الدعائم القوية اللازمة لنهوضها وتقدمها على نهج فنى سليم ، بما يحقق لمنتجاتها الرواج والثقة فى الأسواق المحلية والخارجية على السواء .

تسعير المنتجات الصناعية

إن الرقابة المفروضة على الانتاج الصناعى وضعت أساسا لحماية المستهلك . وإذا كانت هذه الرقابة قد أمكنها توفير هذه الحماية للستهلك بأن تحفظ له جودة الانتاج ، فقد كان من الضرورى أيضا أن تتناول هذه الرقابة تحديد أسعار المنتجات الصناعية حماية للستهلك من أى تقلب .

والسياسة التى تسير عليها الدولة حاليا فى تسعير المنتجات المحلية هى :

١ — محاولة وضع سعر موحد للصنف الواحد فى جميع المصانع المنتجة خصوصا اذا كانت المواصفات موحدة حتى يمكن التيسير على المستهلك وسهولة حفظ السعر وبذلك تحكم الرقابة من المستهلكين على دقة تنفيذ التسعيرة ، ويراعى عند تحديد السعر الموحد أن يقوم على أساس التكلفه المناسبة مع منح المصنع الربح المناسب . والمصانع التى تقل تكلفتها عن ذلك تحصل على ربح إضافى مشجع لها . أما المصانع التى تزيد تكلفتها على التكلفة المناسبة وتستنفذ الزيادة فى تكلفتها جزءا من أرباحها فإن ذلك يحفزها على إعادة دراسة تكلفتها والعمل على استبعاد أوجه الاسراف منها وتخفيضها أسوة بالمصانع الأخرى .

٢ — توجيه المصانع الى بعض أوجه الاسراف أو المغالاة فى بنود التكلفة المختلفة كزيادة نسبة العوادم .

٣ — العمل على تخفيض تكاليف إنتاج بعض السلع الشعبية التى تستهلكها الطبقات محدودة الدخل حتى ولوأدى ذلك الى تخفيض أسعار بيع بعض المواد التى تدخل فى إنتاجها وتصنعها مصانع أخرى ،مثل الحلاوة الطحينية فهى تصنع من السمسم والجلوكوز وتقوم مصانعها بعملية تحويل السمسم إلى طحينة وتشترى الجلوكوز من المصانع الأخرى المنتجة له ، وقدعملت الدولة على تخفيض

سعر الحلاوة رغم ارتفاع سعر السمسم بالزام مصانع الجلوكوز بيعه لهـا بالتكلفة حتى تصل الحلاوة الطحينية الى المستهلك بالسعر المناسب رغم ارتفاع أسعار الخامات اللازمة لصناعتها .

٤ — تشجيع المصانع التى ترغب فى تصدير منتجاتها الى الخارج بمنحها إعانة أو دعم وذلك بعد عمل مقارنات بين أسعار المنتجات المحلية التى تحدد على أساس دراسة التكاليف الفعلية و بين أسعار مثيلاتها من الإنتاج الأجنبي ، ولا يسمح بالتصدير إلا إذا كان سعر التصدير يحقق ما سبق أن تكلفته السلعة من خامات استوردت بالعملة الأجنبية وفائض لمقابلة باقى عناصر التكلفة الأخرى . كما أن أسعار المنافسة الخارجية تكون وسيلة لدراسة أسباب ارتفاع تكلفتنا المحلية ومحاولة ضغطها .

٥ — لا تقتصر عملية تحديد الأسعار على السلع الشعبية بل تشمل بعض السلع الكمالية التى أصبحت من الضروريات ولا غنى عنها بين الطبقات العاملة كالثلاجات والغسالات وأفران البوتاجاز ، وكان من نتيجة خفض أسعار مثل هذه السلع رفع مستوى المعيشة بين الطبقات العاملة التى أصبحت تستهلك هذه السلع التى ما كان يتاح لها شراؤها قبل التسعير .

٦ — توجيه بعض المصانع إلى تشغيل احتياجاتها فى مصانع أخرى محلية بدلا من استيرادها من الخارج .

الصناعة والتصدير

- سياسة التصدير .
- الدول التى نصدر اليها .
- الصادرات الصناعية وتطورها .

ان الحديث الطويل عن الصناعة العربية يمتـد حتى يصل الى جزء هام منهـا وهو تصدير المنتجات العربيـة الى اسواق لم تكن تربطنـا بهـا اية علاقة من قبل سوى الاستيراد .. ولقـد وصل عدد السلع التى نصدرها ـ من المنتجات الصناعية ـ الى ٢٤٨ سلعة .

واهم صادراتنـا الصناعية الغزل والمنسوجات القطنية والحريرية والصوفية ، والتريكو ، والملابس الجاهزة ، فهى تمثل ثلث صادراتنـا تقريبا ، ويليهـا بعد ذلك صادراتنا من البترول ، ثم منتجات الصناعات الغذائية مثل البصل المجفف ، والجمبرى المحفوظ ، والسكر ، والأغذية المحفوظة ، والمعلبـات والحلوى ، ثم المنتجات التعدينيـة من منجنيز وفوسفات ، ومنتجات الصناعات الهندسية مثل الثلاجات الكهربائيـة واجهزة تكييف الهواء والأثاث المعدنى والأحذية ،وكذلك منتجات الصناعات الكيماوية مثل اطارات السيارات والروائح العطرية ، ثم مواد البنـاء والحراريات مثل الأسمنت والجبس الخ ..

سياسة التصدير

تعمـــل الدولة جاهدة على زيادة أرقام التصدير حتى تصبح الصناعة المورد الأول للنقد الأجنبي ، وحتى تغير ما سارت عليه مصر منذ أجيال بعيدة من اعتماد اقتصادها الخارجى على محصول القطن ، الذى يعتبر المحصول الأول الرئيسى فى التصدير .

وقد سارت الدولة فى سياسة التصدير على الأسس الآتية :

- عدم السماح بتصدير أية سلعة صناعية إلى الخارج قبل التأكد من جودتها والتحقق من صلاحيتها حتى نحافظ على سمعة منتجاتنا الصناعية فى الأسواق الخارجية .

- إعطاء أفضلية للدول التى نصدر إليهـا منتجاتنا فى أن نستورد منها احتياجاتنا من الخامات اللازمة للصناعة ، حتى نوطد أواصر التعاون التجارى بيننا وبين هذه الدول المشترية لصادراتنا ، وحتى نجعل الميزان التجارى بيننا وبين هذه الدول فى توازن مستمر تدعيما للروابط الاقتصادية .

- منح صادراتنا جميع ما سبق أن دفعته من رسوم جمركية أو رسم إنتاج أو رسوم أخرى على الخامات اللازمة لتصنيعها وذلك تحت نظام الدروباك ، كذلك تسهيل عملية التصدير عن طريق نظام السماح المؤقت بأن يسمح بدخول البضاعة بدون دفع ضريبـــة جمركية فى حالة إعادة تصديرها بعد التصنيع .

- معاونة المصانع على تحمل شطر من الخسائر التى تلحقها من التصدير إذا اتضح أن ميزانية المصنع لا تحمل هذا العبء .

الدول التى نصدر إليها

١ ـ افريقيـا :

السودان ـ الصـومال ـ ليبيـا ـ غانا ـ اثيوبيـا ـ نيجيريا ـ الجزائر ـ سيراليون ـ المغرب ـ غينيا .

٢ ـ آسيا :

تركيا ـ اليابان ـ قطر ـ الخليج العربى ـ عمان ـ الملايو ـ الأردن ـ السعودية ـ اليمن ـ لبنان ـ سيلان ـ الكويت ـ عدن ـ بورما ـ فيتنام ـ باكستان ـ هونج كونج ـ البحرين ـ الهند ـ رومانيا ـ الصين الشعبية .

٣ ـ اوروبا :

السويد ـ النرويج ـ الدنمرك ـ ألمانيا الغربية ـ هولندا ـ انجلترا ـ قبرص ـ سويسرا ـ مالطة ـ تشيكوسلوفاكيا ـ إيطاليا ـ إيرلندا ـ بلجيكا ـ فرنسا ـ ألمانيا الشرقية ـ المجر ـ روسيا ـ النمسا ـ يوجوسلافيا ـ اليونان .

٤ ـ الأمريكتين :

كندا ـ الولايات المتحدة ـ فنزويلا ـ كوبا ـ هايتى .

٥ ـ استراليا :

استراليا .

تطور صادرات المنتجات الصناعية

فى السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢

(المبالغ بالألف جنيه)

الصناعة	١٩٥٢	١٩٥٧	١٩٦٢	١٩٦٣*
صناعة الغزل والنسيج	٥١٥٩	١٣٦٦٨	٢٣٣٠٠	٣٣٨٨٥
الصناعات الغذائية فيما عدا الأرز ...	٢١٠٥	٤٥١٩	٦٨٠٠	٨٨٣٦
الصناعات الكيماوية	١٨٦٨	٣٣٤٢	٤٧٥٠	٦٢٥٠
الصناعات الهندسية والمعدنية	٥٢٨	٨٤١	٤٦٥٠	٥١٨٠ ٢٦٦٧
صناعات مواد البناء والحراريات ...	١٢٦	١٥٣٩	١٩٠٠	٣٤٩٠
إجمالى قيمة صادرات الصناعات التحويلية (فيما عدا الأرز)	٩٧٨٦	٢٣٩٠٩	٤١٤٠٠	٦٠٣٠٨
الصناعات البترولية	١٦٥٨	١٢٣٤	١٨٠٠٠	٢٦٧٤٤
الصناعات التعدينية	٢١٣٤	٨٥٦	٣٠٠٠	٥٢٣٩
إجمالى قيمة صادرات المنتجات الصناعية	١٣٥٧٨	٢٦٩٩٧	٦٢٤٠٠	٩٢٢٩٠

* أرقام سنة ١٩٦٣ عن تقديرات التصدير حسب الميزانية الجديدة .

الفهــــــرس

الفهـرس

صفحة

القسم الثالث : مصانعنا فى صور

تقديم

بعض مصانعنا الجديدة

صفحة

صفحة

بعض مصانعنا التى توسعت :

القسم الرابع — ملامح الصورة وتفاصيلها :

صفحة

تم طبع هذا الكتاب فى ٢٧ من صفر سنة ١٣٨٣
(الموافق ١٨ من يوليه سنة ١٩٦٣)

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المنتدب

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
١٥٨-١٩٦٣-٣٠٠٠

